جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Society
مركز أفق المستقبل للاستشارات
Future Horizons Center for Consultancy

الحالة الجيواستراتيجية
للمنطقة العربية 3

# التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 3

## تقدير موقف استراتيجي 2017

## الجزء الثاني

# الفهرس


| الرقم | المحتويات | الكاتب | ص |
|---|---|---|---|
| ١ | المقدمة | أ. محمد سالم الراشد | ٤ |
| ٢ | تقرير الحالة الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي للعام ٢٠١٧ | مركز أفق المستقبل - الكويت<br>أ. محمود المنير | ٧ |
| ٣ | التقرير الاستراتيجي للمشهد اليمني للعام ٢٠١٧ | المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية - إسطنبول<br>أ. عاتق جارالله | ٩٩ |
| ٤ | التقرير الاستراتيجي العراقي للعام ٢٠١٧ | مركز أفكار المستقبل للدراسات والتدريب والاستشارات - بغداد | ١٢١ |
| ٥ | الأزمة السورية ومتغيراتها في عام ٢٠١٧ | المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية إسطنبول<br>د. حسين إبراهيم قطريب | ١٥٥ |
| ٦ | لبنان في ضوء المتغيرات المحلية والدولية للعام ٢٠١٧ | المركز اللبناني للتنمية والتطوير - بيروت<br>د. عماد الحوت | ١٧١ |
| ٧ | متغيرات السياسة الأردنية تجاه المنطقة العربية عام ٢٠١٧ | مجموعة التفكير الاستراتيجي<br>أ. فايز الجولاني | ١٨١ |
| ٨ | المشهد الفلسطيني في ٢٠١٧ | مجموعة التفكير الاستراتيجي<br>أ. فايز الجولاني | ١٨٩ |
| ٩ | مصر (الأزمات السياسية) ٢٠١٧ | المعهد المصري للدراسات إسطنبول | ٢٠٥ |
| ١٠ | المشهد السوداني ٢٠١٧ | الرابطة السودانية للدراسات المستقبلية - الخرطوم<br>د. إسحق محمد علي إبراهيم | ٢٢٥ |

| الرقم | المحتويات | الكاتب | ص |
|---|---|---|---|
| ١١ | الصومال ومرحلة إعادة بناء الدولة ٢٠١٧ | مركز دراسات القرن الأفريقي<br>د. محمد عبدي حاج محمود | ٢٣١ |
| ١٢ | الأزمة الليبية ٢٠١٧ | المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات - طرابلس<br>أ. منير القعود | ٢٤٣ |
| ١٣ | تقدير موقف الحالة التونسية ٢٠١٧ | مجموعة التفكير الاستراتيجي<br>أ. عبدالحميد الجلاصي | ٢٥٥ |
| ١٤ | تقرير الجزائر ٢٠١٧ | مركز البصيرة للأبحاث والاستشاراتوالخدمات التعليمية - الجزائر<br>أ. هجيرة بن زيطة | ٢٧١ |
| ١٥ | تقرير الحالة المغربية ٢٠١٧ | المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة - المغرب<br>عصام الرجواني | ٢٩١ |
| ١٦ | ملخص من التقرير العام لموريتانيا ٢٠١٥ - ٢٠١٦ | المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية نواكشوط<br>إعداد: إخليهن محمد الأمين | ٣٠٧ |
| ١٧ | حركات سياسية تستخدم القوة العسكرية | مجموعة التفكير الاستراتيجي<br>أ. فايز الجولاني | ٣١٩ |
| ١٨ | الحركات الإسلامية المتشددة | مجموعة التفكير الاستراتيجي<br>أ. فايز الجولاني | ٣٣٣ |

# مقدمة

شهدت المنطقة عام ٢٠١٧ متغيرات وتحولات مهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، أثّرت بصورة عميقة في الحالة الإقليمية، من حيث العلاقات والتحالفات وأدوار القوى الفاعلة في المنطقة التي تشهد سيولة شديدة وتمرّ بحالة إعادة تشكّل لم تستقر بعد.

وقد شكلت الأزمة الخليجية بين قطر والدول المحاصرة (السعودية، الإمارات، مصر، البحرين) واحداً من أهم التحولات الإقليمية في عام ٢٠١٧، نظراً لتداعياتها الخطيرة على الحالة الإقليمية، وعلى مستقبل مجلس التعاون الخليجي، وإسهامها في زيادة حالة الاضطراب في المنطقة.

كما كان لسياسات إدارة ترمب الشعبوية المتشددة انعكاسات مهمة على مسار الأوضاع في الإقليم، حيث تعامل ترمب مع أزمات المنطقة بمنطق رجال الأعمال وسياسات الربح والخسارة، ومارس عمليات ابتزاز مكشوفة للأطراف العربية.

وفي الساحة الفلسطينية، راوحت جهود المصالحة بين حركتي فتح وحماس مكانها، غير أن التطور الأهم تمثّل في التفاهمات السياسية والأمنية بين النظام المصري وحركة حماس. وشهدت القدس تطورات مهمة على صعيد المواجهة الشعبية بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال، وشكّل قرار ترمب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس متغيراً مهماً تسبب في ردود فعل شعبية واسعة بالعالم العربي والإسلامي.

كما شهد عام ٢٠١٧ تطورات متسارعة على صعيد الأزمة السورية والعراقية، وشكّل استفتاء كردستان وتفاعلاته تطوّراً مهمّا، وانحسر وجود التنظيمات المتشددة في العراق وسورية، فيما ظلت الأوضاع تراوح مكانها في مصر وليبيا واليمن.

وفي ضوء التطورات الكثيفة والمتسارعة في المنطقة، يغدو ملحّاً قراءة ملامح البيئة السياسية الإقليمية بتحولاتها ومتغيراتها المختلفة. ويرصد تقدير الموقف الاستراتيجي لـ ٢٠١٧، الذي تصدره مجموعة التفكير الاستراتيجي، المتغيرات المهمة في المنطقة، ويستشرف مستقبل تطور معطيات البيئة الإقليمية، ويقف عند التحديات الأساسية التي تواجه المنطقة في عام ٢٠١٨.

ولقد قدمت مجموعة التفكير هذا الجهد لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ كتقارير منفصلة، ويصدر التقرير السنوي الثالث لهذا العام ليغطي مساحة العالم العربي والقوى الإقليمية والدولية التي تؤثر في جيواستراتجيات المنطقة العربية، والتقرير من ٣ أجزاء الأول ملخص تنفيذي والثاني تقرير عن حالة المشهد الجيواستراتيجي للمنطقة العربية والجزء الثالث للحالة الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية.

على أمل أن يتحول هذا الجهد الذي تقدمه مجموعة التفكير الاستراتيجي إلى تقليد سنوي دوري، يسهم في تطوير الأداء، ويشكّل إضافة نوعية في عملية صناعة القرار السياسي.

ويجدر التنويه إلى أن التقارير التي تناولت الأوضاع في الساحات المختلفة أعدّت من مراكز دراسات وباحثين تم تكليفهم بإعدادها، ولم تتدخل المجموعة في مضمونها، بالتالي فهي تعبّر عن قراءتهم للتطورات في تلك الساحات، فيما اقتصر دور المجموعة على إعداد ملخصات تلك التقارير وقراءة الملامح العامة للحالة الإقليمية والوقوف عند التوقعات والتحديات في المشهد الإقليمي.

وتتقدم مجموعة التفكير الاستراتيجي بجزيل الشكر للمراكز التي شاركت في هذا الجهد والباحثين الذين ساهموا في إنجاز هذه التقارير والشكر موصول للأستاذ عاطف الجولاني (عضو مجموعة التفكير الاستراتيجي ورئيس تحرير جريدة السبيل الأردنية) لجهوده في تنسيق التحرير، وللأستاذ وائل سعد عضو اللجنة، والتقدير لمتابعة د. أشرف الشوبري مدير مجموعة التفكير الاستراتيجي، كما تتقدم إدارة مجموعة التفكير بجزيل الشكر والامتنان لمركز أفق المستقبل للاستشارات لدعمه ورعايته لإصدار هذا التقرير، آملين من الله سبحانه القدير النجاح والسداد.

**والله الموفق**

**محمد الراشد**

**رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي**

# تقرير الحالة الاستراتيجية
# لدول مجلس التعاون الخليجي
# للعام 2017

إعداد:
مركز أفق المستقبل للاستشارات
أ. محمود المنير

# تحليل حركة المتغيرات في الإقليم

## التحولات في الأدوار الإقليمية:

ظهرت بوادر تحول في التحالفات الإقليمية خلال العام الفائت لا سيما مع وصول دونالد ترمب لرئاسة الولايات المتحدة، وتعتبر سياسة التحالفات الإقليمية مفضلة لدى نخب الحكم في السعودية على وجه التحديد، ما دلل عليه محاولات السعودية المستمرة في بناء التحالف العربي في اليمن، والتحالف الإسلامي، ومحاولة تكوين قوة عربية مشتركة، كما أن تزامن الانفتاح «الإسرائيلي» مع القوى الإقليمية السُّنية المختلفة يشير إلى أن ثمة رغبة «إسرائيلية» في إعادة بناء تحالفات إقليمية لمواجهة إيران.

يضاف إلى ذلك السعي الملحوظ للأطراف الإقليمية السُّنية لإيجاد أرضية لعلاقة جديدة مع «إسرائيل»، من خلال دعوات بناء السلام الإقليمي، أو من خلال عودة الحديث عن المبادرة العربية للسلام، وتعتبر السعودية الدولة البينية بين مختلف الأطراف، فلا يجمعها خصومة مع كل من تركيا والإمارات ومصر و»إسرائيل»، على عكس العلاقات المصرية التركية أو الإماراتية التركية، ودللت بعد المتغيرات الأخيرة على سيطرة هذا النمط التحالفي على دول الإقليم، وأبرز هذه المتغيرات ما يلي:

## التحولات في التوجهات الخارجية السعودية:

لا شك أن السياسة الخارجية السعودية تغيرت في السنوات الأخيرة بشكل كبير ومفاجئ سواء على مستوى علاقاتها مع أشقائها في الخليج أو على مستوى الإقليم ولعل آخر هذه التحولات أزمتها مع قطر حيث حدثت هذه الأزمة كأحد توابع مؤتمر الرياض ٢٠١٧، وبينما ظل الخلاف -فيما سبق- محصوراً على قطر والإمارات، أدى دخول السعودية على خط الخلاف مع

قطر إلى تعظيم مستوى الخلاف، الذي وصل إلى حد المقاطعة الرباعية (الإمارات، السعودية، البحرين، مصر)، ويمكننا تفسير تحول الموقف السعودي في ضوء النقاط التالية:

١. مواجهة السعودية لمشروع الإسلام السياسي في المنطقة لا سيما بعد ثورات الربيع العربي وخوفها من وصول موجات الثورات إليها وعدم رضاها عن التغيرات التي حدثت في مصر لا سيما بعد وصول الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم، وسارت على نهجها الإمارات، وبفعل الثورات المضادة أزيح الإخوان عن المشهد وتراجعت المكاسب الميدانية للإسلاميين في كل من سورية واليمن وليبيا.

٢. ويمكن تفسير هذا التحول السعودي في ضوء محاولتها التوافق مع التوجهات الخارجية للإدارة الأمريكية الجديدة، وخصوصاً حول سياسات ترامب تجاه المنطقة، وخصوصاً إيران ومحاربة الإرهاب وخصوصاً المعاداة الصريحة مع قوى الإسلام السياسي في الإقليم من قبل أطراف في الإدارة الأمريكية.

٣. تصدير الصورة الليبرالية للسعودية؛ حيث يحرص ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى الترويج لتبنيه نسقاً ليبرالياً للمملكة السعودية، في محاولة لتغيير الصورة النمطية للدولة الراعية للفكر السلفي الوهابي لدى الدول الغربية، والنأي بنفسها عن دعاوى دعم الإرهاب في ظل اتهام مواطنين سعوديين في أحداث ١١ سبتمبر، وفي ظل موجة العداء للإسلام التي يشهدها العالم.

٤. التقارب مع مصر و«إسرائيل»، ويتسق التوجه السعودي الجديد من أجل ايقاف التمدد الإيراني في المنطقة إلى حرصها على بناء تحالف استراتيجي مع دولتي مصر والتطبيع مع «إسرائيل»، حيث أدى التنازل المصري عن جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية إلى توفير ذريعة مناسبة لخلق إطار تطبيعي ونافذة للعلاقات السعودية «الإسرائيلية»، وهو ما أدى إلى تجلي المصلحة المشتركة للسعودية و«إسرائيل» في حدوث تقارب بشكل أكثر إلحاحاً من ذي قبل، عقب توقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى؛ بسبب عدم الالتفات للمطالب السعودية و«الإسرائيلية» بخصوص هذا الاتفاق.

٥. تغيير الحلفاء القدامى إلى حلفاء جدد، يؤكد ذلك التحليل المنشور على صفحات بروكنجز للباحث بيفرلي ميلتون-إدواردز الذي يذهب فيه إلى أن استعداد الأمير محمد بن سلمان للشروع في سلسلة من الاجراءات والسياسات ضد ما يمكن اعتباره حلفاء «سنيين» طبيعيين

في المنطقة، كجزء من تصوّر أوسع للأعمال لمواجهة السلطة الإيرانية في الشرق الأوسط؛ ويختم بالقول: «أن تتحول السعودية إلى حلفائها الجدد، مثل «إسرائيل»، من أجل دعم اتحاد عسكري ناشئ يواجه طهران وشركاءها»[1].

## التحولات في دور الإمارات في الإقليم

١. **التحالف مع مصر:** دعمت الإمارات الانقلاب العسكري في مصر بعد ٣٠ يونيو، عن طريق الترويج للنظام الجديد في الدول الغربية، كما قدمت الإمارات لمصر دعماً اقتصادياً يصل إلى ٢٠ مليار دولار (بما في ذلك القروض والمنح والاستثمارات)[2]، ويجمع الطرفان تطابقاً في التوجهات تجاه الأوضاع الإقليمية، كما يجمعهما تنسيق عسكري مرتفع المستوى في ليبيا بالتحديد، ويتشاركان الأجندة نفسها فيما يتعلق بدعم النظام السوري، ومشروع تمكين محمد دحلان من السلطة الفلسطينية، وغيرها من الملفات، ويعتبر التحالف المصري الإماراتي موازياً للتحالف التركي القطري في الإقليم.

٢. **التدخل في ليبيا:** كباقي دول مجلس التعاون الخليجي، دعمت الإمارات الضربات الجوية لحلف الناتو إبان عملية الإطاحة بالقذافي في عام ٢٠١١، «وشاركت في العملية العسكرية بـ٦ طائرات إف ١٦، و٦ مقاتلات ميراج، وبعد الإطاحة بالقذافي دعمت بالمشاركة مع مصر العمليات العسكرية لجيش خليفة حفتر»[3]، وتسعى الإمارات إلى المضي قدماً في الملف الليبي، والدفع بالأوضاع نحو التسوية نظراً لتحقيق الوضع الحالي مكاسب نسبية لها، ما انعكس في حرصها على الانفتاح على حكومة السراج في مايو الماضي، ويعتبر الملف الليبي من أبرز أسباب الخلاف مع قطر، نظراً لدعم الأخيرة للتيارات الإسلامية هناك.

٣. **التدخل في اليمن:** تعد الإمارات من أبرز الفاعلين في التحالف الذى دعت له السعودية ودشنته بعاصفة الحزم الذي يشن حرباً في اليمن منذ أبريل ٢٠١٥، وتشارك الإمارات بـ٣٠ مقاتلة ثاني أكبر قوات جوية تشارك في التحالف، فيما لم تعلن عن عدد قواتها البرية المشاركة في التحالف، «وفقدت الإمارات في الحرب ما يزيد على ١٠٠ جندي، وهي أكبر خسارة

(١) تأثير التطورات السعودية على السياسة الإقليمية، للباحث بيفرلي ميلتون-إدواردز، معهد بروكنجز.
(٢) كيف لمعت الإمارات صورة السيسي في واشنطن؟ نون بوست، goo.gl/SvEpKG
(٣) ليبيا والتدخل الإماراتي.. فوضى أمنية وتمزق سياسي، الجزيرة نت، goo.gl/BLzGCT

لحقت بالإمارات عسكرياً في الإقليم، وتستهدف الإمارات من الحرب مد نفوذها داخل اليمن، وأثيرت بعض التكهنات عن رغبة الإمارات في السيطرة على ميناء الحديدة، وهو ثاني أكبر موانئ اليمن، كجزء من الاستراتيجية الإماراتية في محاولة السيطرة على أهم موانئ بحرية في الإقليم، كما سيطرت الإمارات على مطار جنوب عدن»[1]، وتختلف كلياً مع التوجه القطري في اليمن بسبب تفضيل الأولى لدعم القوى ذات الطيف السياسي الإسلامي، وتتهم القوى الإسلامية الإمارات بعملها على انفصال الجنوب اليمني تمهيداً لفرض الهيمنة الإماراتية عليه.

٤. **التدخل في الأزمة السورية:** كانت الإمارات من أبرز الدول المشاركة في أعمال التحالف الدولي في سورية ضد داعش، إلا أن تراجعت فعاليتها بشكل ملحوظ عقب التدخل الروسي في عام ٢٠١٥؛ ما دفع الجانب الإماراتي إلى التراجع عن ممارسة دور عسكري في سورية، بينما حرصت على التماهي مع الأجندة الروسية هناك، وتتخذ الإمارات حالياً موقفاً قريباً من الموقف الروسي من حيث الاتفاق على ضرورة استمرار الأسد ودعم بقاء مؤسسات الدولة السورية، وتوظف الإمارات عضويتها في المجموعة الدولية لدعم سورية في خدمة هدفها بالتواجد مستقبلاً في مآلات العمليات السياسية في سورية.

## التحولات في السياسة الخارجية القطرية

**التقارب القطري التركي:** دفعت أزمة مقاطعة قطر نحو تعميق التعاون بين تركيا وقطر، حيث عمد الطرفان إلى تفعيل التواجد العسكري التركي في قطر، وزاد عدد اتفاقيات التعاون بين البلدين إلى ٤٠ اتفاقية في مختلف مجالات التعاون خلال العام الفائت لا سيما عقب أزمة حصار قطر[2].

**العلاقة مع إيران:** لا تزال قطر حذرة في تعزيز العلاقات مع طهران لأسباب مفهومة، بل وعبر عنها رئيس وزراء قطر السابق الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني -في مقابلته مع تشارلي روز مؤخراً- حين وضع محدد العلاقة بين يدي التوافق الخليجي المشترك، إلا أن الجانب الإيراني يجد نفسه -رغم الخلافات حول مسائل إقليمية- مستعداً لتقديم كل أنواع الدعم السياسي

(١) الدور الإماراتي في اليمن واجهة عسكرية ومآرب سياسية، نون بوست، goo.gl/KuyezC
(٢) العلاقات القطرية- التركية تعززت بعد الحصار، الراية القطرية، goo.gl/Ro2M2W

والاقتصادي لقطر لتجاوز هذه المحنة[1].

إيـران وقطر وغيرهما باتوا يعرفون أن العلاقات الإيرانية القطرية ليست سبباً رئيساً للأزمة الخليجية، وعليه، وفي سياق المقارنة الموضوعية بين العلاقات القطرية الإيرانية من جهة والعلاقات الإيرانية وبقية الدول الخليجية، وبأخذ التفاوت بين التقارب السياسي والتقارب الاقتصادي بعين الاعتبار؛ يجد المتابع مثلاً أن «العلاقات التجارية بين الإمارات وإيران تشهد تزايداً ملحوظاً منذ عام ٢٠١١، يتراوح حجمها بين ١٦ و٢١ مليار دولار سنوياً، في حين أن حجم التبادل التجاري بين الدوحة وطهران لم يتجاوز ١٨٠ مليون دولار سنوياً خلال هذه الفترة، وعليه فإن الإمارات تستحوذ على نسبة ٩٠٪ من حجم التجارة بين إيران ودول الخليج مجتمعة، وهي من الدول الأكثر استفادة بعد الاتفاق النووي ورفع العقوبات على إيران»[2].

(١) إيران والأزمة الخليجية، صبري عنبري، الجزيرة نت، goo.gl/f2ieU8
(٢) المصدر السابق.

# التحديات والتهديدات التي تواجه دول الخليج

رغم انحسار ما يسمى باحتجاجات وثورات «الربيع العربي»، لم تتناقص أو تتبدد مخاوف دول الخليج من تداعيات هذه الاحتجاجات، بل زادت وتفاقمت معها تحديات جديدة نتيجة حالة السيولة التي تشهدها المنطقة منذ عام ٢٠١١ حتى الآن، التي لا يمكن عزلها عن التطورات السياسية والديموغرافية والاقتصادية والعمليات الإرهابية التي تشهدها المنطقة ودولها، ولا شك أن هذه التحديات متشابكة ومتداخلة في أسبابها وآثارها، لا سيما أن دول الخليج تشكل بؤرة صراع دولي وتتشابك فيها مصالح عالمية نظراً لما تزخر به من ثروات نفطية تشكل خطوط إمداد للطاقة في الدول الصناعية الكبرى.

وفيما يلي نرصد أهم وأبرز هذه التحديات التي تفاقمت على السطح خلال عام ٢٠١٧ ولا تزال تشكل خطراً وتهديداً بالغاً على أمن واستقرار الخليج.

**يأتي الملف النووي الإيراني** على رأس التهديدات التي تؤرق مضاجع دول مجلس التعاون وما يمثله من تهديدات فعلية قائمة رغم توقيع الدول الكبرى اتفاقاً مع إيران حول برنامجها النووي. ومما لا شك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من عدة زوايا:

**الأولى:** تكريس الخلل القائم في موازين القوى في المنطقة، حيث إن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى (الهند وباكستان والصين)، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المباشرة والمتاحة لإيران هي في الخليج، والتمدد الإيراني في اليمن وسورية يؤكد تلك الحقيقة.

**الثانية:** في حالة نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية ستنعكس آثاره على المنطقة بشكل مباشر، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعداً من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، لا سيما بعد وصول ترمب للسلطة وإعلانه المتكرر عن رغبته في نقض الاتفاق وعدم الاعتراف به.

**الثالثة:** لا بد من الإشارة إلى تحذير محمد بن سلمان من مخاطر اندلاع حرب مباشرة بين السعودية وإيران، وقال: إنها «ستكون كارثة على المنطقة، وعلى العالم أجمع، وبالتأكيد لن نسمح بهذا، ومن يدفع باتجاه المواجهة ليس في حالة عقلية سوية»[1].

ولا شك أن تصريحات بهذا العنف ربما لم تصدر من قبل عن قيادة سعودية كبيرة، أثارت قلقاً إقليمياً ودولياً تصاعد بعد اتهام إيران للسعودية بشكل مباشر بالوقوف خلف العمليات الإرهابية التي وقعت عند مرقد الإمام الخميني ومقر البرلمان الإيراني في طهران، وفق البيان الرسمي الذي أصدره الحرس الثوري الإيراني في حينها. وأيضاً الاحتجاجات الأخيرة في إيران.

**الأزمة اليمنية وسيطرة الحوثيين على اليمن** وما يشكله من تهديد مباشر لخاصرة السعودية الجنوبية، فضلاً عن تورط السعودية والإمارات في الحرب ضد الحوثيين باليمن منذ انطلاق عاصفة الحزم التي انطلقت في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٥، بالتحالف مع ١٠ دول عربية وإسلامية ضد جماعة الحوثي في اليمن وأنصار الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح الذي قتل على أيدي الحوثيين، وهي المرة الأولى التي تقود فيها السعودية حرباً بتحالف دولي، «وبخلاف الأزمة الاقتصادية التي سببتها الحرب التي تكلف المملكة ٢٠٠ مليون دولار يومياً، فقد تصاعدت التهديدات للحدود الجنوبية للسعودية وسقط العديد من الصواريخ داخل المملكة؛ ما هدد حياة السعوديين بشكل مباشر، بالإضافة إلى تصاعد الانتقادات الدولية جراء مقتل مئات المدنيين في اليمن خصوصاً النساء والأطفال بسبب الغارات المستمرة التي ينفذها التحالف الذي تقوده السعودية، وحصار الحوثيين لمناطق عديدة في اليمن؛ ما أدى لانتشار أوبئة مثل الكوليرا وانتشار المجاعة لاحقاً»[2].

- **الأزمة الداخلية بين دول الخليج التي شقت وحدة الصف الخليجي** وأسفرت عن حصار ثلاث دول خليجية لقطر هي (السعودية، الإمارات، البحرين) كان ولا يزال له تداعياتها السلبية على كافة المستويات، وينذر بانفراط عقد منظمة التعاون الخليجي برمتها فضلاً عن سيناريوهات نذر التصعيد والحرب التي تلوح في الأفق من وقت لآخر.
- **الأزمة السورية متعددة الأطراف وتداعياتها**، التي أفضت تدخل روسيا وأمريكا وإيران في شؤونها مما أحدث تعقيداً للأزمة، فضلاً عن نزيف الدم والدمار وتمزيق سورية الذي قاد

(١) إلى أين تتجه السعودية بعد اقتراب ابن سلمان خطوة من العرش؟ وكالة الأناضول. goo.gl/VLp1Rx
(٢) المصدر السابق بتصرف.

كذلك إلى نزاعات طائفية داخلية، وتغلغل المد الإيراني داخل الدولة السورية المتداعية، وانتشار التنظيمات المتطرفة السُّنية والشيعية المحسوبة على أطراف خارجية يهدد أمن الخليج، وترى السعودية أن الأمور لن تستقر في سورية وبشار الأسد على رأس النظام، ويرى مراقبون أن السعودية تسعى بكل قوة للإطاحة به، خاصة وأن أصابع كثيرة أشارت إلى دعم السعودية إلى جماعات معارضة مسلحة في سورية، وبالطبع في خلفية المشهد دعم الدولة الإيرانية للنظام السوري مع تمدد المساحات التي أصبحت فناء خلفياً لطهران في الدول العربية حيث يعد التمدد الشيعي هاجس المملكة الرئيس.

- **عدم استقرار الأمور في العراق** وتغول الحشد الشعبي على المكون السُّني والحرب ضد داعش لوقف مده في سورية والعراق والدمار الذي خلفه في المناطق السكنية، والتخوف من ردود فعله بعد هزيمته على دول الخليج سواء على المستوى الجغرافي أو العملياتي يشكل تهديداً لا يمكن إغفاله أمام صانع القرار في الخليج.
- **التهديد «الإسرائيلي»** حتى وإن بدا في الظاهر بأن أمريكا تحاول تحييد «إسرائيل» في صراعات المنطقة أو تدفع بعض الأطراف للتطبيع المباشر معها، فلا يمكن الإنكار أن معظم سياسات أمريكا في المنطقة لخدمة «إسرائيل» وللدفاع عن مصالحها وتأتي على حساب أمن واستقرار المنطقة.
- **الإرهاب وتحوله من إرهاب ضد الغرب إلى إرهاب في الداخل** يسهم في خلخلة أمن دول الخليج وكيانها الاجتماعي والأمني، وبدلاً من انشغال الحكومات بنفي دعمه تحولت إلى مواجهته ومكافحته نيابة عن المجتمع الدولي.
- **ملف الطائفية** وإثارتها للفتن والتحزبات الدينية التي تقود إلى زعزعة تناغم النسيج الوطني والاجتماعي لدول المنطقة[1].
- **استمرار عجز ميزانيات دول الخليج:** حيث «كشف تقرير بحثي لجامعة «كولومبيا» الأمريكية، عن استمرار عجز ميزانيات الدول الخليجية مهما تعافت أسعار النفط في عام ٢٠١٧، نظراً لما تكبدته من خسائر في السنوات الثلاث الأخيرة جراء انخفاض الأسعار»[2]، وقد أدي تذبذب أسعار النفط والعجز في ميزانيات معظم دول الخليج إلى اتخاذها تدابير تقشفية

(١) مستقبل الخليج العربي، انكاسام، مركز أنقرة لدراسة الأزمات والسياسات، goo.gl/SKmwsC
(٢) العجز الخليجي مستمر في ٢٠١٧ مهما بلغت مستويات أسعار النفط، جريدة الراي الكويتية، goo.gl/uJ9pjK

ورفع للأسعار ووقف للدعم لسد العجز في الميزانيات وما يستتبعه من تداعيات اجتماعية واقتصادية قد تصل وتتحول إلى احتجاجات شعبية غير متوقعهة في المستقبل على غرار ما شهدته إيران في ختام عام ٢٠١٧.

- «**العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي**، وما يشمله ذلك من اختلال التركيبة السكانية والاجتماعية وعدم الموازنة بين توفير فرص العمل الكافية للمواطنين واستقطاب الوافدين للعمل بها»[١].

(١) التحديات الأمنية لدول الخليج، القبس، حسان عبدالعزيز الخميس، https://goo.gl/info/WpwnSt

## التوقعات على وقع التحديات

من المتوقع أن تخسر دول الخليج العربية تريليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة بسبب انخفاض أسعار النفط؛ الأمر الذي يفرض عليها اتخاذ إجراءات للتكيف مع الواقع الجديد، «حسب تحذير صادر عن صندوق النقد الدولي. وخلال العام الحالي وحده، خسرت بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط ٣٦٠ مليار دولار بسبب انخفاض أسعار البترول، حسب تقديرات الصندوق»[١].

- تشير تقارير إلى أن الصراع بين دول الخليج وإيران، وتفاقم الصراع العسكري في سورية واليمن والاضطرابات في العراق أثر سلباً على ميزانيات هذه الدول، وحسب تقرير صندوق النقد، وفيما يتعلق بالعجز في الميزانيات، «فإنه سوف يبلغ ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي هذا العام في دول مجلس التعاون لدول الخليج، حسبما نقلت وكالة فرانس برس عن مسعود أحمد مدير منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا في صندوق النقد الدولي، وتوقع مسعود أن يتجاوز إجمالي العجز في ميزانيات هذه الدول خلال السنوات الخمس المقبلة تريليون دولار مع هبوط سعر برميل النفط من ١١٤ دولاراً في شهر يونيو/حزيران الماضي ٢٠١٧ إلى ٥٠ دولاراً الآن»[٢].
- من المرجح أن تتزايد الأزمات الاقتصادية لدول الخليج على وقع الأزمة الخليجية بما فيها قطر نفسها نتيجة الحصار المضروب عليها، ونتيجة إجراءات المقاطعة المتجلية في المقاطعة الاقتصادية على كافة المستويات والقطاعات؛ وهو ما تسبب وسيتسبب بخسائر مليارية لجميع أطراف الأزمة وإن كان بقدر متفاوت نسبياً.
- من المرجح أن يشهد العام ٢٠١٨ تعزيزاً لمسيرة فرض ضرائب على الاستهلاك في مجلس التعاون الخليجي، وربما تصبح الضرائب جزءاً لا يتجزأ من الحياة الحيوية اليومية في غالبية دول مجلس التعاون.

---

(١) صندوق النقد: عجز ميزانيات دول الخليج سيتجاوز تريليون دولار خلال ٥ سنوات بسبب انخفاض أسعار النفط، BBC العربية، goo.gl/NWox7p

(٢) المصدر السابق.

• أكدت دراسة حديثة ومستفيضة لمؤسسة راند الأمريكية للأبحاث عن مجلس التعاون الخليجي تناولت عوامل الوحدة بين دوله الأعضاء ودلالات تلاحم المجلس إقليمياً على مدى السنوات العشر المقبلة (أي حتى عام ٢٠٢٥)، «وجود مساحة محدودة لمدى رغبة دول الخليج في التعاون أو التباعد، ويظهر ذلك من خلال التعاون العسكري لمواجهة التهديدات الأمنية الخارجية والداخلية، لكن ذلك لا يعني أن دول المجلس في حالة توافق مستمر عندما يتعلق الأمر بالتحديات التي تواجه استقرار المنطقة، بدليل اختلافهم حول الكثير من القضايا التي ظهرت عقب الثورات العربية»[١].

• كما خلصت الدراسة إلى أن «تعاظم خطر تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) سيعزز التعاون بين دول المجلس وخاصة تبادل المعلومات الاستخباراتية والتنسيق بين الأجهزة الأمنية لدول المجلس، وتوصلت الدراسة إلى أن عمل دول مجلس التعاون الخليجي على تنويع علاقاتها الأمنية سيمنحها حرية أوسع للتعامل مع الولايات المتحدة بوصفها الضامن التقليدي لأمن المنطقة، ولكنه لا ينبئ بحدوث تغيير جذري في طبيعة النظام الأمني الإقليمي القائم على التعاون مع الولايات المتحدة، وتتوقع الدراسة أن يؤدي تنامي التجارة الخارجية وتطور البنى التحتية لدول المجلس إلى زيادة التكامل الاقتصادي بينها خلال العقد المقبل، ولكن العملة الموحدة ستبقى هدفاً منشوداً بعد هذه الفترة»[٢]، إلا أن حصار قطر وانفراط عقد التفاهم في هذه السياسات سيؤثر على الوضع الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي.

• لا تزال مخاطر توجهات الاجتياح أو التحريض المباشر لإسقاط منظومة الحكم في قطر، بإعلانات رسمية متتالية من دول الحصار قائمة؛ وهو ما يكرس المخاطر التي تحيق بالمنطقة في المدى المنظور إذا لم تتوصل دول الخليج إلى تسوية بشأن الأزمة الحالية.

• وأخيراً لعلنا ندرك أن حجم هذه المخاطر أكبر من قدرات الحكومات الخليجية، ويحتاج لاستراتيجية شاملة بين دول مجلس التعاون، ويتطلب زيادة أهمية تعزيز التعاون بين دول الخليج، واستقطاب الخبرات والتجارب السابقة التي هي أحد مفاتيح الحلول المناسبة لمعالجة هذه التحديات المتزايدة.

(١) «راند» تستشرف مستقبل مجلس التعاون حتى ٢٠٢٥، إسلام أونلاين، goo.gl/4ic5rH
(٢) المصدر السابق.

# الأزمة الخليجية

## (أ) المتغيرات في الأزمة الخليجية (أطراف الأزمة)

### الخطاب العام / الممارسات

• في ذكرى النكسة، الخامس من يونيو/حزيران ٢٠١٧، فرضت ثلاث دول خليجية (السعودية والإمارات والبحرين) حصاراً على دولة قطر بعد حملة إعلامية غير مسبوقة؛ حيث أغلقت هذه الدول الحدود البرية والبحرية مع قطر، وفرضت حظراً على حركة الطيران مع الدوحة، فأحدثت الأزمة أضراراً سياسية واقتصادية واجتماعية لجميع الأطراف في الأزمة، وهو ما ضرب كل الإنجازات التي حققها مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته في مايو/أيار ١٩٨١.

#### المتغيرات الرئيسة في الأزمة

المتغير الأول هو المدى الذي يمكن أن تصل إليه الخطوة الخليجية تجاه قطر، فيما إذا كانت بهدف تغيير الأوضاع السياسية الداخلية هناك، أو الضغط الشديد لتغيير «سلوك النظام القطري»، وإن كانت بعض المؤشرات تشي بأنّ احتمالات «العودة إلى الوراء» أصبحت صعبة للغاية على جميع الأطراف.

#### تحليل الأزمة الخليجية

• هذه الأزمة في الواقع لا هي ثنائية بين قطر وجيرانها الخليجيين، ولا هي معزولة جغرافياً أو مقتصرة على منطقة الخليج، بل على العكس من ذلك هي أزمة إقليمية، حيث إنها تمثل النتيجة المباشرة لغياب نظام إقليمي مستدام في الشرق الأوسط، وقد أدى غياب هذا النظام الإقليمي المستدام الذي يتمتع بالشرعية إلى زرع بذور عداوات خطيرة ومنافسة منهكة، أدت

لخلق حلقة مفرغة من الصراعات السياسية في المنطقة[1].

- فيما يبدو أن الأزمة تم احتواؤها أو استبعاد الخيار العسكري فيها بقرار دولي، وعليه فقد يأذن بانتهائها أيضاً بقرار دولي، الولايات المتحدة حققت مكاسب -مالية تحديداً- في بداية نشوب الأزمة، ولكن الأوضاع تفاقمت وبدأ الجميع في المنطقة يخسر في الوقت الراهن.
- جاءت مواقف دول الحصار ضد دولة قطر متناقضة، ليس في مادة الحملة الإعلامية فحسب، بل حتى بالنسبة للبيانات الرسمية المتضاربة لهذه الدول، فيما حملته من اتهامات بلا أدلة أو براهين، فضلاً عن عدم وجود مؤشرات سابقة تنم عن وجود تأزم في العلاقات، بين الدوحة وعواصم الدول الخليجية الثلاث التي قادت المقاطعة.
- الأزمة الحالية ستترك ندوباً عميقة في علاقات دول الخليج حتى لم تم تجاوزها حالياً.
- سيكون لاستمرار الأزمة أثر مهم على أولى أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة التي تحددها واشنطن بالحرب على الإرهاب، ليس هذا فحسب، بل إن الخلافات داخل معسكر الحلفاء (دول الحصار وقطر والمجموعة الدولية) ستشتت الجهود، وستصبح التجاذبات الداخلية صاحبة الاهتمام الأكبر.
- تصطدم السياسة القَطَرية مع السياسة الإماراتية منذ اندلاع الثورات العربية في عام ٢٠١١، سواء لتباين موقف الدولتين من الاتجاه الإسلامي في المنطقة العربية، أو لوقوف كل منهما في معسكر مقابل فيما يتعلق بقضايا محددة. ويمكن القول: إن الخلافات القَطَرية - الإماراتية تجلَّت في أكثر حالاتها حدَّة في الموقف من الانقلاب العسكري في مصر على الرئيس المنتخب محمد مرسي، والموقف من محاولة خليفة حفتر، الذي يرفض الاعتراف بحكومة التوافق المعترف بها دولياً ويسعى للسيطرة العسكرية على ليبيا، والموقف من التحركات التي تستهدف تقسيم اليمن من جديد[2].
- الخلافات القَطَرية - السعودية هي شأن آخر، اختلفت السعودية وقطر في الموقف من الثورات العربية عموماً، ولكن هذا الخلاف لم يكتسب طابعاً حادّاً؛ لأن السعودية لم تتبنَّ أصلاً سياسة مناهضة، بصورة مباشرة للحراك الشعبي العربي في عام ٢٠١١ بسورية، على وجه الخصوص، نشأ توافق سعودي - قطري على دعم الثورة السورية ومواجهة النفوذ الإيراني،

(١) الخليج: أزمة غير مسبوقة وتداعيات كبيرة، مركز الجزيرة للدراسات، goo.gl/qxx3dd
(١) أزمة النظام الإقليمي في الخليج، أحمد داود أغلو، هاف بوست عربي، goo.gl/nVPkVb

ولكن العلاقات السعودية – القطرية تعرضت لأزمة حادة في عام ٢٠١٤ بفعل الاختلاف في الموقف من انقلاب صيف ٢٠١٣ العسكري في مصر. بدا منذ اندلاع الحرب ضد الحوثيين، قبل ما يزيد على عامين، أن التوافق بين الدوحة والرياض من الوضع اليمني أكبر من التوافق بين الرياض وأبو ظبي، على الأقل ظاهراً إلى وقت حصار قطر.

- «تردى العلاقات الخليجية – الخليجية، وعملية التراشق الإعلامي غير المسبوق، إلى جانب تسريبات إعلامية عن تبادل معلومات استخباراتية لكل طرف لإدانة الآخر، والمسارعة لتقديمها إلى المنظومة الدولية، خدمةً لمصالحها، وما تفرضُه الأزمة المتفاقمة من أطرٍ للتدخل، دونَ الحديث عن إيجاد مخارج حقيقية وبناءة للأزمة، فضلاً عما تقوم به الإدارة الأمريكية من جهودٍ حثيثةٍ، وغير مسبوقةٍ لتغذية مصدر التوتر بينَ أطراف الأزمة، وإبقائها على صفيحٍ ساخنٍ، ينذر بإطالة أمدها وابتزاز كل الأطراف واستنزاف ثرواته على نحو غير مسبوق»(١).
- يمكن القول: إن الأزمة الراهنة بين السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة، وقطر من جهة أخرى، عبارة عن أزمات متعددة ومتراكمة تفجرت الآن بشكلها الأكثر حدة وتجلياً.
- مؤسسة مجلس التعاون الخليجي لم تمارس أي دور في الحوارات الدائرة حول حل أكبر أزمة تشهدها منطقة الخليج في تاريخ هذا المجلس. «ويبدو مجلس التعاون وكأنه ينقسم، وإن بصورة غير رسمية، إلى معسكرين؛ الأول: ويضم دول الحصار والقطيعة الثلاث. والثاني: ويضم قطر والكويت وعُمان. وحتى تتقشع الأزمة، لم يعد من الممكن قيام المجلس بأي عمل فعَّال، أو إنجاز ولو خطوة إضافية واحدة على صعيد التنسيق والتضامن بين دوله، وحتى إن وُجِد حلٌّ ما للأزمة، الأمر الذي لا يُتوقع أن يحدث قريباً، فمن المشكوك فيه أن تنسى قطر ما قامت به دول القطيعة والحصار من إجراءات ضدها، أو تتجاهل الكويت وعُمان فداحة المدى الذي ذهبت إليه الدول الثلاث في هجمتها ضد شقيقة خليجية أخرى»[٢].
- من الواضح للعيان أن المنطقة تفتقر إلى مؤسسات عمل وأطر قادرة على إدارة هذه الاعتداءات والصراعات، من أجل احتواء الخلافات داخل القنوات الدبلوماسية والأطر السياسية.
- الأزمة بين السعودية وقطر هي الأقدم بين هذه الأزمات وتعود إلى عقود قبل الآن، أما الأزمة

(٢) الأزمةُ الخليجيّةُ، والخياراتُ الصعبةُ أمامَ السّياسة الخارجيّة الأردنيّة، د. نبيل العتوم، مركز أمية للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، goo.gl/fKyf3u

(١) تأثيرات أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، goo.gl/B9uvuk

بين الإمارات ومصر فلها علاقة مباشرة بما شهدته المنطقة في أعقاب ما يعرف بربيع الثورات العربية.

- من المرجح عدم تدويل الأزمة لعدم رغبة واشنطن في خروجها من حيز سيطرتها وتداخل قوى دولية أخرى كروسيا والصين وربما أوروبا لها؛ مما يضعف استراتيجية ترمب –الإدارة المنفردة غير المباشرة اللامركزية في قرارها وفق أولويات مشتركة– في المنطقة على المدى البعيد ويؤثر على تسويات تريدها واشنطن مع بعض من هذه الدول في مختلف القضايا والملفات، أبرزها على مستوى الشرق الأوسط الأزمة السورية، ويمتد على مستوى دولي إلى العلاقات مع روسيا والصين والملفات الخلافية من أزمة بحر الصين الجنوبي للأزمة الأوكرانية وغيرها من التفاهمات الاقتصادية والمتعلقة بسوق الطاقة. وهو أمر يفوق قدرة الدول الأربع مجتمعة وأكبر منها، وبالتالي فإنه غير ممكن وغير عملي[1].
- إذا لم يتم حل هذه الأزمة بشكل سريع، فإن هناك خطراً بأن تصبح هذه الأزمة أمراً طبيعياً، يتم فيه تحديد خطوط حرب باردة جديدة في الخليج، وفي حال حدوث هذا السيناريو، فإن الأمر المؤكد هو أنه لا أحد سيخرج منتصراً من هذا الخلاف المدمر[2].
- خلاصة الأمر، قطر صارت خياراتها الخارجية مستقلة عن مراعاة الحساسيات السعودية، وهو ما تمثل في عودة العلاقات مع إيران وتفعيل الاتفاقيات الأمنية مع تركيا، لكن لسوء الحظ، يبدو أن محصلة الأزمة هو وضع نهاية لمسيرة الوحدة الخليجية؛ فضلاً عن تحول مجلس التعاون نفسه لكيان مجمد، وفي حكم المعطل.

(٢) مستقبل الأزمة القطرية بعيون واشنطن.. السعودية خارج التحالف الرباعي؟ إسلام أبو العز، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، goo.gl/fnxUsQ

(١) أزمة النظام الإقليمي في الخليج، أحمد داود أغلو، مصدر سابق.

## قطـــر

- جراء الأزمة الخليجية الأخيرة التي أسفرت عن حصار قطر، أعربت الدوحة عن أسفها لهذا القرار، واتهمت جاراتها في الخليج بالسعي إلى «فرض الوصاية عليها»، معتبرة أن هذا القرار «غير مبرر».
- سارعت قطر إلى تفعيل مجموعةٍ من الإجـراءات الوقائيّة في بعض القضايا الإشكاليّة التي حاولت دول الحصار استغلالها وتوظيفها سياسياً، وكان أول الإجراءات، بعد الترحيب والتعامل الإيجابي والجدّي مع الوساطة الكويتية، سحب ورقة «تمويل الإرهاب» من التداول السياسي نهائياً، ومن باب سد الذرائع، حيث وقعت قطر في يوليو/ تموز ٢٠١٧ مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة بخصوص محاربة «تمويل الإرهاب»، ومع أن هذه المذكرة جاءت تتويجاً لمسار طويل من المباحثات الثنائية، فإن تأثيرها أتى أكله داخل الإدارة الأمريكية، برضوخ ترمب، ولو مؤقتاً، لنصائح خارجيته وجنرالاته بالدعوة إلى حل الأزمة دبلوماسياً ومنع التصعيد في منطقة حساسة[١].
- اتهمت قطر بشكل مباشر على لسان أميرها الشيخ تميم في أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة، خلال كلمته التي ألقاها في التاسع عشر من سبتمبر/ أيلول الماضي، دول الحصار بـ«التخطيط لإخضاع قطر للوصاية شاملة»[٢].
- وظفت قطر إعلامها بشكل سياسي واضح عبر قناة الجزيرة في تغطية أحداث القضية اليمنية بعد الحصار، حيث بدأت في تسليط الضوء الإعلامي على الحوثيين وكشف الدور السعودي والإماراتي في المشهد اليمني.
- نجحت قطر في إدارة الأزمة بطريقة واقعيّة، ثبطت من خلالها مفاعيل الإجراءات العقابية ضدها، وحافظت، في الوقت عينه، على استقلالية سياساتها الداخلية والخارجية خارج نهج الوصاية والتبعيّة لدول الحصار الذي ترجم إجرائياً بقائمة المطالب الثلاثة عشر، حيث تمكَّنت من التماسك إزاء الصدمة بفضل شبكات الأمان التي هيَّأتها خلال العقدين الأخيرين، فاستطاعت بسرعة تعويض وارداتها من الدول المحاصِرَة بمستوردات من الكويت وتركيا

(٢) كلمة أمير قطر الشيخ تميم في الـدورة الـ ٧٢ للجمعية العامة لـلأمم المتحـدة، https://www.youtube.com/watch?v=tNk90yJCw50

(٣) إدارة الأزمة الخليجية.. نموذج قطر الناجح، حمزة المصطفى، العربي الجديد، goo.gl/KmPP17

وإيران والمغرب والدول الصديقة، وعجَّلت بتفعيل تعاونها الاستراتيجي مع تركيا التي أرسلت قواتها العسكرية إلى قطر حتى تمثّل ردعاً عن أي تصعيد عسكري محتمل، وتمكنت من ترجيح كفة المؤسسات الأمريكية؛ الخارجية والدفاع، إلى صفها، كل ذلك أفشل رهان دول الحصار على إخضاع قطر والتحكم في استقلال قرارها الوطني.

- أدارت الدبلوماسية القطريّة، من خلال عمل دؤوب لوزير الخارجية، محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، حراكاً دبلوماسياً مضاداً، هدفه إخطار القوى الدولية والإقليمية بالآثار الإنسانية المترتبة على الأزمة من جهة، وتفنيد ادعاءات دول الحصار واتهاماتها تجاه الدوحة من جهة ثانية. «وعلى الرغم من محدودية التأثير الدبلوماسي لقطر، بحكم حجمها الجغرافي والديمغرافي، نجحت قطر بشكل غير مباشر في إقناع بعض الدول المقاطعة بالعودة عن خطواتها، تمثلت بانحياز أوروبي عريض إليها من بوابة رفض نهج الحصار والعقوبات وسيلة وحيدة لحل الخلافات السياسية بين الدول»[1].

- نجحت الحكومة القطرية في مواجهة التداعيات الاقتصادية المحتملة عبر إنعاش البورصة إثر تراجعها بمقدار سبع نقاط في الأيام الأولى للأزمة، وحافظت كذلك على سعر صرف الريال القطري ثابتاً مقارنة بالدولار، على الرغم من المحاولات الحثيثة لاستهدافه. وفي هذا الصدد، «تمكّنت الحكومة القطرية فوراً من سد الثغرة الغذائية الناجمة عن إغلاق المعبر البري مع السعودية، بتفعيل الإنتاج المحلي تارة، وتنويع مصادر الاستيراد لسلع الاستخدام اليومي، بمساعدة أسطول الخطوط الجوية القطريّة»[2].

- ترى قطر –بحسب وزير خارجيتها محمد بن عبدالرحمن– أن الخلافات والصراعات لا يمكن أن تحل إلا بحوار إقليمي يحدد مصالح هذه الدول، بحيث تستوي في الحقوق والواجبات، ولا تحلم دولة كبيرة بابتزاز دولة صغيرة «بذلك يعم الوعي والتعاون والوحدة الإيجابية كما نراها في الاتحاد الأوروبي»[3].

- حافظت قطر على خطابها السياسي العام فيما يتعلق بتداعيات الأزمة وموقفها منها، فعن تأثير الأزمة في مجلس التعاون الخليجي، قال وزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن:

---

(١) المصدر السابق بتصرف.

(١) وزير خارجية قطر: نجحنا في إدارة الأزمة، الجزيرة نت، بتصرف، goo.gl/yUENqu

(٢) وزير خارجية قطر: لن ننجر وراء سياسة المحاور، مركز الجزيرة للدراسات، goo.gl/vVD3dn

إن «ما يحزننا أيضاً تسبب هذه الأزمة في اهتزاز الثقة بالمجلس»[١]، لكنه أكد ضرورة الحفاظ على هذه المنظومة.

- اتخذ البنك المركزي القطري سلسلة من الإجراءات للحفاظ على مستوى الريال القطري، ويذكر أنه في أغسطس الماضي ٢٠١٧ أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن حصار قطر «لا يمثل خطراً كبيراً على أداء البنك المركزي القطري»، وبحسب وكالة «رويترز»، زادت الاحتياطيات والسيولة المالية في البنك المركزي، وهو مؤشر على قدرته على دعم الريال إلى ٣٦,٩ مليار دولار خلال نوفمبر ٢٠١٧، بزيارة بنحو ٣ مليارات عن أكتوبر ٢٠١٧ الذي بلغت فيه ٣٦,١ مليار دولار»[٢].

(٣) وزير خارجية قطر: نجحنا في إدارة الأزمة، الجزيرة نت، مصدر سابق.
(٤) ارتفاع الاحتياطيات الدولية والسيولة في البنك المركزي القطري، الخليج أونلاين، goo.gl/fb3Txt

## السعـوديـة

- انخرطت السعودية برفقة الإمارات خلال العامين الماضيين في خوض حرب غير حاسمة في اليمن بدأتها بعاصفة الحزم ثم إعادة الأمل، «وتتصدى السعودية لتمرد وغضب تشهده المنطقة الشرقية التي يسكنها الشيعة بشكل أساسي، وفي الوقت ذاته، تبقى السعودية جزءاً من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية»[١]، وأخيراً أعلنت عن قطع علاقتها مع الشقيقة الصغرى قطر.
- أعلنت السعودية تعطيل أي تواصل مع قطر بشأن الأزمة الخليجية التي اندلعت يوم ٥ يونيو/ حزيران ٢٠١٧، واتهمت المملكة الدوحة بتحريف الحقائق، بما لا يعزز بناء الثقة المطلوبة للحوار، حسب وكالة الأنباء السعودية[٢]، وجاءت هذه الخطوة السعودية بعد ساعات من اتصال هاتفي بين الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير قطر، والأمير محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي، وكانت وكالة الأنباء القطرية قد قالت: إن الاتصال الهاتفي جاء «بتنسيق من الرئيس الأمريكي دونالد ترمب»[٣].
- الصحافة السعودية قلصت كثيراً المساحة التي اعتادت على تخصيصها للأزمة الخليجية، وللهجوم على قطر، في مقابل إعطاء مساحات أكبر للهجوم على الحوثيين وإيران و«حزب الله»، فضلاً عن التمجيد في قرارات «مكافحة الفساد».

(٥) أزمة قطر: هل تمادت السعودية في موقفها؟ BBC العربية، goo.gl/w2wJL4
(١) الأزمة الخليجية: السعودية تعلن «تعطيل التواصل» مع قطر بسبب «تحريفها الحقائق» BBC العربية، goo.gl/MDtQ83
(٢) السعودية تعلن تعطيل أي حوار مع قطر ن الحرة، goo.gl/cLNkFx

## البحرين

- تتصدر البحرين، أصغر دول الحصار من حيث المساحة والثقل الدبلوماسي، التحركات التصعيدية ضد قطر، ولذلك التصعيد مظاهر عدة، بينها خروج وكالة الأنباء البحرينية الرسمية (بنا)، في تقرير قبل أيام، لتدعي فيه أن «قطر كانت جزءاً من أراضي البحرين»، فضلاً عن فرض المنامة تأشيرات دخول على القطريين، وذلك في مخالفة صريحة لاتفاقيات مجلس التعاون الخليجي، التي تسمح لمواطني الدول الأعضاء زيارة البلدان الأخرى في المجلس دون الحصول على تأشيرة دخول مسبقة، وتزامن هذا الإجراء مع ما ذكره العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حين قال: إن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات أكثر حزماً تجاه قطر، قبل أن يعلن اعتذاره عن حضور أي قمة أو اجتماع خليجي تحضره قطر، «ما لم تصحح من نهجها وتعد إلى رشدها وتستجب لمطالب الدول التي عانت منها الكثير»، على حد تعبيره.
- وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة طالب بتجميد عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي «لحين تجاوبها» مع مطالب دول الحصار الأربع، مؤكداً أن بلاده لن تحضر قمة للمجلس تجلس فيها مع قطر، وقال آل خليفة في تغريدات على حسابه الرسمي في «تويتر»: إن «الخطوة الصحيحة للحفاظ على مجلس التعاون هي تجميد عضوية قطر في المجلس حتى تحكم عقلها وتتجاوب مع مطالب دولنا وإلا فنحن بخير بخروجها منه»[1].
- اتهم الاعلام الرسمي البحريني قطر الأربعاء ١٦ أغسطس ٢٠١٧ بمحاولة الإطاحة بالحكومة البحرينية، في تصعيد للأزمة الدبلوماسية التي تسببت بعزل الدوحة عن جيرانها الخليجيين ومصر. «وبث تلفزيون البحرين تقريراً تضمن ادعاءات بأن قطر كانت وراء التظاهرات ضد الحكومة التي تهز المملكة منذ ست سنوات»[2].

(١) يوميات الأزمة الحليجية، الجزيرة نت، goo.gl/tZkXjJ

(٢) التلفزيون البحريني يتهم قطر بمحاولة قلب نظام الحكم، فرانس برس، goo.gl/S86BJf

## الكويت

- السياسة الخارجية الكويتية ومنذ عقود طويلة كانت ولا تزال تتمتع بدرجة من الاستقلالية عن توجهات الأطراف الأخرى في الخليج، لذلك ليس هناك تأثير مباشر لبقية الأطراف الخليجية عليها؛ وهو ما جعلها تتمتع بدور الوسيط الحيادي في الأزمات الخليجية المتعاقبة.
- اتخذت الكويت موقفاً حيادياً وسيطاً في الأزمة الخليجية التي حذر أميرها صباح الأحمد الجابر الصباح، من أنها تحمل في جنباتها «احتمالات التطور»، مضيفاً أن تصعيدها سيكون له «نتائج بالغة الضرر والدمار» على أمن دول الخليج وشعوبها.
- الجهود الكويتية لم تنجح إلى الآن في إقناع الأطراف العربية الخمسة، بالجلوس حول طاولة المفاوضات المباشرة، للتوصل إلى حلول بشأن قضايا الخلاف، التي أجملتها الدول المقاطعة لقطر في ١٣ بنداً، رفضتها سلطات الدوحة جملة وتفصيلاً. وفي رساله أخرى بعث بها لمجلس الأمة (البرلمان الكويتي) في ٧ نوفمبر ٢٠١٧، نبه الشيخ صباح إلى خطورة الأوضاع في الخليج، وأثرها على الكويت، وكذلك أهمية عدم الانجرار العاطفي والانفعالي فيما يتعلق بالأزمة بين الأشقاء الخليجيين[١].
- كشف أمير الكويت خلال مؤتمر صحفي الخميس ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، بواشنطن، مع الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، عن نجاح الوساطة في وقف تدخل عسكري عقب اندلاع الأزمة الخليجية، وقال: إن الخيار العسكري مستبعد حالياً[٢].
- لا شك أن الدور الكويتي ساهم في إنقاذ قطر من سيناريوهات المخاطر ذات الدرجة العالية، وما زالت الكويت تبذل مساعيها لحل الأزمة الخليجية، ولم تيأس من إمكانية التوصل إلى تسوية مرضية لجميع الأطراف، حيث نقلت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) عن خالد الجار الله، نائب وزير الخارجية الكويتي، قوله للصحفيين على هامش مؤتمر في الكويت: إنه على الرغم من أن الخلاف الذي لا تبدو له نهاية في الأفق، فإن آليات العمل في مجلس التعاون الخليجي «لن تجمد أو تعطل»، وأضاف: «بعد انعقاد القمة في الكويت لسنا قلقين على مستقبل المجلس»، مؤكداً «عدم توقف جهود الوساطة، وأن الانفراج سيتحقق في يوم من الأيام».

(٣) راجع: نص رسالة سمو الأمير إلى النواب، القبس، goo.gl/sdrmG٨

(٤) أمير الكويت يحرج دول حصار قطر: نجحنا في وقف التدخل العسكري، هاف بوست، goo.gl/UdCS٨w

### الإمارات

- كان الموقف الإماراتي -ولا يزال- متصلباً ومتشدداً في موقفه من الأزمة القطرية، وأفصح عن تلك السياسة الداعمة لاستمرار الحصار، حيث صرح وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات أنور قرقاش، أن الحصار على قطر «قد يستمر سنوات»، مضيفاً: «نراهن على الوقت، لا نريد التصعيد، نريد عزلها»[١].
- قادت الإمارات حملة إعلامية ضد قطر عبر وسائل التواصل الاجتماعي «تويتر » ونقلتها وسائل الإعلام التابعة لدول الحصار منذ اندلاع الأزمة على لسان وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش، الذي طالب قطر بالالتزام بتعهداتها وتغيير سلوكها الذي أضر بدول الخليج درءاً الفتنة التي تحمل خطراً جسيماً[٢].
- دخلت الإمارات وقطر حرباً سجالية طويلة عبر «تويتر» وكان من قائمة أكثر الهاشتاجات تداولاً في الإمارات هاشتاج يهاجم قطر حمل عنوان # قطر__واللعب__القذر، بينما ظهر في قائمة قطر هاشتاج مضاد حمل عنوان #قطر__بمواجهة__أعداء__الخليج[٣].

### مصر والإمارات

مصر والإمـارات، يقفان في الأزمـة الخليجية في خندق واحـد، حسب مراقبين، وهو خندق «الظاهرة الصوتية»، فبعيداً عن هجوم إعلامي بالفضائيات المصرية أو تغريدات لوزير الشؤون الخارجية الإماراتي أنور قرقاش، لا وجود لدور للبلدين في الأزمـة، حتى إن حديث الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، في منتدى شباب العالم وحواره مع صحيفة «الشرق الأوسط»، عن الأزمة، لم يخرج عن جملتي «موقفنا من قطر ثابت»، و«الكرة في ملعب قطر»، الظاهرة الصوتية الإماراتية، تجسدت مؤخراً في أغنية «قولوا لقطر»، التي أطلقت قبل فترة، وحملت تهديداً لقطر، من فنانين تغنوا بمدح قطر من قبل، وهي الأغنية التي لاقت هجوماً من قبل المتابعين، لما تحمله من تهديد للدوحة.

(١) الإمارات تهدد بحصار قطر لسنوات، المدن، وكالات، goo.gl/e36HNU
(٢) الإمارات: على قطر تغيير سلوكها الضار بدول الخليج، العربية نت، goo.gl/bDGtpe
(٣) استمرار السجال بين قطر والإمارات عبر مواقع التواصل، BBC العربية، goo.gl/7T9vRJ

## سلطنة عُمان

- آثرت سلطنة عُمان تفعيل سياسة النأي بالنفس عن كل الأزمات التي ضربت المنطقة خلال عام ٢٠١٧، وخاصة الأزمة الخليجية التي ما زالت مستمرة منذ ٥ يونيو/ حزيران ٢٠١٧ وأزمة اليمن التي قارب عمرها على الثلاث سنوات. ولم تجد عُمان من السهل مطلقاً موازنة العلاقات مع دول الخليج وخاصة السعودية الواقعة إلى الغرب منها وإيران في شماليها، لكن التنافس الذي يزداد شدة بين القوتين المهيمنتين في المنطقة يختبر سياستها الراسخة بعدم الانحياز أكثر من أي وقت مضى، «ويتعدى أثر تلك السياسة حدود السلطة الصغيرة ذات الموقع الاستراتيجي على مضيق هرمز الذي يمر به ٤٠٪ من النفط الخام العالمي المنقول بحراً، فقد ساعدت عُمان في التوسط في المحادثات الأمريكية الإيرانية عام ٢٠١٣ التي أدت إلى اتفاق نووي تاريخي وقع في جنيف بعد عامين، وساعدت أيضاً في تحرير رهائن أمريكيين في اليمن»[١].
- بعد إعلان انضمامها للتحالف الإسلامي لمحاربة الارهاب بقيادة السعودية، أشارت الخارجية العُمانية في بيان لها أن السلطنة تبذل كل الجهود مع الأشقاء والأصدقاء لتوفير بيئة إقليمية يسودها الأمن والسلام، الأمر الذي يستوجب تعاون جميع الأطراف[٢].
- فيما يتعلق بأزمة حصار قطر اكتفت سلطنة عُمان بإرسال وزير خارجيتها يوسف بن علوي إلى الكويت، لمؤازرتها في جهود وساطتها لحل الأزمة، ولم تنضم إلى حملة حصار قطر، واستفادت من موقفها المحايد حيث شهدت حركة الملاحة والشحن في ميناء «صحار» رواجاً كبيراً، بسبب الحصار المفروض على الموانئ البحرية القطرية.
- وكشفت مجلة «الإيكونومست» البريطانية عن أن مسقط تسعى لتشكيل تحالفات جديدة، بعيدة كل البعد عن القوى المهيمنة على مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يجعلها لا تحاول أن تتخذ موقفاً معلناً تجاه الأزمة القطرية[٣].
- يمكن القول: إن حصار قطر أدى إلى تعزيز مخاوف سلطنة عُمان من مواجهة مصير قطر في حال الدخول في أي خلافات مع الرياض أو أبوظبي، وخاصة أن ما تدعيه السعودية والإمارات عن قطر ينطبق بشكل أكبر على سلطنة عُمان، خصوصاً فيما يتعلق بإيران.

---

(١) لماذا اعتذرت سلطنة عُمان عن مناورات دول الخليج بالكويت وتشارك في أخرى مع إيران؟ الخليج الجديد، goo.gl/nR7wMv

(٢) عُمان: قررنا الانضمام للتحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب، العربية نت، goo.gl/sWNd3t

(١) السر الحقيقي وراء حياد «عُمان» حيال الأزمة القطرية، سبورتنيك عربي، goo.gl/yzkdYJ

- في ملف الأزمة اليمنية لم ترسل سلطنة عُمان أياً من قواتها إلى اليمن، لترجيح كفة طرف على طرف في النزاع اليمني الداخلي، وآثرت أن تقوم فقط بأمور إنسانية، مثل المساهمة بالإفراج عن بعض المحتجزين، لدى المليشيات المسلحة، من رعايا الدول الغربية، كما وفرت طائرات لنقل مفاوضين محسوبين على «الحوثيين» و«حزب المؤتمر الشعبي العام»، من صنعاء إلى الكويت، للمشاركة في جلسات الحوار مع مسؤولين من الحكومة اليمنية الموالية للرئيس عبدربه منصور هادي، والمعترف بها دولياً.
- بعد فك الشراكة بين «الحوثيين» و«المؤتمر» ومقتل زعيم الحزب الرئيس السابق علي عبدالله صالح على يد «الحوثيين»، في ٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧، استقبلت مسقط، في ٢٢ من الشهر ذاته، أكثر من ٢٠ فرداً من عائلة صالح، بعد ملاحقتهم من قبل «الحوثيين»[١].
- لا تخشى مسقط من محاولات الهيمنة السعودية وحدها، بل قلقها الأكبر ينبع من الدور المتزايد للإمارات جنوب اليمن، ودعمها للحركات الانفصالية والحراك الجنوبي، وكذلك محاولات الإمارات لتطوير قاعدتها العسكرية في جزيرة «سقطرى» اليمنية، التي تقع عند مدخل خليج عدن، بالقرب من عُمان.
- وتخشى مسقط من سعي الإمارات بكل قوة لبسط نفوذها جنوبي اليمن لمنافسة الاستثمارات العُمانية الصينية في تلك المنطقة، والمتركزة على مشروع الميناء العماني في «الدقم»، وهو ما قد تعتبره عُمان محاولة لتطويقها اقتصادياً. «ويتمثل في المشروع الإماراتي الرامي إلى بسط الهيمنة على الأجزاء الجنوبية من اليمن، ويظهر أن مشروع الهيمنة ذاك لن يقف عند حدود المحافظات الجنوبية المحررة، فهو آخذ في التمدد شرقاً مخترقاً حضرموت وصولاً إلى المهرة، الأمر الذي يشي بصدام على النفوذ بين الحضور العُماني الذي يرى المهرة امتداداً لأمنه القومي، وبين المشروع الإماراتي الجانح إلى بسط نفوذه هناك»[٢].

(٢) سلطنة عُمان تستقبل ٢٢ شخصاً من عائلة صالح، عربي ٢١، goo.gl/uY1yMZ
(١) أبوظبي تسعى لاستهداف سلطنة عُمان من اليمن، الشرق القطرية، goo.gl/pEfL2G

# الأزمة الخليجية

## (ب) الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة وأدوارها في الأزمة الخليجية

من الملاحظ تكثيف العديد من القوى الدولية والإقليمية لوجودها العسكري والأمني في منطقة الخليج، وتعدّد الأهداف لهذه القوى ما بين توظيف سياسي واقتصادي واستراتيجي، وتعزيزاً للسيطرة من خلال التواجد العسكري المباشر لبعض القوى الإقليمية في منطقة الخليج ذات أبعاد جيو- استراتيجية من ناحيةٍ ثانيةٍ، على خلفية الأزمة معَ قطر، مما يسهم في تعقيد الأوضاع في الخليج بشكل أكبر ويفضى إلى تعدد الاطراف الفاعلة وتشكيل محاور وتحالفات استقطابية تضر بمصالح وأمن الخليج وتسهل عملية ابتزاز دوله كل على حدة لاسيما في حالة التشرذم والخلافات البينية كما هو حاصل الآن.

### الموقف الأمريكي

- لا يوجد اتفاق بين الخبراء والمحللين؛ الأمريكيين وغير الأمريكيين على حد سواء، على توصيف «التحول الجديد» في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فبينما يرى البعض أنه «انكفاء» أو «انسحاب» من المنطقة، يعتقد آخرون أنه ابتعاد عن حلفاء تقليديين (دول الخليج مثلاً) والاقتراب نحو حلفاء جدد (إيران)، «في حين ترى أطراف ثالثة أنه مجرد إعادة الولايات المتحدة توجيه قوتها وحساباتها وأدواتها لتحقيق الأهداف والمصالح الأمريكية بدليل أنها لم تسحب أصولها العسكرية من المنطقة أو حتى تعيد نشرها»[1].
- من الملاحظ توجّه الولايات المتحدة للتخفّف من دورها في المنطقة؛ وهو ما فتحَ المجال لعدد من اللاعبين الدوليين لمزيد من الحضور والتأثير في المنطقة، مثل روسيا والصين والهند فضلاً عن بريطانيا وفرنسا، «لذلك اتجهت دول الخليج إلى التواصل مع هذه القوى وتنويع

(١) تحول التقدير الاستراتيجي الأمريكي للشرق الأوسط وانعكاساته على أمن الخليج، مركز الامارات للسياسات، goo.gl/s8CJyN

شراكاتها الاستراتيجية حماية لمصالحها الوطنية وأمنها القومي ولبناء قوتها الذاتية، إلا أن هذا الأمر يجب ألا يتعارض مع فكرة أن أمريكا حتى الآن هي أهم شريك استراتيجي لدول الخليج على الساحة الدولية، وأي إضعاف للعلاقة الأمريكية – الخليجية يصب في مصلحة إيران»[1].

- أدت سياسات ترمب وأجندته الخاصة بدول الخليج إلى السعي لتصعيد أزمة قطر والاستفادة منها في إبقاء الأزمة معلقة والاستفادة منها قدر الإمكان.
- ظهور الانقسام في إدارة ترمب (سواء كان حقيقياً أم مصطنعاً) «جعل دول الحصار وقطر في مأزق وضبابية الحل وتعليق الأزمة وتصاعدها واستمراراً في الخسائر الاقتصادية والسياسية وتعميق جذور الخلاف لاستنزاف جميع الأطراف»[2].
- لكن أمريكا اليوم ليست أمريكا التي عهدنا قوتها في العقود الماضية، فالسنوات الأخيرة شهدت تحولاً جذرياً في السياسة الأمريكية الخارجية لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، عنوانه الأبرز «الانكفاء العسكري الأمريكي والاكتفاء بالمشاركة الدبلوماسية وتغذية الصراعات الإقليمية دون التورط فيها». يرجع ذلك لعدة أسباب، أبرزها أن «الولايات المتحدة تعاني فعلياً من عجز متزايد في موازنتها، وتضخم هائل في المديونية العامة للحكومة الفيدرالية تعدى هذا العام ١٨ تريليون دولار؛ أي ما يعادل ١٠٣٪ من الناتج القومي، مما يجعل أي مغامرة عسكرية عبئاً مالياً يصعب الوفاء به»[3].

### الموقف الأوروبي

- يعتقد الأوروبيون أن أزمة الخليج الرابعة (حصار قطر) مفتعلة ولا تخدم الحرب على الإرهاب، وأن المستفيد الأكبر هو ترمب وإدارته، فضلاً عن الأطراف الإقليمية والدولية التي ستقف مع قطر خصوصاً حول ما تم تسريبه من اكتشافات لحقول الغاز الضخمة في قطر وسعياً لعدم استثثار الولايات المتحدة بهذه الفرصة ومحاولة تلك الدول الاستفادة من الوضع الاستراتيجي الأضعف لقطر لاستثمار الأزمة.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الأزمة الخليجية الرابعة (حصار قطر) الأطراف الفاعلة.. (تقدير موقف)، مجموعة التفكير الاستراتيجي، goo.gl/nUibKe

(٣) الغطاء الاستراتيجي الأمريكي لدول الخليج: وهم يضر ولا ينفع، وضاح خنفر، نون بوست، goo.gl/1Y21s1

• لذا، فالموقف الأوروبي يدعو إلى التهدئة وإلى الحل السياسي، ويعارض بشكل عام مطالب المحاصِرين.

• وهذا ما يمثله الموقف البريطاني والألماني بشكل واضح، والموقف الفرنسي بشكل أقل وضوحاً.

### الموقف «الإسرائيلي»

• كعادة «إسرائيل» فإنها تعيش أفضل وضع أمني وجيو-استراتيجي بعد نجاح فاعلية الثورات المضادة وتحطيم وتدمير سورية والعراق.

• «إسرائيل» أيدت دول الحصار؛ لأن الأزمة في النهاية تصب لمصلحتها ضد القضية الفلسطينية وقطاع غزة ومواجهة حماس.

• «إسرائيل» فاعل مؤثر في تأجيج الأزمة واستفادت من الحملة الجارية على قطر، حيث إن تعزيز هذه القرارات الأخيرة يعزز المحور الذي بدأ يتشكل بين «إسرائيل» والدول العربية المقاطعة للدوحة، في ضوء المصالح المشتركة بينها في استهداف قطر.

• ترى «إسرائيل» أن استمرار الأزمة قد «يساعدها في أن تكون بمأمن من العمليات المسلحة، ففي ظل ما تعانيه «إسرائيل» من مخاطر أمنية محدقة بها من سيناء وغزة والجولان ولبنان، فإن تعزيز التعاون الأمني القائم بين «إسرائيل» والدول التي اصطفت في جبهة واحدة ضد قطر، سيكون له تأثير إيجابي على إسرائيل»[1].

• كل ذلك يجعل «إسرائيل» تخرج رابحة من هذه الأزمة عبر توثيق عرى التعاون والتحالف مع الدول التي قاطعت قطر، وإبراز القواسم المشتركة بينها، ولذلك لم تتباطأ الأوساط «الإسرائيلية» في الحديث عما رأته مكاسب من القرارات المقاطعة لقطر، معتبرة إياها تصب في خانة الأرباح والإنجازات.

### الموقف التركي

• تركيا ملتزمة بأمن السعودية تماماً بقدر التزامها بأمن قطر، وهي ترفض التمرس في لعبة المعسكرات السياسية الدائرة في الخليج، بمعنى آخر فإن القاعدة التركية في قطر تهدف

(١) الموقف الإسرائيلي من الأزمة الخليجية، عدنان بوعامر، الجزيرة نت، goo.gl/sdQNgt

لممارسة دور في تحسين مستوى الأمن والاستقرار في الخليج، وهي لم يتم إرساؤها لتمارس دوراً في مزيد تعميق الانقسام في المنطقة أو تمهيد الطريق لاختراق الخليج من قبل أطراف خارجية.

- يدرك الأتراك أن بعض القوى التي تستهدف قطر اليوم هي ذاتها التي استهدفت تركيا العام الماضي، وسعت إلى القضاء على ديمقراطيتها ونهضتها.
- يدرك الأتراك وقوف تركيا إلى جانب قطر وتحولها جزءاً عضوياً من المعادلة الاستراتيجية الخليجية سيفيد تركيا كثيراً من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية، فتركيا تحتاج إلى الغاز القطري لتنويع مصادر طاقتها بدل الاستئسار للغاز الروسي حصراً، وهو أمر قيَّد يديها وأضعف سياستها الخارجية في سورية والعراق ومناطق أخرى، كما تحتاج تركيا إلى السوق القطرية التي أضاعتْها السعودية والإمارات، وهي سوق حيوية تملك فائضاً نقدياً كبيراً، فضلاً عن أن دعم قطر يمنح تركيا نفوذاً إقليمياً في هذه المنطقة التي تتلاقى فيها خيوط لعبة الأمم، وتتنازعها القوى الكبرى.

**لذا كان الدور التركي في الأزمة كما يلي:**

١. دعم وإسناد قطر لوجستياً ومعنوياً وعسكرياً.

٢. وفي الوقت نفسه لم تهاجم السعودية.

٣. وعرضت إقامة قاعدة تركية لحماية المنطقة لم توافق عليها السعودية.

٤. ودعا أردوغان الملك سلمان لرعاية حل سياسي.

٥. ودعمت وساطة الكويت وفتح علاقات استراتيجية معها.

### الموقف الإيراني

- عند الوقوف بعمق أمام تداعيات الأزمة الخليجية؛ نجد أنها لا تتوقف عند جغرافيتها العربية بل تتجاوزها إلى جغرافيات عديدة، ولعل إيران كانت أبرز المعنيين بآثارها والتقاط الرسائل غير المحسوبة التي رمتها الأزمة في كل حدب وصوب والاستثمار فيها. وهنا سنتعرض -مثالاً لا حصراً- لأثرين بالغيْ الأهمية للأزمة على السياسية الخارجية الايرانية تجاه الأزمة:

**الأثر الأول:** أن الأزمة جعلت المحور العربي المناهض لإيران بقيادة السعودية مكشوفاً أمامها

بضعفه ورخاوته، وأعطت انطباعاً بأنه لم يكن قوياً كما كان يُروج له بل هو منقسم على نفسه.

ومن المنافع الإيرانية الأخرى أن الانقسام العمودي الذي أحدثته هذه الأزمة في البيت الخليجي سيُنهي عهد مواقفه وسياساته الموحدة إزاء إيران، وهذا سيقلل حجم التحديات التي كان يشكلها هذا البيت مجتمعاً، مما يفتح الباب أمام إيران لإعادة قراءة المشهد من جديد، ورسم استراتيجيات وسياسات جديدة تتناسب مع المرحلة.

**الأثر الثاني:** كلما طال أمد الأزمة الخليجية واستفحلت ساهم ذلك في تغيرات جيواستراتيجية إقليمية، منها تبدلات قد تشهدها المحاور والاستقطابات الإقليمية، حيث إن استمرار إغلاق الحدود العربية أمام قطر سيؤدي إلى تأسيس شبكة علاقات اقتصادية قوية مع طهران، إضافة إلى مصالح سياسية تنشأ نتيجة لذلك ولعوامل أخرى.

- رغم الخلافات العميقة بين إيران وقطر في ملفات إقليمية ملتهبة -ومنها الملف السوري والعراقي واليمني- والخلاف المذهبي بينهما كطرفين متقابلين في الصراع السُّني الشيعي، فإن «الدولتين حافظتا على علاقات عمل ومصالح مشتركة فرضَها عليهما منطق الجغرافيا، وأهم هذه المصالح اشتراك إيران وقطر في مِلْكية أكبر حقل غاز في العالم، وهو الحقل الممتد تحت المياه الإقليمية للدولتين في الخليج، والمعروف قطرياً باسم «حقل القبة الشمالية»، وإيرانياً باسم «حقل فارس الجنوبي»، وتراعي كل من إيران وقطر حسن الجوار في هذه المسألة، تجنُّباً لأي خصومة حول هذا المورد الاستراتيجي الحيوي لكل منهما»[1].
- جنت إيران من الأزمة الخليجية ثمرات عظيمة، منها الحصول على فرصة لإعادة تأهيل نفسها في المنطقة بعد أن كانت سمعتها في الحضيض بسبب الفظائع التي تورطت فيها في العراق وسورية، ومنها فتح السوق القطرية أمام البضائع الإيرانية وما يترتب على ذلك من مكاسب مالية، ومنها اضطرار القطريين والأتراك إلى التقارب مع إيران تحت ضغط الحاجة الاستراتيجية وبسبب موقع إيران الجغرافي الذي هو اليوم أوسع منفذ على العالم أمام قطر بعد أن حاصرها الأشقاء في الخليج.

**لذا استثمرت إيران الأزمة الخليجية وكان موقفها كالتالي:**

١. أيدت الموقف القطري.

(١) الأزمة الخليجية.. أصولها وفصولها (٢)، محمد مختار الشنقيطي، الجزيرة نت، goo.gl/JpWcey

٢ .عرضت دعمها اللوجستي والغذائي والملاحي لفك الحصار المضروب على قطر.

٣ .دعت إلى حل الأزمة بالحوار السياسي.

٤ .«أرسلت إيران رسائل صريحة للدول الكبرى مع بداية الأزمة مفادها أن أي تدخل عسكري سعودي في قطر سيترتب عليه تدخل عسكري إيراني على الضفة الغربية للخليج واحتراق المنطقة برمتها، وهو تهديد أخذته القوى الدولية على محمل الجد»[١].

### الموقف الروسي

- اكتفت روسيا في بداية الأزمة بالتصريح على لسان دميتري بيسكوف، الناطق الصحفي باسم الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في أول تعليق للكرملين على الأزمة الخليجية القطرية: إن موسكو «لا تتدخل في شؤون دول أخرى، ولا في شؤون دول الخليج، لأنها تقدر علاقاتها مع الدول الخليجية مجتمعة ومع كل دولة على حدة»[٢].
- صدرت تصريحات عدة من مسؤولين روس تؤكد ضرورة حل الأزمة بالحوار والتفاوض، ففي تصريح للافروف، وزير الخارجية الروسي، قبل لقائه نظيره القطري في موسكو قال: «تابعنا بقلق أخبار هذا التصعيد ولا يمكن أن نرتاح لوضع يشهد تدهوراً في العلاقات بين شركائنا»، ودعا إلى «تسوية أي خلافات من خلال الحوار»[٣].
- وفي المؤتمر الصحفي المشترك لوزيري خارجية قطر وروسيا شكر محمد بن عبدالرحمن آل ثاني «المؤسسات الروسية التي عرضت خدماتها في هذه الظروف غير القانونية التي طبقت على دولتنا»، وثمن الوزير «الجهود المبذولة لإيجاد حل للأزمة»، قائلاً: «نرحب بالجهود التي تبذلها روسيا التي تربطنا بها علاقة صداقة، فضلاً عن دولة الكويت وجميع الدول الصديقة التي تدعم أي مساع للوساطة»[٤].
- نقلت وكالة «نوفوستي» الروسية الرسمية عن رئيس لجنة الدفاع والأمن في مجلس الاتحاد للبرلمان الروسي، فيكتور أوزيروف، قوله: إن موسكو «تدرس بعناية المعلومات التي تتحدث

(١) المصدر السابق.
(٢) دلالات سياسية واقتصادية لموقف موسكو تجاه الأزمة الخليجية، نون بوست، goo.gl/nxjbhG
(٣) الموقف الروسي من الأزمة القطرية، أخبار الخليج، goo.gl/6JK4B8
(٤) المصدر السابق.

عن دعم الدوحة المزعوم للإرهاب»، مضيفاً أن العلاقات مع الدوحة «لن تشهد أي تغيرات»، وتابع أوزيروف بالقول: «بالطبع سندرس بعناية كافة المعلومات، التي تدعيها مصر والسعودية، والدول التي انضمت إليهم بأن قطر ترعى الإرهاب الدولي، لكن موسكو لديها استقلالية في تطوير سياساتها تجاه العلاقات الدبلوماسية مع قطر»[١].

- ظهر الدعم الروسي لقطر بشكل معتدل نسبياً مقارنة بالموقف التركي مثلاً، فاكتفت روسيا بعرض جهودها الدبلوماسية من خلال عرض وساطات، وقد تلقى وزير الخارجية القطري خلال لقائه بنظيره الروسي، عرض وساطة جديد، إلا أن الدوحة يبدو أنها مكتفية بالوساطة الكويتية حتى الآن، وهو ما أوضحه وزير الخارجية القطري بأن الدوحة «لن تعلن يأسها من وساطة أمير الكويت التي تقدّرها وتحترمها لأنها لا تزال مستمرة ولم تأتنا طلبات واضحة من الطرف الآخر، إذ ليس هناك وضوح في الرؤية حول المطالب»[٢].
- من جانب آخر، أظهرت روسيا دعماً اقتصادياً لقطر من خلال ما أعلنه نائب وزير الزراعة الروسي، جنبلاط خاتوف، أن روسيا مستعدة لزيادة تصدير المنتجات الزراعية إلى قطر بعد قطع كل من السعودية والإمارات ودول أخرى صادراتها إلى قطر، بيد أن الدوحة لم تتوجه بطلب بهذا الصدد إلى وزارة الزراعة الروسية. «وذكرت صحيفة «فيدوموستي» المتخصصة في الشأن الاقتصادي أن الوضع الراهن لن يؤثر على التعاون الروسي القطري في قطاع النفط والغاز، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن أسعار النفط قد تتراجع على المدى البعيد في حال انسحاب قطر من اتفاق خفض الإنتاج، وأن جهاز قطر للاستثمار يتفاوض حالياً على شراء ٢٥٪ من أسهم شركة «النفط والغاز المستقلة» الروسية»[٣].
- رغم ذلك هناك تعارض في الموقف الروسي القطري من القوات المقاتلة في سورية، فعلى حين دعا وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، إلى مواصلة دعم «الجيش السوري الحر»، منتقداً تصريحات المبعوث الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، عن هزيمة المعارضة في سورية، تقف روسيا بجانب نظام الأسد في مواجهة الجيش السور ي الحر.

(١) أزمة الخليج: روسيا تعرض التوسط، العرب والعالم، goo.gl/nB9bXt

(٢) روسيا: أحداث الخليج «شأن خاص» وندرس التهم لقطر.. وتركيا تعرض المساعدة، CNN بالعربية، goo.gl/Cv59Dq

(٣) روسيا والأزمة القطرية – الخليجية: الفرص والتحديات والمصالح الجيواستراتيجية، المركز الديمقراطي العربي، goo.gl/QVgahG

# الأزمة الخليجية

## (جـ) تداعيات الأزمة الخليجية على الأوضاع الاقتصادية في الخليج

يكاد يكون هناك إجماع على أن الجميع خاسرون من تداعيات الأزمة الخليجية الأخيرة التي انفجرت في ٥ يونيو/ حزيران ٢٠١٧ على كافة المستويات، لا سيما الاقتصاد الذي يمثل عصب الحياة في الدول، فضلاً عن تشابكه وتأثيره في بقية العوامل الأخرى الاجتماعية والسياسية والأمنية.. وفيما يلي نرصد أبرز هذه التداعيات في الملف الاقتصادي الذي يشهد تغيراً مستمراً في الأرقام والبيانات، لذا فالأرقام الواردة في هذا التقرير أحدث ما اطلعنا عليه حتى تحرير هذا التقرير.

### المعطيات

- أظهرت إحصائيات رسمية أن السعودية والإمارات والبحرين تستحوذ على ٨٧٪ من حركة التبادل التجاري بين قطر والدول الخليجية.
- تتشابك المصالح الاقتصادية والتجارية، بين الدول الثلاث والدوحة، في مختلف المجالات، بما فيها الاستثمارات المشتركة، وأبرزها أنابيب دولفين التي تزود الدولة القطرية عبرها الإمارات بحوالي ٣٠٪ من حاجتها للغاز.
- يبلغ حجم التبادل التجاري بين قطر ودول الخليج ١٠,٤ مليار دولار، وقد أظهرت بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء القطرية، أن «الإمارات والسعودية تسهمان بنحو ٨٢٪ من التبادل التجاري بين قطر والدول الخليجية، كما أن نحو ٦٩٪ من التبادل التجاري بين قطر والدول العربية من الإمارات والسعودية، وتأتي بعدهما الكويت حيث تبلغ نسبة التبادل التجاري بينها وبين قطر نحو ٧٪ من إجمالي التبادل التجاري مع دول الخليج، ومن ثم ٥٪ لكل من البحرين وعُمان على التوالي»[١].

(١) مع المقاطعة.. قطر تفقد ٨٢٪ من وارداتها الخليجية، العربية نت، goo.gl/dZTYD2

- «بلغت قيمة التبادل التجاري بين الدول العربية وقطر في العام الماضي ٢٠١٧، نحو ٤٥ مليار ريال قطري (١٢,٣ مليار دولار)، وبين دول الخليج وقطر ٣٧,٩ مليار ريال (١٠,٤ مليار دولار)»[١].
- «بلغ حجم التبادل التجاري بين قطر ودول العالم في عام ٢٠١٦، نحو ٣٢٤ مليار ريال (٨٩ مليار دولار)، ١٣,٨٪ منه من الدول العربية، و١١,٧٪ من دول الخليج»[٢].
- «أوضحت إحصاءات رسمية لمجلس التعاون الخليجي أن دولة قطر استقبلت حوالي ١,٣ مليون من مواطني دول مجلس التعاون، ارتفاعاً من ٥٢٦ ألفاً في العام ٢٠٠٦، إلى جانب وجود ٤٠ إماراتياً يعملون في القطاعين الحكومي والأهلي القطري، و٥٤٨ بحرينياً، و٥٩٧ سعودياً، و١١٣٠ عُمانياً، و٢٦ كويتياً، في حين يوجد ١٤ موظفاً قطرياً في القطاعين الحكومي والأهلي في الإمارات، و١٥ في البحرين، وموظف واحد في عمان و٧٤ في الكويت، إضافة إلى عاملين قطريين في السعودية»[٣].
- تشكل واردات قطر من كل من السعودية والإمارات والبحرين ٨٩٪ من إجمالي وارداتها من الدول الخليجية، فيما يشكل الباقي (١١٪) لكل من عمان والكويت، ومن هنا أدركت عُمان مدى أهمية تعزيز علاقتها التجارية مع قطر ومضاعفة الاستثمارات معها في هذه الفترة الحساسة التي سيبني عليها البلدان علاقات مثمرة في المستقبل، «حيث تضمن قطر معدلات نمو قوية بفضل استضافتها لكأس العام ٢٠٢٢، ويُذكر أن حجم الرخص الاستثمارية لشركات عُمانية في قطر بلغت ٤٤٧ شركة، بينما يوجد ١٠٠٥ شركات سعودية، و١٠٨٥ شركة إماراتية، و٩٨٢ شركة بحرينية، بينما يبلغ حجم الرخص القطرية لشركات استثمارية قطرية في عُمان ١٥٣ شركة، وتعد الإمارات الحاضنة الكبرى للشركات القطرية في الخليج بواقع ٤٨٥٠ شركة قطرية فيها»[٤].
- يبلغ عدد الطلاب الخليجيين الذين يتلقون تعليمهم في قطر قادمين من عُمان ١٦٠٨ طلاب، وعدد الموظفين العُمانيين في القطاع الحكومي والأهلي القطري نحو ١١٣٠ وهو أعلى رقم بين المواطنين الخليجيين.

(١) تقرير : خسائر الاقتصاد القطري من المقاطعة، أموال، goo.gl/SXjUhC
(٢) المصدر السابق.
(٣) أزمة قطر: خسائر فادحة تصيب كل الأطراف، إيلاف، goo.gl/rpFidR
(٤) العلاقات القطرية العُمانية.. رُب ضارة نافعة، نون بوست، goo.gl/PrnRYd

- تشمل اتفاقيات التعاون والتبادل بين البلدين التي تم توقيعها خلال السنوات الماضية السماح لمواطني الدولتين بالدخول للبلدين بالبطاقة الشخصية بديلاً عن وثيقة السفر الدولية، إذ تم تفعيل هذا بقرار وزير الداخلية رقم (٥) لسنة ١٩٩٦، «ويتلقى ٢٠٣ طلاب إماراتيين تعليمهم في قطر، بجانب ٦٩٣ بحرينياً، و١٨٠٨ سعوديين، و١٦٠٨ عُمانيين، و٥٨ كويتياً، في المقابل يوجد ١١ طالباً قطرياً في الإمارات، و٦٨ في البحرين، و٧٠٣ في السعودية، و١٢ في عُمان، و٥٥ في الكويت»[١].
- تشير التقارير الاقتصادية الصادرة عن جهات عدة أنه هدر المليارات مستمر بسبب الأضرار الناجمة عن الأزمة القطرية الخليجية بين قطر من جهة وبين السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة أخرى، بعض التقديرات تذهب إلى أن أضرار قطر وحدها خلال ثلاثة أشهر من عمر الأزمة لا تقل عن ٦ مليارات، أما أضرار الدول التي قاطعتها فليست أقل من ذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار أن معظم التجارة الخارجية مع قطر كانت مع السعودية والإمارات أو تمر عبرهما.
- «قدر المحلل المالي يوسف أبو حليقة خسائر المستثمر الخليجي من دول الحصار خلال شهر واحد من الأزمة، بحوالي ١٥ مليار ريال منذ بدء الأزمة، مشيرا إلى أن الخليجيين يملكون نفس النسبة التي يملكها المواطن القطري، وبالتالي فإن خسائرهم يمكن أن تصل إلى نسبة ١٠٠٪»[٢].

تداعيات الأزمة على دول الخليج

فيما يلي نعرض لبعض الخسائر الاقتصادية المترتبة على قرار السعودية والإمارات والبحرين بقطع العلاقات مع قطر.

**قطر:**

- صحيح أن العقوبات أصابت المؤسسات والشركات التجارية والصناعية والمالية في قطر بشكل

(١) المصدر السابق.

(٢) هذه خسائر السعودية والإمارات من قطع العلاقات مع قطر، عربي ٢١، goo.gl/s3ULP2

مباشر، غير أن البنوك الإماراتية والخليجية الأخرى التي تتعامل مع قطر والشركات المشتركة التي تمت إقامتها معها في إطار مجلس التعاون، تعاني عرقلة الكثير من أنشطتها، «ويمكن القول: إن هذه المشاريع تقف الآن أمام مصير مجهول، لأن الأمر مرتبط بمدى استمرار الأزمة القطرية – الخليجية التي تتجه إلى التصعيد، ومع هذا التصعيد يتوقع مراقبون طرد قطر من المجلس وتشديد العقوبات الاقتصادية عليها، وهو الأمر الذي يعتبره خبراء مقربون من الدوحة بمثابة بداية النهاية لمجلس التعاون الخليجي الذي كان من المفترض أن يكون له اليوم عملة مشتركة على غرار الاتحاد الأوروبي»[١].

- «تبلغ قيمة الواردات القطرية من دول الخليج، بنحو ٥,١ مليار دولار أمريكي، بحسب الخبير في الاقتصاد الدولي جاسم عجاقة، مقابل صادرات قطرية بقيمة ٦,٥ مليار دولار أمريكي»[٢].
- بعض التقارير تشير إلى أن الداخل القطري يتسم بالكثير من الانسجام السياسي والاجتماعي، بفضل سياسات التنمية والبناء الناجحة التي قفزت بحياة القطريين أشواطاً بعيدة إلى الأمام خلال العقدين الأخيرين، ومنحتْهم الأمل في المستقبل، والإحساس بالقيادة والريادة في المنطقة بسبب تنويع قطر لعلاقاتها الاقتصادية والسياسية في أمريكا وأوروبا وآسيا، «لكن هناك بعض التقارير تشير إلى أن حجم الخسائر التي سوف تجنيها قطر من قطع ٦ دول عربية علاقاتها الدبلوماسية بها بنحو ٣٠ مليار دولار، قياساً على أحجام التبادل التجاري بين الدوحة والدول العربية الـ٦، إلى جانب العلاقات الاقتصادية التي سوف تتأثر بشركاء تجاريين واقتصاديين على علاقة بتلك الدول»[٣].
- «كشف تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يشمل قدرة اقتصاد ١٤٨ دولة حول العالم على التنافسية الاقتصادية عن تراجع الكويت في تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى المرتبة ٣٨ بعدما كانت في التقرير السابق في المرتبة ٣٤ عالمياً، ويعتبر هذا التقرير تقييماً سنوياً للعوامل التي تقود الإنتاجية والازدهار في ١٣٨ دولة حول العالم، حيث إن درجة انفتاح الاقتصادات أمام التجارة الدولية في مجالي السلع والخدمات يرتبط بشكل مباشر مع كل من النمو الاقتصادي والإمكانات المبتكرة لتلك الدولة، وحلت كلّ من الإمارات العربية المتحدة،

(١) أزمة قطر- وداعاً للسوق الخليجية المشتركة؟ وكالة الأناضول، goo.gl/N7LmpX
(٢) بلومبيرج: الإمارات ومصر والسعودية في دائرة الخسائر مع قطر بفعل المقاطعة، وكالة الأناضول، goo.gl/6nqXUo
(٣) أزمة قطر- وداعاً للسوق الخليجية المشتركة؟ الأناضول، goo.gl/KvM5V1

وقطر، والمملكة العربية السعودية في المراتب الثلاثين الأولى بترتيب: ١٦، و١٨، و٢٩»[١].

- أظهر التقرير حلول قطر في المرتبة الثانية عالمياً خلف لوكسمبورج من حيث حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، «بمعدل سنوي قدره ٩٩,٧٣ ألف دولار، متقدمة على النرويج وسويسرا اللتين حلتا بالمركزين الثالث والرابع تباعاً، وذكر التقرير أن التنافسية في قطر تعتمد على دعائم ثابتة، وهي الأطر المؤسساتية ذات الكفاءة العالمية والبيئة الاقتصادية المستقرة وسوق سلع فعالة، بالإضافة إلى عدم وجود الفساد والاستقرار الأمني والمالي»[٢].
- أصدر «صندوق النقد الدولي» الثلاثاء ٢٠١٧/١٠/٣١ التقرير المالي الدوري الخاص بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى، في وقت يشهد فيه الخليج أزمة دبلوماسية كبرى، ونصح صندوق النقد دول الخليج بتسريع تنويع اقتصاداتها خارج قطاع النفط، محذراً إياها من العواقب الاقتصادية لاستمرار الأزمة بين قطر ودول الحصار[٣].
- هناك بعض التقارير تشير إلى أن قطر تأثرت بالأزمة الاقتصادية، حيث أكد متابعو مسار الأزمة الخليجية – القطرية أن هذه الأزمة ليست محض إعلامية، وأنها حقيقة وفعلية عندما بدأ الريال القطري الهبوط أمام الدولار الأمريكي (بالغاً معدلاً تراجعياً يقارب ٥ نقاط) لتكون هذه هي المرة الأولى له منذ ١٢ عاماً[٤].
- تضرر القطاع السياحي: لا شك أنه انعكس إغلاق المنافذ الجوية في وجه قطر على الرحلات التجارية والسياحية القادمة إلى البلد بالكثير من الخسائر المادية، «فحسب الهيئة العامة للسياحة القطرية،من المتوقع أن يُساهم القطاع السياحي عام ٢٠١٧ بنحو ١,١ مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي»[٥].

### الإمارات

- رغم توتر العلاقات الدائم بين الإمارات وقطر، فإن مستوى التبادل التجاري بين البلدين

(١) انظر : تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي: تنافسية الاقتصاد الكويتي تتراجع من المرتبة ٣٤ إلى ٣٨، القبس، goo.gl/VFHkhV

(٢) ٣٠ مليار دولار تقديرات خسائر قطر بعد قطع علاقات ٦ دول عربية بها والحصار الاقتصادي القادم، اليوم السابع المصرية، goo.gl/yGkTik

(٣) «صندوق النقد الدولي» ينصح دول الخليج بتنويع اقتصاداتها ويحذر من الأزمة مع قطر، فرانس ٢٤، goo.gl/gB66vG

(٤) المصدر السابق.

(٥) خسائر الاقتصاد القطري في ظل الحصار الخليجي، الاخبار، goo.gl/12nVxk

كبير جداً، حيث أوضح وزير الاقتصاد والتجارة القطري الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني، على هامش المنتدى الاقتصادي الإماراتي القطري، أنّ التبادل التجاري بين البلدين قد وصل الى نحو ٢٦ مليار درهم في العام ٢٠١٥، لافتاً الى أن الإمارات تعد الشريك الخامس التجاري لدولة قطر.

- استأثرت الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى في حجم التبادل التجاري بين قطر ودول التعاون والعربية ككل، «وتشير إحصائيات إلى أن إجمالي الصادرات القطرية إلى الإمارات العربية المتحدة خلال عام ٢٠١٥ بلغ نحو ٢٠ مليار ريال تقريباً، بينما سجلت واردات الإمارات العربية المتحدة إلى قطر نحو ١٠ مليارات ريال، وتعتبر الإمارات العربية المتحدة الشريك التجاري الخامس لدولة قطر، كما يحفل النشاط التجاري في دولة قطر بأكثر من ٩٠ شركة ومؤسسة مملوكة لمواطنين إماراتيين، إلى جانب ٩٨٨ شركة مختلطة قطرية – إماراتية بإجمالي رأسمال يبلغ أكثر من ١٦ مليار ريال»[١].
- تشير المعلومات المتوافرة إلى أن أهم السلع التي تصدرها قطر إلى دول الخليج، يأتي على رأسها صادرات مجموعة الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة، ثم مجموعة المواد الكيماوية والمنتجات المتعلقة، أما وارداتها من دول الخليج تتركز على مجموعة البضائع المصنوعة مصنفة في معظم الأحيان حسب مادة الصنع، ثم مجموعة الأغذية والحيوانات الحية بالإضافة إلى مجموعة الماكينات والآلات ومعدات النقل.
- اعتبرت بعض التقارير الصادرة في شهر أكتوبر ٢٠١٧، أن الأزمة تخطت قطر لتصل إلى الدول المتسببة في الحصار، فقد عمدت بعض البنوك الإماراتية منذ بدء الأزمة إلى سحب استثماراتها المالية في بعض الصفقات القطرية الجديدة دون استكمال عملية سحب القروض التي قدمتها لقطر، وذلك في انتظار حل الأزمة، ومع فرضية إبقاء الحال المتأزمة ستضطر المؤسسات البنكية الإماراتية إلى البحث في عملية التفويت، ولن يكون ذلك الإجراء بدون خسائر مالية مهمة[٢].
- جاء في تقرير نشرته وكالة «بلومبيرج» المتخصصة في الاقتصاد أن شركة الخليج للسكر، أكبر

(١) الجميع خاسرون.. تعرف على خسائر كل دولة من «مقاطعة قطر»، goo.gl/x1bxxd

(٢) تواصل الأزمة الخليجية و تداعيات الانسداد، ليلى الهيشري، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية. .goo gl/b3oobZ

مصفاة للسكر في العالم، الموجودة في الإمارات، هي من أبرز الخاسرين من جراء الحصار، وشرح أن المملكة العربية السعودية والإمارات توقفتا عن تصدير السكر الأبيض إلى قطر[١].

- قدر خبراء خسائر الإمارات العربية المتحدة جراء مشاركتها في محاصرة قطر بنحو ١,٩٥٠ مليار ريال نتيجة توقف تصدير منتجاتها إلى قطر والمكونة أساساً من المنتجات الغذائية وقطاع النسيج وغيرها من المواد الاستهلاكية، مشيرين إلى أن «الإمارات ستخسر ما يناهز ١١ مليار ريال في صورة تواصل الأزمة، ويبلغ معدل صادرات الإمارات إلى قطر نحو ٩٠٠ مليون ريال شهرياً وفق الإحصاءات الصادرة عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء»[٢].
- تضم لائحة الخاسرين المحتملين من الحصار شركة دريك آند سكل العالمية، التي تتخذ من دبي مقراً لها، التي فقدت أكثر من ١٠٪ من قيمتها السوقية هذا العام، لديها حوالي ٥٠٠ مليون درهم (١٣٦ مليون دولار) من المشاريع في قطر، وكان لدى الشركة عقد بقيمة ٣٤٣ مليون درهم لبناء المرحلة الأولى من مترو الدوحة المقرر أن يكتمل بحلول عام ٢٠٢٠.
- قد يواجه «فيرست أبوظبي» وبنك الإمارات دبي الوطني، تباطؤاً في مشاريع الأعمال القادمة من قطر، فقد تصيب النتائج الودائع والقروض، ذلك أن العملاء القطريين أو المقيمين في قطر قد يسحبون الودائع من هذين المصرفين، نتيجة عدم اليقين حول القرارات الحكومية بشأن تجميد الحسابات وما إلى ذلك، كما تشمل لائحة الخاسرين أيضاً شركة دكسب إنترتينمنت التي تتخذ من دبي مقراً لها، نظراً لكون هيئة الاستثمار القطرية ثاني أكبر مساهم فيها.
- قال أستاذ الاقتصاد بجامعة الإمارات، «يوسف خليفة اليوسف»، إن اقتصاد بلاده سيتضرر من مقاطعة قطر، مشيراً إلى أن «قطاع الطيران فقط في دبي سيخسر حوالي ٢٣ مليون درهم إماراتي (٦,٢ مليون دولار) في الشهر بسبب المقاطعة»[٣].

## السعودية

- تعد المملكة العربية السعودية من أهم القوى الاقتصادية والتجارية لدولة قطر، حيث «تشير إحصائيات معبر أبو سمرة الحدودي استقباله أكثر من ٣٢٦ ألف زائر فقط خلال الفترة من

(١) بلومبيرج: خسائر اقتصادية فادحة للإمارات والسعودية بعد قطع العلاقات مع قطر، goo.gl/Tdg4ik
(٢) ١,٩٥٠ مليار ريال خسائر الإمارات إثر حصار قطر، الشرق القطرية، goo.gl/n3PFsY
(٣) الجميع خاسرون.. تعرف على خسائر كل دولة من «مقاطعة قطر»، goo.gl/x1bxxd

١٠ يناير إلى ٥ فبراير ٢٠١٧، ويشهد المعبر يومياً عبور ما بين ٦٠٠ إلى ٨٠٠ شاحنة، كما بلغ حجم الرحلات اليومية بين الدوحة والسعودية معدل ٣ – ٥ رحلات من جدة، و٤ رحلات من الرياض»[١].

- أدى الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط إلى تبني المملكة العربية السعودية لعدد من الإجراءات بهدف تحقيق الانضباط المالي واحتواء العجز المتوقع في الموازنة العامة خلال العام الحالي؛ لذا «قامت المملكة بمراجعة نظم دعم الطاقة وترشيد النفقات الحكومية، وهو ما تم في إطاره على سبيل المثال زيادة كلفة استهلاك البنزين بنسبة ٥٠٪ والغاز الطبيعي بمعدل ١١٥٪»[٢].
- «خسرت سوق الأسهم السعودية حوالي ٢٢ مليار دولار من القيمة السوقية في يوليو ٢٠١٧، حيث تراجع المؤشر الرئيس للسوق بحوالي ٤,٦٪، وانخفض ١٢ قطاعاً من قطاعات السوق، أبرزها الاتصالات بنسبة ٥,٧٪، والبنوك بنسبة ٤,٧٪، والمواد الأساسية بنسبة ٣,٣٪.»[٣].
- تعتمد شركة المراعي في الرياض على دول الخليج بأكثر من ربع إيراداتها، على الرغم من أن حصة قطر غير معروفة، وانخفضت الأسهم الى المستوى الأدنى منذ أكثر من ثمانية أشهر في ٥ يونيو/حزيران عندما بدأت الأزمة.
- أكد مدير شركة جيمس كيوبت للاستشارات الهندسية بقطر، إبراهيم شيكو، أن «السعودية هي المتضرر الأكبر خاصة في قطاع الإنشاءات والمقاولات، لافتاً إلى أن السعودية مستفيدة بشكل كبير من الثورة العمرانية في قطر»[٤].

## البحرين

- تتميز العلاقات الاقتصادية بين قطر والبحرين بمستوى جيد للغاية، ويمثل قرار قطع العلاقات بين البلدين في أزمة اقتصادية للجانبين، فمن ناحية تجارة الوقود، تأتي البحرين في المرتبة الأولى من حيث المصدرين للوقود لقطر، كما يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى مستوى كبير، حيث يشكل ٥٪ من حجم التبادل التجاري بين قطر ودول الخليج،

(١) تعرف على حجم خسائر اقتصاد الإمارات من مقاطعة قطر، الخليج الجديد، goo.gl/fxS6wV
(٢) اقتصادات دول الخليج إلى أين في ٢٠١٧؟ اليوم السابع، goo.gl/W3o4Tc
(٣) الخسائر الاقتصادية تضرب أطراف الأزمة الخليجية، شبكة رصد الاخبارية، goo.gl/W6KgQ9
(٤) خسائر السعودية والإمارات من قطع العلاقات مع قطر، عربي ٢١، مصدر سابق، goo.gl/s3ULP2

الذي يصل إلى ٣٩,٩ مليار ريال قطري.

- تعتبر البحرين أكبر المتضررين من بين دول الحصار، خصوصاً أن البحرين ليست لديها إمكانات مالية للمحافظة على تصنيفها الائتماني، أو دعم قدراتها الاقتصادية، وبسبب هذا الوضع خفضت وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني قبل أيام توقعاتها المستقبلية للاقتصاد البحريني من مستقرة إلى سلبية.
- كشفت البيانات أن «السوق القطرية تتواجد بها ٢٥٠ شركة بحرينية برأسمال بحريني ١٠٠٪ يبلغ ١٨٥ مليون ريال، بالإضافة إلى ٢٨٠ شركة قطرية – بحرينية مشتركة برأسمال ٨٣١ مليون ريال، فيما يصل مجموع الشركات البحرينية العاملة في قطر سواء كانت بملكية كاملة للبحرينيين أو مشتركة مع قطريين نحو ٥٣٠ شركة برأسمال ١,٠١٦ مليار ريال»[١].
- يؤكد خبراء بحسب الشرق القطرية أن مشاركة البحرين في الحصار وفي إيقاف حركة التجارة والسفر والطيران والعمالة مع قطر، سيلحق أضراراً جسيمة على اقتصادها، «خصوصاً أن صادراتها لقطر تجاوزت ١,١٩٣ مليار ريال، أي ما يعادل ٣٢٩ مليون دولار، في عام ٢٠١٦، في حين أن وارداتها من قطر لم تتجاوز ١٤٠ مليون دولار، وبالتالي هي الخاسرة من الحصار»[٢].

### الكويت

- تعد الكويت الدولة الخليجية التي لم تقاطع قطر، من أبرز الدول التي اتجه إليها المستثمرون القطريون بعد الأزمة لتعزيز التعاون الاقتصادي معها في مجالات التجارة والطيران والنقل والسياحة، حسب اقتصاديين قطريين[٣].
- واستفادت كذلك موانئ الكويت من الأزمة القطرية حيث قالت شركة «نورسك هيدرو» في ١٤/ يونيو حزيران ٢٠١٧: إن مصنع ألومنيوم قطر يصدّر المعادن، في الوقت الحالي، عبر موانئ في الكويت وسلطنة عُمان، وكذلك عبر ميناء قطري للحاويات[٤].
- لكن على الجانب الآخر تأثرت أسعار النفط الكويتي بالأزمة ضمن تداعيات الأزمة على

(١) مشاركة البحرين في الحصار يكبد اقتصادها خسائر إضافية، الشرق القطرية، goo.gl/HApkW9
(٢) المصدر السابق.
(٣) الوجه الآخر لحصار قطر.. ٨ رابحين من الأزمة الخليجية، العربي الجديد، goo.gl/PL2Y3J
(٤) المصدر السابق.

أسعار النفط العالمي، حيث «انخفضت أسعار النفط بسبب الأزمة بين قطر ودول عربية، وتراجعت أسعار البرميل إلى ما دون الـ٥٠ دولاراً للبرميل الواحد، ويتوقع الخبراء أن تقوض الأزمة جهود منظمة أوبك لإعادة الاستقرار إلى سوق النفط»[١].

• من المتوقع ضعف الاستثمارات والنمو في الكويت كذلك وإن لم تكن ضمن دول الحصار وفقاً لتحذير تقرير صندوق النقد الدولي الصادر الثلاثاء ٢٠١٧/١٠/٣١ الذي حذر من تداعيات الأزمة، مشيراً إلى أن «استمرار الأزمة قد يضعف توقعات النمو على المدى المتوسط، ليس فقط في قطر بل أيضاً في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى»، مضيفاً أن الخلاف «قد يؤدي إلى إضعاف الاستثمارات والنمو»[٢].

## سلطنة عُمان

• تشهد قطر وسلطنة عُمان علاقات اقتصادية آخذة في التطور، ويعمل البلدان على تعزيز هذه العلاقات في مجالات عدة أبرزها الاستثمار المشترك في جميع القطاعات، مثل التجارة والصناعة والنقل والأمن الغذائي وغيرها، وجاءت العلاقات المتنامية نتيجة لمواجهة الحصار الذي فرضته السعودية والإمارات والبحرين ومصر على الدوحة، قبل نحو شهر ونصف شهر، الذي شمل إغلاق الأجواء والموانئ والحدود البرية مع الدوحة[٣].

• تصدرت سلطنة عُمان قائمة الرابحين، إذ أعلن الرئيس التنفيذي لموانئ قطر، عبدالله الخنجي، في ١٣ يونيو/ حزيران ٢٠١٧، عن تدشين خطين ملاحيين جديدين بين ميناء حمد وميناءي صحار وصلالة في عُمان، «وصرح رجل الأعمال القطري علي حسن الخلف، لـ«العربي الجديد»، أن الاستفادة ستكون مشتركة بين قطر والدول الأخرى التي ستزيد تجارتها مع قطر خلال الفترة الحالية لسد غياب الدول المقاطعة، مشيراً إلى أن الموانئ العمانية ستكون من أكثر الرابحين من الأزمة الخليجي، وأضاف الخلف أن موانئ عُمان تتمتع بمواقع استراتيجية مميزة وتقع على بحار مفتوحة، ولن يتوقف الأمر على فتح خطين ملاحيين وتزويد السلع الغذائية، بل يمكن أن يمتد التعاون إلى نقل النفط والغاز والسلع الاستراتيجية، ما سيعود

(١) تداعيات «أزمة قطر» على أسواق النفط العالمية، وكالة الأناضول، goo.gl/GXnnZp

(٢) «صندوق النقد الدولي» ينصح دول الخليج بتنويع اقتصاداتها ويحذر من الأزمة مع قطر، فرانس ٢٤، goo.gl/ShCEUY

(٣) قطر وعُمان.. علاقات اقتصادية تنامت في أسابيع الحصار، القدس العربي، goo.gl/d3JKJa

بالفائدة على الطرفين»[1].

- «ألزم البنك المركزي العماني في ٢٠١٧/٧/٧ جميع البنوك ومكاتب الصرافة في البلاد، بقبول الريال القطري بجميع التعاملات البنكية والمالية في السوق المحلية، ومعاملته كالريال العماني، وصرفه بسعر الصرف الرسمي دون تغيير»[2].
- أعلنت ميرسك الدنماركية، أكبر شركة حاويات في العالم، أنها ستقبل الحجوزات الجديدة لشحن الحاويات إلى قطر انطلاقاً من عُمان، وهي خطوة مهمة بالنسبة لعُمان التي ستعزز علاقاتها التجارية مع قطر وتزيد من استثماراتها المتبادلة، ومفيدة لقطر بتوقيع اتفاقات ملاحة جديدة لا تعتمد على دول الخليج[3].

(١) الوجه الآخر لحصار قطر.. ٨ رابحين من الأزمة الخليجية، العربي الجديد، مصدر سابق.
(٢) «المركزي العماني» يلزم البنوك بقبول الريال القطري بجميع التعاملات، الخليج الجديد، goo.gl/49kJM4
(٣) العلاقات القطرية العُمانية.. رُب ضارة نافعة، نون بوست، goo.gl/a3NJpM

# الأزمة الخليجية

## (د) السيناريوهات المستقبلية للأزمة الخليجية

تشير التطورات المستمرة وتداعياتها المتواترة إلى أن أزمة السعودية والإمارات والبحرين ومصر مع قطر تسير نحو أفق مسدود ولم تفلح الوساطة الكويتية حتى الآن في التوصل إلى تسوية للأزمة رغم المحاولات المستمرة لرأب الصدع الخليجي والحفاظ على نسيج ووحدة مجلس التعاون الخليجي.

وفي حال استمرت الأزمة على هذه الحال من الجمود الظاهر والغليان المكتوم الذي يشبه جذوة النار المشتعلة تحت الرماد، فإن الأزمة قابلة للاشتعال مجدداً مع أي توترات من أطراف الأزمة، الأمر الذي قد يفضي إلى طرد أو خروج قطر من منظومة دول مجلس التعاون الخليجي وانفراط عقد المجلس، وهناك من المؤشرات الدالة على ذلك، ومنها:

- **ما صرح به أنور قرقاش**، وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية في ٢٠١٧/٦/٢٦ بقوله: من الصعب علينا في دول المجلس أن «نحافظ على تجمعنا في حال عدم تعاطي قطر مع مطالب الدول التي قاطعتها»[١].
- **تصريح عمر غباش**، السفير الإماراتي في موسكو، الذي ذهب أبعد من ذلك عندما قال لصحيفة الجارديان البريطانية: «طرد قطر من مجلس التعاون الخليجي ليس العقوبة الوحيدة المتاحة.. أحد الاحتمالات تتمثل في طلب الدول التي انضمت للحصار من شركائها التجاريين الاختيار بين العمل معها أو مع الدوحة»[٢].
- **تحذير أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح** من أن الأزمة الخليجية تحمل في جنباتها احتمالات التطور، داعياً إلى الوعي بمخاطر التصعيد فيها، وما صرح به، خلال افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة الكويتي،

(١) تيلرسون: قطر تدرس قائمة المطالب، إيلاف، goo.gl/uP6MMA

(٢) الإمارات: طرد قطر من مجلس التعاون ليس العقاب الوحيد المطروح، BBC العربية، goo.gl/vLNg4x

بقوله: إن «مجلس التعاون الخليجي هو شمعة الأمل في النفق العربي، وانهياره هو تصدع لآخر معاقل العمل المشترك»[1].

-**تأكيد أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثان** أن «دول الحصار لا تريد التوصل إلى حل للأزمة الحالية»[2].

**ومن خلال المؤشرات السابقة وغيرها يشكل استمرار الأزمة الخليجية هاجساً مقلقاً ودرباً لسيناريوهات مفتوحة نعرض لها فيما يلي:**

**السيناريو الأول: (استمرار الأزمة)**

**وصف السيناريو**

أن تقبل دول الحصار بواقع الأزمة الثابتة وتتعامل مع قطر بما يشبه القطيعة، وهذا الأمر لا يعود على المدى الطويل بالنفع على دول مجلس التعاون، لا سيما إذا ما تطور الأمر إلى ازدياد التقارب بين قطر وتركيا وإيران، وتدهورت العلاقات من جهة أخرى بين الرياض وواشنطن نتيجة رفع أمريكا يدها عن الأزمة أو لأي أسباب أخرى، الأمر الذي يشكل قنبلة موقوتة لدول المجلس ويشكل تهديداً مستمراً لنفوذ السعودية في الخليج وفي المنطقة.

**السيناريو الثاني: (حل جزئي للأزمة)**

**وصف السيناريو**

أن تقبل المملكة ومعها دول الحصار بوضع قطر وسياساتها الخارجية والإعلامية، والإبقاء على التوازنات الحالية في المنطقة والتحالفات الفردية بين قطر وتركيا من جهة والمملكة وأبو ظبي والقاهرة من جهة أخرى، مع التوصل لتفاهمات تهدئة بين أطراف الأزمة برعاية أمريكية للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة مع التسارع في التطبيع بين السعودية و«إسرائيل» لإتمام صفقة القرن المرتقبة، وهو أمر دقيق ويحتاج لجهد ومرونة فائقين لا تملكهما السعودية في الوقت الراهن، لكن من الممكن على المدى القريب تحقيقه بشكل أفضل مما كانت عليه الأمور في

(١) أمير الكويت يحذر من مخاطر التصعيد في الأزمة الخليجية، الجزيرة نت، goo.gl/ByfYbD
(٢) أمير قطر: دول الحصار لا تريد التوصل إلى حل، الجزيرة نت، goo.gl/RycsL8

العاميين الماضيين إذا رغبت واشنطن في ذلك، وهذا السيناريو ربما يكون الأقرب للواقع والتحقق في المدى القريب.

وقد يتحقق هذا السيناريو إذا تم وقف بيع الأسلحة لكل دول المنطقة لإجبارهم على محاولة الوصول لحل للأزمة، وهذا الاقتراح كشفت عنه صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية كطريقة للخروج من الأزمة القطرية الخليجية، «وأوضحت الصحيفة في افتتاحيتها، أنَّ هذا الاقتراح قدّمه أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي، لوزير الدفاع ريكس تيلرسون، مشيراً إلى أن هذا الحل لن ينهي الأزمة بشكل فوري، لكنه سوف يجبر الجميع على الرضوخ، خاصة مع تصلب مواقف الدول المحاصرة، أو حتى قطر نفسها»[1].

**السيناريو الثالث: (الحل التغييري)**

**وصف السيناريو**

الاستمرار في التصعيد ضد قطر لردها عن سياستها أو لتغيير منظومة الحكم فيها بانقلاب أو اجتياح، وهذا الأمر في مداه القريب والمتوسط يضر بجميع الأطراف ويهدد استقرار المنطقة برمتها لا سيما بعد تواجد القوات التركية في قطر وفق اتفاقية الدفاع المشتركة بينهما، وفي ظل استمرار التهديد الحوثي لخاصرة السعودية الجنوبية وترقب إيران لتطورات المشهد الخليجي.

**التوصيات:**

١. دعم جهود الوساطة الخليجية، وتقديم تنازلات من كل الأطراف بما لا يمس سيادة الدول حتى يتم حلحلة الأزمة والتوصل لتسوية مرضية لجميع الأطراف.

٢. يجب على النخب السياسية ودوائر صنع القرار في دول مجلس التعاون أن تعرف كيف تضع تصوراً جديداً لمجلس التعاون الخليجي يعود بالفائدة المشتركة على الجميع، ويكون فيه ازدهار كل دولة مرتبط بالسياق الإقليمي الأوسع، وبذلك فإن تحقيق حالة من الازدهار الإقليمي يمكن أن ينظر إليه ليس فقط كمسعى لخدمة المصلحة الجماعية، بل أيضاً كخدمة يقدمها كل طرف لنفسه.

(١) نيويورك تايمز: حل وحيد للأزمة الخليجية القطرية، مصر العربية، goo.gl/QyXZkr

٣. يجب أن تستغل «أزمة الخليج» كفرصة لإعادة النظر في فكرة إقامة نظام إقليمي تشاركي، شرعي ومستدام، قادر على تجاوز الخصومات الإقليمية وإحباط كل المحاولات لإعادة فرض حالة الدكتاتورية التي كانت ولا تزال قائمة.

٤. ينبغي لصناع القرار في دول مجلس التعاون أن يعيدوا تقييم ملفات الخلاف بينهم وفقاً لقواعد الثابت والمتغير في سياسة كل دولة، دون الوقوع في فخ تضخيم المتغير إلى مستوى الثابت أو تقزيم الثابت ليكون في مستوى المتغير.

# العلاقة الخارجية الخليجية مع إيران

## الخطاب العام / الممارسات / التوقعات

شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية تطورات عديدة منذ قيام الثورة الإسلامية في نهاية سبعينيات القرن الماضي، بالنظر إلى طبيعة التفاعلات الخليجية الإيرانية في إطارها التعاوني والتدافعي، نلحظ أنها شهدت العديد من المراوحة بين المد والجزر على كافة المستويات وكافة دول الخليج العربي وبلغت كذلك حد التوتر والتصعيد أحياناً كما هو حاصل الآن بين السعودية والبحرين من جهة وإيران من جهة أخرى، وإن كانت بصورة مختلفة بين دولة وأخرى، ومع اختلاف نمط العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون حسب كل دولة، فإن هذا التقرير يرصد ملامح هذه العلاقات وتطورها في إطار الخطاب العام والممارسات والتوقعات التي يمكن أن تؤول إليها في المستقبل.

**الكويت:**

- التنوع الطائفي في الكويت شجع الحكومة الكويتية على اتخاذ مواقف متوازنة من إيران، على خلاف موقف السعودية منها، وامتازت العلاقات الكويتية الإيرانية بالتقارب حيناً والتباعد حيناً آخر والبرود أحياناً أخرى، وتأرجحت العلاقات على خط طهران - الكويت منذ بدئها في العام ١٩٦١، تاريخ نيل الأخيرة استقلالها وانضمام إيران إلى قائمة أولى الدول المعترفة بذلك الاستقلال، إلا أنه في خضم هذا التأرجح، حافظت العلاقات على طابع عام من التهدئة والودية وحتى في أوقات الشدة لم تأخذ الأمور منحى التصعيد المباشر.
- مع ذلك بقيت أخبار اكتشاف خلايا تجسسية تظهر من حين لآخر ليعود الكلام معها عن انعدام الثقة الكويتية بإيران أبرز تلك الاكتشافات سجلت عام ٢٠١٠ مع إعلان اكتشاف شبكة تجسس إيرانية أعقبها أحكام بالسجن المؤبد على ٤ أشخاص، بينهم إيرانيان بتهمة «التجسس لصالح إيران»، وجرى الحديث حينها عن أن الشبكة المكتشفة هي واحدة من أصل ٨ شبكات

تجسس عملت في البلاد بإشراف الحرس الثوري الإيراني.

- في العام نفسه، اتهم دبلوماسيون إيرانيون بتجنيد أعضاء الشبكة قبل أعوام سابقة، وعلى خلفية الاتهام جرى طرد مجموعة من الدبلوماسيين الإيرانيين في عام ٢٠١١، «وكذلك إغلاق المكاتب الفنية التابعة للسفارة الإيرانية، وتجميد أي نشاطات في إطار اللجان المشتركة بين البلدين»، وحذرت الكويت من تداعيات القضية على العلاقات الثنائية[١].
- الأزمة الحالية والمعروفة بـ«أزمة خلية العبدلي» التي بدأت عام ٢٠١٥ عندما اعتقلت قوّات الأمن الكُويتية ما وصفته حينا بمجموعة «إرهابية» تتكون من ١٤ شخصاً من الكُويتيين أبناء الطائفة الشيعية، إلى جانب مُواطن إيراني، وهو ما عُرف بـ«خليّة العبدلي» بتُهمة القيام بأعمال تجسّس لصالح إيران و«حزب الله»، حيث كانوا يُخطّطون لتفجيرات داخل الكويت لزعزعة استقرارها، خاصّة أنه تم العُثور على أسلحة وعُبوات ناسفة في حوزتهم»[٢].
- إلا أن الغريب في الأمر والتطور الملحوظ كان انتشار خبر هروب ١٤ مداناً كان قد «أخلي سبيلهم وفق الإجراءات القضائية بعدما قضت محكمة الاستئناف ببراءتهم، بانتظار صدور حكم التمييز»، وبحسب التقارير الكويتية فإن «هؤلاء كانوا قد بيّتوا النية وأعدوا العدة للهرب من البلاد في حال أدانتهم بحكم نهائي، وسارعوا بعد إلغاء «التمييز» لأحكام براءتهم وتشديدها إلى السجن لفترات تصل إلى ١٠ سنوات إلى ركوب قوارب بحرية كانت تنتظرهم على الشاطئ والتوجه بها إلى إيران، في حين ذكرت وكالات إخبارية أخرى أن بعضهم هرب إلى البحرين»[٣]، لكن تم إلقاء القبض عليهم داخل الكويت بعد عملية أمنية قامت بها وزارة الداخلية.
- «مَثَّلَ قرارُ الكويت في ٢٢ يوليو ٢٠١٧ بتخفيض التمثيل الدبلوماسيّ الإيرانيّ عند أدنى حدوده تطوّراً مهماً في مسار عَلاقات البلدَين، إذ لم تشهد العَلاقات مثل هذا التصعيد من جانب الكويت من قبل، فهو قرار يبدو خارج السياق التقليديّ، كما أنه يبدو متأثراً إلى حدّ بعيد بعدد من التطوّرات على صعيد العَلاقات الثنائيّة أو التطوّرات التي تشهدها المِنطَقة، والتي تُلقي بظلالها على مواقف كل منهما، تلك التطوّرات التي يبدو أنها تؤشر لتغييرات كبيرة في عَلاقات الدول وهياكل التعاون ومؤسّساته وأدواته وآليّاته»[٤]، لا سيّما في ظلّ تفاعل

(١) العلاقات الإيرانية ـ الكويتية تدخل نفق الأزمة من بوابة الأمن، الشرق الأوسط، goo.gl/hFmuCp
(٢) الكويت تلقي القبض على أعضاء خلية «مرتبطة بإيران»، وكالة الأناضول، goo.gl/fWPH5H
(٣) إيران تحتج بشدة ضد الإجراءات الكويتية بحقها وتتوعد بالرد، وكالات، goo.gl/3kZyXJ
(٤) العلاقات الإيرانية – الكويتية بين الاستمرارية والتغيير، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، goo.gl/kjjqyg

أزمة تمدّد الخطر الإيرانيّ، وتهديده لأمن الكويت الداخليّ ولمنظومة الأمن الإقليميّ، ودوره في نشر الفوضى وعدم الاستقرار في المِنطَقة، وقد تكون حادثة العبدلي وتخفيض التمثيل الدبلوماسيّ الإيرانيّ في الكويت واجهة لمجمل تلك التطوّرات التي تخفي وراءها حالة متراكمة من الاحتقان في العلاقات بسبب اكتشاف أكثر من خلية تجسس تابعة لإيران.

• رغم التطور الأخير في تقليص حجم البعثة الدبلوماسية الإيرانية، فإن «عدم إمكانية تطور الأمور إلى قطيعة تامة»[1]، ويؤكد ذلك وعي صناع القرار في الكويت، كما في إيران، بحجم تشابك المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية، فضلاً عن المحددات الجغرافية والديموغرافية والاجتماعية والمذهبية، بين البلدين.

**التوقعات:**

• يبدو أن الكويت حتى الآن منحازة إلى أشقائها في الخليج في توجُّهاتهم ومواقفهم السياسية، إلا أنها دائماً ما تمسك العصا من المنتصف وتسعى إلى أن تتمتع بدور الوسيط بينهم وبين إيران، «فموقف الكويت واضح في القضيّة السوريّة، فهي أول دولة عربيّة أدانت النظام السوريّ عام ٢٠١١، فكان موقف الكويت يتعارض مع السياسة الإيرانيّة الداعمة للنظام السوريّ، وكذلك في المِلَفّ اليمنيّ، فالكويت الآن تشارك بقوّاتها البرّية لتساند الجيش السعوديّ في مهامّ عِدّة، من ضمنها تثبيت الشرعيّة في اليمن، وحماية الحَدّ الجنوبيّ للسعوديّة. وإيران ليست راضية عن الموقف الكويتيّ في مساندة السعوديّة في قضايا عدة، من ضمنها اليمن وسورية، وفي المقابل هناك تفهّم من الدول الأخرى المحيطة بالكويت لعدم اللجوء إلى قطع العَلاقات الدبلوماسيّة مع إيران، فالجغرافيا السياسيّة تحتّم على الكويت أن تتوازن في عَلاقاتها مع الدول المحيطة بها»[2].

• رغم الموقف السعودي والإماراتي المعادي لإيران، ومهما قيل عن التمدد والخطر الإيراني في المنطقة، فليس من مصلحة الكويت المبادرة باتخاذ أي خطوة تؤثر سلباً على علاقاتها مع إيران في ظل العَلاقات المتشابكة التي تجمع البلدَين، علاوة على التنوع الطائفي والمذهبي في الكويت الذي يرتبط بعضه بعلاقات قوية مع طهران.

• يدرك صانع القرار الكويتيّ حجم العلاقات على كافة المستويات لا سيما الاقتصادية

(١) الكويت تطلب من إيران تقليص حضورها الدبلوماسي، وكالة الأناضول، goo.gl/gCHaZ9
(٢) المصدر السابق بتصرف.

والاجتماعية مع إيران، بما يجعل خياره الأفضل والمناسب مرحليا التهدئة وعدم التصعيد، إضافة إلى التزامه الشكلي تجاه دول مجلس التعاون بالتأكيد على عدم المساس بأمن الخليج ورفض التدخل والتمدد الإيراني في المنطقة.

**السعودية:**

- ترى السعودية أن إيران تمثل خطراً وجودياً عليها على المدى البعيد؛ لأنها إن تمكنت من ترسيخ وجودها في سورية والعراق ولبنان فإنها ستمتلك عمقاً استراتيجياً يمتد من طهران حتى سواحل المتوسط، وهذا الموقف هو ما عبر عنه بكل صراحة ولي العهد السعودي في مقابلة له مع قناة العربية قبل أشهر قليلة بقوله: «النظام الإيراني قائم على أيديولوجية متطرفة فكيف يمكن التفاهم معه؟ نعرف أن السعودية هي هدف أساسي للنظام الإيراني»(١).
- أما إيران فتنظر إلى السعودية باعتبارها منافستهم الإقليمية، وهي التي تقود الجهود الإقليمية التي تسعى للحد من نفوذها وتقويضه، وتحرض الولايات المتحدة ضدها، وتضطهد المعارضين الشيعة في الداخل، وفي كل مكان بمنطقة الخليج وفق وجهة نظرها.
- التوتر المتصاعد والحرب الكلامية بين السعودية وإيران ليسا جديدين، فعلاقات البلدين كانت دائماً تتراوح بين المواجهة والبرود، لكنها لم تصل إلى هذه الدرجة من التوتر والتصعيد منذ انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٨.
- ساحة المواجهة العلنية بين الطرفين في الوقت الراهن هي اليمن، لكن لبنان مرشح ليتحول الى ساحة صراع على أكثر من صعيد.
- آخر خطوات التصعيد بين الطرفين كانت في لبنان، وتمثلت بتقديم رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري استقالته من منصبه تحت الضغط السعودي، متهماً إيران بالسيطرة على لبنان عبر حزب الله اللبناني، ثم تراجع الحريري عن استقالته، أما في اليمن فقد أغلقت السعودية جميع المنافذ البرية والجوية لليمن.
- تشعر السعودية منذ إبرام الاتفاق النووي الإيراني عام ٢٠١٥ أن الولايات المتحدة لم تأخذ مخاوفها بعين الاعتبار عند إبرام هذا الاتفاق، «وأنها منحت إيران الحرية والقدرة على إثارة

(١) العلاقات السعودية الإيرانية: من سيئ إلى أسوأ، bbc العربية، goo.gl/L8QD1x

الاضطراب والفوضى في المنطقة بعد أن تم رفع العقوبات الدولية عنها بهدف تعزيز مواقعها ونفوذها»[1].

- ولم يخف السعوديون شعورهم بالخيبة والخذلان من مواقف وسياسات إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في المنطقة، وأصبح لدى الطرف السعودي شبه قناعة أن إدارة أوباما تركت إيران تتصرف بحرية وتفرض هيمنها في المنطقة مقابل توقيعها الاتفاق النووي.
- إحساس السعودية بالإحباط من الموقف الأمريكي لم يكن ناجماً عن الاتفاق النووي فقط، بل ينبع أيضاً من السياسة الأمريكية في سورية حتى وصل السعوديون إلى مرحلة اليأس من إمكانية إحداث أي تغيير على الأرض للحد من نفوذ إيران في سورية، أو إيجاد حل سياسي للأزمة السورية بالتعاون مع الدول الغربية يؤدي في النهاية إلى الحد من نفوذها في سورية، «لكن التطورات التي شهدتها سورية منذ التدخل الروسي العسكري في سورية وبروز الخلاف بين تركيا والسعودية بسبب الأزمة بين قطر والدول الخليجية، سارت بعكس ذلك، بل أن إيران وروسيا وإلى حد ما تركيا تتحكم بمجريات الأوضاع في سورية وغاب الحديث تماماً عن رحيل الأسد أو نظامه»[2].
- مع رحيل إدارة أوباما ووصول دونالد ترمب إلى البيت الأبيض، وهو الذي كرر مراراً معارضته للاتفاق النووي ونيته تمزيقه، شعر السعوديون أنهم أصبحوا في موقع أفضل من السابق، وأن بمقدورهم مواجهة إيران والتصدي لها والحد من نفوذها المتصاعد.
- إصرار السعودية على الحد من نفوذ إيران في اليمن سواء عبر الحرب أو عبر التوصل إلى حل سياسي، نابع من خوفها من ترسيخ إيران نفوذها هناك وبالتالي وقوع مضيق باب المندب تحت سيطرة إيران أو موالين لها، وهو ما يمثل مكسباً استراتيجياً كبيراً لإيران وخسارة كبيرة للسعودية.

**التوقعات:**

- لا شك أن موسم الحج لعام ٢٠١٧ ساهم في ترطيب الأجواء بين الرياض وطهران، غير أنه توقع أن يتأخر استكمال عودة العلاقات. ويبدو أن ما يدور الآن بين طهران والرياض أقرب إلى الغزل السياسي ولا يمكن البناء عليه للحديث عن عودة سريعة للعلاقات بين البلدين،

(١) مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، goo.gl/Cev6bV
(٢) أي مستقبل للعلاقات السعودية الإيرانية؟ الجزيرة نت، goo.gl/5tCaMD

فملفات الخلاف تتجاوز موضوع الحج وترتبط بصدام بين الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة مع الاستراتيجية السعودية، عندما يعلن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان أن تزويد إيران الحوثيين بصواريخ بعيدة المدى مثل الذي أطلقوه على العاصمة السعودية الرياض يوم ٤ نوفمبر/تشرين الثاني يرقى إلى اعتباره عملاً من أعمال الحرب ضد السعودية، فهذا يعني أننا قد نشهد مزيداً من التصعيد والتوتر في المنطقة.

- لكن ما صرح به رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية في إيران كمال خرازي بقوله: «إن الحوار يكون مفيداً حينما يؤمن به الطرفان معاً، وإن زمنه سيكون مناسباً حينما توقف السعودية تدخلها في اليمن وسياستها في البحرين وتعيد النظر في مواقفها تجاه سورية والعراق»[1].
- قد تكون هذه المواقف بحسب الكثير من المراقبين السقف الذي تضعه طهران لبحث عودة العلاقة مع الرياض، لكن في عالم السياسة الخارجية والدبلوماسية كل شيء ممكن، ويمكن أن يصبح ما هو سقف للحوار ملفات على طاولة ما بعد عودة العلاقات بين طهران والرياض، ووفقاً للمتحدث باسم الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي، فإن عودة العلاقة بين السعودية وإيران أمر ممكن، وما يجعل الباب مفتوحاً على احتمال تقارب سعودي إيراني هي بعض الخطوات الدبلوماسية التي خطاها البلدان.

**مستقبل العلاقة:**

بالنظر إلى المتغيرات الإقليمية التي تشير إلى تعارض مصالح البلدين في الملفات العالقة في المنطقة (سورية، اليمن)، وبما أنَّ إمكانية التصعيد والتوتر متوافرة، مع عدم ظهور حل سياسي في الأفق، تتلخص السيناريوهات المستقبلية في:

- **أولاً:** استمرار سياسة التوتر والمقاطعة السياسية، والحيلولة دون وقوع اشتباك مسلح أو ما شابه من خلال الوساطات المختلفة التي ستؤدي دوراً في الحفاظ على استمرار الأوضاع على ذات الوتيرة. يدعم هذا السيناريو عزم السعودية على إتمام أكثر الملفات للنهاية، والتوازن الذي رجحته التحالفات والتقاربات مع تركيا وباكستان ودول أخرى، بالتوازي مع سير هذه الدول -بدرجات متفاوتة- في سياق المشاريع والرؤى الأمريكية.

(١) إيران: الحوار مع السعودية ممكن مستقبلاً، الجزيرة نت، goo.gl/AA6NRN

- **ثانياً:** عودة العلاقات السياسية بين البلدين في إطار مبادرةٍ أو تسوية ما برعاية دولية، لتحقيق صفقة إما في سورية أو في اليمن أو في أحد ملفي النووي أو النفط، مع بقاء التنافس والصراع الذي لا يمكن أن يتلاشى في المستوى المنظور. يدعم هذا السيناريو تناقض أهداف الدول المتضررة من سياسات إيران، وانعدام الثقة بينها، والاعتماد على القوى الخارجية في قضايا الأمن والدفاع.
- **ثالثاً:** مواجهة عسكرية مباشرة أو شبه مباشرة، من خلال مليشيات في البلدان المأزومة، وربما تضطر السعودية للتدخل مباشرةً، لما حدث من استعداء للتيارات والحركات الإسلامية والشعوب الثائرة خلال فترة الردة على الربيع العربي فقد زاد البونُ وتسلل التوجسُ في تعاملها مع السعودية.

**الإمارات:**

- تمتعت العلاقة بين الإمارات وإيران منذ استقلال الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١ بحالة من الإدارة المنضبطة لخلافاتهما أفضت إلى انخفاض احتمالية انخراطهما في أي تصعيد إقليمي يمكن أن يؤدي إلى مواجهة عسكرية مباشرة بينهما، وانخفضت مؤشرات التدخل الكثيف في الشأن الداخلي قياساً بعلاقة طهران مع دول الجوار.
- الخلاف بين البلدين على الجزر الثلاث في الخليج العربي (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى) لم يكن عائقاً أمام تطور العلاقات بينهما، وهو ما يفسر أيضاً موقف الإمارات بعدم التدخل في البرنامج النووي الإيراني، كما أن الإمارات قد شكلت في مرحلة الحصار الذي فرض على إيران ممراً منعشاً من ناحية العمليات التجارية والاستثمارات.
- لا تخفي الإمارات انزعاجها من إيران التي تمارس دوراً كبيراً بدعم وتشكيل تيارات سُنية تعتبرها الإمارات تشكل خطراً عليها، فكانت الإمارات في مقدمة الدول التي تحالفت مع السعودية قبل أشهر، وقد اعتمد مجلس الوزراء الإماراتي قائمة تضم عدداً من التنظيمات الإرهابية من بينها، وتنظيم القاعدة، و«داعش» وحركة الحوثيين في اليمن، وحزب الله السعودي في الحجاز، وحزب الله في دول مجلس التعاون الخليجي، وغيرها من الجماعات التي ترتبط بإيران، هذا عدا عن إعلانها القبض على خلية تابعة لحزب الله.

- وعلى الرغم من هذه التدابير التي اتخذتها الإمارات فإنها لا تستطيع الذهاب في المواجهة مع إيران إلى النهاية، بَيْد أنّهم في اللحظة التي يتحسسون فيها بالخطر لا يتوانَون عن توجيه سهامهم، لكن الإمارات تعلم جيداً أن لا مصلحة لديها في التصعيد بشكل كبير نظراً للمصالح التي تربطها بإيران.
- شهدت العلاقات الإيرانية – الإماراتية توتراً خلال العام ٢٠١٧، ووصف رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران، محسن رضائي، الإمارات المتحدة بأنّها «برج من ورق، ينهار حتى بدون صواريخ»[١]، وجاء تصريح رضائي، في تغريدة له عبر «تويتر»، رداً على تصريحات عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية الإماراتي، التي قال فيها: «إنّ جزءاً من حل الأزمة في سورية يتمثل في خروج أطراف تحاول أن تقلل من سيادة الدولة السورية، وهنا يمكن أن أتحدث بوضوح عن إيران وتركيا»، وجاء هذا التصريح خلال مؤتمر صحفي جمعه مع وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف في أبو ظبي وذلك وفقاً لوكالة أنباء فارس الإيرانية.
- بالنظر إلى العلاقات الإيرانية – الإمارتية التي تشهد تارة تقارباً وتارة أخرى تباعداً نجد أنها تدور بحسب المصالح والظروف التي جعلت من كلا البلدين أعداء، سيما أن الإمارات خلف السعودية في العموم ولا تخرج عن موقف المملكة، لكنّ في الوقت نفسه هناك مصالح مشتركة مع الإيرانيين منها التجارية والصناعية، كما أنّ الشركات الإيرانية لها وجود كبير في الإمارات. ووفقاً لما ذكره مجلس الأعمال الإيراني المحلي فإنّ حوالي ٨,٠٠٠ من التجار والشركات التجارية الإيرانية مسجلون في الإمارات، ويقدر أن الإيرانيين يمثلون حوالي ١٠٪ من سكان دبي الذين يبلغ عددهم مليونين، «وتشير الأرقام الرسمية إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ناهز ١٦ مليار دولار عام ٢٠١٦، وتستحوذ الإمارات على نسبة ٩٠٪ من حجم التجارة بين إيران ودول الخليج مجتمعة، ويقول مجلس الأعمال الإيراني: إن الإيرانيين يمتلكون بالإمارات استثمارات وأصولاً تتجاوز قيمتها ٢٠٠ مليار دولار، ويشهد قطاع الطيران حركة نشيطة بين البلدين، حيث توجد بينهما أكثر من ٢٠٠ رحلة أسبوعياً»[٢].

**التوقعات:**

- من المتوقع أن تتزايد الروابط الاقتصادية مع إيران في الفترة القادمة، حيث نشرت صحيفة

(١) العلاقات الإماراتية – الإيرانية يحكمها الموقف السعودي! goo.gl/MA48hf
(٢) التجارة بين إيران والإمارات.. تطور لم تعكر صفوه التوترات، الجزيرة نت، goo.gl/izYW9e

فايننشال تايمز تقريراً جاء فيه أن دبي تأمل تقديم نفسها على أنها نقطة عبور بالنسبة للمستثمرين الأوروبيين وللإيرانيين بعد رفع العقوبات عنها، فدبي لديها بنية تحتية متميزة وأسلوب حياة مريح وجاذب للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى للدخول إلى إيران فضلاً عن العدد الكبير للوافدين الإيرانيين في الإمارات.

- «يعد اقتصاد الإمارات وخاصة دبي خدمياً وليس إنتاجياً قائم على لوجستيات الموانئ البحرية، كما أن حقول النفط تتركز في أبو ظبي، وتعد دبي هي أفقرها بالموارد الطبيعية، فهي تعتمد اعتماداً كلياً على البنية الأساسية الخدمية التي تقدمها للغير، ونشوب صراع مع إيران سيؤدي لتدمير اقتصاد الإمارة خلال ٢٠ سنة بحكم أن موقعها منزوٍ في مكان داخل الخليج العربي حسب ما أفاد نعوم تشومسكي»[١].
- تتجه أغلب التقديرات إلى أن دولة الإمارات ودبي خاصة ستستفيد بشكل مباشر على المدى القريب من جراء رفع العقوبات نظراً لضعف البنى الأساسية المادية في إيران من موانئ ومطارات ووسائل نقل، بالإضافة إلى ضعف في أنظمة التشغيل المختلفة وقلة الخبرات جراء العقوبات الدولية الطويلة التي تم فرضها على إيران؛ وعليه فمن المتوقع أن يعتمد المستثمرون على الدخول إلى السوق الإيرانية ومباشرة الأعمال فيه بما يتوافر لدى الإمارات والشركات العاملة فيها من بنى أساسية وأنظمة تشغيل وبيئة عمل حديثة.
- في حين على المدى المتوسط والطويل، سيكون السيناريو مختلفاً، فمن غير المتوقع استمرار اعتماد إيران على البنى الإماراتية، بل ستعمل على تطوير بناها الأساسية وتحديث أنظمة التشغيل وبيئة العمل في القطاعات الإنتاجية والخدمية، ويؤدي إلى نقل كل التعاملات التجارية والاستثمارية إلى الأراضي الإيرانية، خصوصاً مع اتساع دائرة العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية لإيران جراء رفع العقوبات عنها.
- «قد تتخلى إيران عن الإمارات وتبدأ بتنويع شركائها الإقليميين والدوليين، ويرجح أن تسعى الإمارات للاستفادة من أي عملية تنموية ممكن أن تتسارع خلال السنوات المقبلة من خلال الاستفادة من عوائد فرص النمو التي قد تتزايد بعد رفع العقوبات عن إيران، وستحاول الإمارات تأسيس شراكات استثمارية تحد من الآثار التنافسية المتوقعة على اقتصادها ووضعها

(١) العلاقات الإماراتية الإيرانية: سياسة أم اقتصاد؟ نون بوست، goo.gl/SGyxo6

كمركز إقليمي رئيس لتجارة إعادة التصدير والخدمات»[١].

**الخلاصة:**

- تمر العلاقات الإيرانية – الإماراتية بمرحلة أكثر تميزاً بعد الأزمة الأخيرة بين الخليج وإيران، فهل تتخلى إيران عن الإمارات بعد رفع العقوبات عنها وينتهي دور الإمارات بالنسبة لها؟ علماً بأن الإمارات بحاجة لإيران تجارياً أكثر من حاجة إيران للإمارات بعد رفع العقوبات، أم سيحاول البلدان احتواء الأزمة كما كل الأزمات السابقة واستمرار العلاقات التجارية الحميمة ويعلو صوت الاقتصاد على السياسة؟

## البحرين:

- تحظى العلاقات البحرينية الإيرانية بخصوصية شديدة تنبع من طبيعة العلاقات التاريخية بين البلدين، ومن طبيعة التكوين المذهبي لكل منهما، حيث إن «حوالي ٦٥٪ من إجمالي سكان البحرين هم أتباع المذهب الشيعي، الذي يمثل المذهب السائد في إيران»[٢].
- اتسم الخطاب العام بين البلدين خلال العام ٢٠١٧ بالشد والجذب على إثر ضبط شبكات تجسس إيرانية في البحرين وصدور أحكام وصلت للإعدام وسحب جناسي بحق معارضين محسوبين على إيران وتبادل اتهامات بين البلدين على لسان مسؤولين رسميين في البلدين.
- شهدت العلاقة الإيرانية البحرينية توتراً متصاعداً خلال العام ٢٠١٧، ومن الملاحظ أن البحرين تسير على خطى السعودية في موقفها من إيران، فقد قطعت البحرين العلاقات الدبلوماسية مع إيران، بعد يوم من اتخاذ السعودية القرار نفسه، في أعقاب اقتحام محتجين سفارة الرياض في طهران، احتجاجاً على إعدام نمر النمر.
- في ٤ نوفمبر ٢٠١٦، أسقطت البحرين الجنسية عن ٥ مواطنين «أدينوا بالتآمر مع إيران» لتنفيذ هجمات داخل المملكة، كما حكمت عليهم بالسجن المؤبد، وقبلها بأيام اعتقلت وزارة الداخلية البحرينية ٤٧ عضواً في خلية قالت: إنها «مرتبطة بعناصر إرهابية في إيران،

(١) المصدر السابق.
(٢) العلاقات البحرينية الإيرانية بين أزمات الماضي وأفاق المستقبل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، goo.gl/caiUHc

وتخطط لشن هجمات داخل البحرين[1].

- مؤخراً شبه وزير الخارجية البحريني، الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، الدعم الإيراني للتخريب في الدول العربية بتهديد تنظيم «داعش» للمنطقة، متهماً إيران بتهريب أسلحة إلى البحرين. وتسببت تصرفات طهران بحسب التصريحات البحرينية بتوتر دائم في العلاقات الدبلوماسية مع البحرين، واستدعاءات متكررة لممثلي الدولتين كل لدى الأخرى. «وفي اتصال لاحق مع قناة «الجزيرة» الإخبارية، قال وزير شؤون الإعلام البحريني عيسى بن عبدالرحمن الحمّادي: إن المنامة «اكتشفت خلايا إرهابية داخل البلاد تعتمد على الدعم المعنوي والفني واللوجستي من إيران وتتلقى توجيهات من الأخيرة»، وأوضح أن «المخبأ الذي وضعت السلطات البحرينية يدها عليه الأربعاء (٣٠ سبتمبر) احتوى على متفجرات ومعدات وأدوات مكتوب عليها صُنع في إيران، والمتفجرات الموجودة به تتطابق مع متفجرات تم احتجازها في السابق، الأمر الذي يدل على المصدر الواحد لها جميعاً»، على حدّ تعبيره»[2].
- يذكر أن البحرين قد تقدمت في ٢ أكتوبر/تشرين أول الماضي، بشكوى رسمية ضد إيران بحجة «انتهاكاتها السافرة واستمرار تدخلها المرفوض في الشأن الداخلي لمملكة البحرين»[3].
- وجاء ذلك بعد يوم من قرار البحرين، سحب سفيرها من إيران، واعتبار محمد رضا بابائي، القائم بأعمال سفارة إيران لدى المملكة، شخصاً غير مرغوب فيه، وعليه مغادرة البلاد خلال ٧٢ ساعة.
- الخلافات التي شهدها البلدان لم تتوقف عند الجانب السياسي فقط، بل امتدت مؤخراً لتشمل القطاعات الاقتصادية والتبادل التجاري، وأعلنت هيئة شؤون الطيران المدني في مملكة البحرين عن وقف الرحلات الجوية من إيران وإليها. ويأتي القرار بعد يوم من إعلان الهيئة العامة للطيران المدني السعودي، «أنها وجهت هيئة الناقلات الوطنية وجميع الشركات بتعليق ومنع جميع رحلاتها من وإلى إيران»(٤)، واستثنت المنامة من قرارها الرحلات الجوية من المدن الإيرانية إلى البحرين التي تقل مواطنيها لتسمح بعودتهم إلى بلادهم، وليست هذه المرة

(١) المصدر السابق.
(٢) قطع العلاقات البحرينية الإيرانية.. ذروة حرب بلا نيران ن العربي الجديد، goo.gl/mxWrTt
(٣) توتر جديد في العلاقات البحرينية الإيرانية، روسيا اليوم، goo.gl/HNdpDm
(٤) العلاقات البحرينية الإيرانية: عداء وتوتر مزمن على خلفية رواسب تاريخية قديمة، القدس العربي، goo.gl/tXGNPT

الأولى التي تقوم بها البحرين بوقف حركة الملاحة الجوية مع جارتها، إذ قامت بخطوة مشابهة في العام ٢٠١١ بعد توتر العلاقات السياسية بينها وإيران، إلا أن حركة الملاحة استعيدت قبل نهاية ٢٠١٢ مع تحسن العلاقات مع إيران وتولي حسن روحاني رئاسة الجمهورية.

**التوقعات:**

يبدو أن البحرين ماضية في اتخاذ كافة الإجراءات التصعيدية ضد إيران جرياً على خطى السعودية، يتضح ذلك من قرارات الإعدام بحق المعارضين المحسوبين على إيران في البحرين والمتهمين بالضلوع في عمليات تجسس في المملكة.

لن يشذ القرار البحريني عن نظيره السعودي فيما يتعلق بالسياسية الخارجية مع إيران وتبعاً لذلك سيتراوح بين الشد والجذب.

على الصعيد الاقتصادي، تؤكد بيانات رسمية كشفتها إدارة الجمارك البحرينية، أن إجمالي صادرات إيران إلى البحرين من كانون الثاني/يناير حتى تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٧، بلغت نحو ٦,٨ مليون دينار (ما يعادل ١٨ مليون دولار)، ومنها ٢٥٪ عبارة عن أغنام وضأن، ووفق البيانات الرسمية، فإن معظم الصادرات الإيرانية إلى البحرين عبارة عن سلع ومنتجات غذائية استهلاكية، إلى جانب سلع ومنتجات منزلية مثل السجاد وأدوات المطابخ، وحتى تستوي المحاولات المضنية التي تبذلها أطراف دولية على غرار سلطنة عُمان في وقف حدة الأزمة الأخيرة بين إيران والسعودية وحلفائها يتوقع أن تشهد حدة التبعات استقراراً في المنحى بعد استنفاد كل السبل وصولاً للقطيعة الدبلوماسية والاقتصادية.

### سلطنة عُمان:

دائماً ما توصف العلاقات بين البلدين بأنها مستقرة على خلاف العلاقة بين إيران ودول الخليج الأخرى التي تشتكي من تدخل طهران بشؤونها الداخلية وتهديد الاستقرار في الخليج، حيث تنظر إيران إلى عُمان أنها ذات موقع جغرافي استراتيجي مهم لتصدير السلع الإيرانية إلى أفريقيا عبر الموانئ العُمانية المنفتحة على أسواق آسيا وأفريقيا، ومن هذا المنطلق «تعتبر إيران توطيد العلاقات مع عُمان أمراً ذات أهمية بالغة، أما بالنسبة لعُمان فهي تعتبر إيران سوقاً مهمة

للشركات العُمانية نظراً للكثافة السكانية المرتفعة والقوة الشرائية المتواجدة في إيران»[1].

باعتبار أن اعتبارات الاستقرار الداخلي والوحدة الوطنية هي المحدد الرئيس الذي يملي سياسات السلطنة الخارجية، فإن أي صدام إقليمي، سيشكّل تهديداً مباشراً لاستقرار عُمان وأمنها الداخلي. ومن جهة أخرى، فإن إيران لم تشكّل خطراً على استقرار عُمان الداخلي ولم تحاول تقويض وحدتها الوطنية بأي شكل من الأشكال، وامتازت علاقتها بعُمان بدرجة من الندية تناسب المزاج العُماني ونزعته التاريخية نحو الاستقلال، وهذا ما لم تنجح في إدراكه، فهماً وممارسة، بعض الدول الخليجية.

يوجد في عُمان ما يقرب من ٢٥٩ شركة إيرانية في السجلات الرسمية تمارس نشاطاً تجارياً في البلاد، «ومن المشاريع الكبيرة بين السلطنة وإيران خط الملاحة البحرية بين مينائي «بندر عباس» الواقع في جنوب إيران وميناء «خصب» في شمال عُمان، إذ من المتوقع أن يساهم افتتاح هذا الخط الملاحي في تنشيط حركة التجارة والتصدير، فضلاً عن تطوير صناعة السياحة بين البلدين»[2].

تعتقد المملكة العربية السعودية أن توقيع عُمان على اتفاقية التحالف العسكري لمحاربة الإرهاب يعني استعدادها لتغيير استراتيجيتها السياسية والعسكرية والاقتصادية نحو المحور السعودي، وأن ذلك سيحقق حلم المملكة السعودية في أن تكون أكبر قوة مسيطرة في المنطقة، لكن الأمور سارت في اتجاه عكسي؛ لأن عُمان لم تكن تهدف من خلال هذه الخطوة إلى إحداث تغيير في سياستها الخارجية، بل اتبعت هذا التوجه أساساً بهدف دعم استمرارية الاستراتيجية التي كرّستها منذ عقود في الدولة؛ لأجل تحقيق التوازن في علاقاتها مع المملكة العربية السعودية وإيران، وفق ما ذكرت صحيفة foreignaffairs.

العلاقة المتينة التي تربط بين الطرفين العُماني والإيراني لا تعني أن عُمان ساذجة أو غير مدركة للتهديد الاستراتيجي الذي يمكن أن تمثله دولة بحجم إيران وإمكانياتها بالنسبة لأمن المنطقة، إلا أنها تدرك أن التعامل مع هذا التهديد المحتمل لا يكون باستعداء إيران والتعامل معها كخصم أزلي، أو بالتعاطي معها بلا عقلانية تفترض سهولة إلغائها وإقصائها من أي تفاهم إقليمي، «وفي مقتضيات الأمن القومي العُماني ما يكفي ليفسر العلاقة العُمانية – الإيرانية؛

(١) إيران وعُمان: علاقات مستقرة قد تثمر تعاوناً اقتصادياً، نون بوست، goo.gl/mRUhYh
(٢) المصدر السابق.

فسواحل إيران لا تبعد إلا مرمى حجر عن السواحل العُمانية، والدولتان تتحكمان معاً في واحد من أهم المعابر المائية في العالم، اقتصادياً وأمنياً؛ حيث يمر من مضيق هرمز ما يزيد على ٤٠٪ من النفط الخام في العالم»[١].

**التوقعات:**

كل المؤشرات السابقة تشير إلى أن العلاقات بين البلدين تسير نحو تطوير مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي بين البلدين، تسهم في تطوير فرص الاستثمار والتجارة واستغلالها بأفضل السبل الممكنة، «ففي الجانب الاقتصادي تسعى عُمان لاستيراد الغاز من إيران عبر بناء أنبوب بحري بين البلدين، ويناقش الطرفان تطوير حقول غاز مشتركة في عرض البحر»[٢].

من المرجح أن تظل علاقة عُمان بإيران مستقرة وهادئة ومتقدمة، وفي الوقت نفسه ستظل كذلك ثابتة تجاه القضايا الخليجية، حيث يرى بعض المراقبين للسياسة الخارجية العُمانية تجاه إيران أنه «لا ينبغي أن يُقرأ موقف عُمان الحالي كمؤشر على أنها ضد التقارب الخليجي أو أنها تسعى لشق الصف؛ إذ إن الدور الذي مارسته وتمارسه السلطنة ضمن مجلس التعاون الخليجي، يشير إلى عكس ذلك؛ فعُمان إحدى الدول التي أسست المجلس وعملت على إنجاحه والتزمت بقراراته وبرامجه، وسعت دوماً نحو تقريب وجهات النظر، وقامت بواجبها أثناء حرب الخليج الثانية، وتقدمت في العام ١٩٩١ بمشروع لتأسيس جيش خليجي موحد، تم رفضه من قبل دول أخرى»[٣].

## قطر:

- انتهجت قطر خطاً متوازناً في علاقاتها مع إيران طوال السنوات الماضية، فقد ظلت الدوحة العاصمة الخليجية الأكثر توازناً بين علاقاتها مع إيران من جانب، ومتطلبات العضوية في منظومة مجلس التعاون الخليجي من جانب آخر، ولم تصل الدبلوماسية القطرية في يوم

(١) في العلاقات العُمانية – الإيرانية – الخليجية، نون بوست، goo.gl/nVmCa6
(٢) إيران ستفعّل تصدير النفط عبر بحر عُمان بعيدا عن الخليج المضطرب، نون بوست، goo.gl/GCRhby
(٣) قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي، بسمة مبارك سعيد، الجزيرة نت، goo.gl/JGwfNZ

من الأيام إلى حد الخصام ولم تعرف الطرق المسدودة كما حدث مع بعض الدول الخليجية الأخرى.

- العلاقات الاقتصادية بين البلدين لا تقتصر على التبادل التجاري، بل تمتد أيضاً إلى التنسيق حول الاستثمار المشترك للثروة الغازية في الجرف القاري، حيث إنهما يشتركان في عدد من الحقول الغازية الضخمة، ومن أهمها حقل غاز الشمال، الذي تصفه تقارير الوكالة الدولية للطاقة بأكبر حقل غاز في العالم، إذ يضم ٥٠,٩٧ تريليون متر مكعب من الغاز، وتبلغ مساحته نحو ٩،٧٠٠ كيلومتر مربع منها ٦،٠٠٠ في مياه قطر الإقليمية و٣،٧٠٠ في المياه الإيرانية. وقد قام الجانبان بتوقيع اتفاقية بخصوص تنظيم العمل المشترك بالحقل في عام ٢٠١٥.
- في أكتوبر عام ٢٠١٥، أعلنت وكالة «الجمهورية الإسلامية للأنباء»، توقيع اتفاق عسكري بين البلدين، تحت مسمى «مكافحة الإرهاب والتصدي للعناصر المخلة بالأمن في المنطقة»، ووقعه كل من قائد حرس الحدود الإيراني قاسم رضائي، ومدير أمن السواحل والحدود في قطر علي أحمد سيف البديد، وشهد ذلك الحدث توقيع اتفاقية تعاون لـ«حماية الحدود المشتركة»، كما شمل «إجراء تدريبات عسكرية مشتركة ما بين قوات البلدين»[1].
- وقفت إيران وتضامنت مع دولة قطر، وذلك عبر مواقف سياسية ضد الحصار وقطع العلاقات معها، واتخذت إجراءات عملية لكسر هذا الحصار من خلال فتح طهران لمجالها الجوي أمام الطائرات من وإلى قطر، والإعلان عن تخصيص موانئ لتصدير ما تحتاجه الدوحة من مواد غذائية وغيرها.
- على إثر الحصار المضروب ضد قطر، «ارتفعت معدلات التبادل التجاري بين قطر وإيران، حيث تشير البيانات إلى أن حجم التبادل التجاري سوف يرتفع إلى ٥ مليارات دولار، وصرح مسؤول في شركة المطارات الإيرانية للوكالة ذاتها، أن جميع رحلات الخطوط الجوية القطرية ستعبر من الأجواء الإيرانية نحو أوروبا وأفريقيا. كما أبدى رئيس نقابة مصدري المحاصيل الزراعية في إيران، استعداده لتصدير مختلف المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية إلى قطر عبر ٣ موانئ في جنوب إيران، فهي الأقرب بحرياً وتستطيع شحن المواد الغذائية إليها في غضون ١٢ ساعة»[2].

(١) العلاقات الإيرانية القطرية: تاريخ من المصالح المشتركة، محمد يسري، goo.gl/hnbuaK
(٢) العلاقات القطرية الإيرانية تخدم التعاون والاستقرار، الشرق القطرية، goo.gl/YSjmnG

**•التوقعات:**

- لم يطرأ أي تغيير على العلاقات الإيرانية القطرية لصالح تعزيزها، يستدعي هذه السياسة العدائية من قبل دول الحصار تجاه قطر، التي تجاوزت كل الخطوط الحمراء في العلاقات الخليجية، مع ذلك ما قامت به الدول الخليجية الثلاث تجاه قطر على الأغلب سيزيد من أهمية وأسهم إيران في الحسابات السياسة القطرية. أما هذا لا يعني أننا سنشهد خطوات قطرية كبيرة باتجاه تعزيز العلاقات مع طهران خلال المرحلة القريبة القادمة، إذ إن حساسية الموقف تحول دون ذلك في الوقت الراهن.
- «لا شك أن الأزمة الخليجية غير المسبوقة سوف تترك آثارها على مجمل العلاقات الإيرانية القطرية بشكل أو آخر. مما يدفعها لتحقيق تقارب ما وتحت سقف محدد، دون أن يرتقي إلى علاقات استراتيجية وتحالفية، لأن عوامل إقليمية ودولية ومطبات تعترض تحقيق تقارب حقيقي بين طهران والدوحة، تجاوز هذه العراقيل ليست بسهولة، وهذا لا يرتبط كثيراً برغبة الطرفين، التي قد تكون متوافرة اليوم أكثر من قبل بعد الأزمة الخليجية، ولو بدرجات متفاوتة لدى كل منهما»[1].
- سيبقى الموقف الإيراني المساند لقطر في أزمتها الحالية مع أشقائها في الخليج واحتمالات تكرار الأزمة الراهنة مستقبلاً، حاضراً في حسابات الدوحة، وهو ما يساهم في تعزيز العلاقات لاعتبارات سياسية وجغرافية عديدة.

(١) الجديد على قديم العلاقات الإيرانية القطرية، صابر عنبري، عربي ٢١، goo.gl/SLHjdT

# العلاقات السعودية «الإسرائيلية».. آفاقها المستقبلية ومآلاتها


## ملخص

ما كان يدور بالأمس في طي الكتمان وفي الغرف المغلقة بين السعودية و«إسرائيل» من علاقات دبلوماسية دافئة، وعبر وسائط ومسؤولين سابقين كانوا يسافرون خفية بعيداً عن أعين وسائل الإعلام لضخ الدماء من آن لآخر في شرايين العلاقات بين البلدين صار معلناً، بل وتخطى مرحلة الإعلان إلى مرحلة التسويق في سياقات اجتماعية وسياسية واقتصادية، وإن كانت لا تزال تبحث عن شرعية تستند إليها لتبرير التطبيع بين أكبر دولة كانت تعتبر نفسها راعية المذهب السُّني في المنطقة وبين الكيان الصهيوني الذي يحتل فلسطين، الذي لا شك فيه أن العلاقات بين البلدين متجذرة منذ ستينيات القرن الماضي، «فيما يرجعها البعض إلى مرحلة نشأة كل من السعودية و«إسرائيل» في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، في هذه الورقة نبحث الدوافع لإنعاش هذه العلاقات بهذا الشكل المتسارع ومآلات تطور هذه العلاقات وتحولها من الخفاء إلى الإعلان والتسويق، في سياق أنماط جديدة من التحالفات المفاجئة في المنطقة»[1].


## التطبيع مع الكيان الصهيوني

من أبرز التحولات الاستراتيجية التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالعلاقة مع «إسرائيل» هو كسر القواعد السابقة في التطبيع معها التي كانت تخضع لقرار مركزي في الدول العربية وتحديداً مصر، فبخلاف العلاقات الرسمية والبروتوكولات الدبلوماسية كانت فرص التطبيع السياسي والثقافي والاقتصادي محصورة في قرار الدولة أو بتوجيهها، ويخضع تحريكه لعوامل داخلية وخارجية، «وبالنظر للسعودية نجد أنها كسرت كل القواعد وخلقت نمطاً جديداً من العلاقات جعل التطبيع بين مصر والأردن من جهة و«إسرائيل» من جهة أخرى سلوكاً

(١) السعودية وإسرائيل.. انكشاف المستور، الشرق القطرية، goo.gl/qWx8Dk

سياسياً بالياً وغير مناسب لتطورات الأوضاع في المنطقة والعالم، لا شك أن ذلك السلوك السعودي تنامى بعد سقوط ما يسمى بدول الممانعة ليظهر محور جديد ما يطلق عليه دول الاعتدال الذي يضم حالياً السعودية والإمارات ومصر»[1].

ظهرت مفاعيل هذه التحولات الاستراتيجية بعد تراجع دور مصر عقب ثورات الربيع العربي عن دورها الإقليمي واحتلال السعودية والإمارات لهذا الدور، وأصبح التطبيع مع «إسرائيل» مؤشراً على قوة التحالف مع أمريكا كراعية ومهيمنة على المنطقة يسعى الجميع لنيل رضاها.

وبالعودة لمسار العلاقات السعودية «الإسرائيلية»، نجد أنها ذهبت لما أبعد من ذلك من خلال «ربط مجالها الحيوي بالمجال الحيوي لـ«إسرائيل» في خليج العقبة والبحر الأحمر من خلال شراء أدوات قوة ونفوذ الدور الإقليمي لمصر ممثلة في اتفاقية تيران وصنافير، ما تطور حالياً إلى تراجع مصر عن تصدر تطوير العلاقات العربية مع «إسرائيل» وتركها هذا الموقع القيادي لكل من أبو ظبي والرياض، واكتفاء القاهرة بالمشتركات الثنائية بينها وبين تل أبيب كأولوية عمل مشترك، سواء في سيناء أو في ملف سد النهضة، وترك الملفات الإقليمية المتماسة مع «إسرائيل» ومسألة توسيع السلام الدافئ للرياض وأبوظبي»[2].

وبشكل عام، فإن هذه التحولات في طبيعة العلاقات بين دول السعودية و«إسرائيل» أضحت محوراً رئيساً في سياسات المنطقة لعدة أسباب، منها:

فك الارتباط المرجو بين قطر ومن خلفها تركيا وبين حركة حماس، التي تسوق من خلالها الدوحة ضرورة علاقاتها مع تل أبيب.

تطلع كل من السعودية والإمارات لشغل مقعد وحيد شاغر بجوار «إسرائيل» في هيمنة مركزية في المنطقة تدور في فلكها باقي الدول برعاية أمريكية.

محاولة السعودية البحث عن حليف يشاطرها العداء لإيران التي تهدد خاصرتها الجنوبية عبر الحوثيين وتعتبر منافساً قوياً لها في الإقليم وتهدد أمن الخليج.

(١) التطبيع مع «إسرائيل» حلم اللوبي السعودي في واشنطن، أسامة الصياد، نون بوست، goo. gl/DM99Ek
(٢) العلاقات السعودية – الإسرائيلية «الحميمة» إلى العلن، يحيي دبوق، goo.gl/HuXUTw

## التنسيق في أعلى مستوياته

بلغ التنسيق في العلاقات السعودية «الإسرائيلية» أعلى مستوياته، ولعل أبرزه أزمة إجبار رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري على الاستقالة، والتصعيد السعودي ضد بيروت على مختلف الأصعدة لدرجة طلبها من تل أبيب شن ضربة عسكرية على لبنان.

ترافق ذلك مع تصريحات لمسؤولين رسميين من البلدين بحجم رئيس الحكومة ورئيس أركان الجيش «الإسرائيلي»، إضافة إلى «حملة تصريحات ملأت وسائل الإعلام بالمديح للمملكة وسياساتها وتحالفها مع تل أبيب، إلا أنهم ربطوا تنفيذ تل أبيب لما يتجاوز التحالف السياسي إلى تحالف عسكري مثلاً بمقتضاه تشن «إسرائيل» ضربة ضد بلد مثل لبنان بتوقيت وطلب سعودي بمسألة تكريس العلاقات بينهم على كافة المستويات أولاً، بما في ذلك المستوى الشعبي»[١].

وجاءت مقابلة رئيس أركان الجيش «الإسرائيلي»، جادي إيزنكوت مع صحيفة إيلاف السعودية، كأول وسيلة إعلامية عربية منذ نشأة الكيان الصهيوني تجري لقاءً مع قائد عسكري «إسرائيلي»، لتؤكد عمق وقوة العلاقات السعودية «الإسرائيلية» ومدى تطورها واتساعها في السنوات الأخيرة لتصل إلى المستوى العسكري، ليس فقط فيما كُشف وتم التصريح به على هذا المستوى، «ولكن على مستوى دعائي وبروباجندا سياسية تؤكد قوة وغزارة فرص التعاون بين تل أبيب والرياض على هذا المستوى، على لسان صاحب أعلى منصب عسكري في الكيان الصهيوني»[٢].

## الموقف السعودي من قرار ترمب الأخير حول القدس

الموقف الرسمي السعودي اكتفى بإصدار بيان استنكاري ضد القرار، دون أن يتبعه بأي مواقف أو تصريحات لاحقة، كما غابت القدس عن تصدر الصفحات الأولى من بعض الصحف السعودية التي نشرت الخبر كعنوانٍ ثانٍ رغم أهميته. وأفاد مسؤولون فلسطينيون أن «الرياض تعمل أيضاً منذ أسابيع خلف الكواليس لدفعهم لتأييد خطة سلام أمريكية وليدة»، بحسب عربي ٢١ [٣].

وصف الديوان الملكي السعودي الخطوة بأنها «غير مبررة وغير مسؤولة، وتمثل تراجعاً

(١) السعودية وإسرائيل: محادثات سرية ودبلوماسية مشتركة، علي خان محمود أباد، نون بوست، goo.gl/vFgiAD
(٢) المستقبل القريب للعلاقات السعودية الإسرائيلية، إسلام أبو العز، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، goo.gl/NvZM٤c
(٣) رويترز: السعودية ضالعة في قرار ترمب الأخير حول القدس، عربي ٢١، goo.gl/j14pFA

كبيراً في جهود الدفع بعملية السلام»، لكنّ مسؤولين عرباً يقولون في أحاديثهم الخاصة: إن الرياض تشارك فيما يبدو ضمن استراتيجية أمريكية أوسع نطاقاً لوضع خطة سلام «إسرائيلية» فلسطينية لا تزال في مراحلها الأولى»[١].

أما الحدث الأبرز الذي كشف عن الموقف الحقيقي للسعودية، فهو غياب قادة السعودية والإمارات والبحرين عن القمة الإسلامية التي عقدت في إسطنبول لبحث خطوات الرد على قرار ترمب، وكان التمثيل السعودي من بين الأضعف، إذ لم يحضر الملك أو ولي العهد أو حتى وزير الخارجية، واكتفت المملكة بإرسال وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد صالح آل الشيخ، وهو منصب أقل بكثير من أن يعلن موقفاً، فيما اكتفت الإمارات بإرسال وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور قرقاش[٢].

لم يتطرق الملك سلمان في اتصاله الهاتفي بترمب في ٢٠ من ديسمبر/كانون الأول الماضي إلى قضية القدس على الإطلاق، إذ اقتصرت المكالمة على الحديث عن صاروخ الحوثيين الذي أطلقوه على الرياض، وإدانة ترمب لهذا الفعل وتأكيده «وقوف الولايات المتحدة مع المملكة في مواجهة تهديدات أمنها الوطني»، ولذلك كان من الطبيعي ألا تقوم السعودية بأي خطوات أو إجراءات من شأنها إثارة ترمب الذي يعتبر الحليف الوحيد للسعودية داخل الإدارة الأمريكية[٣].

قال شادي حميد، الباحث لدى معهد بروكينجز في واشنطن: إن من المستبعد أن تعترض أغلب الدول العربية على إعلان ترامب لأنها تجد نفسها أكثر اصطفافاً مع «إسرائيل» منها في أي وقت سابق ولا سيما فيما يتعلق بالتصدي لإيران. وقال في مقال نشر في مجلة ذا أتلانتك: «لو كان السعوديون، بمن فيهم ولي العهد نفسه، مشغولين بشكل خاص بوضع القدس المحتلة، لاستخدموا وضعهم المميز كحليف كبير لترمب وضغطوا على الإدارة للامتناع عن مثل هذه الخطوة المسمومة التي لا داعي لها»[٤].

أبلغ وزير الطاقة «الإسرائيلي» يوفال شتاينتز إذاعة الجيش «الإسرائيلي» في نوفمبر/ تشرين الثاني بأن «إسرائيل أجرت اتصالات سرية مع السعودية ليكشف عن تعاملات سرية بين البلدين طالما كانت محوراً للشائعات، ونفت السعودية التقارير، وتقول المملكة: إن تطبيع العلاقات يتوقف

(١) المصدر السابق.
(٢) ملامح السياسة السعودية تجاه قرار ترمب بشأن القدس، نون بوست، goo.gl/LBLeyU
(٣) المصدر السابق.
(٤) رويترز: السعودية ضالعة في قرار ترمب الأخير حول القدس، مصدر سابق.

على انسحاب «إسرائيل» من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب العام ١٩٦٧، لكن المصلحة المشتركة قد تدفع السعودية و«إسرائيل» للعمل معاً في ظل اعتبار البلدين إيران تهديداً رئيساً في الشرق الأوسط»[١].

هناك رغبة «إسرائيلية» لأن تكون للسعودية وصاية على المقدسات الإسلامية، وهذا ما صرح به زعيم المعارضة وعضو «الكنيست الإسرائيلي» عن حزب العمل إسحاق هرتسوغ، خلال حديث خاص لصحيفة إيلاف السعودية الثلاثاء ١١ يناير ٢٠١٨، طالب من خلاله «منح السعودية مكانة خاصة على الأماكن المقدسة في القدس»، ونقلت صحيفة معاريف عن زعيم المعارضة قوله: «إنه يمكن للسعوديين أن يأخذوا جزءاً من المسؤولية على المسجد الأقصى»، في الوقت الذي قام بتمجيد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان قائلاً: إنه «يصنع مجداً جديداً في المنطقة»[٢].

## الآليات التي انتهجتها السعودية لتقوية العلاقة مع «إسرائيل»

اعتمدت السعودية ضمن الخطة التي وضعتها لتقوية العلاقات مع «إسرائيل» بعد تحولها من الخفاء إلى العلن أن تكون لها تشبيكات وروابط وعلاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبطبيعة الحال ثقافية وإعلامية على مستويات رسمية وشعبية، «وهو ما استلزم من المملكة أن تفرض على حلفائها من الدول العربية نمط قيادتها للعلاقات العربية «الإسرائيلية» على مدى مستقبلي، بداية من الاستحواذ على جزيرتي تيران وصنافير المصريتين لضمان وجود مجال حيوي مشترك بين المملكة والكيان»[٣] بمستويات جيواستراتيجية تتضمن جغرافيا وديموغرافيا مشتركة، يلخصها مشروع «نيوم» وموقعه القريب من فلسطين المحتلة، وبوابة «إسرائيل» البحرية الوحيدة في خليج العقبة، حيث تحولت عملياً السيادة على ممراته وعليه ككل من ناحية جيواستراتيجية من انفراد مصري إلى تشارك سعودي «إسرائيلي»، يتيح للرياض بصفتها قاطرة العلاقات العربية «الإسرائيلية» أن تتحكم بشكل مطلق في الأساس الجيواستراتيجي والاقتصادي التي تقام عليه هذه العلاقات، ويتبع ذلك بالضرورة تجذير هذا على مستويات شعبية في المدى المستقبلي القريب، وخاصة مع الإلحاح «الإسرائيلي» والانتقاد كذلك لما يعتبرونه تقاعساً من حلفائها العرب

(١) المصدر السابق.
(٢) دعوات «إسرائيلية» لمنح السعودية وصاية على القدس، نون بوست، goo.gl/UbQRb2
(٣) جيروزالم بوست: اتفاق الجُزر يؤكد الاتصالات السعودية، نون بوست، goo.gl/3sKniy

الذين يحصرون علاقاتهم بتل أبيب بمركزية الدولة وقرار النظام الحالي، «وليس تطبيعاً على مستوى شعبي لا يتغير إذا تغيرت الأنظمة، وذلك وفق تقديرات استراتيجية «إسرائيلية» منذ سنوات تفترض بأن المجالات الاستراتيجية للكيان مع دول عربية اهتزت بالأحداث التي بدأت في عام ٢٠١١، ولم يكن هناك ضمان لاستمرار علاقاتها مع بلد مثل مصر، وبالتالي فإنه من وجهة نظر «إسرائيلية» فإن على السعودية أن تضمن لـ«إسرائيل» تجذير التطبيع على كافة المستويات بوتيرة متوازنة، في حال ما أرادت السعودية الاضطلاع بهذا الدور التي تطمح إليه»[1].

(١) العلاقات السعودية «الإسرائيلية».. تاريخ طويل من التنسيق الخفي، العربي الجديد، goo.gl/T94LNX

# آفاق العلاقات في المستقبل القريب

من المهم استخلاص دلالات هذه التحولات الاستراتيجية المعلنة في العلاقات السعودية «الإسرائيلية»، ويمكن اختصار هذه الدلالات فيما يلي:

١. أن الكيان الصهيوني يدرك أن استمراره لسنوات قادمة رهن إقامة علاقات طبيعية مع الدول المحيطة، دون ذلك تتقلص فرصة استمرارية «إسرائيل» حتى مع كل الضمانات العسكرية والسياسية والاقتصادية.

٢. أن «ضمان استمرار «إسرائيل» هو ضمان لاستمرار نُظم إقليمية بشكلها الحالي وعلى رأسها السعودية، التي وفرت آلية سياسية لذلك متمثلة في المبادرة العربية، وما تبعها من ترويج وتسويق لحتمية التطبيع الشامل مع الكيان الصهيوني»[١].

٣. من المرجح أن تشهد السنوات القادمة سياقات أكثر ارتباطاً وانفتاحاً على مستويات متعددة اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية وإعلامية، وأن بداية هذه الخطة الاستراتيجية طويلة المدى بدأت منذ سنوات قليلة وبقيادة سعودية في إطار تنافسي بينها وبين حلفائها وخصومها من الدول العربية، على قيادة وتوجيه العلاقات العربية – «الإسرائيلية» في المنطقة.

٤. «نيوم».. حجر جديد في أساسات التطبيع مع «إسرائيل»، فلقد سبق لنتنياهو أن صرح مراراً بأن العلاقات مع ما أسماها بـ«الدول العربية السُّنية المعتدلة» أفضل من أي وقتٍ مضى، «كما أنّ وزير الاتصالات «الإسرائيلي» أيوب قرّا سبق له أن ألمح بوجود علاقات بين «إسرائيل» وما أسماه بـ«الحلف السعودي»، مُفضلاً عدم الحديث علانية عن هذه الأمور في هذه المرحلة، كما سبق أن أخبر رجال أعمال «إسرائيليون» بأن العلاقات مع السعودية تشهد ازدهاراً، خاصة في مجالات الأمن السيبراني والبنى التحتية»[٢]، فمن المرجح أن يكون مشروع «نيوم» الذي أعلن عنه الأمير محمد بن سلمان، ليس إلا حجراً جديداً، ربما يكون أكثر ثقلاً من سابقيه، في أساس العلاقات التطبيعية بين السعودية و«إسرائيل» التي سبق وأن كشفت العديد من التقارير عن التمهيد لها منذ وصول ابن سلمان إلى القصر الملكي بالرياض في عام ٢٠١٥.

(١) العلاقات السعودية – الإسرائيلية: زمن الأمن، عرب ٤٨، بلال ضاهر، goo.gl/LrKnwR
(٢) مشروع «نيوم».. ذريعة ابن سلمان لإعلان تطبيع العلاقات مع إسرائيل، goo.gl/tufw9x

# السعودية والإمارات..
# صراع النفوذ وخريطة التحالفات

**ملخص:**

من الناحية الظاهرية، تبدو علاقة الإمارات قوية مع السعودية للوهلة الأولى، حيث شهدت العلاقات بينهما اتفاقاً وتناغماً على إزاحة تيار الإسلام السياسي بعد وصوله للحكم عقب ثورات الربيع العربي في كل من مصر واليمن وليبيا، والحيلولة دون وصوله في سورية، وهما مشاركان في عاصفة الحزم باليمن، وهما على موقف موحّد من الأزمة مع قطر، ويعتمدان مقاربة ثنائية في «مكافحة الإرهاب»، بيدَ أن مسار الدولتين لم يخلُ من خلافات تطفو من حين لآخر على السطح وتنازع للأدوار واختلاف الأجندات حتى وصلت العلاقة بينهما إلى اختلاف في المصالح والنفوذ، ولعل أبرزه ما نشاهده في اليمن حيث تحاول كلتا الدولتين أن يكون لها نفوذاً في مناطق الجنوب وخصوصاً في عدن.

وفيما يلي نعرض لملامح هذا الصراع وخريطة التحالفات والأدوار التي تؤديها السعودية والإمارات بهدف تسيد المشهد الإقليمي.

## تحالفات ومسارات متباينة

### السعودية و«إسرائيل»

- من الواضح أن «ترمب وإدارته أوكلت للسعودية دوراً مفتاحياً في الشرق الأوسط، بعد سنوات من فتور العلاقات، ويبدو أنها ستشهد انطلاقة جديدة أكثر تعاوناً بعد الصفقات التي حاز عليها ترمب من السعودية التي بلغت ٤٠ مليار دولار، وهذا ما أكده سيمون هيندرسون من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»[١].
- اتخذت العلاقات السعودية «الإسرائيلية» منحى جديداً عام ٢٠١٧، خاصة بعد زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب للمملكة الصيف الماضي، وصعود نجم ولي العهد السعودي الأمير

(١) السياسة الخارجية السعودية بين العدو والصديق، وكالة الأناضول، goo.gl/bU2v7S

محمد بن سلمان، وبدأت هذه العلاقات للظهور على الساحة، بعدما كشفت وكالة الصحافة الفرنسية (أ ف ب) أن المسؤول السعودي الذي زار «إسرائيل» سراً في شهر سبتمبر/أيلول الماضي، هو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وكانت «الإذاعة الإسرائيلية» الرسمية أكدت في ٧ سبتمبر/أيلول الماضي «أن أميراً من البلاط الملكي السعودي زار «إسرائيل» سراً، وبحث مع كبار المسؤولين «الإسرائيليين» فكرة دفع السلام الإقليمي إلى الأمام »[١].

- تحسن العلاقات بين السعودية و»إسرائيل» لم يقف عند حد تصريحات المسؤولين، بل وصل إلى بعض التغييرات التي شهدتها المنطقة، لعل من ضمنها اتفاقية نقل السيادة على جزيرتي تيران وصنافير من مصر إلى السعودية؛ ما يخلق وضعية جديدة في البحر الأحمر، هي أكثر أريحية لـ «إسرائيل»؛ لأن مضيق تيران –الذي تعبر منه السفن «الإسرائيلية» باتجاه ميناء إيلات– كان خاضعاً للسيادة المصرية بالكامل، أما الآن فقد تحول إلى ممر دولي، كما يرى المحلل السياسي «الإسرائيلي» إيلي نيسان، حيث أشارت صحيفة جيروزاليم بوست العبرية إلى أن الاتفاق المصري – السعودي حول جزيرتي تيران وصنافير، وموافقة تل أبيب عليه، يشير على الأرجح إلى «استمرار الاتصالات السرية والمصالح المشتركة ما بين السعودية و»إسرائيل»»[٢].

### الإمارات والتقارب الروسي

يرى مراقبون أن ما تشهده العلاقات الإماراتية الروسية من تطورات شملت العديد من المجالات الاقتصادية يمثل أداة ضغط على قرار الدولة فيما يتعلق بالملف السوري، خصوصاً وأن التعاون بين البلدين لم يعد يقتصر على الجانب الاقتصادي، بل تعداه إلى الجوانب العسكرية أيضاً. وفي هذا الصدد، «يشار إلى الزيارة التي قام بها ولي عهد إمارة أبو ظبي، الشيخ محمد بن زايد، إلى موسكو بعد أيام قليلة من بدء روسيا عملياتها في سوريا، وما تمخض عن هذه الزيارة من استثمارات إماراتية بلغت سبعة مليارات دولار في روسيا، الأمر الذي فسره البعض على أنه مكافأة لروسيا على تدخلها العسكري في سورية»[٣].

(١) عام ٢٠١٧.. العلاقات السعودية الإسرائيلية تقفز إلى الأمام، الخليج الجديد، goo.gl/LU9P37
(٢) المصدر السابق.
(٣) هل خرجت الإمارات من العباءة السعودية في سورية؟ وكالة الأناضول، goo.gl/azbhkj

### الدور الإقليمي المتعاظم

لاعتبارات تاريخية واقتصادية وحتى دينية، استطاعت السعودية أن تفرض مكانتها كأكثر دول مجلس التعاون الخليجي قوة وأكثرها قدرة على التأثير الإقليمي وحتى الدولي، لكن قوة ناشئة وصاعدة داخل الاتحاد باتت خلال السنوات الأخيرة فاعلاً إقليمياً قوياً بعدما كان اسمها يتردّد أكثر في نجاحاتها الاقتصادية خلال عقود مضت. هي دولة الإمارات التي تعاظم نفوذها السياسي بشكل بات يطرح الكثير من الأسئلة حول إمكانية خروجها من الجلباب السعودي، ليس فقط عبر امتلاكها وجهات نظر تخالف الرياض، بل أيضاً في تحرّكها على أرض الواقع لامتلاك نفوذ وتأثير متعاظم في المنطقة وهو ما تؤكده الشواهد والدلائل التالية:

- تعاظم النفوذ الإماراتي داخل أروقة المنطقة العربية خلال الأعوام الأخيرة، متخذاً في نظر بعض المراقبين من التبرعات السخية وسيلة لتحقيق سيطرته، عن طريق خلق جماعات موالية بدوائر الحكم والمراكز الإعلامية.
- الإمارات تُقدم نفسها في حملاتها الدعائية باعتبارها النموذج العلماني للدولة العربية؛ ويسوق يوسف العتيبة لهذه الحملة بالعاصمة الأمريكية والبيت الأبيض الذي يعد أكثر من مجرد سفير للإمارات في الولايات المتحدة الأمريكية.
- كشفت صحيفة هآرتس العبرية يوم ٢٥ يوليو ٢٠١٧ خبر لقاء سرّي للغاية انعقد يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠١٢ -أي في أوج الثورات السلمية العربية- بين وزير خارجية الإمارات عبدالله بن زايد ورئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو، صحبة سفير الإمارات في واشنطن يوسف العتيبة، ولعل مؤرخي المستقبل سيكشفون لنا أن يوسف العتيبة يمثل حالة اختراق خطيرة للاستراتيجية الخليجية من طرف «إسرائيل» والدولة العميقة المصرية، فقد أظهرت رسائله المسربة مؤخراً عمق ارتباطه باللوبيات الصهيونية واليمينية الأمريكية، وعمق ولائه لنظام السيسي في مصر، حتى إن العتيبة وصف الشأن المصري في إحدى رسائله المسربة بأنه بالنسبة إليه «موضوع شخصي وعاطفي، أكثر من كونه موضوعاً سياسياً»[1]!
- الإمارات تعمل على اقتطاع دويلة تابعة لها في المناطق النفطية في شرق ليبيا بمساندة مصرية، بينما ينهمك باقي الليبيين في قتال تنظيم الدولة، فقد تحركت بشكل عملي أكثر في

(١) الأزمة الخليجية.. أصولها وفصولها، محمد مختار الشنقيطي، الجزيرة نت، goo.gl/A6pk3o

دعم حفتر، فتحملت كل تكاليف تمويل القوات الأجنبية الفرنسية والبريطانية المتواجدة في شرق ليبيا وجنوبها، وبدعم لوجستي مصري هربت الإمارات لحفتر أسلحة، ويكشف تقرير للأمم المتحدة أن عمليات تهريب السلاح الإماراتية لا تقتصر على نقل الذخائر والسلاح فقط، بل حولت طائرات مقاتلة مصرية عتاداً عسكرياً إلى مدينة طبرق أيضاً[١].

- أثار تقرير لهيومن رايتس ووتش في شهر يوليو ٢٠١٧ بتورط الإمارات في تمويل مجموعات مسلحة في اليمن تنتمي لتنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية؛ إضافة لتورط الإمارات في إدارة مركزيين لاحتجاز المواطنين في اليمن غير رسميين، ورصد حالات تعذيب وقمع خارج إطار القانون، وقد قال جو ستورك، نائب مدير شؤون الشرق الأوسط بمنظمة هيومن رايتس ووتش: إن أفعال الإمارات التي تقوم بها من تحت الطاولة خرجت من الإطار الإقليمي للإطار الدولي من خلال تحقيقات رسمية فيما يُنسب إليها بقيادة البنتاجون الأمريكي وبرعاية منظمة العفو الدولية.
- تخشى الإمارات من سيطرة أو وجود نفوذ لحزب الإصلاح التابع لجماعة الإخوان المسلمين في اليمن، بجانب رغبتها في السيطرة على المناطق الجنوبية حتى لو انقسمت اليمن. ومع ذلك لن تقبل الإمارات بنشوء دولة موالية لإيران على حدود المملكة، لأن هذا ليس خطراً فقط على السعودية وحدها وإنما على دول مجلس التعاون جميعاً، وبالتالي ستستغل الرياض وأبو ظبي وجود ترمب في السلطة للحصول على دعمه في اليمن، ما يتضح في الصفقات العسكرية التي جرى الاتفاق عليها مع ترمب خلال زيارته للسعودية[٢].
- يؤدي القرن الأفريقي حالياً دوراً محورياً في المصالح الأمنية للإمارات العربية المتحدة في وقتٍ يتسم بعدم اليقين الدولي والصراعات الإقليمية، وهو الأمر الذي يستدعي تحولاتٍ داخلية. ويذكر أنّ «الإمارات تعمل على توسيع موطئ قدمها في المنطقة، حيث تعاقدت مع إريتريا لاستضافة أول قاعدة عسكرية لها في الخارج وأخرى في أرض الصومال (صوماليلاند). وقد صُممت استراتيجية أبو ظبي لـ«محور القرن» لمعالجة ثلاثة مخاوف أمنية متزايدة الآن، وهي عدم استقرار اليمن، وتهديدات حرية الملاحة، والقرصنة»[٣].

(١) أموال موجهة.. كيف تزايد النفوذ الإماراتي في المنطقة العربية؟ مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، goo.gl/7GkqZn

(٢) صراع النفوذ.. الخلاف السعودي الإماراتي في اليمن، محمد عمر، المصدر السابق، goo.gl/nhPk39

(٣) لماذا تسعى الإمارات لتعزيز نفوذها في القرن الأفريقي؟ الخليج الجديد، goo.gl/G1J2Pq

- في عام ٢٠١٦، افتتح الإماراتيون قاعدةً عسكرية في مدينة عصب في إريتريا التي تضم قاعدة جوية، وميناء للمياه العميقة، ومرفق للتدريب العسكري، «وفي أعقاب الاجتماعات التي عقدت بين الرئيس الإريتري أسياس أفورقي والعاهل السعودي الملك سلمان في أبريل/نيسان، وديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٥، سمحت إريتريا باستخدام قواعدها العسكرية لصالح دول الخليج. وكان عقد الإيجار لمدة ٣٠ عاماً الذي وقع بين الإمارات وإريتريا جزءاً من الاتفاق الإطاري سالف الذكر»[١].
- وفي المقابل، تعهد زعماء الخليج بتقديم حزمة مساعدات خارجية تشمل المزيد من إمدادات الوقود إلى أسمرة، وتحديث مطارها الدولي، وضخ مشاريع جديدة في البنية التحتية. «وتسعى الإمارات الآن إلى إنشاء موقعٍ بحريٍ آخر في المنطقة الواقعة في أرض الصومال (صوماليلاند) غير المعترف بها دولياً، في مدينة بربرة الساحلية. وقد وافق برلمان أرض الصومال (صوماليلاند) على المشروع، لكنّه لم يحصل بعد على ضوءٍ أخضر من مقديشو للمضي قدماً، مع وجود اعتراضات من إثيوبيا وجيبوتي أيضًا»[٢].

## أجندات مشتركة وتحالفات توافقية

– فيما كانت الأنظار تتجه إلى القمة الخليجية التي عقدت في الـ٥ من ديسمبر ٢٠١٧ في الكويت، بأنها ستشهد نهاية الأزمة الخليجية بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة، وقطر من الجهة أخرى، وكانت أخبار سابقة قد توقعت أن حضور كل من الملك سلمان بن عبدالعزيز، والأمير تميم بن حمد، القمة يعزز هذا التنبؤ، في نفس يوم انعقاد القمة، «أعلنت وزارة الخارجية الإماراتية إنشاء لجنة مشتركة للتعاون والتنسيق مع المملكة العربية السعودية، تضم منتدى رسمياً للتعاون الأمني بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة خارج إطار مجلس التعاون الخليجي، قرأ البعض هذه الخطوة بأنها علامة على بداية موت مجلس التعاون الخليجي»[٣]، وولادة تحالف ثنائي جديد بين السعودية والإمارات خصوصاً أن الجلسة شهدت أقل تمثيل دبلوماسي منذ تأسيس المجلس، ولم يحضرها من قادة الدول الأعضاء سوى

(١) المصدر السابق.
(٢) صراع النفوذ في اليمن.. الخلاف السعودي الإماراتي إلى العلن مجدداً! goo.gl/iGhPCQ
(٣) الطلاق الحتمي: كيف ستنتهي العلاقات السعودية الإماراتية على وقع أزمات الإقليم؟ نون بوست، goo.gl/vxvC4a

أميري قطر والكويت. رغم اللجنة التي أنشئت بغرض التعاون بين البلدين، يشير التحليل الذي كتبه الباحث في العلاقات الدولية صموئيل راماني، إلى تزايد الخلافات بين الدولتين في الشهور الأخيرة، فيما يخص السياسات الخارجية، وهو ما يظهر إمكانية التوتر بينهما.

– فمن خلال التدقيق في مسارات الأزمة الخليجية الممثلة في حصار قطر من جانب ثلاث دول خليجية، نجد أنها فتحت الباب على مصراعيه لتفسير قوة وعمق التحالف السعودي – الإماراتي، المشترك مع البحرين في مقاطعة وحصار دولة قطر، حيث بدا تحالفاً توافقياً لم تكن إشارات وجوده حاضرة بقوة في فترات سابقة، رغم اشتراك البلدين في قضايا مصيرية. لكن هذا التحالف، ورغم اتفاقه على العديد من قضايا المنطقة؛ كحصار قطر، وعداء تيار الإسلام السياسي ممثلاً في جماعة الإخوان المسلمين، والجهادي كتنظيم القاعدة، وصولاً إلى حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، فإن هذه التوافقات تُخفي وراءها تبايناً في وجهات بين البلدين تجاه ملفات أخرى لا تقل أهمية عن ملفات الاتفاق، وفيما يلي نعرض لأبرز ملفات الاختلاف بينهما.

## أجندات الاختلاف بين الدولتين

– نظرة البلدين للملف الايراني: يرى الكثير من المراقبين لسياسة البلدين في هذا الملف أنه من الناحية الشكلية، هناك توحّد رؤى بين القوتين، لكن بالتدقيق في طبيعة علاقتهما يكشف مؤشرات على رغبة إماراتية في تبني سياسات خارجية مستقلة لعدد من الملفات الإقليمية. وتستعين أبو ظبي في ذلك بتقوية قدراتها الاستخبارية حتى تتدارك الفارق بين قواتها العسكرية وقوات نظيرتها السعودية، وعبر بناء استراتيجية تعاون مع دول غربية بشكل لا يُشرك الرياض، وعبر اعتماد تعامل متناقض مع إيران: «بين الحفاظ على تبادل اقتصادي قوي معها مقابل التماهي مع الرؤية السياسية السعودية لإيران بوصفها عدواً»[1].

– ليس هذا فحسب، بل إن «الناطق بلسان الجيش الأمريكي أعلن يوم الأحد ٨ ديسمبر ٢٠١٣ أن طائرات إيرانية وصلت إلى الجزر التي تحتلها إيران من الإمارات، لكنه رفض التحدث عن رد الفعل الأمريكي على هذه التحركات العسكرية الإيرانية في الخليج، هذه الطائرات من نوع

(١) الإمارات وطموحات سياسية خارج الإطار السعودي، وكالة الأناضول، goo.gl/oUg79W

سوخوي ٢٥ تمثل العمود الفقري العملياتي للذراع الجوية لحرس الثورة، ولم تقدم دولة الإمارات احتجاجاً على نقل الطائرات المقاتلة إلى جزيرة أبو موسى مع اسمرار المفاوضات مع إيران حول مستقبل الجزر يظهر عزمها على التوصل إلى تفاهم مع إيران، ليس فقط على تقسيم السيطرة على الجزر وإنما الاشتراك في استغلال كميات الغاز الضخمة الموجودة في البحر من حولها»[١].

– إضافة إلى ما سبق، هناك نشرت تقارير صحفية تشير إلى التقارب السريع في العلاقات بين إيران والإمارات، وتؤكد –حسب موقع ديبكا العبري– أن الدولتين قريبتان من التوصل إلى اتفاق حول إعادة الجزر الثلاث التي تحتفظ بها إيران في الخليج. «بل إن المصادر الإماراتية نفسها تؤكد ذلك، الأكاديمي الإماراتي عبدالخالق عبدالله، المقرب بشدة من الأسرة الحاكمة في الإمارات، بدأ في الكتابة على تويتر لتسفيه الدور السعودي في سورية وتلميع إيران»[٢].

– نظرة البلدين للملف اليمني: وفق تحليلٍ لنيل بارتريك بمعهد كارنيجي تحت عنوان «الإمارات وأهدافها من الحرب في اليمن»[٣]، فإن السعوديين يخشون «أن تنتزع الإمارات مواطئ قدم استراتيجية ومن تقويض النفوذ السعودي في الفناء الخلفي التقليدي للمملكة». ووفق الكاتب فهذه المخاوف تشتد بسبب «دفاع الإمارات عن علي عبدالله صالح، وكذا للدور المتوسِّع تدريجياً الذي تؤديه في الحفاظ على الأمن في البحر الأحمر»، في إشارة منه إلى سلاح البحرية الإماراتي الموجود في شرق أفريقيا وفي جزيرة سقطرى اليمنية، إذ ساهم هذا السلاح في ضمان استمرار حركة المرور بباب المندب الحيوي الذي يربط البحر الأحمر ببحر العرب، ويتابع الخبير الاستراتيجي «أن الإمارات، وعلى عكس السعودية، ترى أن الرئيس هادي تعوزه الكفاءة ويقضي وقتاً كبيراً في مجمّعه بالرياض»، ويمضي باتريك في التحليل مبيناً أنّ الخلاف يظهر كذلك في أهداف التدخل باليمن، فأبو ظبي تشكّك في استعداد الرياض لتدخل عسكري بري باليمن، إلا في حالة الدفاع عن الأراضي السعودية، بينما ترغب الإمارات بتدخل عسكري أكثر قوة يواجه إيران وحلفاءها.

– نظرة البلدين للملف السوري: اتسم الموقف الإماراتي من الأزمة السورية ونظام بشار الأسد بـ«التباين» مع النظرة السعودية؛ فقد وصفت أبوظبي التدخل العسكري الروسي في سورية،

(١) المصدر السابق بتصرف.
(٢) خلاف وشيك بين الإمارات والسعودية حول سورية، نون بوست، goo.gl/CTXHo5
(٣) المصدر السابق.

خريف عام ٢٠١٥، بأنه «قصف لعدو مشترك»؛ ما يعني قبولاً ضمنياً بالتدخل الروسي هناك، بخلاف مواقف بقية الدول الخليجية، وعلى رأسها السعودية وقطر، اللتان عارضتا بكل وضوح، التدخل الروسي. «كما لم تكن الإمارات، مثلاً، بين الموقِّعين على البيان المشترك الذي دعا روسياً، في عام ٢٠١٦، إلى وقف استهداف المعارضة السورية والمدنيين، والذي حمل توقيع السعودية وقطر وتركيا، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا»[1]. وفضلت أبو ظبي حماية العلاقات الاقتصادية الإماراتية مع نظام بشار الأسد، حليف إيران، التي تصل إلى ١٠ مليارات دولار، عكس السعودية التي قطعت علاقاتها تماماً معه. وفي عام ٢٠١٣، وقَّعت هيئة الاتصالات الإماراتية اتفاقية تكنولوجية مع وزارة الاتصالات السورية، تنص على تزويد النظام بتقنيات اتصالات حديثة من شبكة «تترا»، مكنته من التنصت على معارضيه في وقت تقدم الرياض دعماً وملاذاً آمناً لمعارضي الأسد.

**الخلاصة**

تنامي هذه الاجندات المتباينة يشير أيضاً إلى أن التصعيد في المستقبل بين الرياض وأبو ظبي محتمل، ولو حدث فسيكون حله أصعب من حل أزمة السعودية مع قطر رغم اتفاقهما على الموقف من حصار قطر وكسر إرادتها، ورغم أن للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة العديد من المصالح الاستراتيجية المشتركة، يكشف الفحص الدقيق للديناميات الجيوسياسية داخل دول مجلس التعاون الخليجي أن تحالف الرياض – أبو ظبي ربما يكون أضعف مما يبدو لاسيما في الملفات الأخرى التي أشرنا إليها سابقاً.

(١) أين اختلفت السعودية والإمارات واتفقتا مع قطر؟ الخليج أونلاين، goo.gl/tk1x2x

# دول مجلس التعاون الخليجي
# الحصاد الاقتصادي ٢٠١٧ [١]

كشف تقرير بحثي لجامعة «كولومبيا» الأمريكية عن «استمرار عجز ميزانيات الدول الخليجية مهما تعافت أسعار النفط في عام ٢٠١٧، نظراً لما تكبدته من خسائر في السنوات الثلاث الأخيرة جراء انخفاض الأسعار»، «وأظهر التقرير الجديد الصادر عن مركز الجامعة، حول سياسة الطاقة العالمية بعنوان «ضعف المناعة والصمود، والإصلاح: مجلس التعاون الخليجي وأزمة أسعار النفط ٢٠١٤-٢٠١٦»، أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط قد يغير مما لا شك فيه التوقعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ككل»[٢].

ولاحظ التقرير اختلافات بين اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، على مستوى رد الفعل تجاه استيعاب تراجع أسعار النفط، وضاعفت الأزمة الخليجية الأخيرة من احتمالات ضعف الاستثمارات ومعدلات النمو في دول الخليج مجتمعة جراء تداعيات الأزمة، وهذا ما سنحاول الكشف عنه في هذا التقرير.

## البحرين

- لا يزال معدل النمو بطيئاً ولا يزال عجز الموازنة العامة كبيراً وقد تحوَّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى تسجيل عجز، وتراجعات احتياطيات النقد الأجنبي مع وجود ضغوط كبيرة على ربط سعر الصرف. ورغم الجهود الأخيرة لضبط المالية العامة، فإن البحرين هي أشد دول مجلس التعاون الخليجي ضعفاً في مواجهة انخفاض أسعار النفط والبوكسيت نظراً لمحدودية مدخراتها وارتفاع مستوى ديونها، مما يجعلها عرضة للمخاطر التمويلية.
- لا يزال انخفاض أسعار النفط يمثل اختباراً لمدى قدرة اقتصاد البحرين على الصمود. وقد حافظت البحرين على سياسة مالية توسعية منذ عام ٢٠٠٩ مما أدى إلى عجز في المالية

(١) العجز الخليجي مستمر في ٢٠١٧ مهما بلغت مستويات أسعار النفط، الراي الكويتية، goo.gl/pBzPCd
(٢) جميع الأرقام الواردة في التقرير صادر عن تقرير للبنك الدولي مع تحديث طفيف لبعض الأرقام وفقاً للتقارير الصادرة في نهاية عام ٢٠١٧ goo.gl/gRYnBn

العامة. وقدد تفاقم هذا الوضع عام ٢٠١٥ مع تراجع إرادات النفط بنحو ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي وتسجيل عجز إجمالي في الموازنة قُدِّر بنحو ١٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل ٣,٤ ٪ في عام ٢٠١٤.

- تم تخفيض توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ١,٩٪ في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، إذ إن استمرار أسعار النفط على مستوى متدن يؤثر سلباً على الاستهلاك الخاص والحكومي. ومن المحتمل أيضاً تعليق العمل بعدد من الاستثمارات في قطاع البنية التحتية. وفي ظل غياب إجراءات جذرية فيما يتعلق بالمالية العامة، ستظل البحرين معرضة للمخاطر المالية. من المتوقع انخفاض متوسط معدل التضخم إلى ٢,١٪ في عام ٢٠١٧ في انعكاس لركود النشاط الاقتصادي والتخلص التدريجي من الأثار المؤقتة لزيادة الأسعار الناتجة عن إصلاحات الدعم.

**الكويت**

- تشير التقديرات إلى أن معدل النمو الاقتصادي بلغ ٣٪ في ٢٠١٧ مدعوماً بارتفاع إنتاج النفط وتنفيذ خطة التنمية، وساعد التعافي الجزئي في أسعار النفط خلال العام الماضي على تخفيف الضغط على موازين المالية العامة إلى حد ما، واستمر تحسُّن وضْع السيولة في القطاع المصرفي، ومن المتوقع أن تستمر مشروعات البنية التحتية الكبيرة في دعم النمو في الأمد القريب إلى المتوسط، وتشتمل التحديات الرئيسة على الاعتماد الشديد على قطاع النفط ومشتقاته والمعارضة البرلمانية لإجراء إصلاحات هيكلية عميقة.
- تسارعت وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٧ لحدود ٣٪ (بأسعار السوق) بارتفاع من ١,٨٪ العام السابق. ونما الناتج المحلي في القطاع غير النفطي بنسبة ٢٪ في تحسّن عن مستواه في عام ٢٠١٦ (حينما بلغ ١,٣٪)، لكنه يقل عن نصف مستواه قبل أن يبدأ تراجع أسعار الطاقة العالمية في عام ٢٠١٤.
- من المتوقع أن تؤدي تخفيضات إنتاج النفط في إطار اتفاق منظمة أوبك إلى تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠١٨. ولكن إنتاج النفط قد يتعافى في الأمد المتوسط ما لم يتم التفاوض على اتفاق آخر لأوبك فيما يتصل بالإنتاج. وفضلاً عن ذلك، تعتزم الحكومة استثمار ١١٥ مليار دولار في القطاع النفطي خلال السنوات الخمس القادمة، وهو من شأنه أن يساهم أيضاً في تعزيز إنتاج النفط ابتداءً من عام ٢٠١٨. ومع الدعم الإضافي

الناجم عن الإنفاق على الاستثمارات العامة، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى نحو ٣,٢٪ في الأمد المتوسط. ومن المنتظر أيضاً أن تنحسر الضغوط على الحساب الجاري والموازنة العامة بفضل تعافٍ جزئي لأسعار النفط وزيادة إنتاجه. وتفترض تنبؤات السيناريو الأساسي التنفيذ التدريجي للإصلاحات المتصلة بالإنفاق والإيرادات، ومنها استحداث الضريبة على القيمة المضافة في ٢٠١٨ التي يبدو أن الكويت ماضية في سبيلها نحو تطبيقها.

## عُمان

- لا يزال انخفاض أسعار النفط الممتد يؤثر على الاقتصاد العُماني. ومن المحتمل أن يؤدي الاتفاق مع منظمة أوبك بخفض إنتاج النفط في عام ٢٠١٨ واستمرار الحكومة في التزامها بإجراءات التقشف إلى انخفاض أكبر في معدل النمو، ولا يزال عجز كل من الموازنة العامة والحساب الجاري كبيراً، ما يدفع عُمان إلى اللجوء بشكل متزايد إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز، لكن من المتوقع انتعاش النمو في عام ٢٠١٨ حيث تعلِّق عُمان الأمل ضمن خطة التنويع الاقتصادي على قطاعي الثروة السمكية والسياحة.
- تشير التقديرات العُمانية الرسمية إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انخفض من ٥,٧٪ عام ٢٠١٦ إلى ٢,٢٪ عام ٢٠١٧، وتشير التقديرات أيضاً إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في القطاعات غير النفطية انخفض من ٧٪ عام ٢٠١٦ إلى ٢٪ عام ٢٠١٧، نظراً لتراجع الإنفاق العام وما تبعه من تأثيرات على الاستثمار والاستهلاك. وأدى الاستثمار في تقنيات استخراج النفط إلى تسجيل مستويات غير مسبوقة في إنتاج النفط خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، وانخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في قطاع النفط والغاز بمقدار النصف تقريباً في عام ٢٠١٧، حيث هبط من ٤,٢٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٢,٤٪ في عام ٢٠١٧.
- بشكل عام، يُتوقع انخفاض إضافي في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عام ٢٠١٨ إلى أقل بشكل طفيف من ١٪ بسبب الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع المنتجين في منظمة أوبك لخفض إنتاج النفط حتى يونيو/حزيران ٢٠١٧ والتأثيرات المثبطة لخفض الإنفاق الحكومي على معنويات الأعمال واستهلاك القطاع الخاص. وانخفض الإنفاق بواقع ٨٪ في الموازنة المقترحة لعام ٢٠١٨ مما يؤدي إلى عجز في الموازنة بنسبة ١٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي. لكن مع زيادة التأخير في جهود ضبط أوضاع المالية العامة، قد يصل عجز الموازنة إلى ١٣,٩٪ عام

٢٠١٨. وسيستمر تشديد السياسة النقدية مع استمرار ارتفاع أسعار الفائدة. ونظراً للزيادة في تعرفة الكهرباء وارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية، من المتوقع ارتفاع معدل التضخم لحدود ١,٤٪.

## قطر

- مع استمرار انخفاض أسعار الطاقة العالمية، تحولت أرصدة الموازنة والحساب الجاري إلى تسجيل عجز، قامت الحكومة بتخفيض الإنفاق الحالي وإصلاح نظام الدعم، لكن استمرار الإنفاق على المشاريع الرأسمالية لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ يؤدي إلى تعزيز النمو، ولا تزال الاحتياطيات المالية كبيرة أيضاً، في ظل عدم وضوح الآفاق على المدى المتوسط لقطاع النفط والغاز، يُعد تنويع أنشطة الاقتصاد أمراً بالغ الأهمية.
- تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي إلى (ما يُقدَّر بنحو) ٢,٩٪ في عام ٢٠١٧ مقابل ٣,٥٪ في العام السابق، وكما كانت الحال في السنوات السابقة، ظل الإنتاج في قطاع النفط والغاز ثابتاً بشكل عام، مما يعكس بدرجة كبيرة تأثير التجميد المفروض ذاتياً على زيادة الإنتاج من حقل الشمال العملاق (مصدر الغاز الذي حوَّل قطر إلى أكبر مُصدِّر للغاز الطبيعي المسال في العالم).
- تقوم قطر حالياً بتنفيذ مشاريع تمتد لسنوات بقيمة ٢٠٠ مليار دولار لتحديث مرافق البنية التحتية قبل استضافة بطولة كأس العالم، وهو ما يُفترَض أن يدعم النشاط خاصةً في قطاعات الإنشاءات والنقل والخدمات..
- مع بداية استقرار الاستثمارات المتعلقة باستضافة بطولة كأس العالم، يُتوقع أن يستقر معدل النمو تدريجياً عند نحو ٢,٥٪ في عام ٢٠١٩، ويعني ربط العملة القطرية بالدولار الأمريكي أنه سيتم تشديد السياسة النقدية تدريجياً بالتوازي مع الولايات المتحدة، ذلك في وقت يتراجع فيه نمو إجمالي الناتج المحلي، كذلك، من المتوقع تحسُّن أرصدة الموازنة والحساب الجاري تدريجياً، ومع زيادة إنتاج الغاز وارتفاع أسعار النفط، يُتوقع تعافي عائدات الصادرات، وسينخفض عجز الموازنة العامة مدفوعاً بما يتم تحقيقه من وفورات في النفقات الجارية وإصلاحات الدعم وتطبيق الضريبة على القيمة المضافة في عام ٢٠١٨.

**السعودية**

- لا يزال انخفاض أسعار النفط يمثل اختباراً لمدى قدرة اقتصاد المملكة العربية السعودية على الصمود، في عام ٢٠١٧، قامت السلطات بتعميق إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة وتطبيق مبادرات إصلاحية كبرى من أجل التصدي للتحديات المتنامية التي يفرضها الواقع الجديد في أسواق النفط، وفي ظل الجهود الجارية لضبط أوضاع المالية العامة، تحقق تحسُّن في آفاق المالية العامة متوسطة الأجل على حساب النمو الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على الإنفاق العام.
- لا يزال انخفاض أسعار النفط يفرض تحديات أمام تحقيق النمو واستدامة المالية العامة في المملكة، ورغم التعافي من متوسط شهري بلغ ٣٠ دولاراً للبرميل في أوائل عام ٢٠١٧ ليصل إلى ٥٤ دولاراً للبرميل، فإن الأسعار في يناير/كانون الثاني ٢٠١٧ ظلت أقل بكثير من نصف مستوى ذروتها الذي بلغته في عام ٢٠١٤. ولأن قطاع النفط والغاز يشكِّل نحو ٨٠٪ من إيرادات الموازنة العامة وأكثر من ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي فإن المملكة لا تزال عرضةً للتأثر بانخفاض الأسعار.
- من المتوقع زيادة التراجع في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٨. ومن المتوقع أيضاً توقف النمو في قطاع النفط والغاز تماشياً مع الاتفاق الأخير لمنظمة أوبك. وقامت السلطات بالفعل بخفض إنتاج النفط إلى ٩,٨ مليون برميل يومياً في يناير/كانون الثاني ٢٠١٧، وهو ما يماثل مستوياته قبل هبوط أسعار النفط في عام ٢٠١٤. لكن نظراً لتخفيف إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة بدرجة طفيفة في الموازنة العامة لعام ٢٠١٧، فمن المفترض أن يتعافى الاقتصاد غير النفطي مع انخفاض وتيرة تصحيح أوضاع المالية العامة وأن ينمو بنسبة ٢,١٪ في عام ٢٠١٨. وبشكل عام، يُتوقع أن يبلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ٠,٦٪ في عام ٨٧.
- على الجانب الخارجي، فإنه يُتوقع استمرار عجز الحساب الجاري عند نسبة ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨. ومع المضي قدماً، يُتوقع تعافي متوسط أسعار الصادرات السنوية تدريجياً في عام ٢٠١٨. ومع زيادة التراجع في تعافي الواردات، يُتوقع تحوُّل الحساب الجاري إلى تحقيق فوائض صغيرة بدءاً من عام ٢٠١٨ وما بعده.

## الإمارات العربية المتحدة

- من شأن خفض إنتاج النفط الذي قررته منظمة أوبك أن يحد من النمو في عام ٢٠١٨. لكن مع توقّع ارتفاع أسعار الخام، وتحسين الطاقة الإنتاجية النفطية، ومع زيادة الاستثمارات قبل معرض إكسبو ٢٠٢٠ في دبي، من المنتظر أن يتعافى النمو في الأجل المتوسط. مع ذلك، يمثل ضعف نمو الاقتصاد العالمي وتراجع السيولة الإقليمية أبرز المخاطر بالنسبة إلى الآفاق المستقبلية.
- تستمر أسعار النفط المنخفضة إضافة إلى تدابير التقشف المالي في الضغط على اقتصاد الإمارات. وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بلغ ٢,٣٪ في عام ٢٠١٧ بتراجع ملحوظ مقارنةً مع متوسط النمو المسجل خلال الفترة التي سبقت انهيار أسعار النفط عام ٢٠١٤ والبالغ ٥٪ (بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤). أضعفت إجراءات التقشف ثقة مؤسسات الأعمال والمستهلكين وأبطأت نمو الائتمان للقطاع الخاص في ٢٠١٦. وتشير التقديرات إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع النفط والغاز إلى ٣٪ في ٢٠١٦ من نحو ٤,٦٪ في عام ٢٠١٥.
- من المتوقع أن يحد خفض الإنتاج النفطي الذي قررته أوبك من معدل النمو في عام ٢٠١٧ إلى ٢٪. ومن المتوقع أن ينتعش النمو بشكل طفيف خلال فترة التوقعات، ويصل إلى ٣,٢٪ في ٢٠١٩. وحددت الحكومة الاتحادية معدل نمو مستهدف عند ٤٪ لعام ٢٠١٧، وهو ما يبدو طموحاً في ضوء ضعف نمو السيولة المصرفية والخفض المحتمل في إنتاج النفط حسبما قررت أوبك عام٢٠١٧. في المقابل، من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط خلال عام ٢٠١٨ بفضل الاستثمارات في تطوير حقول الإنتاج. ومن المتوقع أن ينتعش أيضاً نمو القطاعات غير النفطية (١) إذ إن التحسّن المتوقع لأسعار النفط وتأثيراته الإيجابية على الثقة والأوضاع المالية سيخفف من آثار ضبط أوضاع المالية العامة، و(٢) بما أن وتيرة تنفيذ المشروعات العملاقة سوف تتسارع قبل استضافة دبي معرض إكسبو ٢٠٢٠، و(٣) حيث سيؤدّي رفع العقوبات عن إيران إلى زيادة التبادل التجاري. من المتوقع أن يجتذب معرض إكسبو ٢٠٢٠ عدداً كبيراً من الزوار، ويعزز الاستهلاك الخاص وصادرات الخدمات.

### التوقعات في عام ٢٠١٨ [١]

- يتوقع صندوق النقد الدولي تحسن نمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في العام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧ مع اختلاف الوضع من بلد لآخر، يرتبط التحسن بأمور مثل التكيف مع ظاهرة بقاء أسعار النفط منخفضة من جهة وفرضية تعزيز دخل الخزانة من جهة أخرى الأمر الذي يفسح المجال لتعزيز مستويات الإنفاق العام.
- وكانت أسعار النفط قد هوت منذ منتصف ٢٠١٤ على خلفية زيادة العرض من النفط الخام في الأسواق الدولية وهي ظاهرة مستمرة، يعود سبب جوهري لهذا التطور التاريخي إلى ارتفاع مستويات الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة خصوصاً النفط الصخري. ويبدو أن بعض الدول المنتجة المرتبطة بمنظمة أوبك تناست الدور النسبي للتقنية في الحد من كلفة إنتاج النفط الصخري الأمريكي.
- بالنسبة لفرص تعزيز الإيرادات، من المقرر أن يدخل مشروع ضريبة القيمة المضافة حيز التنفيذ في بداية عام ٢٠١٨ ما يسمح بإمكانية رفع مستوى الدخل غير النفطي. حتى الآن، كشفت كل من السعودية والإمارات عن برنامج لتطبيق قيمة الضريبة المضافة. لكن يتوقع الصندوق تأخر بعض دول مجلس التعاون عن تطبيق الضريبة.
- اللافت كذلك قيام كل من السعودية والإمارات بتطبيق الضريبة الانتقائية على ما يعرف بسلع الخطيئة وهي عبارة عن ١٠٠٪ على السجائر ومشروبات الطاقة فضلاً عن ٥٠ على المشروبات الغازية. وكانت السعودية البادئة بتطبيق الضريبة الانتقائية في شهر يونيو وتلتها الإمارات بداية أكتوبر ٢٠١٧. بدورها، أقرت الحكومة البحرينية الضريبة الانتقائية بنفس المستوى وأرسلت المشروع للسلطة التشريعية من أجل التصديق.
- فيما يخص النمو الاقتصادي، يتوقع الصندوق تسجيل نمو بنحو ٤,٤٪ للناتج المحلي الإجمالي في الإمارات في العام ٢٠١٨ مقارنة بنمو قدره ١,٥٪ في عام ٢٠١٧ و٢,٧٪ في عام ٢٠١٦، من المنتظر زيادة مستويات الإنفاق على مشاريع البنية التحتية خصوصاً تلك المرتبطة بمشروع أكسبو دبي ٢٠٢٠.
- أمر مثير ومرحب به توقع الصندوق بفرضية تسجيل الاقتصاد العماني نمواً وقدره ٣,٨٪

(١) تباين مستويات النمو الاقتصادي في الخليج، الشرق القطرية، goo.gl/5tL7wQ

للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ أي ثاني أفضل نتيجة على مستوى مجلس التعاون الخليجي. في المقابل، من المتوقع تسجيل نمو اقتصادي في حدود ٠,٤٪ لا أكثر في عام ٢٠١٧. السلطات العمانية عازمة على الاستفادة القصوى من الإمكانات والفرص الموجودة بما في ذلك حسن استخدام موانئ السلطنة والمبنى الجديد لمطار مسقط بعد تشغيله في عام ٢٠١٨.

- كما يتوقع الصندوق نمو بنحو ٣,٥٪ للناتج المحلي الإجمالي للكويت في عام ٢٠١٨ وهي نسبة جديرة قياسياً بالنمو السلبي في عام ٢٠١٧. الكويت مصممة لتعزيز النفقات العامة على المشاريع التنموية للحفاظ على حيوية اقتصادها ضمن المنافسة الإقليمية.
- وفيما يخص قطر، يتوقع صندوق النقد الدولي بأن الناتج المحلي الإجمالي تسجيل نمو لافت وقدره ٣,٤٪ للناتج المحلي الإجمالي في قطر عام ٢٠١٧. يعد هذا الأداء الأفضل بين دول مجلس التعاون، لكن يتوقع الصندوق انخفاض مستوى نمو الاقتصاد القطري في عام ٢٠١٨ مع إعادة التموضع.
- وبالنسبة للسعودية، يتوقع الصندوق نمو بنحو ١,٣٪ للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٠,٤٪ في عام ٢٠١٧. أخيراً، يتوقع الصندوق تسجيل نمو محدود بنحو ٠,٦٪ للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨؛ أي أقل مستوى على الصعيد الخليجي. أمر مثير تسجيل الاقتصاد البحريني نمواً وقدره ٤,٢٪ في عام ٢٠١٦ ما يعني أفضل أداء خليجي.

# مستقبل الخليج العربي في ظل المتغيرات والأزمات الراهنة

إن هاجس الأمن هو الغالب خليجياً، وترتبط بهذا الهاجس عوامل وعناصر كثيرة، كالعامل الاقتصادي والتعليمي والصحي والتنموي بشكل عام، ولعل من حق خمسين مليون نسمة تقريباً (عدد سكان دول الخليج العربي) أن ينعموا بالأمن والسلام في بلادهم، خصوصاً وهم يتربعون على مجموعة من أكبر وأهم الاقتصادات في العالم (١,٦٠ تريليون دولار)، أمن وسلام يفضي إلى رؤى واستراتيجيات قابلة للتنفيذ تزيد من قدرة وقوة هذه الدول على النهوض بدور إقليمي وعالمي، وتكون لها منزلة اللاعبين الكبار فيما يتعلق بقرارات التحكم في مصائر الإقليم وبؤر الصراع والملفات العالقة في المنطقة.

وفي هذه الورقة نسلط الضوء على أهم المتغيرات التي ترافقت مع الأزمة الخليجية الحالية، وما يترتب عليها من سيناريوهات في المستقبل.

١. **تصدع المنظومة الخليجية:** «وجَّهت أزمة الخليج الحالية ضربة قوية لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك بل ولمنظومة دول مجلس التعاون. وبغضِّ النظر عن آفاق حل تلك الأزمة، من المنطقي الاستنتاج أن قطر من الآن فصاعداً، لن تنظر إلى الدول الخليجية التي أعلنت عليها الحصار باعتبارها دولاً حليفة، بل جيراناً يُشكِّلون تهديداً لأمنها الوطني»[1]. ومن المؤكد أن مثل هذه الاعتبارات لن تغيب أبداً عن أذهان صانعي القرار السياسي في دول خليجية أخرى مثل الكويت وسلطنة عُمان. ولعل أهم الخطوات التي أقدمت عليها دول مجلس التعاون الخليجي سابقاً في إطار السياسات الدفاعية، مثل قوات درع الجزيرة، أو نظام الدفاع الصاروخي في

(1) Estebari, Amir Hossein, «Conflict with Qatar and Unforeseen Consequences for Saudi Arabia», Iran View, 26 July 2017. https://goo.gl/VTUk4M

الخليج، باتت موضع شكٍّ وتطرح العديد من التساؤلات حول آفاقها المستقبلية. ومن المرجح أيضاً أن تثير الأزمة الحالية الشكوك حول العديد من المشاريع الوحدوية بين دول الخليج. وهنا، يمكن القول: إن دولة مثل قطر (في حال بقائها في إطار مجلس التعاون الخليجي)، بالإضافة إلى الكويت وسلطنة عُمان، من المتوقع أن تصبح أكثر تحفظاً أو تدقيقاً تجاه مشاريع التكامل الإقليمي الخليجي.

٢. **إضعاف الدور السعودي:** التطورات الإقليمية والدولية التي تترافق مع تصاعد الأزمة الخليجية قد تقود إلى نتائج عكسية لا تصب بالضرورة في مصلحة المملكة العربية السعودية، لقد باتت دول خليجية مثل قطر، وسلطنة عُمان، وحتى الكويت، تنظر بشكل معلن أو مستتر إلى توجهات الرياض على أنها محاولات لفرض الوصاية السياسية والهيمنة على مصالح جيرانها. وفي هذا السياق، قد تسعى هذه الدول بشكل متزايد للتحوط ضد النفوذ السعودي من خلال تعزيز الروابط مع القوى الفاعلة الأخرى في المنطقة. ولا شك في أن العديد من الدول العربية أو شرق الأوسطية، بعد أن لمست الطريقة التعسفية وربما العدوانية في التعامل مع دولة قطر، باتت لديها مخاوف من احتمال استغلال العلاقات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية.

كما أن الإجراءات التي تقودها السعودية ضد الجماعات الإسلامية السُّنية تهدد أيضاً بدفع حركات مؤثِّرة نسبياً، مثل حماس وبعض فروع الإخوان المسلمين في المنطقة، نحو الاقتراب أكثر من إيران. ويمكن لطهران استغلال هذه الظروف من أجل توسيع نفوذها في المنطقة والخليج.

كما أن البيئتين الإقليمية والدولية لم يعد يُعوَّل عليهما، وربما تحملان مفاجآت غير سارة للرياض؛ فعلى سبيل المثال، ليس هناك ما يضمن استمرار دعم الرئيس الأمريكي، دونالد ترمب، للتوجهات السعودية، وربما يكون رهينة للتطورات السياسية المتسارعة في الداخل الأمريكي أو في مناطق أخرى من العالم ككوريا الشمالية على سبيل المثال. «وقد يؤدي هذا الدعم، مع استمرار التهديد بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران، إلى تعميق الانقسامات السياسية في الشرق الأوسط بين واشنطن من جانب، والدول الأوروبية المؤثِّرة مثل فرنسا وألمانيا، وكذلك روسيا والصين من جانب آخر»[1].

(1) «Gulf Spat Risks Weakening Riyadh›s Regional Influence», BMI Research, 15 June 2017.

هذا الوضع، في حال حصوله، من المؤكد أن يمنح طهران فرصة ذهبية لتحقيق اختراقات حقيقية داخل هذه الجبهات المنقسمة. بالمحصلة، حتى لو نجحت السعودية في إجبار قطر على الاستجابة لمطالبها بطريقة أو بأخرى، فإن ذلك سيتحوَّل إلى سابقة تثير مخاوف الدول الأخرى بما في ذلك سلطنة عُمان والكويت وحتى إيران. في المقابل، إذا استمر صمود قطر في وجه ضغوط دول الحصار، فإنها قد توجِّه ضربة قاصمة لهيبة السعودية الإقليمية، وهذا يمكن أن يتحوَّل إلى نموذج ضد الرياض.

٣. **في النهاية وضعت هذه الأزمة** تحديات أمام فكرة القيادة السعودية للمنظومة الخليجية والعربية، التي طُرحت بقوة بعد التراجع الهائل في وضع مصر وانهيار كل من العراق وسورية. والمشكلة هنا لا تقتصر على خلافات السعودية مع دول خليجية أو عربية أخرى، ولكنها تتعلق أيضًا بردِّ الفعل الشعبي، الخليجي والعربي، على مستوى الحملة التي تعهدتها وسائل الإعلام السعودية وطبيعة القرارات التي اتخذتها السعودية وشركاؤها ضد دولة خليجية وعربية شقيقة أخرى.

٤. **التصعيد السياسي والاقتصادي:** وسط حالة الجمود السائدة، والشعور بالإحباط نتيجة عدم تحقيق نتائج سريعة، فإن دول الحصار ربما تلجأ إلى تشديد الإجراءات والعقوبات ضد الدوحة. وبعض هذه التدابير قد تتسم بالعدوانية. في سياق هذا السيناريو، قد تعمد هذه الدول إلى إنهاء عضوية قطر في بعض التجمعات والتحالفات الإقليمية بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي، والجامعة العربية، والتحالف العسكري الإسلامي. مع ذلك من الصعب تحقيق هذا الخيار؛ حيث «من غير المرجح أن يتم طرد قطر من مجلس التعاون نظرًا لاحتمال استخدام الفيتو من الكويت و/أو سلطنة عُمان، فضلًا عن عدم التمكن من حشد الأغلبية العددية في إطار الجامعة العربية. ولكن في حال حدوث هذا السيناريو، فإنه سيوجه ضربة قاصمة لهذه التجمعات الإقليمية بشكل يقود إلى شل حركتها وبالتالي تفككها بشكل تام»[1].

من ناحية أخرى، مع الصعوبات التي تواجهها دول الحصار في تشديد العقوبات التجارية نظرًا لعدم اعتماد تجارة قطر على مجلس التعاون الخليجي، «يمكن أن تطلب دول الحصار من بنوكها سحب أموالها من المؤسسات المالية القطرية. مع أن ذلك قد يثقل كاهل البنك المركزي في قطر،

(1) https://goo.gl/XF5BX1

إلا أنه سيحرم أيضاً البنوك الخليجية الأخرى من كسب أسعار فائدة أعلى على الريال –وهو السبب الرئيس لوجود تلك الأموال في قطر في المقاوم الأول»[١].

٥. مستقبل مجلس التعاون الخليجي: قد تلقي هذه الأزمة الخليجية بالشكوك على مستقبل مجلس التعاون الخليجي، في المديين، القصير والمتوسط، وربما يكشف عن أن هذا المجلس لم يعد يعني الكثير بالنسبة لأكبر أعضائه، وأثقلهم وزناً، وأن الأمانة العامة للمجلس كانت غائبة عن مشهد الأزمة تماماً، فضلاً عما ترسب في أوساط الخليجيين من شكوك في الأمان الاستثماري، بل وحتى العلاقات الاجتماعية والتزاوج فيما بين الأشقاء وبعضهم البعض، كما اهتزت فكرة القيادة السعودية للمنظومة الخليجية والعربية، التي ظن الكثيرون أنها قابلة للتحقق بفعل التطورات بالمنطقة.

٦. «تبدو المملكة العربية السعودية أكثر ضغطاً بالنسبة لمواقفها من دول الخليج، وأنه بدلاً من العمل الجماعي الخليجي الذي كانت تعلنه كراعية للوحدة والتعاون المشترك، تبدو تميل إلى مفهوم اللعبة الصفرية المبنية على مبدأ أن تكون معي أو تكون ضدي، مما ينذر بخطورة سيناريوهات المرحلة القادمة ليس على الدول الخليجية محدودية الجغرافيا، بل على المنطقة العربية ككل، وانحسار لخطاب الدبلوماسية، وسيادة الخطاب التصادمي، والعسكرة والحصار».[٢]

٧. مستقبل التحالف الإماراتي السعودي: فيما يبدو أن هذا النوع من التحالفات يحمل عوامل عدم استمراره فبمجرد عزل القاسم المشترك نحو مقاومة التغيير في المنطقة وإدارة ملف الثورات المضادة، تصبح مصالح السعودية والإمارات عصيّة على التوافق. فعلى سبيل المثال، تعد مواقف المملكة والإمارات بشأن الأزمة اليمنية متعارضة تماماً. إذ تدعمان فصائل مختلفة وحلولاً مختلفة للأزمة. فبينما تدعم الإمارات بقوة الحاكم السابق لعدن، عيدروس الزبيدي، ومفوض شرطة عدن، شلال شائع، وتتبنى تصور تقسيم اليمن، ألقى النظام السعودي دعمه وراء حكومة الرئيس اليمني، عبد ربه هادي منصور، ويعارض فكرة تقسيم اليمن»[٣].

(١) الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون، د. ناصر التميمي، مركز الجزيرة للدراسات، goo.gl/upmLr7
(٢) المصدر السابق.
(٣) قراءة في تداعيات الأزمة الخليجية، محمد حربي، جريدة الوطن القطرية، goo.gl/SdvXzm

٨. مستقبل أمن الخليج: «إن أمن الخليج العربي، وبعد أن فقد خط الصد الأول (العراق) ثم خط الصد الثاني (اليمن) يحتاج إلى وجود قوة عسكرية من أبنائه قادرة على الدفاع عنه، وإن تعزيز قدرات هذه القوة سيوفر الأمن والحماية الوطنية الكاملة، وبما يجعل مفهوم الاستقلال في دول الاتحاد أكثر عمقاً وتجذراً»[١].

(١) الحتمية الاستراتيجية لـ«الاتحاد» الخليجي، فارس الخطاب، الجزيرة نت، goo.gl/XyNYsn

# التقرير الاستراتيجي للمشهد اليمني خلال العام 2017

المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية

أ. عاتق جارالله

## ملخص

في العام الثالث على التوالي، شهدت ساحة الصراع اليمنية تطورات ومتغيرات كثيرة خلال العام ٢٠١٧ على الصعيدين السياسي والعسكري؛ مما انعكس على المستوى الإنساني والاجتماعي، وبالرغم من أهمية تلك التطورات التي غلب عليها الطابع العسكري فإنها لم تُحدث تحولاً مفصلياً في طبيعة الصراع على الأقل خلال العام نفسه، لا سيما مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح على يد حلفائه الحوثيين، إذ كانت تداعيات الحدث ورد فعل أنصاره أقل بكثير مما كان متوقعاً، بيد أن مضاعفاته لا تزال قائمة وقد تتطور في المرحلة المقبلة، كما أن عملية الرمح الذهبي التي انطلقت في يناير من العام ٢٠١٧ التي هدفت إلى قطع الإمدادات البحرية على جماعة الحوثي وغلق قنوات تهريب الأسلحة الإيراني لم تستكمل تحرير موانئ البحر الأحمر وتحديداً ميناء الحديدة الاستراتيجي الذي لا يزال يشكل أحد أهم شريان اقتصادي ولوجستي لجماعة الحوثي.

على الصعيد السياسي، أجرى المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، عدة جولات مكوكية في عدد من بلدان المنطقة، لاستئناف المشاورات المتعثرة منذ رفع مفاوضات الكويت في آب/ أغسطس ٢٠١٦، لكنه أخفق في تحقيق أي تقدم أو حل جزئي للأزمة، تطورات عدن هي الأخرى لا تزال تراوح مكانها وتعيش حالة من المد والجزر بين الحكومة الشرعية من جهة والتيارات الموالية لدولة الإمارات العربية المتحدة من جهة ثانية.

وبالرغم من ذلك، فإن تطورات وأحداث العام ٢٠١٧ لم تنتهِ بانتهائه، بل لا تزال انعكاساتها تشكل محددات لملامح الصراع في الأعوام المقبلة، ومن هنا تأتي أهمية هذا التقرير لمعرفة مسار الأحداث وتداعياتها ومالاتها المستقبلية على المستوى السياسي والعسكري، وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن، وهو ما نحاول الوقوف عليه في هذا التقرير.

# أهم المتغيرات والتطورات العسكرية والسياسية خلال العام ٢٠١٧

## أولاً: مقتل صالح وانتهاء تحالف الحوثي والمؤتمر

بعد سنوات من الحرب والمواجهة العسكرية، استطاع الحوثي وصالح تجاوز آثارها وعملاً على إجهاض مشروع ما يسمى بـ«جمهورية اليمن الاتحادية» التي تمثل ركائزها خطراً وجودياً لمشاريع التوريث والاستفراد بالسلطة والثروة، لا سيما بعد توقيع المكونات اليمنية مخرجات الحوار الوطني الشامل، وأهم تلك المخرجات (نظام الأقاليم)، استمر الحوار أكثر من عشرة أشهر، وهي الفترة التي استثمرها الحوثي وصالح في إجراء حوارات بينية غير معلنة، بغرض تذويب جليد العداء بينهما وتوزيع الأدوار لمواجهة هذا المشروع، وتمثل دور جماعة الحوثي في إعلان الحرب على حكومة الوفاق الوطني برئاسة محمد باسندوة، ورفض مخرجات الحوار الوطني، بينما تركز دور صالح في إسناد الجماعة بكتائب عسكرية تابعة له «ألوية الحرس الجمهوري وكتائب مكافحة الإرهاب المدربة أمريكياً»، وإرباك القوات والأجهزة الوطنية الأخرى من خلال عناصره المتواجدين فيها، وبالفعل نجح الطرفان في اجتياح العاصمة اليمنية صنعاء صباح يوم ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ والانقلاب على الرئيس المنتخب عبدربه منصور هادي، والسيطرة على مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية التي كاد صالح يفقد قبضته عليها بفعل ثورة العام ٢٠١١ التي أزاحته من كرسي الرئاسة، وأدت إلى انتخاب الرئيس هادي بدلاً عنه، الأمر الذي دفع صالح للبحث عن حليف يشاطره همَّ مواجهة نظام الأقاليم وقانون العدالة والانتقالية، والعودة من خلاله للسلطة مجدداً، ولم يجد من الأطراف اليمنية من يستجيب لطموحه سوى جماعة الحوثي التي تهدف هي الأخرى إلى السيطرة على الحكم كاستحقاق إلهي[1].

بهذا، التقت مصالح الطرفين ومثّل كل منهما جسر عبور للآخر، وتوافرت قواسم ومصالح مشتركة تفرض عليهما التقارب، خصوصاً بعد انطلاق عاصفة الحسم في ٢٦ مارس ٢٠١٥ التي نقلتهما من مربع الحديث عن السلطة وتقاسم النفوذ إلى مربع الحديث عن إمكانية البقاء

(١) عاتق جارالله، علاقة صالح والحوثي: تنسيق تكتيكي أم تحالف استراتيجي؟ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠ ديسمبر، ٢٠١٦ رابط : http://cutt.us/QRdVQ

والحفاظ على ما تم تحقيقه، غير أن ذلك لم يمنع استمرار خلافات كانت تتسع حدتها مع تجريف جماعة الحوثي لأنصار صالح من مؤسسات الدولة لا سيما المؤسسة العسكرية وتحديداً الحرس الجمهوري.

في أواخر أغسطس/ آب ٢٠١٧ بدأت تظهر الخلافات للعلن، عندما استعرضت جماعة الحوثي وحزب المؤتمر الشعبي العام أنصارهما بشكل منفرد في صنعاء، ورغم انتهاء تلك المهرجانات باشتباكات مسلحة أسفرت عن مقتل القيادي البارز بحزب المؤتمر، والمقرب من صالح، خالد الرضي، وثلاثة مسلحين حوثيين في اشتباكات دارت وسط العاصمة صنعاء، على الفور أعلن الحليفان احتواء الأزمة والتفاهم على كافة النقاط الخلافية(١)، في محاولة لكسب الوقت وترتيب الأوراق.

في الثاني من ديسمبر ٢٠١٧ أعلن صالح فض الشراكة مع جماعة الحوثي ودعا المواطنين والقيادات العسكرية والأمنية والاجتماعية إلى الانتفاض ضد جماعة الحوثي والحفاظ على الثورة والجمهورية والوحدة والحرية، وبعد انتفاضة مسلحة قصيرة الأجل تمكن الحوثيون من قتل صالح زعيم حزب المؤتمر وأمينه العام عارف الزوكا واعتقال عدد كبير من أنصاره بما في ذلك أبنائه.

وقد أثار مقتل علي صالح، في الرابع من أغسطس ٢٠١٧، بتلك السرعة، وعدم استجابة ألوية وضباط الحرس الجمهوري المحيطة بصنعاء والقريبة من مسرح المواجهات لنداءاته لدعوته بضرورة مواجهة مسلحي جماعة الحوثي تساؤلات لدى الشارع اليمني حول حقيقية وحجم الاختراق الحوثي ومن ورائه إيران لمؤسستي الحرس الجمهوري والأمن القومي اللتين كان من البديهي معرفته حول قوة نفوذ التيار الزيدي وتحديداً في المناصب المهمة.

ومما لا شك فيه أن مقتل صالح ترك الباب مفتوحاً أمام مرحلة جديد لديناميكية الصراع وطبيعة التحالفات السياسية والعسكرية في اليمن بدأت تظهر بعض معالمها في نهاية العام ٢٠١٧ مع وصول نجل أخيه وقائد حرسه الخاص طارق صالح إلى محافظة شبوة التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية وقوات التحالف، وهو ما سنتناوله في محور التداعيات في هذه الورقة.

---

(١) زكريا الكمالي، ٢٠١٧.. عام حافل يرحل عن اليمن ومعه «صالح» وكالة الأناضول ٢٤ نوفمبر ٢٠١٧، رابط: http://cutt.us/AwwEr

## ثانياً: أحداث عدن وتشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي

منذ خروج مسلحي الحوثي وقوات صالح من مدينة عدن في تموز/ يوليو ٢٠١٥ تولت الإمارات الإشراف على المدينة وبعض المناطق الجنوبية[١]، في إطار التنسيق والتكامل بين دول التحالف بقيادة المملكة، غير أنها حرصت على إنفاذ ذلك الإشراف وفق أجندة خاصة بها، تتعارض في كثير من الأحيان مع السياسات والاتجاهات العامة للحكومة الشرعية، والأهداف المعلنة لعاصفة الحزم، المتمثلة في إنهاء الانقلاب واستعادة الدولة، وقد نجحت أبو ظبي في فرض عيدروس الزبيدي محافظاً لمحافظة عدن، بعد مقتل محافظها السابق جعفر محمد سعد في ٦ ديسمبر ٢٠١٦ ثم تعيين شلال شائع مديراً لأمن عدن، حينها تمكنت الإمارات من إحكام قبضتها على المرافق الأمنية والأجهزة العسكرية الناشئة في المدينة، وفتح معسكرات تدريب بعيداً عن أنظار الشرعية والجيش الوطني، حتى أصبحت تتحكم في دخول الرئيس نفسه إلى عدن وخروجه منها، من خلال تحكمها في أمن المطار.

وبحلول العام ٢٠١٧ تصاعدت حدة التوتر بين الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي من جهة، وأبوظبي وقوات الحزام الأمني الموالية لها من جهة أخرى، حيث رفضت الأخيرة قرارات هادي بتغيير بعض المسؤولين، حتى وإن كان هذا المسؤول لا ينتمي إلى قيادات الصف الأول، حيث رُفِض قرار الرئيس بتغيير ضابط أمن مطار عدن، صالح العميري، على إثر ذلك اندلعت مواجهات بين قوات الحماية الرئاسية التابعة للحكومة الشرعية وبين قوات تابعة لقائد الحماية الأمنية في مطار عدن، وقام طيران تابع للقوات الإماراتية بقصف حاجز أمني لقوات الحرس الرئاسي في محيط المطار؛ ما أدى إلى تراجع قوات الحماية الرئاسية بناءً على توجيهات رئاسية.

وفي محاولة لترميم العلاقة، قام الرئيس هادي في نهاية فبراير ٢٠١٧ بزيارة إلى العاصمة الإماراتية أبوظبي، لكنه وبحسب تصريح مسؤول رئاسي، لموقع «عربي٢١»، أصيب بخيبة أمل؛ إذ إنه لم يحظ بأي حفاوة استقبال من قبل القادة الإماراتيين، بل كان استقباله باهتاً عند وصوله لمطار أبو ظبي، حيث كان في استقباله مسؤول الاستخبارات، اللواء علي محمد حماد الشامسي، في مشهد يجسد مدى عمق أزمة العلاقة بين الجانبين، وغادر هادي أبو ظبي غاضباً متوجهاً

(١) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) تحرير عدن من المليشيات الحوثية وصالح والمقاومة تدعو من تبقى من المليشيات تسليم أنفسهم، ١٦ يوليو ٢٠١٥، رابط: http://www.sabanew.net/viewstory/820

نحو الرياض، بسبب رفض محمد بن زايد عقد مباحثات رسمية معه[1]، وذكر مصدر آخر بأن محمد بن زايد التقى هادي قائماً وبشكل سريع ومن ثم غادر، دون أن يعقدا أي لقاء موسع، فيما أوكل عقد اللقاء لمسؤول الاستخبارات الشامسي.

في ٢٧ من أبريل ٢٠١٧م أصدر الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي قراراً قضى بإقالة محافظ عدن عيدروس الزبيدي من منصبه، وتعين عبدالعزيز المفلحي بدلاً عنه، وقد قوبلت تلك القرارات بردود فعل غاضبة من قبل بعض قيادات الحراك الجنوبي وقواعده، ودعت إلى حشد شعبي يوم الخميس الموافق ٥ مايو/ أيار ٢٠١٧، أُعلن فيه ما يسمى بـ«بيان عدن التاريخي»، الذي رفض إقالة الزبيدي، وفوضه برئاسة التكتل الذي يتولى إدارة الجنوب وتمثيله، تحت مسمى المجلس الانتقالي الجنوبي، تزامن ذلك مع غضب إماراتي تبدى من خلال وسائل الإعلام الإماراتية وبعض مسؤوليها، ووصل الأمر إلى الدعوة لنزع الشرعية عن الرئيس اليمني [2]، بيد أن لقاء الأخير بالعاهل السعودي، أظهر وقوف المملكة إلى جانب القرارات الرئاسية، وأدى من ثَم إلى اختفاء التوترات الميدانية في عدن، وخفف من حدة الهجمة الإعلامية الإماراتية على الرئيس هادي[3].

من جهتها، اعتبرت الرئاسة اليمنية تشكيل المجلس الانتقالي خروجاً على التوافق الوطني، ومحاولة انقلاب تشبه انقلاب الحوثي عام ٢٠١٤، وفي لهجة تحمل تحذيراً مبطناً للإمارات، طالب رئيس الوزراء اليمني، أحمد عبيد بن داغر، التحالف العربي بوقف العبث في عدن، ومعالجة مشكلاتها، قائلاً، في ١٢ مايو ٢٠١٧: إن «عدن وأزمتها اليوم إما أن تكون بدايةً لمعالجة المشكلات، أو بداية لهزيمة سوف تكبر مع الأيام». لكن محافظ عدن الجديد، عبد العزيز المفلحي، كان أشدّ وضوحاً؛ إذ طالب، في ٤ أغسطس ٢٠١٧، الإمارات بالتعامل مع الحكومة الشرعيّة ومن فيها بوصفهم «شركاء حقيقيين»، والتخلي عن تقسيم اليمنيين أو تصنيفهم إلى «كانتونات»، وكشف بيان البنك المركزي اليمني، في ١٣ أغسطس ٢٠١٧، عن أوجه أخرى للصراع داخل المدينة؛ إذ اتهم البنك القوات الإماراتية، أو ما سماها «خلية التحالف» التي تسيطر على

(١) أشرف الفلاحي، مسؤول يمني يكشف لـ«عربي٢١» تفاصيل زيارة هادي للإمارات، عربي ٢١، ٠١ مارس ٢٠١٧، رابط: http://cutt.us/wZO67

(٢) للمزيد انظر: http://cutt.us/WL5LH

(٣) تقدير موقف، مستقبل التطورات في عدن وتداعياتها على عاصفة الحزم وأمن المملكة، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ١٢ مايو ٢٠١٧، رابط: http://cutt.us/9Suix

مطار عدن، بإعاقة البنك عن أداء وظائفه بعد أن منعت، من دون مبرر أو تفسير واضح، دخول النقود الجديدة التي طُبعت في روسيا؛ ما ترك تداعياته على الاقتصاد اليمني، وخصوصاً في مجال دفع مرتبات الموظفين في الجهاز الإداري للدولة[1].

### ثالثاً: خروج قطر من التحالف العربي

على إثر الأزمة الخليجية المفاجئة التي تفجرت في ٥ يونيو ٢٠١٧، إذ أعلنت كل من السعودية والبحرين والإمارات ومصر قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، وفرضت السعودية والإمارات والبحرين حظراً على حركة الطيران وإغلاق الحدود البرية والبحرية مع الدوحة، من جانبها اضطرت الحكومة اليمنية إعلان قطع علاقتها مع قطر رغم فاعلية قطر في دعم الشرعية، الأمر الذي انعكس بظلاله على وضع الحكومة الشرعية وتحديداً في المجال الاقتصادي والخدمي فضلاً عن الدعم الإعلامي.

### رابعاً: استهداف الرياض بصواريخ بالستية وإغلاق المنافذ اليمنية

أطلق الحوثيون، في ٤ نوفمبر ٢٠١٧، صاروخاً باليستياً صوب العاصمة السعودية الرياض، ورغم اعتراض منظومة دفاع التحالف العربي للصاروخ فوق الرياض، فإن الصاروخ، وهو الأطول مدىً على الإطلاق منذ بداية الحرب، شكل حدثاً فارقاً في مسار الحرب، وقد أعلنت المملكة أن الصاروخ صناعة إيرانية، ورغم نفي طهران اعتبرت الرياض أن تزويد إيران للحوثيين بالصواريخ يرقى إلى إعلان حرب ضدها وفرض التحالف العربي إغلاقاً تاماً على كافة المنافذ الجوية والبحرية والبرية لليمن، في مسعى، وفق التحالف، للحد من تدفق السلاح الإيراني إلى جماعة الحوثي. ونجحت ضغوط الأمم المتحدة في رفع الحظر أولاً عن منافذ الحكومة الشرعية في الجنوب، ثم رفعه عن كافة المنافذ الخاضعة للحوثيين، بعد قرابة ٢٠ يوماً من إغلاق فاقم الأزمة الإنسانية بشكل لافت[2].

---

(١) عدن: صورة تختزل مستقبل الصراع في اليمن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٧ أغسطس ٢٠١٧، رابط: http://cutt.us/m15dg

(٢) زكريا الكمالي، ٢٠١٧.. عام حافل يرحل عن اليمن ومعه «صالح» وكالة الأناضول، مرجع سابق.

### خامساً: انتشار مرض «الكوليرا»

سجلت منظمة الصحة العالمية، في ٢٧ أبريل ٢٠١٧، أول حالة إصابة بالكوليرا والإسهالات المائية الحادة في صنعاء، وخلال النصف الأخير من العام ٢٠١٧ بلغ عدد الإصابات التراكمية قرابة مليون حالة، في أسوأ تفشٍ للوباء في العالم، وفق منظمات دولية، ونافست الكوليرا الحرب في حصد أرواح اليمنيين، إذ تفيد أرقام منظمة الصحة العالمية بوفاة أكثر ٢٠٠٠ شخصٍ منذ أن بدأ الكوليرا في الانتشار سريعاً في نهاية شهر نيسان/ أبريل(١)، ورغم الانحسار النسبي للوباء، بفضل التدخلات القوية للمنظمات الدولية، تحذر الأمم المتحدة من أن إعاقة وصول الإمدادات سيقوض كل جهودها ما قد يعيد الوباء إلى الواجهة خلال عام ٢٠١٨، وإجمالاً، تسببت الحرب في تدهور الأوضاع في أفقر بلد عربي، حيث بات ٢١ مليون يمني (حوالي ٨٠٪ من السكان) بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وفق الأمم المتحدة، كما تفيد الإحصاءات الأممية بأن نحو ١٥ مليون شخص يفتقرون إلى الرعاية الصحية الكافية، فضلاً عن مقتل وجرح عشرات الآلاف من المدنيين، وتشريد نحو ٣ ملايين آخرين[٢].

### سادساً: لقاء قيادات حزب الإصلاح بولي عهد السعودية وولي عهد الإمارات

في ١٤ ديسمبر ٢٠١٧ بعد أشهر من مقتل صالح، التقى ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد آل نهيان، رئيس حزب التجمع اليمني للإصلاح محمد اليدومي، والأمين العام للحزب عبد الوهاب الآنسي، وقالت وكالة الأنباء السعودية الرسمية: إنه تم استعراض مستجدات الساحة اليمنية والجهود المبذولة بشأنها وفق ثوابت تحقيق الأمن والاستقرار للشعب اليمني، ويعد هذا هو اللقاء الأول الذي يجمع قيادة حزب الإصلاح بولي عهد أبو ظبي، لكنه يعد اللقاء الثاني الذي يجمع ولي العهد السعودي برئيس حزب التجمع اليمني للإصلاح خلال شهرين، بعد اللقاء الذي جمعهما في ٩ نوفمبر الماضي في الرياض[٣]، ويعتقد أنه اللقاء الأخير هو من الملفات التي نوقشت في اللقاء الأول وهو تقريب وجهات النظر بين

---

(١) ارتفاع حالات الإصابة بالكوليرا في اليمن إلى ٥٠٠ ألف حالة، منظمة الصحة العالمية، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧، رابط : http://cutt.us/UL1WU

(٢) زكريا الكمالي، ٢٠١٧.. عام حافل يرحل عن اليمن ومعه «صالح» وكالة الأناضول، مرجع سابق.

(٣) ابن سلمان وابن زايد يلتقيان قيادات الإصلاح اليمني بالرياض، الجزيرة نت، ١٤ ديسمبر ٢٠١٧، رابط: http://cutt.us/X154V

حزب الإصلاح وقيادة أبوظبي بعد أن شهدت الأيام الماضية توتراً خاصة في مدينة عدن؛ حيث داهمت قوات محسوبة على أبوظبي مقرات الإصلاح واعتقلت بعض قياداته، ويعتقد مراقبون أن اللقاء يفسر نية الرياض في تقريب وجهات النظر بين الجانبين، وإعطاء الاهتمام الكبير لمواجهة الحوثي في شمال اليمن، بينما يرى آخرون أن اللقاء يستهدف العلاقة بين حزب الإصلاح والرئيس هادي الذي تسعى أبوظبي لتسحب شرعيته أو إخضاعه على أقل تقدير.

أياً كان الهدف، فإن اللقاء لم ينتج عنه إجراءات عملية أو اتفاقيات معلنة غير ما صرح به رئيس الحزب محمد اليدومي قائلاً: «إن اللقاء الذي جرى في الرياض مع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد السعودي، والشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، كان مثمراً وإيجابياً وبناء، ويؤكد اهتمام وحرص الأشقاء في السعودية والإمارات على أمن واستقرار اليمن»[1].

## سابعاً: عملية الرمح الذهبي (الساحل الغربي)

في مطلع كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧ أطلقت الحكومة اليمنية بمساندة من قوات التحالف العربي عمليةً واسعةً استهدفت مواقع مسلحي جماعة الحوثي والرئيس السابق علي عبدالله صالح في منطقة باب المندب ومنطقة «ذو باب»، تمكنت خلالها من السيطرة على الساحل الغربي من الشريط الساحلي على البحر الأحمر الذي يضم ميناءيْن من أهم الموانئ اليمنية، هما «المخا»، «ذو باب»، إضافةً إلى معسكر العمر الاستراتيجي. وقد شاركت في عملية «الرمح الذهبي» خمسة ألوية تابعة للجيش اليمني تم تجهيزها في عدن[2]، بعد صد هجوم الحوثيين عليها منتصف عام ٢٠١٥، وأهم هذه الألوية اللواء الثالث حزم الذي فقد قائده العميد عمر سعيد الصبيحي، خلال معارك استعادة ميناء المخا، قبل أن يفقد أيضاً اللواء أحمد سيف اليافعي، نائب رئيس الأركان اليمني، الذي قتل بصاروخ حراري أثناء المواجهات التي دارت شمال الميناء يوم ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٧، وتكمن أهمية عملية «الرمح الذهبي» في قيمة المنطقة التي استعيدت من المتمردين[3]،

(١) لقاء ابن سلمان وابن زايد بقيادة الإصلاح. هل تُفتح صفحة جديدة باليمن؟ ١٤ ديسمبر ٢٠١٧، رابط: http://cutt.us/CQp3A

(2) «Operation Golden Arrow Begins,» Stratfor (January 9, 2017), accessed on 10 /2/2017, at: http://bit.ly/2lv9hPj

(٣) تقدير موقف، الصراع اليمني: إمكانية الحل في ظل التصعيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٠٢ مارس، ٢٠١٧، رابط http://cutt.us/POmOq

سواء من وجهة النظر المحلية أو الدولية، حيث قال مركز «ستراتفور للدراسات الاستراتيجية الأمنية والمخابراتية» (أمريكي): إن عملية «الرمح الذهبي» التي بدأت في ٧ يناير ٢٠١٧، حققت هدفها الأول بتأمين «باب المندب» والجزء الجنوبي للسواحل الغربية لليمن[١]؛ الأمر الذي ترك تساؤلات حول توقف العملية دون تحقيق كامل أهدافها، فالحديدة لا تزال تمثل متنفساً حيوياً لجماعة الحوثي.

## ذاكرة الأحداث خلال العام ٢٠١٧

يتضح للمتابع لمسار الأحداث في اليمن خلال العام ٢٠١٧ أنه كان عاماً مشحوناً بالعمليات العسكرية مع ركود الفضاء السياسي وتدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية، ولعل الشكل التالي يوضح التسلسل الزمني لأهم الأحداث السياسية والعسكرية والإنسانية في اليمن[٢]، منذ بداية العام ٢٠١٧ وحتى نهايته:

| تاريخ الحدث | طبيعة الحدث |
|---|---|
| كانون الثاني/ يناير | |
| ٧ / ١ / ٢٠١٧ | انطلقت عملية الرمح الذهبي لتحرير الساحل الغربي بقيادة نائب رئيس الأركان أحمد سيف اليافعي، وتولت دولة الإمارات ضمن التحالف العربي الدور الأكبر في قيادة العملية |
| ٧ / ١ / ٢٠١٧ | أعلن الجيش اليمني السيطرة على معسكر العمري في بلدة ذوباب قرب باب المندب، ضمن عملية الرمح الذهبي |
| ٧ / ١ / ٢٠١٧ | وصول الدفعة الأولى من الأوراق النقدية المطبوعة في روسيا بعد أشهر من قرار أصدره الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، نقل مقر البنك إلى مدينة عدن جنوبي البلاد. |
| ٢٣ / ١ / ٢٠١٧ | كشفت لجنة العقوبات الدولية الخاصة في اليمن، عن أنها حصلت على أدلة تثبت تورط «خالد» نجل الرئيس السابق «علي عبد الله صالح» في أنشطة تتعلق بغسيل أموال، وأنشطة أخرى تتحايل على العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على والده في العام ٢٠١٥. |
| ٢٨ / ١ / ٢٠١٧ | أصدر الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي مرسوماً قضى بموجبه نقل مقر البرلمان من العاصمة صنعاء التي يسيطر عليها الحوثيون وحليفهم علي صالح، إلى مدينة عدن. |
| ٢٩ / ١ / ٢٠١٧ | نفذت قوات أمريكية أول عملية إنزال جوي في عهد الإدارة الأمريكية الجديدة، على بلدة ولد ربيع، وسط اليمن، أسفرت عن مقتل العشرات من أهل البلدة بينهم ٤١ من القاعدة حسب الرواية الأمريكية، وقتل في المواجهة جندي أمريكي وتحطيم طائرة أباتشي. |

(1) Operation Golden Arrow Begins, Jan 9, 2017 , stratfor at : http://cutt.us/PffYd

(٢) أشرف الفلاحي، اليمن في العام ٢٠١٧: تطورات وأحداث مثيرة، موقع عربي٢١، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٧، رابط: http://cutt.us/qLlv4

| | |
|---|---|
| ٢٩ / ١ / ٢٠١٧ | أعلن التحالف العربي الداعم للشرعية في اليمن، عن تعرض فرقاطة سعودية لهجوم بثلاثة زوارق تابعة للمتمردين الحوثيين وقوات حليفهم علي صالح غرب ميناء الحديدة، ما أدى إلى مقتل اثنين من طاقمها. |
| شباط/ فبراير | |
| ٨ / ٢ / ٢٠١٧ | الحكومة اليمنية تسحب الإذن الممنوح للولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ عمليات برية ضد تنظيم القاعدة في بلادها، مطالبة بالتنسيق المسبق معها قبل تنفيذ أي عملية داخل أراضيها، بعد مقتل مدنيين في العملية المذكورة سابقاً. |
| ١٠ / ٢ / ٢٠١٧ | أحيا اليمنيون الذكرى السادسة لثورة ١١ فبراير ٢٠١١م بمظاهر احتفائية متنوعة بين مسيرات جماهيرية في عدن (جنوبا) وإيقاد الشعلة في تعز (جنوب غرب). |
| ١١ / ٢ / ٢٠١٧ | اندلعت مواجهات بين قوات الحماية الرئاسية التابعة للشرعية وبين قوات تابعة لقائد الحماية الأمنية في مطار عدن المقدم، صالح العميري الذي رفض قرار إقالته وقام طيران تابع للقوات الإماراتية بقصف حاجز أمني لقوات الحرس الرئاسي في محيط المطار. |
| ١٣ / ٢ / ٢٠١٧ | الرئيس هادي يغادر مدينة عدن، بعد الأحداث المثيرة التي شهدتها المدينة، إثر تمرد قائد حراسة مطار المدينة، على قرار تغييره، وحظي بإسناد من قبل القوات الإماراتية. |
| ٢٣ / ٢ / ٢٠١٧ | مقتل اللواء، أحمد سيف اليافعي، نائب رئيس هيئة أركان الجيش الوطني، بعد استهدافه بصاروخ حراري موجه أثناء وجوده في مسرح العمليات العسكرية شرق مدينة المخا على البحر الأحمر. |
| ٢٧ / ٢ / ٢٠١٧ | زيارة الرئيس هادي للعاصمة أبو ظبي التي انعكست نتائجها سلباً على العلاقة بين الجانبين. |
| آذار/ مارس | |
| ١٤ / ٣ / ٢٠١٧ | محكمة تابعة للحوثيين في صنعاء، تبدأ محاكمة غيابية للرئيس هادي و٦ من كبار رجال الدولة الموالين له، بعشر قضايا، وفي ٥٢ من آذار/ مارس، أصدرت المحكمة حكماً قضى بإعدام هادي تعزيراً بتهمة «الخيانة» وإدانته بجريمة انتحال صفة رئيس الجمهورية منذ ١٢ من شباط/ فبراير ٤١٠٢. |
| نيسان/ إبريل | |
| ١١ / ٤ / ٢٠١٧ | يعلن الجيش السوداني عن مقتل خمسة من جنوده بينهم ضابط وجرح ٢٢ آخرين، في اليمن دون أن يحدد طبيعة العملية التي شاركوا بها. |
| ١٩ / ٤ / ٢٠١٧ | قتل ٢١ عسكرياً سعودياً في تحطم مروحية عسكرية كانوا على متنها، بعد استهدافها من الدفاعات الجوية التابعة للقوات الإماراتية المنصوبة في مأرب. |
| ٢٧ / ٤ / ٢٠١٧ | أقال الرئيس اليمني، قياديين موالين للإمارات من منصبيهما، وهما اللواء عيدروس الزبيدي، من منصبه كمحافظ لمدينة عدن (جنوباً)، والداعية السلفي المثير للجدل، هاني بن بريك، وأحالته للتحقيق. |
| أيار/ مايو | |
| ٦ / ٥ / ٢٠١٧ | أعلن حزب الإصلاح، تعرض مقره الرئيس في مدينة عدن لهجوم مسلح انتهى بإضرام النار فيه، بعد اقتحامه واختطاف أحد حراسته. |
| ١١ / ٥ / ٢٠١٧ | أعلن اللواء عيدروس الزبيدي، محافظ عدن المقال، والمدعوم من الإمارات، عن تشكيل مجلس انتقالي لإدارة وتمثيل محافظات الجنوب، تم على إثرها استدعائه في اليوم الثاني إلى العاصمة السعودية الرياض. |
| ٢٠ / ٥ / ٢٠١٧ | وصلت قوات سودانية مشاركة ضمن التحالف العربي بقيادة السعودية إلى محافظة شبوة جنوب شرق اليمن، وبدأت في الانتشار لتأمين منشأة وميناء بلحاف النفطي، بعد مغادرتها لميناء المكلا الاستراتيجي. |
| ٢٣ / ٥ / ٢٠١٧ | تعرض موكب المبعوث الأممي، إسماعيل ولد الشيخ، لإطلاق نار قرب مطار صنعاء، والخارجية اليمنية تصف الحادثة بمحاولة «اغتيال»، من قبل الحوثيين. |

| | |
|---|---|
| حزيران/ يونيو | |
| ٥ / ٦ / ٢٠١٧ | أعلنت الحكومة تأييدها للخطوات التي اتخذتها السعودية والإمارات بإنهاء مشاركة القوات القطرية وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر. |
| ٨ / ٦ / ٢٠١٧ | القوات الجوية القطرية تعود إلى الدوحة بعد أن قررت قوات التحالف العربي بقيادة السعودية إنهاء مشاركة قطر في العملية العسكرية باليمن. |
| ١٠ / ٦ / ٢٠١٧ | مقتل قائد اللواء ٩٢ ميكا المسمى بلواء العمالقة، العميد، حميد التويتي، في جبهة نهم شرق صنعاء، من قبل قناص تابع للحوثيين. |
| ١٤ / ٦ / ٢٠١٧ | أعلن الحوثيون استهداف بارجة حربية تابعة للتحالف العربي قبالة سواحل مدينة المخا على البحر الأحمر، والتحالف يعترف بتعرض سفينة إماراتية لهجوم حوثي. |
| ٢٣ / ٦ / ٢٠١٧ | نشرت وكالة «أسوشيتد برس» تقريراً، يكشف شبكة سجون سرية تابعة للإمارات في جنوب اليمن، يقبع فيهاالمئات من اليمنيين تعرضوا لحفلات تعذيب وحشية. |
| ٢٤ / ٦ / ٢٠١٧ | أعلنت الحكومة اليمنية تشكل لجنة لتقصي بالتحقيق في الانتهاكات المتورطة فيها الإمارات والقوات التي دربتها وسلحتها في المدن المحررة. |
| ٢٨ / ٦ / ٢٠١٧ | الرئيس اليمني يقيل ٣ محافظين جنوبيين بسبب تأييدهم للمجلس الانتقالي الجنوبي. |
| تموز/ يوليو | |
| ٧ / ٧ / ٢٠١٧ | أنشأت الإمارات قاعدة عسكرية في جزيرة ميون وسط باب المندب. |
| ٢٢ / ٧ / ٢٠١٧ | أعلن الحوثيون إطلاق صاروخ باليستي من طراز «بركان ٢» على مصفاة نفطية في ينبع بالسعودية. |
| آب/ أغسطس | |
| ٢٢ / ٨ / ٢٠١٧ | سيطرت قوات إماراتية على منشأة بلحاف النفطية في محافظة شبوة (جنوب شرق)، وميناءها الاستراتيجي، وقامت عقب ذلك، بنشر قوات تسمى بـ«النخبة الشبوانية» بعد تسليحها وتدريبها على أهم مواقع النفط هناك. |
| ١٨ / ٨ / ٢٠١٧ | وصول قوة سعودية من لواء المغاوير، إلى مدينة عدن، لتأمين قصر المعاشيق الرئاسي، وعدد من المواقع محل الإشكال بين الحكومة الشرعية والقوات المدعومة إماراتياً مثل المطار وميناء عدن وميناء الزيت، لكن لم تقم بأي من ذلك. |
| ٢٤ / ٨ / ٢٠١٧ | تجمع مئات الآلاف من أنصار حزب المؤتمر الشعبي العام الذي كان يتزعمه علي صالح، في ساحة السبعين، احتفاء بالذكرى الـ٥٣ لتأسيس، وسط توتر شديد مع حلفائهم في جماعة الحوثيين. |
| ٢٧ / ٨ / ٢٠١٧ | مقتل القيادي البارز بحزب المؤتمر، والمقرب من صالح، خالد الرضي، في اشتباكات دارت مع مسلحين حوثيين وسط صنعاء. |
| ٣٠ / ٨ / ٢٠١٧ | أعلنت الإمارات سقوط مروحية عسكرية تابعة لها في محافظة شبوة جنوب شرق اليمن، ما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى من الجنود كانوا على متنها، من بين المصابين، صهر ولي عهد أبوظبي. |
| أيلول/ سبتمبر | |
| ١٦ / ٩ / ٢٠١٧ | اندلعت اشتباكات بين أفراد من قوات الحماية الرئاسية الموالية للرئيس هادي، وقوات الحزام الأمني المدعومة إماراتياً في مدينة عدن، والطيران الإماراتي يقصف نقطة عسكرية تابعة للطرف الأول شرق المدينة. |
| ١٦ / ٩ / ٢٠١٧ | أعلن الحوثيون، إطلاق صاروخ باليستي باتجاه قاعدة الملك «خالد» الجوية جنوب غرب المملكة. |

| | |
|---|---|
| تشرين الأول/ أكتوبر | |
| ٥ /١٠/ ٢٠١٧ | الأمم المتحدة تدرج التحالف العربي باليمن في اللائحة السوداء لمنتهكي حقوق الأطفال في مناطق النزاع، جاء ذلك في التقرير السنوي لعام ٢٠١٦ الخاص بدول وكيانات تمارس انتهاكات ضد الأطفال في مناطق النزاع، والذي سلمه الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو جوتيريس لمجلس الأمن. |
| ١١ /١٠/ ٢٠١٧ | شنت قوات مدعومة إماراتية حملة اعتقالات واسعة، في مدينة عدن، طالت عدداً من قيادات ونشطاء في حزب التجمع اليمني للإصلاح. |
| تشرين الثاني/ نوفمبر | |
| ١٠ /١١/ ٢٠١٧ | التقى ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، بقيادات بارزة في حزب «التجمع اليمني للإصلاح» بالعاصمة الرياض، في لقاء هو الأول منذ التدخل العسكري الذي تقوده السعودية في اليمن. |
| ١١ /١١/ ٢٠١٧ | تعرض مقر أمني في محافظة عدن، لهجوم انتحاري، تبناه تنظيم الدولة، أعقبه اشتباكات دامت لساعات، أسفرت عن مقتل وإصابة أكثر من ٠٤ جندياً. |
| ١٤ /١١/ ٢٠١٧ | أعلن الحوثيون استهداف مطار الملك خالد الدولي بالرياض، بصاروخ من نوع «بركان». |
| ١٤ /١١/ ٢٠١٧ | تعرض موقع للجيش الوطني في جبل صبر، أعلى قمة في محافظة تعز، لقصف جوي نفذته مقاتلات للتحالف يعتقد أنها إماراتية، أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى، والجيش يطالب قيادة التحالف بالتحقيق. |
| ١٦ /١١/ ٢٠١٧ | نجا نائب الرئيس اليمني، الفريق علي محسن الأحمر، من هجوم صاروخي نفذه الحوثيون على معسكر «الرويك» شرقي مأرب، دون أن تقوم الدفاعات الجوية للتحالف باعتراضه. |
| ٢٣ /١١/ ٢٠١٧ | شهد ميناء عدن (جنوباً) احتجاجات عمالية بعد منع قوات موالية للإمارات، سفينة تجارية صينية من إفراغ حمولتها في المرفأ، والخط الملاحي الصيني يعلن إلغاء رحلاته التجارية القادمة إلى الميناء اليمني على خلفية ذلك الإجراء. |
| ٢٩ /١١/ ٢٠١٧ | اقتحم مسلحون من مليشيا الحوثيين مسجد «الصالح» أكبر مساجد العاصمة، واشتبكوا مع حراسته الموالية لصالح، كما اندلعت اشتباكات بالقرب من منازل أقارب للمخلوع مما أدى إلى مقتل ٣١ من الجانبين. |
| كانون الأول/ ديسمبر | |
| ٢ /١٢/ ٢٠١٧ | أعلن الرئيس اليمني المخلوع، علي عبدالله صالح، فض شراكته مع حلفائه الحوثيين، بعد قيام مسلحين حوثيين بملاحقة نجل شقيقه العميد، طارق محمد صالح، لاقت الدعوة ترحيباً من الحكومة الشرعية ودول التحالف العربي. |
| ٤ /١٢/ ٢٠١٧ | لقي صالح والأمين العام لحزب المؤتمر، عارف الزوكا، حتفهما، بعد اشتباكات دامت لثلاثة أيام مع قوات موالية له، فيما أعلنت جماعة الحوثي إلقاء القبض على عدد من القادة العسكريين المقربين منه، بينهم ثلاثة من أبنائه ورابع هو نجل شقيقه العقيد، محمد محمد صالح. |
| ٧ /١٢/ ٢٠١٧ | أعلن الجيش الوطني، شن هجوم واسع على مواقع الحوثيين في الساحل الغربي، وتحقيق تقدم مهم، انتهى بالسيطرة على مدينة الخوخة أولى مديريات محافظة الحديدة غربي اليمن. |
| ١٤ /١٢/ ٢٠١٧ | التقى وليا عهد السعودية والإمارات، محمد بن سلمان ومحمد بن زايد، بزعيم حزب التجمع اليمني للإصلاح، محمد اليدومي وأمينه العام، عبدالوهاب الأنسي، في لقاء هو الثاني مع ابن سلمان والأول مع ابن زايد، وذلك عقب مقتل صالح. |
| ١٨ /١٢/ ٢٠١٧ | أعلن الجيش اليمني سيطرته الكاملة على محافظة شبوة، بعد طرد المسلحين الحوثيين من آخر معاقلهم في مديريات بيحان وعسيلان شمال غرب وغربي المحافظة الغنية بالنفط. |

| | |
|---|---|
| ١٩ /١٢/ ٢٠١٧ | أعلن الحوثيون إطلاق صاروخ باليستي، باتجاه قصر اليمامة في العاصمة السعودية، فيما أكدت المملكة اعتراضها له جنوب عاصمتها. |
| ٢٤ /١٢/ ٢٠١٧ | أجرى الرئيس اليمني تعديلاً وزارياً واسعاً، أطاح بوزراء ومحافظين منهم ثلاثة أعضاء في المجلس السياسي الجنوبي الذي تشكل بدعم إماراتي، ويرفع شعار الانفصال عن شمال البلاد. |
| ٢٧ /١٢/ ٢٠١٧ | صدور توجيهات من جماعة الحوثي للبنك المركزي التابع لهم في صنعاء، بالحجز والتحفظ على ممتلكات وحسابات أكثر من ٠٠٢١ شخصية مناوئة لها، بينهم وزراء وقادة عسكريون ونشطاء حقوقيون وإعلاميون وقيادات حزبية بتهمة «الخيانة». |
| ٢٨ /١٢/ ٢٠١٧ | بعثت الحكومة اليمنية، مذكرة رسمية إلى الأمم المتحدة والدول الراعية لعملية السلام في البلاد، تحتج فيها بالإجراءات الأخيرة التي أصدرها الحوثيون بحق ممتلكات وأرصدة سياسيين وحقوقيين وإعلاميين ووزراء في الحكومة الشرعية. |

## تشخيص الواقع وتداعياته:
## وضع الدولة في مناطق سيطرتها

نتيجة اختلاف أجندات الحلفاء في التحالف العربي، أو (غياب استراتيجية بناء الدولة اليمنية)، لم يؤت تحرير عدن ثماره المتوقعة سياسياً وعسكرياً؛ حيث كان من المتوقع أن تبني الدولة مؤسساتها من المدينة عدن التي أعلنتها عاصمة اليمن المؤقتة، لكن ذلك لم يحصل، وبدل أن تقدم المدينة نموذجاً لمستقبل اليمن، أضحى واقعها المليء بالصراعات والخلافات يستخدم دليلاً على «فشل» التحالف العربي في تحقيق الأهداف الرئيسة لعاصفة الحزم، وبرهاناً على عجز الحكومة الشرعية وإفشال اضطلاعها بمهماتها في إدارة المناطق المحررة. وفوق ذلك، ساهم تنامي النزعات الانفصاليّة الداعية إلى النأي بعدن عن المسار السياسي والعسكري للصراع القائم في عموم اليمن، في إذكاء الصراعات ذات الطبيعة الجهوية ضمن المحافظات الجنوبية ذاتها، الأمر الذي يهدد وحدة اليمن الجغرافية ونسيجه الاجتماعي، ويدفع به نحو مزيد من الصراع، والفوضى، والتشظي[1]؛ الأمر الذي أعطى مدينة مأرب المحاذية للعاصمة صنعاء أهمية كبيرة، التي تحولت إلى مركز لعمليات الجيش الوطني التابع للشرعية، فضلاً عن أنها باتت ملاذاً يضم الكثير من اليمنيين بمختلف توجهاتهم.

وقد شكلت نقاط التفتيش في المناطق الفاصلة حالة من التذمر لدى عامة الناس فضلاً عن نقاط الضرائب الجمركية التي استحدثتها جماعة الحوثي لغرض أخذ رسوم جمركية إضافية على السلع؛ مما اضطر الموردين والتجار إلى رفع سعر السلع، وهذا أحد أسباب تفاقم الحالات الإنسانية خصوصاً في ظل انقطاع المرتبات والأجور.

### خارطة النفوذ والسيطرة

باستثناء تقدم القوات الحكومية بدعم من التحالف العربي في مديرية نهم البوابة الشرقية للعاصمة اليمنية صنعاء، إضافة إلى سيطرة هذه القوات وحلفائها الجنوبيين على مركز مديرية

(١) عدن: صورة تختزل مستقبل الصراع في اليمن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق.

المخا وميناؤها الاستراتيجي، على البحر الأحمر ومكاسب غير حاسمة في محافظات تعز ومارب والجوف، لم تتغير خارطة النفوذ الحكومية كثيراً خلال العام ٢٠١٧. وتحتفظ القوات الحكومية بنفوذها على ١١ محافظات جنوبية تشكل نحو ٨٠٪ من المساحة الكلية للبلاد، مقابل ١١ محافظة شمالية وغربية كثيفة السكان (٨٠٪ من السكان) ما تزال خاضعة لسيطرة الحوثيين[1]. ويمكن تقسيم مناطق السيطرة حسب المحافظات بين الحكومة الشرعية والمتمردين الحوثيين إلى أربعة أقسام:

| طرف السيطرة | المحافظات المسيطر عليها | ملاحظات |
|---|---|---|
| أولاً: المحافظات التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية والتحالف العربي بالكامل. | عدن، حضرموت، المهرة وأبين (مؤخراً تم تحرير محافظة شبوة) سقطرى. | - عدن وشبوة تحت النفوذ الإماراتي.<br>- المهرة تحت النفوذ السعودي.<br>- أبين وحضرموت وسقطرى أقرب للحكومة. |
| ثانياً: المحافظات التي يسيطر عليها المتمردون الحوثيون بالكامل. | إب، ذمار، ريمة، الحديدة، أمانة العاصمة، المحويت وعمران. | كان حضور المؤتمر «شعبياً» أقوى من الحوثيين في هذه المحافظات قبل مقتل صالح. |
| ثالثاً: المحافظات التي تسيطر الحكومة والتحالف العربي على مراكزها الإدارية. | مأرب، الجوف، تعز، الظالع ولحج. | هذه المحافظات لا تزال تشهد مواجهات في بعض مديرياتها وتحديداً محافظة تعز. |
| رابعاً: المحافظات التي تسيطر جماعة الحوثي على مراكزها الإدارية. | صنعاء، حجة، البيضاء وصعدة. | يتقدم الجيش الوطني في صعدة وحجة من جهة الحدود السعودية وتشهد صنعاء مواجهات في مديرية نهم من جهة مأرب. |

(١) عدنان الصنوي، خارطة النفوذ في اليمن: من يسيطر على ماذا بعد عامين من الحرب؟ نشوان نيوز،٢٦ مارس، ٢٠١٧
رابط http://cutt.us/BjZPK

الصورة التالية لوكالة الأناضول توضح أماكن السيطرة والمواجهات

## التداعيات السياسية

بعد مضي حوالي ثلاثة أعوام على اجتياح مليشيا جماعة الحوثي العاصمة اليمنية صنعاء والانقلاب على السلطة الشرعية، يشهد اليمن حالة من الصراعات متعددة الأوجه، ليس فقط بين الشرعية والانقلاب وإنما أيضاً بين متطلبات العملية السياسة وضرورات العمليات العسكرية، ومع تصاعد حدة الحرب وبدء التدخل العسكري بقيادة السعودية، باتت تحركات الأحزاب والقوى السياسية اليمنية شبه مشلولة، بعد تعرّض حضورها وتأثيرها لضربات عميقة خلال السنوات الماضية، التي صعّدت فيها المليشيات وقوى ذات طابع مناطقي (انفصالي) أحياناً ومذهبي أحياناً أخرى، مما أفقد الأحزاب السياسية قدرتها على التنسيق أو تشكيل تحالفات جديدة قادرة على استعادة نشاطها السياسي من جديد، حتى داخل بينتها الذاتية، وهذا لا يعود للأسباب المذكورة أعلاه فحسب لكن لطبيعة نظام البلد (السعودية) الذي تقيم فيه الشرعية وقيادات الأحزاب الموالية لها، كان له تأثير قوي على صيرورة العمل السياسي والحزبي، وبالتالي فإننا في الحقيقة أمام مشهد عسكري بامتياز خصوصاً أن جماعة الحوثي باتت بعد مقتل صالح بلا غطاء ولا مشروعية سياسية.

في جنوب اليمن تواجه العملية السياسية تجريفاً خطيراً يشكل تحدياً كبيراً، حيث تنامت سلسلة الاغتيالات السياسية والتهجم على مقرات الأحزاب السياسية وتحديداً حزب الإصلاح، كونه حزباً له امتدادات جغرافية واسعة، وانحصر العمل السياسي على مستوى تحركات الحكومة،

وهي في الأساسات تحركات خدمية أكثر منها سياسية، أو التشكلات ذات طابع مناطقي كما هي حال «المجلس الانتقالي الجنوبي» بعدن، وكذلك «مؤتمر حضرموت الجامع»، وهذا بالتأكيد له علاقة بطبيعة النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة صاحبة النفوذ الأكبر في المحافظات الجنوبية.

إن العملية السياسية في اليمن تواجه تحدياً مزدوجاً، الشق الأول منه يتعلق بطبيعة الأنظمة للدول المحيطة باليمن، والثاني وهو الأخطر حيث انتشار ثقافة العنف نتيجة استمرار الصراع وتنامي الجماعات المسلحة التي لا تعترف بالعملية السياسية، بل ترى فيها خطراً وجودياً لها، كحالة أبو العباس في محافظة تعز، أو جماعة الحوثي في الشمال، وكذلك المجلس الانتقالي في عدن، فضلاً عن تنظيم القاعدة، فكل هذه التيارات ليس لها وجود في البرلمان اليمني مثلاً، كما أن لها فلسفة تتعارض مع النظام الديموقراطي من أساسه، مما يتحتم على قيادات الأحزاب السياسية والداعمين للنظام الجمهوري الديمقراطي التحرك نحو تنشيط الثقافة السياسية في داخلها أولاً، ثم العمل على تكتلات سياسية كبرى تتناسب مع حجم هذه التحديات ومقتضيات المرحلة.

ووفقاً لهذه المعطيات، فإن الحديث عن حوارات سياسية في اليمن في ظل احتفاظ تلك الجماعات بالسلاح وعدم استشعار دول الخليج بخطر انعكاسات ذلك على أمنها القومي فإن الراهنات على حوار سياسي مع فصائل لا تجيد أبجديات السياسة مجرد إعطائها مشروعية الاستمرار كمكونات مهددة للسلم الاجتماعي اليمني الذي سينعكس بدوره على الأمن الإقليمي والدولي.

### التداعيات الاقتصادية والإنسانية

أفرزت الصراعات السياسية والحرب التي يشهدها اليمن من انقلاب مارس ٢٠١٤ ضغوطاً اقتصادية واجتماعية ساهمت في تدهور حاد للنشاط الاقتصادي وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، وتعطل مصادر الإنتاج الحكومي والخاص، الأمر الذي انعكس على تدني مستويات الدخل وتزايد معدلات البطالة والفقر، فضلاً عن الضغوطات الاجتماعية تلك التي انتهت إلى

تزايد حالات النزوح والقتل واللجوء وحالات سوء التغذية وتفشي الأمراض الوبائية[1]، وما صاحب ذلك من توقف عملية التعليم وتجنيد الأطفال.

وبالرغم من نقل البنك إلى العاصمة المؤقتة عدن فإن تردي الوضع الاقتصادي وتراجع مؤشرات التنمية في هبوط متزايد، وقد كشف مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي في تقريره الصادر حول المؤشرات الاقتصادية عن تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن خلال النصف الأول من العام ٢٠١٧، في ظل استمرار الحرب وانعدام الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والغذاء، وأكد التقرير أن الوضع الاقتصادي في اليمن لم يشهد أي تحسن خلال النصف الأول من العام الحالي بسبب الحرب التي تشهدها البلاد وارتفاع نسبة الفقر إلى ٨٥٪ بين عدد السكان.

كما أشار التقرير إلى تراجع حجم استيراد المواد الغذائية خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة ٢٢٪، فيما شهد استيراد المشتقات النفطية زيادة خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة زيادة ١٠٣٪ مقارنة بالربع الأول من العام الماضي.

وأشار التقرير إلى ارتفاع في أسعار المواد الغذائية والمشتقات النفطية وأسعار العملات خلال النصف الأول من العام الحالي، حيث رصد التقرير ارتفاع ٣٥٪ في أسعار المواد الغذائية مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي، بينما بلغ متوسط ارتفاع أسعار المواد الغذائية مقارنة بما قبل الأحداث من يناير ٢٠١٥ إلى ٦٠٪.

خلال الفترة الماضية تراجع الريال اليمني أمام الدولات بصورة غير مسبوقة، حيث كان سعر صرف الدولار في منتصف العام ٢٠١٦ يتراوح من ٢١٥ ريالاً إلى ٢٥٠ ريالاً، وفي أواخر العام ٢٠١٧ وصل سعر صرف الدولار إلى ٤٠٠ ريال يمني؛ ما أدى إلى غلاء أسعار المواد الغذائية والمواصلات.

(١) أحمد سرور ومنى حجازي، الاقتصاد اليمني في ظل الأزمة وسيناريوهات المستقبل، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، ٢٤ ديسمبر، ٢٠١٧، رابط http://cutt.us/FPSwn

# مستقبل الصراع في اليمن

## أولاً: المحددات الحاكمة لمستقبل التطورات في اليمن:

يرتبط مستقبل التطورات السياسية والعسكرية بجملة من المحددات الداخلية والإقليمية والدولية التي يمكن الإشارة إليها في التالي:

### العامل الأول: موقف المملكة العربية السعودية:

فالمملكة العربية السعودية هي الطرف الأكثر تأثيراً في مستقبل اليمن، وعلى حقيقة دوافعها، ومقدار ما يتوافر لها من إرادة، وما تحوزه من عوامل القوة والحسم، سيتحدد على نحو كبير مستقبل تطورات الأوضاع في اليمن، فوضوح الدوافع والتصور الذي ترى أن الأوضاع في اليمن يجب أن تتوجه إليه، لكنها قد تفقد هذا الامتياز إذا استجد جديد على الساحة الدولية، وهذا ما يجب على الرياض التنبه إليه.

فالمنطقة تنزلق بشكل مستمر في استقطاب إقليمي حاد، تتصل عوامل تصعيده بإرادة وتحفيز أطراف دولية، ودنياميات الصراع في مناطق مختلفة في الإقليم، ومن طموح وهواجس تسيطر على القوى الإقليمية الرئيسة، وخلال المرحلة السابقة ظل الانفراد السعودي بالملف اليمني هو الغالب، في ظل قيود تحد نسبياً من امتداد يد إيران إلى اليمن، غير أن بقاء تلك العوامل أمر مستبعد، نتيجة التطورات الإقليمية المتتابعة التي قد تقحم اليمن في دولاب الصراع الإقليمي المتحرك؛ ما سيؤدي إلى فرض واقع بمؤشرات مختلفة.

### العامل الثاني: سلوك الأطراف اليمنية المناوئة للحوثيين «الشرعية»

تواجه الشرعية والتيارات الداعمة لها تحديات متعددة، منها ما يتعلق بموقف دول التحالف منها أو من بعض أطرافها وتحديداً الموقف الإماراتي المتشدد ضد الرئيس هادي والتيارات المساندة له، وقد بات التوجه الإماراتي نحو دعم المجموعات التي تقف ضد الحكومة، التحدي الثاني يعود للأطراف اليمنية الداعمة للشرعية، وهي أطراف متعددة ولها أجندة ودوافع مختلفة،

وفي كثير من الأحيان متعارضة، كما أن الكثير منها يقدم مصالحة الخاصة القائمة على نظرة ضيقة وتصفية الحسابات الوهمية، والبعض يتعمد إرباك المشهد بما يمنع أو يحد أو يعيق من تحقيق المكاسب السياسية والعسكرية في الحرب القائمة، وإلى حد كبير سيظل سلوك الأطراف التي تدعي مناهضتها للحوثيين والكثير منها يعمل تحت مظلة التحالف العربي أو بعض أطرافه واحداً من العوامل التي ستحدد مسار ومضمون التطورات خلال الفترة المقبلة.

### العامل الثالث: الموقف الدولي

بالرغم من أن معظم القوى الدولية، وتحديداً القوى الغربية وخصوصاً في العام ٢٠١٧ تتخذ مواقف علنية أقرب إلى الموقف السعودي فإن هذه المواقف عرضة للتغيير والتحول، خصوصاً أنها تستند إلى المساومة والمصلحة أصلاً، أو لتصاعد الضغوط الشعبية الداخلية لدواعٍ إنسانية، أو كسياسية للتخلي عن السعودية.

ويتمثل الاحتمال الأكبر في تحول المواقف الدولية من تشدد مواقف القوى غير الغربية -روسيا وبدرجة أقل الصين- وحضورها في دعم الحوثيين سياسياً وربما عسكرياً لدواعي تحالفاتها الإقليمية أو لزيادة حدة التنافس والاستقطاب مع القوى الغربية.

## ثانياً: السيناريوهات المتوقعة لمسار الأحداث:

من خلال عرض العوامل الضابطة لمسار الصراع السياسي والعسكري في اليمن، يمكن بناء ثلاثة سيناريوهات للتطورات الاستراتيجية المحتملة في العام الحالي ٢٠١٨.

### السيناريو الأول: انكسار عسكري حوثي:

يقوم هذا السيناريو على حدوث انكسار عسكري حوثي، يترتب عليه تداعيات نفسية وسياسية تفتح المجال لتقدم عسكري كبير للقوات الوطنية المعادية للحوثيين، مع انكماش لقوة الحوثيين في مناطق من محافظة صعدة، وهو ما قد يهيئ لإنهاء الصراع عسكرياً وتوفير الظروف لبناء تسوية سياسية تحقق بصورة ماء بعض أهداف التحالف والشرعية، ويعتمد هذه السيناريو على حقيقة الموقف الأمريكي من النفوذ الإيراني في المنطقة.

**السيناريو الثاني: انتكاسة سعودية:**

يفترض هذا السيناريو حدوث أمر ما يعيق المملكة العربية السعودية عن تبني ودعم العمل العسكري بالصورة التي كان عليها في السنوات الثلاث السابقة، كأن تظهر أحداث داخلية خطيرة تشغل القيادة السعودية عن إيلاء الاهتمام والدعم للعملية العسكرية في اليمن، أو أن تتدخل المواجهة بين الرياض وطهران طوراً أكثر حدية، أو ارتفاع مستوى الخلاف بين الإمارات والسعودية، أو تطور سلبي في الأزمة الخليجية يستدعي تدخلات إقليمية، أو ارتكاب أخطاء في الضربات العسكرية ينتج عنها تداعيات إنسانية كبيرة، أو غيرها من التطورات التي يمكن أن توقف أو تضعف الدعم السعودي للعملية العسكرية في اليمن، بما قد يؤدي إلى تراجع في المكاسب العسكرية التي تحققت في الفترة الماضية، ما يضطر الأطراف المناوئة للحوثيين للقبول بتسوية سياسية مرحلية، ذات مكاسب استراتيجية للحوثيين في المدى المنظور والبعيد.

**السيناريو الثالث: المراوحة:**

ينطلق هذا السيناريو من افتراض استمرار العمل العسكري خلال العام الحالي بالمستويات المعتادة خلال السنوات الثلاث السابقة، مع تولد اختلالات في إدارة المناطق التي تخرج عن سيطرة الحوثيين، وهو ما يوفر للصراع امتداده لفترة زمنية قادمة، تترافق مع ذلك ضغوط سياسية على الحكومة الشرعية والسعودية للقبول بتسويات سياسية لا تكفل نزع السلاح الثقيل من جماعة الحوثي، وهذا هو أقرب السيناريوهات تحققاً باعتبار أن القوى الدولية لا تريد إنها الصراع في المنطقة بعد.

# التقرير الاستراتيجي
# العراقي لعام 2017

إعداد
مركز أفكار المستقبل
للدراسات والتدريب والاستشارات

**المقدمة:**

شهد العراق في العام ٢٠١٧ تحولات مفصلية في مسار التحديات الأمنية والاستراتيجية التي تواجه حكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي، فمن استمرار الحرب ضد تنظيم «داعش» إلى توجهات الحكومة في انتهاج الإصلاح السياسي ومروراً بمحاولات الانفتاح السياسي والدبلوماسي العراقي على المحيط العربي، ظهرت أزمة استفتاء إقليم كردستان لتلقي بتداعياتها ليس على المشهد السياسي العراقي فحسب، وإنما على مستقبل الأمن والاستقرار الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

وفي إطار بحث وتحليل أبرز التحديات الاستراتيجية في العراق لعام ٢٠١٧، تتبلور رؤية مفادها أن الانتصار العسكري العراقي على تنظيم «داعش» وتحرير الأراضي العراقية، أسهم في زيادة أعباء الحكومة العراقية في ضرورة معالجة المشكلات والأزمات التي تعصف بالواقع السياسي العراقي، ومن خلال دراسة المشهد الاستراتيجي العراقي في مرحلة ما بعد «داعش» يتضح أهمية مناقشة مسألتين أساسيتين، وهما: مستقبل المحافظات المحررة في مرحلة ما بعد «داعش»، ويرتبط ذلك بضرورة تحليل متغيرين، إذ يظهر الدور المستقبلي للحشد الشعبي في المحافظات المحررة بالمتغير الأول، أما المتغير الثاني فيرتبط بمستقبل الخيار الفدرالي في المحافظات المحررة، وعلى الجانب الآخر في مرحلة عراق ما بعد «داعش»، يظهر الجدل واسعاً حول الانعكاسات المستقبلية الاجتماعية والاقتصادية للمحافظات المحررة.

يظهر في الجانب الآخر من المشهد الاستراتيجي العراقي لعام ٢٠١٧ أزمة استفتاء إقليم كردستان والتداعيات التي ترتبت عليها وأسهمت في إحداث تحولات كبيرة ليست في طبيعة المشهد السياسي العراقي، وإنما في واقع التوازنات الجيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وتمت دراسة أزمة الاستفتاء في متغيرين أساسيين؛ تمثل الأول في معرفة دوافع استفتاء إقليم كردستان العراق والمواقف الداخلية والخارجية منه، أما الثاني فارتبط بمعرفة ما بعد استفتاء الإقليم دراسة تحليلية في التداعيات والمتغيرات الاستراتيجية، وتضمن الفصل الثالث من التقرير الاستراتيجي العراقي مناقشة مسائل من قبيل سياسات رئيس الوزراء حيدر العبادي في قيادة عراق ما بعد «داعش» في ضوء تنازع المشروعين الأمريكي والإيراني في العراق ومحاولات الإصلاح الاقتصادي والانفتاح السياسي والدبلوماسي العراقي على المحيط العربي.

# الفصل الأول

## العراق ما بعد «داعش»: المعالجات والاحتمالات المستقبلية

مثلت مرحلة احتلال «داعش» للمحافظات السُّنية في العراق نقطة تحول مفصلية في تاريخ العراق المعاصر، وذلك تمثل بعدة ظواهر، منها خروج حوالي ثلث مساحة العراق عن سيطرة الحكومة الاتحادية، إلى جانب انهيار القوات العسكرية الحكومية وسط سيطرة تنظيم «داعش» على مقدرات الدولة ومواردها الطبيعية والاقتصادية كافة في هذه المحافظات وهي: نينوى، صلاح الدين، الأنبار، أجزاء واسعة من كركوك وديالى.

وبالرغم من نجاح الحكومة العراقية بتحرير المحافظات العراقية بعد معارك دامية مع أعضاء التنظيم الإرهابي، فإن آثار ومخلفات مرحلة «داعش» ستلقي بظلالها على مستقبل العراق بشكل كبير وفي عدد من المجالات، من أبرزها الدينية، والفكرية، والتربوية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.. وغيرها، فضلاً عن دور تنظيم «داعش» في تدمير البنى التحتية للمناطق التي احتلها واستنزاف الموارد والإمكانات الطبيعية، ويمكن القول: إن أبرز التحديات التي تواجه هذه المناطق هو إشكالية احتفاظ الهوية الإسلامية بقيمتها وسموها في ضوء الممارسات الإجرامية لتنظيم «داعش» بحق مواطني هذه المناطق.

من خلال ما تقدم، فإن دراسة مستقبل هذه المحافظات في مرحلة ما بعد «داعش» يستلزم دراسة وتحليل عدد من المتغيرات التي تسهم في رسم صورة المشهد السياسي العراقي، ويندرج في إطار تلك المتغيرات بحث وتحليل أمن واستقرار المحافظات المحررة في ضوء معرفة مستقبل دور الحشد الشعبي في هذه المحافظات، ودور الحشد في باقي المناطق في ظل تنازع الإرادات حول إنهاء أدواره العسكرية من عدمها، وما طبيعة الوظائف التي سيضطلع بها الحشد الشعبي مستقبلاً، إلى جانب معرفة مسألة مستقبل الخيار الفدرالي لهذه المحافظات وطبيعة التعامل الحكومي معها لا سيما في ظل استمرار أجواء عدم الثقة التي تكتنف العلاقة بين الحكومة الاتحادية وهذه المحافظات والمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في هذا الموضوع.

كما تندرج ضمن تلك المتغيرات الانعكاسات المستقبلية لسيطرة تنظيم «داعش» في هذه المحافظات في القضايا الاجتماعية والاقتصادية، التي تبدو من الخطورة بمكان بحيث لا يمكن الاستغناء عنها في تحليل وتشخيص مرحلة ما بعد «داعش»، ومن هذه المتغيرات مسألة سمات وملامح الخطاب الإسلامي في مرحلة ما بعد «داعش» لا سيما في ضوء رد الفعل العكسي عن تقبل الأفكار والطروحات الإسلامية لدى أبناء هذه المحافظات من جراء سياسات وممارسات تنظيم «داعش» الإجرامية والوحشية بحق المواطنين، ويظهر في الجانب الآخر دور متغيرات أخرى تأخذ الطابع الاقتصادي تتمثل في معرفة حقيقة مشاريع إعمار هذه المحافظات في ضوء مسألة التوظيف الداخلي والمحددات الخارجية، لا سيما في ظل الأزمة المالية التي يعاني منها العراق في الوقت الحاضر.

## المبحث الأول: مستقبل أمن واستقرار المحافظات المحررة في مرحلة ما بعد «داعش»

في إطار بحث وتحليل مستقبل أمن واستقرار المحافظات المحررة في مرحلة ما بعد «داعش»، يمكن القول: إن الواقع يشير إلى بروز مجموعة من الظواهر، منها على سبيل المثال لا الحصر:

١- أن المحافظات المحررة من «داعش» لا تزال عرضة لاندلاع موجات قتال جديدة، بيد أنها ليست بمستوى الموجات السابقة، وذلك نتيجة لأسباب عديدة منها الإهمال الحكومي بشقيه المركزي والمحلي، إلى جانب الفساد المستشري في الأجهزة الأمنية والعسكرية المسؤولة عن أمن هذه المحافظات، فضلاً عن ضعف مستوى الأداء القضائي في محاسبة المجرمين الذين ارتكبوا جرائم بحق المواطنين.

٢- يشير الواقع في المحافظات المحررة بعدم وجود استراتيجية حكومية في معالجة المشكلات التي نجمت عن سيطرة تنظيم «داعش» على هذه المحافظات، على الرغم من مرور أكثر من عام على تحرير كثير من المناطق.

٣- لا يزال تنظيم «داعش» يسيطر على مناطق في العراق ويتمركز في مناطق صحراء الأنبار، وله تواجد في جبال حمرين، فضلاً عن امتلاكه القدرة على السيطرة على خطوط الإمداد والتمويل واستعمالها كأدوات لزعزعة الأمن الوطني العراقي.

٤- عدم تبلور استراتيجية واضحة من التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية

في القضاء على تنظيم «داعش»، إذ تشير التقارير الدولية إلى أن الاستراتيجية الأمريكية في الوقت الحاضر تعمل على إخراج تنظيم «داعش» من الأراضي العراقية دون القضاء عليه بشكل نهائي.

٥- أن تنظيم «داعش» هو تنظيم فكري وأيديولوجي بالدرجة الأساس على الرغم من طبيعة العلاقات التي تربطه بالقوى الكبرى والإقليمية، وذلك يعني بإمكانية تجدد الأفكار والطروحات التي يتبناها هذا التنظيم وتأثير ذلك مستقبلاً في مختلف المناطق العراقية، لا سيما في ضوء استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يعاني منه العراق.

إن عملية بحث وتحليل مستقبل أمن واستقرار المحافظات المحررة في مرحلة ما بعد «داعش» تتطلب دراستها وفق المحددات الآتية:

### أولاً: الدور المستقبلي للحشد الشعبي في المحافظات المحررة:

تمكنت القوى السياسية الشيعية المهيمنة على القرار السياسي في العراق من تمكين الحشد الشعبي من خلال إصدار تشريع قانوني من مجلس النواب يجعل من الحشد الشعبي مؤسسة عسكرية حكومية مرتبطة بالقائد العام للقوات المسلحة، بيد أن الواقع يشير إلى أن الحشد الشعبي يتأثر بالسياسة الإيرانية التي تحاول توظيفه لتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية في السيطرة على الأراضي العراقية، نتيجة الدعم العسكري الإيراني الذي حظيت به قوات الحشد الشعبي في معارك طرد تنظيم «داعش»، فضلاً عن أن التشريع القانوني يتيح لقوات الحشد الشعبي التحرك والانتشار في مختلف المناطق العراقية؛ وهو ما يمثل خطراً جسيماً في مستقبل أمن المحافظات المحررة.

وتتم أيضاً محاولة توظيف قوات الحشد الشعبي لتحقيق عدد من الوظائف تختلف عن المهمة الرئيسة التي تشكل بموجبها من قبل فتوى المرجعية الدينية في العراق، ومن هذه الوظائف محاولة تحقيق وظيفة عسكرية - استراتيجية من خلال إيصال النفوذ الإيراني إلى البحر المتوسط في ضوء استعماله كأداة للربط الجيوبوليتيكي بين محور إيران - العراق - سورية - لبنان، ونتيجة لسيطرة قوات «داعش» على الأراضي العراقية وقطع طريق الحدود العراقية - السورية والأردنية عبر الطريق الدولي السريع، توجهت الاستراتيجية الإيرانية لفتح طريق بري حيوي جديد تمثل في السيطرة على منطقة النخيب المتاخمة لمحافظة كربلاء ومد خطوط

الإمداد إلى سورية من خلال منفذ الوليد، ولم تقتصر الوظيفة العسكرية لقوات الحشد بهذا الجانب فحسب، وإنما العمل على تشكيل قوة ردع بالقرب من الحدود العراقية – السورية، والعراقية – الأردنية، والحدود العراقية – السعودية، لا سيما في إطار الحديث عن توجه الحشد للسيطرة على الشريط الحدودي العراقي مع دول الجوار بذريعة محاربة تنظيمات «داعش»، بينما تبرز حقيقة هذا التوجه في تعزيز القوة العسكرية للنظام السوري في إطار الصراع الذي تشهده سورية منذ عام ٢٠١١، فضلاً عن أن تواجد قوات الحشد الشعبي بالقرب من الحدود السعودية يمكن أن يمثل خطراً على الأمن القومي السعودي، لا سيما في ضوء تدخل السياسة الإيرانية في تغيير طبيعة وظائف الحشد ومحاولة تكوين طوق حدودي شيعي لمحاصرة السعودية من خلال وجود خطر حدودي من جهة اليمن ومن جهة العراق.

كما تبرز المخاوف من محاولات إيرانية لتوظيف الحشد الشعبي لتحقيق وظائف اقتصادية – أمنية من خلال تأمين مسار نقل الغاز الإيراني، إذ تم توقيع اتفاقية اقتصادية بين كل من إيران والعراق وسورية لنقل الغاز الإيراني عبر هذا الطريق الحيوي لتصديره إلى أوروبا.

**بيد أن مسألة الدور المستقبلي لقوات الحشد الشعبي تواجه عدداً من التحديات، منها:**

١- وجود قوات الحشد في بيئة معادية لتوجهاتها وأهدافها، وهو ما يمثل تهديداً صريحاً لها، لا سيما إذا تمكنت التنظيمات المسلحة من إعادة تشكيل قواتها والتصدي لوجود الحشد الشعبي في هذه المحافظات.

٢- أنها تتواجد في مناطق تمثل مكانة حيوية استراتيجية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، لا سيما محافظة الأنبار التي تحاول الولايات المتحدة السيطرة على مواردها الطبيعية، بعد أن تمكنت من توقيع اتفاقية مع محافظة الأنبار تتمثل في تنفيذ شركة أمريكية صيانة وإعادة تأهيل الطريق الدولي السريع من بغداد إلى الأردن وسورية، فضلاً عن التعاقد مع شركات حماية أمنية أمريكية لهذا الطريق الحيوي، ومن ثم فسح المجال للشركات الاستثمارية الأمريكية لاستثمار النفط والغاز الطبيعي في محافظة الأنبار التي تتوافر فها موارد هائلة لا سيما في حقل عكاز للغاز الطبيعي في منطقة القائم الحدودية مع سورية.

**من خلال ما تقدم، يمكن القول:** إن مسألة تواجد الحشد الشعبي في المحافظات المحررة مرهون بالدرجة الأساس بطبيعة المصالح الأمريكية ومستقبل الدور الاستراتيجي الأمريكي

في العراق والمنطقة، ومدى تحقق التوافقات الأمريكية – الإيرانية، وذلك لانعدام قدرة هذه المحافظات على إخراج الحشد منها.

**ثانياً: مستقبل الخيار الفدرالي في المحافظات المحررة:**

على الرغم من كون مسألة الفدرالية تواجه تحديات حقيقية تحول دون إمكانية تحقيقها، بيد أنها ما زالت تمثل مطلباً مشروعاً للمحافظات المحررة لعدد من الأسباب:

١- يعد مشروع الإقليم مطلباً ملحاً للمحافظات المتضررة من سيطرة تنظيم «داعش»، لا سيما في ضوء استمرار أجواء عدم الثقة التي تحكم المشهد السياسي العراقي، في ظل تصاعد حدة الخطاب الطائفي في العراق الذي تمارسه التنظيمات المسلحة في العراق.

٢- القلق من محاولة استغلال قوات الحشد الشعبي لإحداث عمليات تؤدي إلى تغيير ديموغرافي في مناطق متعددة في العراق تستهدف تغيير الطبيعة الإثنوغرافية للمناطق السُّنية، مما يزيد من مطالب أبناء المحافظات المحررة بضرورة إعلان الإقليم السُّني والخلاص من دمار وويلات المجازر والجرائم التي ارتكبت بحق المدنيين والأبرياء، ومن ذلك رفض بعض التنظيمات المسلحة إعادة نازحي عدد من المناطق السُّنية بعد تحريرها مثل جرف الصخر في بابل ويثرب في صلاح الدين وغيرها مع تهاون حكومي في ذلك.

٣- بالرغم من قيام قادة إقليم كردستان بإجراء استفتاء الانفصال عن العراق وتداعياته حصل الإبقاء على الإقليم والحفاظ على دستوريته، وهذا ما يعطي بصيص أمل في إمكانية استغلال ذلك في حصول العرب السُّنة على حقوقهم من خلال المطالبة بالإقليم المنشود.

٤- يذهب البعض إلى القول: إن القوى الكبرى والإقليمية تدعم مشروع إعلان الإقليم السُّني انسجاماً مع سياسة تقاسم النفوذ التي تتبع في الشرق الأوسط، أما مسألة قياس الموقف الدولي والإقليمي على أساس الرفض المعلن للانفصال الكردي فهذا أمر مختلف نظراً لطبيعة تعقيد القضية الكردية، فضلاً عن أن أغلب الكرد يبحثون عن الانفصال كلياً عن العراق وإعلان دولة مستقلة.

٥- الدعم الخليجي لإقامة إقليم سُني يكون بمثابة حاجز جيوبوليتيكي ضد الأطماع الإيرانية بالسيطرة على العراق والوصول إلى الخليج العربي.

بيد أن ما تقدم لا يمنع القول: إن مشروع الإقليم السُّني يواجه عدداً من التحديات ومن أكثرها

أهمية الرفض الإيراني للمشروع الذي يعبر عنه من خلال القوى السياسية الشيعية المهيمنة في القرار السياسي العراقي، لأن الواقع يشير إلى أن إيران تبحث عن عراق موحد ضعيف مسيطر عليه، وليس دولة مقسمة إلى أقاليم إثنوغرافية سُنية وكردية يصعب السيطرة عليها هذا من جهة، أما من جهة أخرى فيمكن القول: إن الرفض الإيراني لمشروع الإقليم السُّني يكمن في رفض إيران أن يكون الإقليم السُّني حاجزاً يقطع الرابط الجيوبوليتيكي الذي نجحت إيران بتحقيقه والممتد من إيران – العراق – سورية – لبنان، فضلاً عن أحد أبرز أسباب الرفض الإيراني لمشروع الإقليم السُّني يتمثل بعامل في الداخل الإيراني متمثل في رفض إنشاء إقليم سُني يهدد تماسك الدولة الإيرانية التي تطالب فيها المكونات بحقوقها في تقرير مصيرها كالكرد والسُّنة وغيرهم.

## المبحث الثاني: الانعكاسات المستقبلية الاجتماعية والاقتصادية للمحافظات المحررة:

### أولاً: النتائج والتحديات المستقبلية:

**أ- آفاق المجال السياسي للمحافظات المحررة:** التساؤلات التي ترد في هذا المجال التي لها ارتباط بالمستقبل المنظور، منها: هل القيادات السياسية في المحافظات المحررة استفادت من دروس المرحلة السابقة، وأنها في المستقبل ستصحح المسار، أم أنها ستسير وفق نفس المنهاج السابق، وستشهد مجالس المحافظات خلافات وانقسامات سياسية حادة تنعكس سلباً على مستقبل المحافظات؟

إن التحديات السياسية التي قد تواجه المحافظات المحررة قد تأخذ أحد الاحتمالين:

**الاحتمال الأول:** عرقلة إعادة الإعمار والاستقرار: دعائم هذا الاحتمال كثيرة، منها: ما يتعلق بتولي الفاسدين السلطة وغياب التوافق السياسي والأجندات المتضاربة بين أعضاء الحكومات المحلية، كل ذلك سيولد عدم استقرار سياسي سينعكس سلباً على عملية إعادة الاستقرار والحياة الطبيعية للمحافظات المحررة، ومما يزيد من خطورة الموقف أن بعض الجهات السياسية أصبح لها قوات تابعة لها.

**الاحتمال الثاني:** السير وفق متطلبات الإدارة السياسية الناجحة: من المحتمل أن تستفيد القيادة السياسية من دروس المرحلة السابقة، وتصل إلى قناعة مفادها أن التجربة التي خاضتها المحافظات المحررة عسيرة جداً، ولا يمكن لأحد أن يقبل بعودتها، وأن الاستمرار بالخلافات

لن يجدي نفعاً، لذا فإن الحل الأمثل يتجسد بتنحية الخلافات السياسية لا سيما وأن صعوبة الظرف ستدفع القيادة السياسة إلى إثبات جدارتها في القيادة، والعمل على زيادة التنسيق مع الحكومة المركزية لكي تحصد أكبر قدر من المنافع لمحافظاتها، لا سيما وأن تلك القيادة ستدرك أن فوزها في الانتخابات القادمة سيكون مرهوناً بتصويت الناخب الذي تولدت لديه القناعة أن صوته في الانتخابات القادمة لا يذهب إلا لمن يستحقه.

**ب- مستقبل الوضع الأمني للمحافظات المحررة:** من المشكلات التي ستواجه المحافظات المحررة في المرحلة القادمة كيفية إدارتها أمنياً، وتتمثل بمشكلات الإمساك بالأرض وصراع النفوذ بين مختلف الجهات التي شاركت بعمليات التحرير الذي سيطغى على مشهدها الأمني مستقبلاً، وكيف سيتم التعامل مع عناصر «داعش» ومؤيديه وعوائلهم، فضلاً عن تفعيل عمل الشرطة وإعادة النظام وحكم القانون بعد غيابهما لثلاث سنوات، وهل ستتمكن الحكومتان المركزية والمحلية والقيادات الأمنية من التصدي لهذه المشكلات والتحديات؟

**الاحتمال: الاستقرار المؤقت نهايته فوضى جديدة:** من خلال استقراء الوقائع على الأرض، يُتوقع أن يشهد المستقبل احتمالية السقوط في فوضى متجددة، إذ إن الاستقرار المؤقت الذي تعيشه المحافظات المحررة في الوقت الحالي الذي بدأ مع اكتمال عمليات التحرير وانتشار القوات الأمنية في الشوارع وفر نوعاً من الأمان في تلك المحافظات المحررة، لكن هذا الانتشار غير مخطط له بشكل كامل ولم يفِ بمتطلبات المرحلة القادمة؛ مما يعني توقع احتمالية الوقوع في فوضى جديدة، لا سيما مع توافر عدد من المحفزات، ومنها:

١- تبرئة عدد من عناصر «داعش» من قبل الأجهزة الأمنية مقابل مبالغ مادية.

٢- عدم وصول القوات الأمنية إلى بعض مخازن الأسلحة ومواقع التحصن لـ«داعش» إلى الآن، نظراً لسعة المساحة التي كان يسطر عليها «داعش»، واتخاذه من المناطق الصحراوية البعيدة عن المدن والأنفاق الداخلية مقرات ومخازن للأسلحة.

٣- وجود الخلايا النائمة لـ«داعش» داخل المدن، وذلك يعني أن عملية إعادة ترتيب أوراقها واستعادة قوتها من جديد أمر وارد وليس مستبعداً، وما يؤكد صحة ذلك هو الهجمات المتكررة لـ«داعش» على مناطق محررة منذ زمن كان آخرها على بيجي وقبلها على قرية الحاج علي في الموصل.

٤- كثرة وتعدد الجهات العاملة في الإدارة الأمنية: إذ إن تعدد أصناف الجهات المكلفة بحفظ

الأمن قد يفسح المجال لـ«داعش» في اختراقها، وغرس جزء من عناصره في هذه التنظيمات، ومن ثم البدء بسلسلة عمليات إرهابية وتحت غطاء رسمي.

**جـ- التحديات التي تواجه مستقبل الوضع الاجتماعي والثقافي للمحافظات المحررة:** من المحتمل أن تواجه المحافظات المحررة عدداً من التحديات على المستوى الاجتماعي والثقافي، يمكن توضيحها وفق النحو الاتي:

١- **تحدي القضاء على الفكر المتطرف:** السؤال الذي يرد هنا: كيف ستتم محاربة فكر التكفير والتطرف الذي خلّفه «داعش» في المجتمع؟ ومن يتحمل مسؤولية مواجهة الفكر المتطرف؟ الجهات الرسمية وحدها، أم لا بد من مساندة الجهات الشعبية لها؟ بمعنى هل يكفي دور مؤسسات التربية والتعليم والمؤسسة الدينية في محاربة التطرف والقضاء عليه، أم إن الأمر يتطلب توسيع دائرة المسؤولية لتشمل فئات أخرى من مؤسسات المجتمع؟

٢- **مخاطر الارتداد عن الدين والمذهب (تغير القناعات والعقائد الدينية):** نتيجة الضغوط التي مارسها «داعش» على الناس وتحت غطاء الدين جعل الكثير من فئات المجتمع تهتز عنده شعرة الإيمان ويذهب باتجاه الارتداد العكسي والنفور من كل شيء ديني، كترك الصلاة والجهر بإعلان معاداة المذهب السُّني واعتباره سبب البلاء، وذلك ينذر بخطورة انتشار ظاهرة الإلحاد لا سيما في أوساط الشباب، وتكمن مصدر الخطورة المستقبلية في حالة وجود توظيف من جهات داخلية أو خارجية وبصور وآليات متعددة.

٣- **تغليب ثقافة العنف في التعامل على ثقافة الحوار والتسامح بين مكونات المجتمع:** إن انتشار صور الموت والقتل الوحشي الذي مارسه «داعش»، وتعدد إصداراته المرئية التي تحمل أبشع صور التفنن بالقتل، فضلاً عن ضغوط المعيشة والنزوح، كل ذلك خلق شعوراً عاماً لدى المجتمع بسرعة الانفعالات النفسية وتغييب لغة الحوار في أبسط الحوارات حتى داخل العائلة الواحدة.

٤- **تحديات مصير عوائل «داعش» بين الإبعاد والإبقاء:** إذ إن إبقاءهم داخل المجتمع يعد مصدر خطر، بل يمكن عدّه فيروساً حاملاً للعدوى، وقد يولد الفوضى وتصاعد حدة الصراعات والثارات، لأن تركهم في أماكنهم للعيش مع عوائل ضحايا «داعش» في مكان واحد سيفجر الكثير من النزاعات.

وكذلك إبعادهم عن المجتمع يتطلب قراراً جريئاً وحاسماً لا يميز بين شخص وآخر، وذلك بحد ذاتها مشكلة، لعدم وجود معيار يمكن أن يميز بين صفوف المنضمين لـ «داعش»، وحتى إن تم حسم قرار عزلهم بمخيمات خاصة، ما آثار ذلك مستقبلاً على المجتمع؟

٥- **تحديات احتمالية تفجر اقتتال داخلي تحت عنوان عشائري:** حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أن الأفراد الذين انضموا لـ «داعش» سيتم ملاحقتهم من قبل الضحايا والمتضررين، وتتضاعف الخطورة في حالة ضعف الأجهزة الأمنية وتخليها عن تحمل مسؤوليتها في فض النزاعات العشائرية لكون المسألة تتحول من طابعها الرسمي إلى العشائري؛ مما يعني تغليب القانون العشائري إن صح التعبير على القانون الحكومي، في محاسبة المقصرين من عناصر «داعش».

٦- **صعوبة الاندماج المجتمعي نتيجة تصدع جدار الثقة بين أفراد المجتمع:** من سكنة تلك المحافظات أنفسهم، فضلاً عن انهيار جدار الثقة بين سكان تلك المحافظات وبقية فئات الشعب العراقي بعد أن شوّه «داعش» سمعة أهل تلك المحافظات.

٧- **ارتفاع حالات الجريمة والسرقة:** هناك دوافع ومحفزات تنذر بخطورة ارتفاع نسب الجريمة والسرقة، فالمعادلة الواقعية تشير إلى أنه كلما تزايدت نسبة الفقراء والعاطلين عن العمل تحفزت مشاعر العوز وسد النقص لديهم مما يقودهم إلى ارتكاب جرائم وسرقة.

٨- **تحديات تزايد أعداد الهروب من الدراسة:** إن العوز والفقر مع تصاعد متطلبات العيش الرغيد وسد رغبات لا سيما لدى الشباب مما جعلهم يفكرون بالهروب من الدراسة لكونهم يريدون الحصول على المال بأسرع وأقصر الطرق.

٩- **تحديات الهروب من المحافظات: (الهجرة بنوعيها الداخلي والخارجي):** إن الآثار السلبية التي خلفتها مرحلة «داعش» ستحفز الكثير من فئات المجتمع ولا سيما الكفاءات إلى الهجرة إلى مناطق أكثر أماناً واستقراراً سواء في داخل العراق بالسكن في محافظات أخرى، أو الهجرة إلى خارج العراق، والتداعيات المستقبلية لهذه المشكلة خطيرة جداً، إذ إن خروج أبناء المحافظات من مناطق سكناهم سيؤدي إلى اختلال سكاني كبير، إذ ستفرغ هذه المحافظات من ساكنيها ومن كفاءتها مما يفسح المجال لتحفيز آخرين من خارج المحافظات للسكن والاستقرار فيها، فضلاً عن الانعكاسات السلبية على واقع الخدمات بكل قطاعاتها التربية والتعليم والصحة.. إلخ.

١٠- **الانتقال القسري للعوائل:** نتيجة ضم المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات البيشمركة إلى

إقليم كردستان، وبهذا فإن التحدي الذي تواجهه مدينة الموصل بعد تحريرها من «داعش» يتمثل بالمناطق التي سيطرت عليها قوات البيشمركة ومن بينها قضاء سنجار الذي تسكنه عوائل وعشائر عربية لها امتدادها في كل أنحاء المدينة، وبناء على ذلك فإن إصرار قيادة الإقليم على ضم هذه المناطق إلى الإقليم؛ ما يعني أن مدينة الموصل أمام تحدٍ خطير بسبب هذه المشكلة التي لها تداعيات كبيرة على مستقبل المدينة.

١١- **مخاطر تدني الثقافة المجتمعية:** إن ارتفاع مستوى الثقافة لدى المجتمع يتصاعد مع تصاعد توافر العيش الرغيد واستتباب الأمن، لكن بسبب الظروف التي تواجه الغالبية العظمى من المدنيين الذين يكاد ينحسر مجال تفكيره حول توفير لقمة العيش والتفكير بمستقبل المعيشة، فضلاً عن الانعكاسات السلبية للوضع الأمني، وكذلك التدمير الذي أصاب البنى التحتية لا سيما المؤسسات التربوية والتعليمية وتأخر جيل بأكمله عن مواكبة التطورات العلمية بسبب تضييقات «داعش»، كل تلك المعطيات تنذر بتراجع وتدني مستويات الثقافة في المحافظات المحررة.

١٢- **مخاطر عزوف الشباب عن الزواج:** إن العزوف عن الزواج له آثار سلبية على المجتمع من ناحية بروز جيل منحرف يبحث عن الفاحشة وممارسة الرذيلة بشتى الطرق، فضلاً عما تخلفه قلة نسبة الزواج من آثار اقتصادية تتجسد في زيادة نسبة الإناث على الذكور.

١٣- **التحديات المتعلقة بدور المرأة:** إن المرأة بحسب الدور الذي تؤديه في المجتمع تشكل أكثر من نصفه، لأنها تمارس أدواراً متعددة؛ فهي أم وأخت وزوجة، وأخطر أدوارها وأهمها هو دور الأم؛ لارتباط هذا الدور بتربية النشء، إذ لو نفترض أن المرأة التي تعلق فكرها بفكر «داعش» بدأت تغذي أولادها بهذا الفكر وتزرع بداخلهم حب الانتقام؛ فإننا سنواجه جيلاً من الشباب المتطرف والعدائي بطبعه، والعكس صحيح عندما تؤدي الأم دوراً إيجابياً في تربية النشء.

١٤- **التحديات المتعلقة بالأطفال:** من ضمن التحديات التي ستواجه مجتمع المحافظات المحررة هي معالجة أوضاع الأطفال لآباء متوفين وعقد زواجهم غير الحكومي ومنحهم حقهم بالهوية والجنسية، كما أن وجود الأطفال واليافعين الذين غرر بهم «داعش» للالتحاق بصفوفه يشكلون خطراً لا يمكن الاستهانة به لا سيما وأن الكثير من هؤلاء يحملون عقائد فاسدة ومتطرفة تغريهم بتنفيذ عمليات انتحارية، كما حصل في السابق أثناء تحرير المدينة من «داعش»، وتزداد خطورتهم كونهم منغمسين في داخل المجتمع والأفكار التي يعتقدونها يمكن

أن تنتقل كالعدوى لغيرهم. (ففي سؤال تم توجيهه لطفل انضم والده لـ «داعش» ثم قتل: أين والدك؟ أجاب: أبي استشهد).

١٥- **ندرة الشخصية القدوة:** إن البطش الذي استخدمه «داعش» في ترويع الناس طوال مدة حكمه، جذر روح الخوف والتردد في كل شخص عاصر زمن «داعش»، وكذلك مرحلة التحرير وقسوة المعارك التي شهدتها المدن المحررة زادت الطين بلة، إذ أثرت على نفسية الفرد وغذت شخصيته بمزيد من السلبية والتقوقع على الذات والشعور بالخوف من المجهول، وهذا بدوره يمكن أن يجعل الكثير منهم ذا شخصية تابعة وليس متبوعة. (الشاهد على ذلك: ما يفعله الملقب بالرئيس ناصر الحلاوي، بأهل الموصل من ضرب وسب).

١٦- **احتمالية انهيار التعايش السلمي بدعم وتوظيف خارجي:** إن مما يزيد من احتمالية حصول تلك الاحتمالية هو وجود أطراف إقليمية ودولية تتآمر لتقسيم البلاد، وفي ظل وجود تنوع في مكونات المجتمع في المحافظات المحررة، إذ توجد طوائف وأعراق، ولكن أكثر مدينة فيها تنوع مجتمعي هي الموصل إذ يمكن وصفها بأنها عراق مصغر لكونها مدينة فيها مكونات متعددة من المسيح الكرد السُّنة الشيعة التركمان، وهذه المكونات كانت تعيش بشكل طبيعي، لكن بعد الذي حصل ولا سيما أن بعض المكونات تضررت أكثر من غيرها، مما قد يفسح مجالاً للتوظيف الخارجي فضلاً عن التوظيف الداخلي (السياسيين النفعيين) في صب الزيت على النار.

## ثانياً: التحديات الاقتصادية للمحافظات المحررة

إن الأزمات الحالية التي تواجه سكان المحافظات المحررة يمكن أن تتفاقم في المستقبل، ويكون لها تداعيات خطيرة من الناحية الاقتصادية، ومن أبرز التحديات الاقتصادية الآتي:

١- **الخسائر الكبيرة في رأس المال البشري:** لا توجد حتى اللحظة إحصائيات دقيقة عن حجم الخسائر البشرية من الذين قتلهم «داعش» أم تلك التي رافقت عمليات التحرير، إذ إن الطاقات البشرية الكثيرة من أطباء ومهندسين وقادة عسكريين قد استشهدوا في المعارك، وهذه الخسائر هي من أعظم الخسائر التي تلقتها المحافظات المحررة من عمليات التحرير.

٢- **التدمير الكبير للبنى التحتية:** من الضرائب التي دفعتها المحافظات المحررة أنها كانت ميداناً

لمعارك التحرير، ولا يخفى على أحد مدى شراسة تلك العمليات، فعلى سبيل المثال مدينة الموصل تهدمت فيها أحياء بالكامل بكل ما تتضمنه من بنى تحتية، فحسب تقديرات الأمم المتحدة أن ١٥ حياً سكنياً من أصل ٤٥، في الموصل تم تدميرها بشكل كامل، بينما لحقت بالأحياء الأخرى أضرار أقل، وبهذا فلم يتبق سوى عدد أقل من المنازل الصالحة للسكنى، حيث منع الدمار الذي حل بالمدن العديد من السكان المحليين من العودة إلى منازلهم، ولم تكن جهود حكومة بغداد والمجتمع الدولي كافيةً للوفاء باحتياجات هؤلاء السكان، وإذا كان هذا هو الحال في الموصل، فهذا يدق جرس الإنذار لوقوع كارثةٍ إنسانيةٍ ضخمة وطويلة الأمد.

٣- **تحديات إعادة الإعمار:** إن تأخر إعادة الإعمار واستئناف الخدمات العامة يعني استمرار شلل الحركة الاقتصادية، المتمثلة بإعادة البنى التحتية للمدينة وتعويض المتضررين وإعادة الحياة الطبيعية للمدينة، وكيف سيدار ملف إعادة الإعمار؟ ومن سيتولى إدارته؟ وكيف سيتم التعويض وصرف الأموال للمتضررين؟ وفق الأمم المتحدة، ستكلف المرحلة الأولى من «استقرار» المدينة (البنى التحتية، الإسكان، التعليم، الشرطة.. إلخ) ما لا يقل عن ٧٠٧ ملايين دولار، وقال طارق الخيكاني، وزير الإعمار والإسكان والبلديات: إن الأضرار بالمحافظات التي حررتها القوات العراقية هي ٧٥٪، وأما عن التكلفة التخمينية لإعادة الإعمار فأعلنت وزارة التخطيط أن العراق يحتاج إلى ١٠٠ مليار دولار لإعادة إعمار المحافظات المحررة.

وكأنموذج محافظة صلاح الدين: فإن عدد المنشآت الصناعات الكبيرة ٣٤ منشأة.

- عدد المنشآت العاملة ١٢ منشأة.
- عدد المتوقفة بانتظار تشغيلها ٤.
- عدد المنشآت التي تعرضت إلى دمار من قبل «داعش» ١٨.

عدد المنشآت الصناعية المتوسطة في المحافظة هو ٥٩ متوزعة ما بين معمل ومنشأة.

- العاملة منها ٣٧ منشأة.
- المتوقفة والمدمرة ٢٢ منشاة.

٤- **تحديات إعادة النازحين:** قد صاحب عمليات التحرير نزوح كبير للمدنيين الذين قدر عددهم بمئات الآلاف، وما يضاعف من صعوبة التحدي هو أن أعداداً كبيرة من النازحين قد هدمت منازلهم بالكامل، وذلك شكل تحدياً كبيراً من الناحيتين الإنسانية والعمرانية لا سيما في ظل

ظروف اقتصادية صعبة يواجهها العراق بسبب التكاليف العسكرية الباهظة لمحاربة الإرهاب من جهة، وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة أخرى.

٥- **تحديات ارتفاع نسب أعداد البطالة:** لا تتوافر فرص عمل ولا استثمار في المحافظات المحررة، وذلك ضاعف من أعداد العاطلين عن العمل.

٦- **توافر قابلية التحول من الطبقة الوسطى إلى المعدومة:** يغلب على سكان المحافظات المحررة محدودية الدخل، إذ إن نسباً قليلة منهم يعمل في القطاع الحكومي الذي يعد مصدر الدخل الرئيس لأغلب المحافظات، وانقطاع هذا المصدر يعني انقطاع مصدر تمويل الحياة؛ مما يعني ارتفاع التحول في الطبقات من الوسطى إلى الفقيرة.

## ثالثاً: «داعش» ومحفزات الظهور من جديد

هناك عدد من العوامل التي قد تدفع «داعش» في المستقبل نحو إعادة ترتيب أوضاعه من جديد، عن طريق اعتماده على نفس الأسلوب الذي اعتمده في البدء بإنشاء خلايا عنكبوتية تمارس دور سارق الليل المخفي الملامح، ومن أبرز تلك العوامل الآتي:

١- غياب روح التعاون وانعدام الثقة بين المدنيين والأجهزة الأمنية.

٢- ضعف الولاء الوطني لدى الأجهزة الأمنية.

٣- انتشار السلاح داخل المجتمع وتحمله مجاميع وكيانات خارج إرادة المنظومة الحكومية.

٤- الاستمرار في تدوير شخوص العملية السياسية الفاسدين.

٥- ارتفاع معدلات البطالة والفقر والجوع.

٦- تصاعد معدلات الفساد المالي والإداري.

٧- ضعف دور المؤسسة الدينية ومؤسسات التربية والتعليم عن القيام بدورها في التوجيه والنصح والإرشاد، وفي ترسيخ ثقافة التسامح وحب الوطن والولاء له.

٨- ضعف الدور الرقابي للمؤسسات الإعلامية، وتضليل اتجاهات الراي العام وفقاً لمصلحة الجهات التي تمولها.

٩- تهاون القضاء في محاسبة المجرمين والفاسدين والتستر على جرائمهم.

## الفصل الثاني:

### أزمة إقليم كردستان

مثلت الأزمة السياسية في إقليم كردستان العراق الذي يتمتع بالحكم الذاتي ويعامل كأنه إقليم شبه مستقل، واحدة من أبرز المتغيرات السياسية في المنطقة التي أدت إلى ظهور تداعيات داخلية وخارجية، فقد أدى إصرار القيادة السياسية الكردية المتمثلة بمسعود البارزاني على إجراء الاستفتاء على مصير إقليم كردستان نقطة تحول مفصلية، وأسهمت في إحداث متغيرات كبيرة في مستقبل الاستقرار السياسي بالمنطقة برمتها وليس في العراق فحسب، وما أن أعلن رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني في ٧ يونيو ٢٠١٧ عن توجه الإقليم لتنظيم استفتاء يحدد مستقبل الشعب الكردي في البقاء في العراق من عدمه وحدد تاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧ موعداً رسمياً لإجراء الاستفتاء؛ حتى اندلعت شرارة الأزمة السياسية بين بغداد والإقليم، فمجرد الإعلان عن تنظيم الاستفتاء اعتبر خيانة عظمى ترتكبها القيادة الكردية حسب ما ذهبت له حكومية حيدر العبادي في بغداد، وواجهت الدعوة البارزانية لتنظيم الاستفتاء رفضاً شعبياً واسعاً من مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية العراقية، بيد أن تمسك البارزاني بتنظيم الاستفتاء ورفضه مجموعة المقترحات والمبادرات التي طرحتها الأمم المتحدة وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة، فضلاً عن المبادرات الإقليمية والداخلية من جهة أخرى أسهم في تعقيد الموقف وتصاعد الخلافات بين المركز والإقليم على مختلف المستويات.

أدى إجراء الاستفتاء في موعده المحدد إلى إعلان الحكومة العراقية مجموعة إجراءات ضد سلطات الإقليم، منها فرض الحظر الجوي على حركة الطيران في مطارات أربيل والسليمانية، ومطالبة السلطات الكردية بتسليم المنافذ الحدودية والمطارات إلى الحكومة المركزية، إلى جانب إيقاف التعامل المالي مع الإقليم، ودعوة قوات البيشمركة للانسحاب من المناطق المتنازع عليها، وهي ما يعرف حسب السلطات الرسمية الكردية «بالمناطق الكردية خارج إقليم كردستان»، ثم ما لبثت أن أقدمت القوات الحكومية العراقية مدعومة بقوات الحشد الشعبي بالسيطرة على مدينة كركوك (التي تعد مركز التنافس الإقليمي) في ١٦ أكتوبر ٢٠١٧ ثم تطور الأمر إلى سيطرة

عراقية على عدد من المناطق المتنازع عليها التي كانت خاضعة للهيمنة الكردية منذ مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، وقد مثلت تلك الخطوات متغيرات كبيرة في الأزمة السياسية الكردية وأدت إلى ردود أفعال مختلفة تمثلت في التصريح بانهيار القيادة الكردية وخساراتها منجزات ومكتسبات حافظت عليها لما يقارب ١٤ عاماً.

## المبحث الأول: دوافع الاستفتاء والمواقف الداخلية والخارجية منه

تكمن الرؤية العراقية إلى استفتاء إقليم كردستان على أنه البداية الحقيقية لمشروع تقسيم العراق إلى دويلات عديدة، وفقاً لما تم طرحه في أروقة السياسة الأمريكية في مراحل سابقة، فبينما يعده غالبية الكرد حلماً تاريخاً تأخر لقرن من الزمن وحرم الشعب الكردي من تأسيس دولته، تبرز الرؤية العراقية إزاء ذلك في مشهد مختلف تماماً، إذ يكون النظر في الموضوع على أنه مشروع لاقتطاع جزء رئيس من دولة العراق الاتحادية وتأسيس كيان عنصري يسهم في إيجاد العديد من المشكلات السياسية المؤثرة ليس في العراق فحسب وإنما في المنطقة برمتها، لا سيما مع إطلاق دعوات عراقية وإقليمية عديدة على أن قيام دولة كردية شمال العراق يمثل «دولة إسرائيلية ثانية» في جسد المنطقة العربية والشرق أوسطية المنهكة بالصراعات الطائفية والقومية والاختلافات البينية بين الدول (خاصة مع رفع الأعلام «الإسرائيلية» في أماكن عدة من كردستان خلال الاستفتاء)، لذا فإن الرؤية العراقية إزاء استفتاء إقليم كردستان لم تأخذ بنظر الاعتبار المصالح العراقية فحسب، وإنما أخذت أيضاً المصالح الإقليمية المشتركة لا سيما مع دول الجوار تركيا وإيران اللتين أعربتا عن رفضهما الشديد لهذا الإجراء وعده خطراً يهدد الأمن والسلم الإقليميين.

مثلت القضية الكردية واحدة من أبرز التحديات التي واجهت المنطقة منذ تأسيس الدول الحديثة في عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى، فطوال القرن العشرين استمرت القضية الكرية على أنها واحدة من المشكلات التي واجهت عدداً من الدول التي ضمت الكرد في حدودها، وهي العراق وتركيا وإيران وسورية، وتعود جذور المشكلة إلى أن الدول الاستعمارية عندما قررت الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وتأسيس الدول الحديثة، لم تمنح القومية الكرية دولةً مستقلة كما منحت باقي القوميات وإنما اختارت أن يكونوا مشتتين بين أربع دول، وقد دخل الكرد في حروب متقطعة مع دول المنطقة ولا سيما مع الحكومات العراقية

المتعاقبة وصولاً إلى تمكنهم من سيطرتهم المباشرة على إدارة السلطة في إقليم كردستان العراق الذي يضم ثلاث محافظات كردية، وهي أربيل ودهوك والسليمانية بشكل مباشر عام ١٩٩١ على أعقاب حرب الخليج الثانية وإخراج النظام العراقي من الكويت بوساطة قوات التحالف الدولي التي قادته الولايات المتحدة الأمريكية ودعمه عدد من الأنظمة السياسية العربية.

ومنذ احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ تمكن الكرد من الحصول على مواقع الصدارة في المشهد السياسي العراقي بفعل معارضتهم لنظام صدام حسين وتحالفهم مع الولايات المتحدة، وتمكنوا بعد انهيار النظام العراقي مباشرة من السيطرة على مدينة كركوك التي تعد حجز الزاوية في الصراع العربي الكردي داخل العراق بفضل إمكاناتها الهائلة من الطاقة، وقد مثلت السيطرة الكردية على حقول النفط طوال المدة من عام ٢٠٠٣ – ٢٠١٧ السبب المباشر في النهضة الاقتصادية والعمرانية التي أحدثها الكرد في إقليم كردستان العراق.

لم يكن طرح مشروع استفتاء إقليم كردستان حدثاً استثنائياً في المشهد السياسي العراقي الذي تعصف به المشكلات الداخلية والتحديات الخارجية، فالحديث عن استقلال كردستان ظل واحداً من أبرز طموحات وأهداف القيادة السياسية الكردية منذ مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، ويمكن القول في هذا الإطار: إن إقدام الكرد على اتخاذ هذا القرار يعود لجملة من التداعيات، منها على سبيل المثال لا الحصر:

– استغلال الوضع السياسي العراقي المرتبك بفعل الاستنزاف للقدرات والإمكانات العسكرية والاقتصادية بفعل الحرب ضد تنظيم «داعش»، واعتبار المرحلة تمثل الفرصة السانحة للكرد لقيام دولتهم بمعزل عن الإدارة المركزية في بغداد.

– محاولة الانتقال بالأزمة السياسية العراقية بين أربيل وبغداد إلى مراحل متقدمة تمكن القيادة الكردية من الحصول على مكاسب أكبر تعضد الموقف السياسي للكرد وتعطي زخماً أكبر للكرد في شروط التفاوض مع بغداد.

– اتخاذ سياسة تصدير المشكلات الداخلية إلى الخارج كاستراتيجية واقعية للتعامل مع التحديات السياسية في الواقع الكردي، وذلك عبر محاولة توحيد المواقف والجهود الداخلية الكردية في مسألة قومية كبرى تمثل حلماً كردياً أزلياً متمثلاً في قيام الدولة الكردية، لا سيما مع عدد كبير من المشكلات التي تكتنف المشهد السياسي الكردي بين الأقطاب الرئيسة الحاكمة في هذا المشهد الكردي، ومنها تعطيل أعمال برلمان كردستان لعامين والفراغ الدستوري الذي

تشهده رئاسة إقليم كردستان بسبب بقاء البارزاني في منصبه بعد انتهاء ولايته، فضلاً عن الأزمة المالية التي تعصف بالإقليم نتيجة قطع الحكومة المركزية في بغداد المستحقات المالية للإقليم نتيجة عدم التزام قيادته باتفاق تصدير النفط من داخل الإقليم أو في كركوك؛ مما أسهم في تردي الواقع الاقتصادي والاجتماعي بشكل مؤثر في الإقليم.

– تصور قيادة البارزاني أن طرح مشروع استفتاء إقليم كردستان سيحصل على إجماع كردي داخلي لأنه يمثل الخلاص للكرد من ويلات ومشكلات الحكومات العراقية المتعاقبة.

– بالرغم من عدم توحد الموقف الكردي إزاء الاستفتاء بيد أن الإدراك السياسي الحاكم لدى قيادة الإقليم تصور أن تنظيم الاستفتاء سيقضي على المشكلات الداخلية ويحقق أهدافاً استراتيجية تخدم عموم الشعب الكردي، لذا فإن البارزاني تعامل مع الموقف الرافض للاستفتاء على أنه سيضطر للاعتراف بالأمر الواقع عندما ينظم الاستفتاء ويشارك به جميع أبناء الشعب الكردي وتكون النتيجة لصالح الانفصال.

– قناعة البارزاني بفشل الشراكة السياسية مع الحكومة المركزية في بغداد وعدم جدوى البقاء في عراق موحد، التي ترتبت عليها مجموعة من النتائج من أبرزها تصويت البرلمان العراقي في وقت سابق على سحب الثقة عن وزير المالية هوشيار زيباري؛ مما أدى إلى تعكير صفو العلاقات الكردية مع بغداد، وظهر الحديث جلياً ذلك عندما أفصح البارزاني بشكل علني عن فرط عقد التحالف الاستراتيجي التاريخي بين التحالف الكردستاني (الذي يمثل القوى السياسية الكردية)، والتحالف الوطني (الذي يمثل القوى السياسية الشيعية)، ذلك التحالف الذي أنشأ العملية السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وتقاسم الطرفان النفوذ والمكاسب والمصالح فيها.

من خلال ما تقدم، فقد راهن البارزاني على ضرورة إجراء الاستفتاء في موعده المقرر، وظهرت نتيجة لذلك مجموعة مواقف داخلية وخارجية من مشروع استفتاء إقليم كردستان، فقد أثار إعلان الإقليم تنظيم الاستفتاء ردود أفعال غاضبة ومستنكرة ليس في الداخل العراقي فحسب وإنما خارجي أيضاً، ومن الجدير بالذكر أن القوى السياسية الكردية لم تكن متفقة بالأصل على تنظيم الاستفتاء وانقسمت في ذلك إلى محورين، فبينما تزعم الديمقراطي الكردستاني الذي يقوده مسعود البارزاني المحور الأول المؤيد لتنظيم الاستفتاء واشترك معه في ذلك حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني وانضم إلى جانبهم جناح في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني متمثلاً في محافظ كركوك نجم الدين كريم، ونائب رئيس الإقليم كوسرت رسول، القيادي السابق والمنشق

عن الاتحاد الوطني الكردستاني، أما المحور الثاني الذي عارض الاستفتاء بشكل عام فهو المحور الأكثر ارتباطاً بالسياسة الإيرانية والمتمثل بالجناح الآخر في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يقوده بافل نجل جلال الطالباني وآخرون، كما يضم المحور المعارض حركة التغيير والجماعة الإسلامية.

أما فيما يتعلق بالمكونات الأخرى في العراق، فقد عارضت القوى السياسية السُّنية والشيعية على حد سواء توجه القيادة الكردية لتنظيم الاستفتاء، ولكن درجة معارضتها اختلفت تبعاً لطبيعة المصالح المشتركة بين كل طرف مع الكرد من جهة، إلى جانب طبيعة المؤثرات الإقليمية الرافضة للاستفتاء من جهة أخرى، وظهر التشدد في الموقف الشيعي لا سيما من رئيس الحكومة حيدر العبادي وفصائل الحشد الشعبي التي هددت باقتحام كردستان في حال إجراء الاستفتاء.

وفي إطار المواقف الخارجية، فلم يحصل رئيس الإقليم مسعود البارزاني على تأييد إقليمي أو دولي كبير لإجراء الاستفتاء حتى من حلفائه في الولايات المتحدة الأمريكية التي صرحت برفض إجراء الاستفتاء قبل انتهاء الحرب ضد «داعش»، وأصدرت في ضوء ذلك بياناً شديد اللهجة في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧، وأسهم الموقف الأمريكي المؤيد من أغلب القوى الدولية الأخرى في إصدار قرار مجلس الأمن في ٢١ سبتمبر ٢٠١٧ أعرب عن القلق من التداعيات التي سيفضي لها استفتاء الإقليم، وظهر موقف مؤيد علني وحيد من قبل «إسرائيل» التي أكد رئيس حكومتها طوال الأشهر التي سبقت الاستفتاء على حق الشعب الكردي في إجراء الاستفتاء وقيام دولته، وظهرت المواقف المناهضة لإجراء الاستفتاء تباعاً، وقد ظهر الموقف المتشدد في كل من تركيا وإيران، والواقع فإن أبعاد هذا الموقف تكمن في رفض الدولتين قيام دولة كردية بجوارهما تهدد سلامتهما الإقليمية وتثير الطموحات الكردية في كلتا الدولتين بالتطلع لقيام دويلات كردية على غرار ما حصل في العراق، وفي صباح يوم الاستفتاء أجرى كل من الرئيس الإيراني والرئيس التركي اتصالاً منفصلاً مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تم خلاله التأكيد على وحدة الأراضي العراقية والسورية، وأكد أردوغان بعد يوم من إجراء الاستفتاء أن رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني أخطأ التقدير، وأن شمال العراق لا يخص الكرد وحدهم، وإنما للعرب والتركمان والمسيحيين حقوقهم فيه أيضاً، وأكد أردوغان أيضاً اعتبار انفصال إقليم كردستان تهديداً للأمن القومي التركي، ولتركيا الحق في اتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات بما فيها الإجراءات العسكرية للحيلولة دون تحقيق حلم الدولة الكردية، وقد شكك مستشار المرشد الأعلى الإيراني للشؤون الخارجية علي

أكبر ولايتي بشرعية الاستفتاء، وأكد أن السلطات في الإقليم زورت نتائج ونسب المشاركة في الاستفتاء، وأكد أن قيام دولة كردية في شمال العراق لن يخدم سوى مصالح «إسرائيل» والولايات المتحدة، وبالرغم من الموقف الرسمي للسعودية والإمارات في رفض إجراء الاستفتاء فإن ذلك لم يمنع تسريب معلومات من مراكز صنع القرار في الدولتين أشارت إلى إيصال رسائل سرية للقادة الكرد تشجع على إقامة الاستفتاء لأنه يعني زعزعة الأمن الإقليمي لكل من تركيا وإيران اللتين تتخذان موقفاً معارضاً للسياسة السعودية الإماراتية المشتركة لا سيما فيما يتعلق بحصار قطر.

## المبحث الثاني: ما بعد الاستفتاء التداعيات والمتغيرات الاستراتيجية:

تم إجراء الاستفتاء بموعده المقرر في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧، وأعلنت المفوضية العليا للانتخابات في إقليم كردستان المشرفة على إجراء الاستفتاء أن نسبة المشاركة تجاوزت ٧٢٪ من أعداد الناخبين، وظهر جلياً انقسام الموقف الكردي حيال الاستفتاء من خلال نسبة المشاركة في محافظة السليمانية التي لم تتجاوز ٥٥٪ التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني الحليف التقليدي لإيران، وأعلن رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي مباشرة رفض بغداد للاستفتاء وعدم تعاملها بالنتائج المترتبة عليه، وأعلن عن عدد من الإجراءات العقابية ضد سلطات الإقليم، منها فرض الحظر الجوي على مطارات أربيل والسليمانية، ومطالبة السلطات في الإقليم بتسليم المطارات والمنافذ الحدودية والمناطق المتنازع عليها إلى السلطات الاتحادية، واستجابت بشكل مباشر تركيا وإيران لطلب الحظر الجوي على الإقليم، وأعلنت عدم استبعادها فرض حصار على الإقليم إذا طلبت الحكومة العراقية ذلك، وتبع ذلك استجابة عدد من شركات الطيران الأجنبية لقرار حظر الطيران، وأكدت الحكومة العراقية أنها سوف تتخذ جميع الإجراءات الممكنة بضمنها العسكرية لعدم السماح بانفصال إقليم كردستان العراق.

لم يستجب الرئيس مسعود البارزاني للدعوات التي أطلقت داخلياً من قبل رئيس الجمهورية فواد معصوم أو رئيس الحكومة حيدر العبادي، كما أنه لم يستجب لقرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق الذي صدر بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٧ ودعا إلى وقف إجراءات الاستفتاء لحين بيان مدى دستورية هذا الإجراء من عدمه، إلى جانب ذلك لم يتعامل البارزاني بإيجابية مع الدعوات الخارجية لعدم إجراء الاستفتاء التي أعلنتها كل من تركيا وإيران فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية وقرار مجلس الأمن آنف الذكر.

لم يكن الإدراك السياسي لمسعود البارزاني بمستوى الحدث، ولم يقدر حجم التداعيات الخطيرة التي سوف تترتب على إجرائه للاستفتاء، وما هي إلا أيام معدودة وفي الساعات الأولى من صباح يوم ١٦ أكتوبر ٢٠١٧ كانت قوة من الجيش العراقي معززة بوحدات من قوات الشرطة الاتحادية والحشد الشعبي تسيطر على مدينة كركوك بشكل كامل، وهو ما أصاب القيادة السياسية في إقليم كردستان بالصدمة نتيجة لذلك، وحصل ذلك بعد زيارة قائد فيلق القدس الإيراني الجنرال قاسم سليماني إلى مدينة السلمانية وتوقيعه صفقةً مع أقطاب رئيسة في الاتحاد الوطني الكردستاني لاسيما مع جناح بافل جلال الطالباني الذي يقود لواء من قوات البيشمركة في كركوك، وكان مضمون الاتفاق انسحاب قوات البيشمركة من كركوك من دون مواجهة للقوات العراقية مقابل تعهد الحكومة العراقية بدفع مستحقات ورواتب موظفي السلمانية وقوات البيشمركة فيها في المرحلة القادمة.

لم يكن البارزاني يتصور ولو للحظة واحدة أن يحصل هذا المشهد وتسيطر الحكومة العراقية على كركوك وتنسحب قوات البيشمركة منها، ويلجأ محافظ كركوك نجم الدين كريم إلى أربيل الذي صوت البرلمان العراقي على إقالته بطلب رسمي من حكومة العبادي، ويؤدي ذلك أيضاً إلى سيطرة القوات العراقية على حقول النفط في كركوك أيضاً، ويتبع ذلك المناطق المتنازع عليها في طوزخرماتو وخانقين وسنجار ومعظم المنطقة غرب نينوى وسد الموصل، وما لبث البارزاني أن ظهر في وسائل الإعلام فيما بعد ليعلن بصراحة عن أن خسارة كركوك والمناطق المتنازع عليها كانت نتيجة خيانة عظمى ارتكبها قادة في الاتحاد الوطني الكردستاني، وأسهموا في ضياع حلم تحقيق الدولة الكردية بعد ١٤ عاماً من الجهود التي بذلت في هذا الإطار، ونتيجة لذلك ظهرت خلافات عديدة بين الطبقة السياسية الكردية الحاكمة وخسر البارزاني عدداً غير قليل من حلفائه، من أبرزهم رئيس وزراء الإقليم السابق د. برهم صالح، رئيس التحالف من أجل الديمقراطية المنشق من الاتحاد الوطني الكردستاني، وأفصحت مصادر مقربة من عائلة البارزاني نشوب خلافات بين صهر البارزاني رئيس وزراء الإقليم الحالي نجيرفان البارزاني الذي لم يكن مؤيداً لإجراء الاستفتاء في هذا التوقيت، ونجل البارزاني مسرور البارزاني، رئيس مجلس الأمن القومي الكردي؛ ما أدى إلى أن يعلن مسعود البارزاني تقديم استقالته اعتباراً من ١ نوفمبر ٢٠١٧ بعد تحميله نتيجة الانهيار السياسي الذي تعرض إقليم كردستان.

يمكن القول: إن من أبرز الدلالات الاستراتيجية المترتبة على عملية الاستفتاء هي تطور الدور

الإيراني في العراق ليس في الوسط والجنوب حيث السيطرة الشيعية فحسب، وإنما في مناطق شمال العراق بعد أن تمكنت من الظفر بصفقة السيطرة الحكومية على كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها بواسطة الجنرال قاسم سليماني، وإذا ما يمكن وصف ما حصل في كركوك بالانهيار السياسي للقيادة السياسية في إقليم كردستان، فإن لإيران الدور الأبرز في تحقيق ذلك، وبالرغم من نشر وسائل إعلام كردية مقربة من البارزاني أخباراً عديدة تشير إلى تواجد قوات الحرس الثوري الإيراني إلى جانب قوات الحكومة العراقية وقوات الحشد الشعبي في كركوك في محاولة لاستمالة الموقف الأمريكي، بيد أن بيان الخارجية الأمريكية الذي صدر تعليقاً على الموقف نفى أن يكون هناك تواجد لقوات الحرس الثوري الإيراني، وأكد البيان أن الموقف الأمريكي غير منحاز لأي من أطراف النزاع في العراق؛ ما أدى إلى خيبة أمل كبيرة أصابت قيادة إقليم كردستان التي كانت تعول كثيراً على الدعم الأمريكي لها في هذا المجال، ولا سيما محاولتها توظيف الموقف «الإسرائيلي» لصالحها في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، بيد أن ذلك لم يجدِ نفعاً وتمسكت الإدارة الأمريكية بموقفها الرافض لإجراء الاستفتاء، ويمكن القول: إن الأبعاد التي احتكمت لها الرؤية الأمريكية حيال الموقف من استفتاء إقليم كردستان تكمن في: أولاً الرفض الأمريكي لتوقيت الاستفتاء قبل انتهاء الحرب ضد تنظيم «داعش»، وأن مسألة استقلال إقليم كردستان ستفجر مشكلة إقليمية بالغة التعقيد لا حاجة لها مع تركيا كما مع العراق، أما ثانياً: فالولايات المتحدة الأمريكية تعد رئيس الحكومة العراقية الحالي حيدر العبادي رجل المرحلة المناسب الذي استطاع الانتصار على تنظيم «داعش»، وتعمل على دعمه في المرحلة القادمة باعتباره الخيار الأفضل، ويتطلب ذلك دعمه إزاء الموقف من استفتاء إقليم كردستان، بيد أن ذلك لا يمنع القول: إن الولايات المتحدة لا تزال تملك مجموعة خيارات في الأزمة، منها وصول وزير الخارجية الأمريكية ريكس تيلرسون إلى العاصمة بغداد في زيارة مفاجئة في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧ ولقاؤه رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، وتسربت معلومات مفادها أن تيلرسون أبلغ العبادي أن إقليم كردستان لا يزال يعد من المناطق الحيوية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، وأن موافقة واشنطن على اجتياح القوات العراقية لكركوك والمناطق المتنازع عليها لا يعني بالضرورة موافقة أمريكية على اجتياح القوات العراقية أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق.

وفي الإطار ذاته، تدرك تركيا جيداً أن عدم استجابة مسعود البارزاني لإلغاء الاستفتاء أو على الأقل تأجيله في حينه يعني خيانة كبيرة ترتكبها قيادة الإقليم بحق تركيا الحليفة لمسعود

البارزاني طيلة السنوات القليلة الماضية، لا سيما في تصدير النفط وتقديم الدعم ضد الخصوم والمنافسين الكرد والشيعة المرتبطين بالمشروع الإيراني، ويكمن البعد الحقيقي للموقف التركي الرافض للاستفتاء في أطماع الكرد بضم كركوك إلى الدولة الكردية المنشودة، وفي هذا الصدد، يتجلى الموقف المتشدد التركي إزاء الاستفتاء والرافض له لأن تركيا تعد كركوك مدينة تركمانية وهي من الموروث التركي في العراق، وأكد ذلك رئيس الوزراء التركي علي بن يلدريم أن كركوك مدينة تركمانية إلى ما قبل ٥٠ عاماً من الآن، بيد أن طبيعة المتغيرات الاستراتيجية التي ترتبت على إجراء الاستفتاء ومن أبرزها سيطرة الحكومة العراقية على كركوك والمناطق المتنازع عليها تعني بما لا يدع مجالاً للشك خسارة استراتيجية كبيرة لتركيا في ميزان القوى الإقليمي، لا سيما مع ما تتمتع به كركوك من إمكانات نفطية ضخمة إذ يقدر الإنتاج النفطي فيها بحوالي ٧٠٠ ألف برميل نفط يومياً، فضلاً عن باقي الموارد الطبيعية الأخرى، ولم تقتصر الخسارة الاستراتيجية التركية على كركوك فحسب، وإنما تواصلت مع سيطرة القوات العراقية على المناطق المتنازع عليها ولا سيما في منطقة جبال سنجار، إذ إن سيطرة قوات الحشد الشعبي عليها تعني منح الضوء الأخضر لحركة وحدات حماية الشعب الكردي المرتبطة بحزب العمال الكردستاني، وتم تعيين أحد قادة الحشد الشعبي في سنجار بمنصب قائمقام المدينة.

وبقدر ما أدى التأييد التركي للموقف الإيراني والعراقي ضد قيادة إقليم كردستان خسارة استراتيجية للمصالح التركية في العراق، فإن ذلك يمتد إلى الداخل التركي أيضاً الذي تمثل فيه الأقلية الكردية إشكالية كبيرة في الواقع السياسي التركي المعاصر، ويتمثل ذلك في تواجد ما يقارب ١٥ مليون كردي يعيشون في ٢١ محافظة تركية، وسيسهم ذلك في تعكير صفو العلاقة مع السلطة الحاكمة في تركيا وزيادة نشاط حزب العمال الكردستاني المعارض للسياسة التركية.

# الفصل الثالث

## ما بعد النصر العسكري
## جدل التحديات الداخلية والخارجية

يبدو واضحاً أن عام ٢٠١٧ كان عام الحسم الكبير بالنسبة للعراق على المستوى الاستراتيجي الشامل، حيث وصل العراق إلى ذروة قوته العسكرية في عملية مكافحة الإرهاب واسترجاع ما يقارب ٩٥٪ من الأراضي التي احتلتها «داعش» بعد عام ٢٠١٤ وتحسن وضع العراق الإقليمي والدولي وحدوث تسويات إضافية عززت من وحدته على مستوى إقليم كردستان العراق، غير أن ذلك مثل الجزء الأبرز من إنجازات هذا العام دافعاً في المقدمة تحديات جديدة تتمثل بعملية إعادة إعمار المناطق المدمرة ثم إعادة النازحين إليها التي تترافق مع اقتراب موعد الانتخابات عام ٢٠١٨، غير أن كل ذلك لا يعني التقدم الشامل من دون عملية مكافحة الفساد السياسي الذي أدى إلى فساد مالي وإداري واقتصادي ومؤسساتي أوصل العراق عام ٢٠١٤ إلى حافة الانهيار.

### خارطة التحالفات السياسية في العراق وتحديات انتخابات ٢٠١٨:

على غير العادة، تبدو الخارطة السياسية العراقية اليوم أكثر وضوحاً من أي وقت آخر، وذلك بسبب ما أفرزته قضية الحرب على الإرهاب وما تبعها من أحداث سياسية على مستوى إعادة تموضع الجيش العراقي في المناطق المتنازع عليها، هذه الخارطة اليوم يمكن أن نقول: إنها انقسمت طولياً بعد أن كانت مقسمة أفقياً على مستويات ثلاثة (كردية في الأعلى، وسُنية في الوسط، وشيعية في الجنوب)، إذ يبدو واضحاً اليوم أن هناك تقاربات شيعية كردية سُنية من محور الحشد الولائي لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالمقابل وجود محور سُني شيعي كردي قريب جداً من محور رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي.

هذه التحولات قد تنبئ بنتيجة مهمة هي أن انتخابات مايو ٢٠١٨ إن جرت في موعدها ستكون بين هذين المحورين اللذين يمتلكان شبكة من العلاقات الإقليمية الدولية الجيدة، فمحور

إيران المتمثل بجزء من الحشد الولائي، وجناح رئيس الوزراء السابق السيد نوري المالكي يحاول أن يحشد الشارع مذهبياً من أجل اكتساب قدر عال من الأصوات مع رغبات غير مباشرة من قبل المالكي رغم إعلانه دعم إجراء الانتخابات في موعدها، بيد أن بعض المؤشرات تدفعه لمحاولات تأجيلها لستة أشهر أخرى على أمل أن تتراجع شعبية العبادي نسبياً داخل العراق الذي يمتلك القبول الداخلي الكبير فضلاً عن القبول الإقليمي والدولي الذي يؤهله للولاية الثانية.

على هذا النحو، يظهر الجدل حول حكومة الأغلبية النيابية التي قد تحسم بدخول جملة من القوى المدنية المتحالفة مع بعضها على مستوى القائمة الواحدة في جميع أنحاء العراق فيما يخص العبادي تحديداً، التي يمكن أن تؤهله لحسم موضوع الولاية الثانية دون الحاجة لتحالفات موسعة لمرحلة ما بعد الانتخابات، من جانب آخر يدرك محور المالكي أن أقصى ما يمكن الحصول عليه هو عدم تحقق النصاب الكامل داخل البرلمان من قبل تحالف العبادي لاختيار رئيس الجمهورية الذي سيكلف إحدى الشخصيات لتشكيل الحكومة (التي يغلب الاعتقاد أن رئيسها سيكون العبادي).

### تحديات النازحين والحشود المنتشرة داخل المدن:

تبدو قضية النازحين والعجز الحكومي الواضح عن إيجاد حل جذري سريع لها هي من أبرز القضايا التي تمثل تحدياً لحكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي، كونه الطرف الأول الذي يجب أن يشترك في حل هذه الأزمة التي يمكن أن توظف ضده في أي لحظة إن سنحت الفرصة، على هذا الأساس سيدخل العبادي تحت ضغط القوى السياسية داخل الأراضي المحررة حديثاً من قبضة «داعش» التي تعاني بشكل كبير من نزوح ما يقارب المليون شخص ما بين إقليم كردستان وبغداد ومحافظات الوسط والجنوب وما بين تركيا وباقي الدول القريبة.

من ناحية أخرى، تبرز قضية الحشود المتعددة داخل المدن المحررة كأحد أبرز التحديات التي يمكن أن تواجه الحكومة العراقية ولا سيما رئيس الوزراء نتيجة المشكلة الأمنية التي تشكلها هذه الحشود في محافظة نينوى وصلاح الدين والأنبار، واقعياً لا تمتلك بغداد السلطة العليا على تحركات وسلوكيات هذه الحشود بقدر ما ترتبط بشخصيات سياسية وعشائرية وجهات داخلية وخارجية تعمل لأجنداتها الخاصة بشكل واضح وصريح، وهذا ما لا ينطبق تحديداً على حشد مرجعية النجف وحشد مقتدى الصدر الذي له ارتباطاته المعروفة وتتم هيكلته ودمجه داخل

المؤسسات الأمنية الرسمية العراقية.

يكمن التحدي بأن هذه الحشود قد تؤثر بشكل مباشر على سير العملية الانتخابية ولوجستياتها الشاملة، وقد لا تكون النتائج حقيقية فعلاً ولا تعبر عن وضع الشارع داخل مناطق تواجد هذه الحشود، فمن الطبيعي أن من يملك السلاح على الأرض يملك كل شيء ومن ضمنها الانتخابات، لهذا على رئيس الوزراء العراقي أن يتحرك سريعاً بالتعاون مع حلفائه المحليين والإقليميين والدوليين لتحجيم هذه الأدوار عبر قطع تمويلها تدريجياً ودمج عناصرها داخل المؤسسات الرسمية لكي لا تتم عملية استغلالهم من جديد، كما يجب أن تسبق هذه العملية بخطوة مهمة وهي إخراجهم من المدن المحررة وتسليم الملف للشرطة المحلية والجيش والجهات الحكومية الرسمية لإدارة العملية الانتخابية وما بعدها داخل هذه المحافظات إن تسنى له ذلك.

### الوضع الاقتصادي ومآلاته:

بعد دخول العراق مرحلة التمويل الدولي عبر القروض التي تحصّل عليها من البنك الدولي، يبدو العراق فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي في أسوأ حالاته المالية المتردية؛ ذلك لما تعرض له الاحتياطي النقدي العراقي من انخفاض كبير بعد أن كان عام ٢٠١٣ يمتلك ما يعادل ٦٨ مليار دولار احتياطي، وصلت عام ٢٠١٧ إلى ما دون ٣٨ مليار دولار بحسب ما نشره تقرير البنك الدولي للنصف الأول من عام ٢٠١٧، بهذه المعطيات يظهر جلياً أن الوضع يحتاج لإعادة مراجعة شاملة لاستراتيجية العراق الاقتصادية وطرق تمويل الحرب على الإرهاب بشقيها العسكري – الأمني، وبشقها الفكري، من خلال إعادة تفعيل دور القطاع الخاص بوصفه قطاعاً سانداً ومؤثراً على أداء الدولة لوظائفها الاقتصادية.

من ناحية أخرى، وبنظرة سريعة على مسودة موازنة عام ٢٠١٨ التي تتم دراستها من قبل مجلس النواب ورئاسة الوزراء قد تضمنت ما يعادل ٧٢ مليار دولار بواقع عجز يتجاوز ٢٠٪ مقدرة سعر البرميل ما يعادل ٤٣,٤ دولار بطاقة إنتاجية تقديرية قدرها ٣,٨ مليون برميل نفط يومياً في الأوضاع الاعتيادية المستقرة، هذه الموازنة اعتمدت بشكل كبير على محاولة تفعيل دور القطاع الخاص من أجل تقليل الأعباء الاقتصادية نسبياً على الدولة في ظل تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتحول للسير في اتجاه الخصخصة التدريجية داخل القطاعات المختلفة في العراق.

تبرز التحديات الكبرى في عملية إعادة إعمار المناطق المحررة التي من الواضح أنها لن تكون عبر تمويل عراقي مباشر بقدر ما ستكون عبر قروض ومنح وتبرعات وسياسات اقتصادية قد تفرضها الجهات الممولة على العراق مقابل رهونات عديدة، أهمها تمديد عمل شركات نفطية وتمديد أعمال شركات أخرى وما إلى ذلك من إجراءات اقتصادية عديدة تزيد مكاسب القوى الخارجية الداعمة والممولة، لهذا بات من الضروري وضع استراتيجية جديدة للواقع الاقتصادي وتفعيل دور القطاعات الأخرى إلى جانب النفط والخروج تدريجياً خلال سنوات من الاقتصاد الريعي المعتمد على مصدر واحد فقط.

## تحديات معركة الوعي والحرب الفكرية والمخلفات الاجتماعية لما بعد «داعش»:

بعد طي صفحة الإرهاب بجانبها العسكري الكبير تبرز اليوم أرضية واسعة لطرح أسئلة واضحة على مستوى المنظومة الفكرية العليا للدولة، وهذه الأسئلة يجب أن تتمحور حول: لماذا وصلنا إلى هذه الدرجة من الانهيار القيمي والفكري؟ وما أهم الأسباب التي أنتجت لنا هذا التطرف بشقيه السُّني والشيعي؟ تشخيص الخلل بطريقة موضوعية قد يؤدي بصورة مباشرة لتكوين رؤية لتلافي الانهيارات والانتكاسات الجديدة، لهذا تبرز اليوم مشكلة جديدة من مشكلات الوعي على مستوى الدولة العراقية التي باتت ضرورة ملحة لاستكمال عملية النصر العسكري بتكوين مصدات فكرية مانعة وخلق سقف هوياتي أعلى للدولة العراقية يكون جامعاً للجميع، هذا السقف سيكون بمثابة الجهة الوقائية التي ستمنع تسرب أي من الأفكار الشاذة على المجتمع وتكافح انتشارها بإجراءات استباقية قبل حدوثها، هي أشبه بمنظومة إنذار مبكر وتلقيح فكري قبل الإصابة بهذه الانتكاسات من جديد.

من جهة أخرى، ولعل من أبرز الأخطار التي تواجه العراق وتحديداً المناطق المحررة حديثاً من قبضة التنظيم بعد إكمال عملية التحرير وبداية إدارتها الجديدة على المستوى الاجتماعي، هو ما خلفه «داعش» من تراكمات اجتماعية كبيرة كانت نتيجة مباشرة لسلوك هذا التنظيم، فجيوش الأرامل والأيتام تكاد تكون حالة عامة في المدن المحررة تنبئ بوجود خطر كبير لظهور جيوش من المتسولين والجهلة وانتشار الفقر وربما سهولة اصطيادهم في شبكات الإجرام وربما الإرهاب والمخدرات والدعارة لتوفير لقمة العيش بسبب عدم وجود مشروع حكومي يحتويهم. تقف هذه الإشكالية بصورة مباشرة أمام الحكومة العراقية وحكومة المحافظات المحلية (التي

لم تقدم شيئاً يمكن التفاؤل به إلى الآن لهذه المحافظات)، للحيلولة دون تفشي وانحراف هذه الفئات التي إما يكون قد تعرض ذووها إلى عمليات إعدام مباشر أو لقوا حتفهم جراء عمليات التحرير التي تشكل عبئاً اقتصادياً آخر على الحكومة في المستقبل القريب، ومن جهة ثانية تكمن المشكلة الاجتماعية الأخرى في وجهها الآخر وما خلفه «داعش» من أسر دون معيل ستكون عبئاً على المجتمع، بعدما اختار ذووهم أحد الطريقين إما الموت مع «داعش» أو الاعتقال (وهو نادر نسبياً)، فأسر عناصر المنتمين لـ «داعش» هم في بعض الأحيان كانوا ضحية لسلوكيات ذويها ولم تكن جزءاً من «داعش».

### الوضع العراقي الخارجي إقليمياً ودولياً:

يبدو العراق ظاهرياً اليوم ومنذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن في أبهى صور ذروته الإقليمية توازناً من حيث علاقاته المتعددة مع مختلف الأطراف التي كانت تتعامل معه بهاجس الحذر والخوف، فبعد تمكن العراق من تكوين تصور إقليمي شبه حر وخروجه النسبي من الهيمنة الإيرانية ظاهراً، صار للعراق علاقات توصف بأنها متوازنة مع الجانب السعودي والخليجي والتركي فضلاً عن باقي المحيط العربي، هذا ما تمثل بالزيارات الرسمية المتبادلة بين الجانب العراقي ودول المحيط الإقليمي، فعلى سبيل المثال وبعد جمود طويل في مسار العلاقات العراقية السعودية، تبدو اليوم هذه العلاقات في أبهى صورها خلال مرحلة ما بعد عام ١٩٩٠، لعل أهم أسباب الانفراج هو وجود تحولات داخلية في البلدين على مستوى الأنظمة السياسية عام ٢٠١٤ في العراق وعام ٢٠١٥ في السعودية وعام ٢٠١٧ على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية (وصول الرئيس ترمب) وتحول أولويات الأطراف الثلاثة، فضلاً عن اتساق التوجهات السعودية بشكل كبير مع ذلك الجزء الحكومي العراقي المنضوي في المشروع الأمريكي الجديد الذي يعمل على احتواء إيران وخلق نوع من التوازن النسبي في العلاقات بين الدول ذات المصالح المشتركة.

### عقلنة السياسة الخارجية للبلدين:

تبدو اليوم العقلنة السياسية على مستوى الفعل السياسي الخارجي للعراق واضحة كدرب من دروب التوصل إلى تسويات لخلافات عميقة بين العراق ومحيطه العربي وغير العربي، تمثلت هذه العقلانية على وجه التحديد في ذلك الجزء الرسمي من حكومة العبادي الراغبة بإيجاد

توازن براجماتي واقعي على مستوى الأداء السياسي الخارجي مع الجميع المنفتح على العراق بدلاً من الاعتماد على دعم ورعاية دولة واحدة فحسب، كما كانت تعمل حكومة المالكي طيلة ثماني سنوات سبقت حكم العبادي، هذا التصور الحر للبيئة الإقليمية الذي يحاول العبادي صياغته جاءت محصلته على سبيل المثال لا الحصر في تتويج العلاقات العراقية السعودية اليوم بالوصول إلى حافات التطبيع على مستويات مختلفة منها ما هو أمني واقتصادي، ومنها ما يتعلق بتنسيقات مشتركة على المستوى السياسي والدبلوماسي.

في الجهة الأخرى، تبدو العقلانية واضحة للغاية في ظل وجود ولي العهد الحالي منذ عام ٢٠١٥ (عراب إصلاح العلاقات مع العراق) -والحاكم الفعلي للسعودية برعاية أمريكية- كون أن هناك رؤية سعودية مغايرة عن السابق لمشروع إقليمي بأدوات جديدة، جاء العراق ونتيجة للاستحقاقات العسكرية التي حققها بالانتصار على «داعش» وتقديم نفسه كقوة إقليمية قادرة على أن تكون رقماً صعباً في معادلات التوازن في ظل أزمة تعصف بمجلس التعاون الخليجي اليوم والتي تطلبت من السعودية أن ترصد الحلفاء لغرض هذه المواجهة.

### نعم هناك مشروع أمريكي جديد:

منذ حملته الانتخابية عام ٢٠١٦ حتى فوزه بالانتخابات وتنصيبه كرئيس للولايات المتحدة، وفي كل حديث عن العراق وما وصل إليه، ركز دونالد ترمب على أن هناك خطأً استراتيجياً فادحاً ارتكبته إدارة أوباما في العراق؛ وهو تركه للإيرانيين وفتح الباب أمام بناء نفوذهم ربما لن يتم إنهاؤه في سنوات طويلة، ومنذ الأيام الأولى التي وصل فيها ترمب إلى الحكم في يناير ٢٠١٧ وعلى مستوى السياسة الخارجية الأمريكية، بدا واضحاً أن هناك إعادة مراجعة حقيقية لمكانة الولايات المتحدة في العراق، تمثل ذلك عبر تفعيل الدور السعودي بشكل كبير من خلال لقاءات مشتركة متبادلة حدثت بين الجانب العراقي والسعودي في بغداد والرياض وواشنطن وعمَّان على مستوى قادة الصف الأول.

هدف هذا التفعيل الأمريكي للخط السعودي هو بداية لاحتواء الجانب الإيراني في العراق، وعملية إعادة إيران تدريجياً إلى الخلف ليس عبر طردها، فليس مطلوباً من السعودية إبعاد إيران من العراق بين ليلة وضحاها ولا حتى على المدى البعيد بسبب الارتباطات الحضارية والثقافية فضلاً عن الجغرافية مع العراق، بل من أجل خلق تنافس داخل العراق يزاحم الفعل الإيراني.

## الاحتمالات المستقبلية

بما أن الرؤية الاستراتيجية الشاملة لأي دولة ترتبط تحديداً بمن يقود الدولة، فمن الضروري أن نتحدث عن احتمالية التغيير السياسي عام ٢٠١٨ عبر بوابة الانتخابات الذي يمكن في أن يكون بوابة رئيسة لإحداث التغيير الشامل في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وحتى الفكرية داخلياً وخارجياً، وعلى هذا الأساس يمكن أن نشخص احتمالين أساسيين لواقع التحولات السياسية المستقبلية في العراق على النحو الآتي:

### ١- احتمال نجاح المشروع الأمريكي في العراق:

وهو الاحتمال الذي يعتمد بالدرجة الأساس على الكتلة الواحدة قبل الانتخابات والتحالف لما بعد الانتخابات التي ستحسم وضع العراق بشكل واضح وصريح في أي الاتجاهات سيسير، إذ تجري في هذه الأثناء تحضيرات واسعة ومهمة وتنسيق على أعلى المستويات بين شخصيات سياسية عراقية بقيادة العبادي للنزول إلى الانتخابات في قائمة عراقية شاملة موحدة على مستوى العراق ككل، تتضمن كلاً من حيدر العبادي، ومقتدى الصدر، وشخصيات مدنية أخرى، فضلاً عن وجود اتفاقات مبدئية مع الجانب الكردي لدعم هذا التوجه بعد الانتخابات بالرغم من الخلافات الأخيرة حول المناطق المتنازع عليها، هذه القائمة الموحدة التي تتكون اليوم مبدئياً قد تتوسع وتشمل كلاً من إياد علاوي، وعمار الحكيم، وقوى وشخصيات كردية قد تخوض الانتخابات بشكل مباشر بقائمة واحدة مباشرة، فبعد النجاحات التي حققها العبادي في إدارته للحكومة العراقية طوال السنوات الأربع الماضية تقريباً استطاع أن يحصل على قبول إقليمي ودولي واسعين يؤهلانه لولاية ثانية، لهذا يمكن اعتبار أن هذا المحور المذكور أعلاه مدعوم بشكل واضح وصريح من قبل قوى خليجية عديدة مثل السعودية والإمارات، فضلاً عن قوى عربية أخرى كمصر والأردن، مقابل دعم تركي خفيف إلى جانب الدعم الأمريكي المباشر لهذا التوجه، هذا المحور بشكل مباشر وصريح يمكن أن يكون عنوان المرحلة القادمة ضمن ما يسمى بحكومة الأغلبية التي يرغب العبادي وفريقه المتحالف معه إنجازه، وذلك للوقوف في وجه المحور الآخر المدعوم إيرانياً، لهذا فإن نجاح محور العبادي سياسياً قد يؤهل العراق إلى الدخول إلى نجاحات على مستوى أوسع في كافة المجالات داخلياً وخارجياً.

**٢- احتمال فشل المشروع الأمريكي:**

تأتي قضية فشل المشروع الأمريكي مقترنة بنجاح مشروع إيران والقوى الداعمة لها داخل العراق؛ كالحشد الشعبي ومحور المالكي داخل حزب الدعوة، وتحاول إيران توظيف علاقتها المتميزة مع بعض قادة الحشد الشعبي لسيطرتها على مواقع القوة في العملية السياسية، لهذا فأبرز ما يهدد المشروع الأمريكي اليوم هو قابلية المحور الإيراني من زعزعة استقرار البلد بشكل كبير وواضح إذا ما تم استفزاز نفوذها بشكل كبير ومباشر، وفي المحصلة العامة تبدو الانتخابات القادمة حامية الوطيس للغاية لتغير خارطة السياسة العراقية وأبعادها الإقليمية والدولية، إذ من المتوقع أن يكون عام ٢٠١٨ عام الحسم الشامل بالنسبة للعراق على مستوى الفساد لأن عام ٢٠١٧ كان عام الانتصار على الإرهاب.

إن فشل المشروع الأمريكي عام ٢٠١٨ يعني نتيجة حتمية أخرى وهي سحب الدعم الدولي عنه بصورة كبيرة؛ وذلك بسبب الضغوطات السياسية التي يمارسها الكونجرس على سبيل المثال على الإدارة الأمريكية من أجل حسم الوضع في العراق، وهذا قد يؤدي هو الآخر لرفع الدعم الدولي أيضاً لأن مصداقية العراق قد تنهار فلا يجد أي طرف دولي وجهة موثوقة يمكن التعامل معها داخل العراق مؤسسات كانوا أم أفراداً.

## الخاتمة:

اتسم العام ٢٠١٧ في العراق بعدد من المتغيرات أسهمت في إيجاد تحولات مفصلية في واقع المشهد السياسي العراقي واحتمالاته المستقبلية، ومن خلال ما تقدم في ثنايا تقرير البحث، فإن التقرير الاستراتيجي العراقي تبلور من خلال ثلاثة مفاصل رئيسة؛ تمثل أولها في دراسة «عراق ما بعد داعش»، فبعد نجاح الحكومة العراقية في تحقيق الانتصارات العسكرية ضد تنظيم «داعش» وتحرير الأراضي العراقية التي احتلت قبل ثلاثة أعوام، تبرز أهمية دراسة وتحليل مرحلة عراق ما بعد «داعش» في ضوء معالجة الانعكاسات المستقبلية من خلال تبلور مجموعة من الانعكاسات والتداعيات (السياسية، الفكرية، الدينية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، الاستراتيجية)، تلك الانعكاسات التي تندرج في إطار أمني وسياسي وآخر اقتصادي واجتماعي، ويظهر إزاء ذلك ضرورة البحث في مستقبل أمن واستقرار المحافظات المحررة في ضوء معرفة متغيرين أساسيين، وهما: الدور المستقبلي لقوات الحشد الشعبي في هذه المناطق والمناطق الأخرى بالعراق، ومعرفة طبيعة الوظائف الجديدة لقوات الحشد الشعبي، إلى جانب دراسة وتحليل مستقبل الخيار الفدرالي للمحافظات المحررة وطبيعة التوجهات الحكومية تجاه هذه المحافظات، فضلاً عن دراسة سمات وملامح الخطاب الإسلامي في مرحلة ما بعد «داعش»، إلى جانب طبيعة المتغيرات المنبثقة في البيئة الاجتماعية ومستقبل التماسك الاجتماعي وإيجاد وسائل وآليات من شأنها الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في هذه المحافظات، فضلاً عن معرفة طبيعة التداعيات الاقتصادية المتمثلة بتدمير البنى التحتية في هذه المحافظات وضرورة إيجاد نهضة عمرانية واقتصادية شاملة لإصلاح ما تم تدميره في المرحلة الماضية من خلال عملية إعادة إعمار المحافظات وإعادة سكانها إليها.

وتضمن التقرير الاستراتيجي العراقي أيضاً مناقشة «أزمة إقليم كردستان» بعدها كنقطة تحول مفصلية في سير الأحداث السياسية ليس في العراق فحسب، وإنما في واقع ومستقبل الأمن والاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط برمتها، لما أسهمت تداعيات الأزمة من متغيرات فاعلة في طبيعة العلاقات البينية بين قيادة الإقليم والحكومة الاتحادية في العراق وبين الإقليم والدول المجاورة لاسيما إيران وتركيا اللتين اتخذتا موقفاً رافضاً لحلم الكرد

بالحصول على دولة مستقلة عن العراق، ويظهر الجدل في مناقشة أزمة إقليم كردستان من خلال البحث في تداعيات إصرار القيادة الكردية على إجراء استفتاء الإقليم الذي واجه رفضاً حكومياً رسمياً تمثل في فرض حكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي مجوعة إجراءات عقابية ضد الإقليم أسهمت بشكال فاعل في حصار إقليم كردستان من خلال إيقاف الرحلات الجوية من والى إقليم كردستان العراق، وقطع التبادل التجاري بين الإقليم وكل من تركيا وإيران، إلى جانب قطع الحكومة العراقية التخصيصات المالية عن الإقليم، فضلاً عن إيقاف البنك المركزي العراقي التعاملات المالية مع الإقليم وإجراءات عقابية أخرى أسهمت بمجموعها في حصار إقليم كردستان وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية فيه، فضلاً عن ذلك، فإن الخطوة الكردية أدت إلى تقدم الحكومة العراقية للسيطرة على محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها، مما أفضى إلى أن تداعيات الأزمة في إقليم كردستان العراق أسهمت في زيادة النفوذ الإيراني بالعراق من خلال انتشار التنظيمات المسلحة المقربة للسياسة الإيرانية في هذه المناطق.

يبرز في القسم الثالث من التقرير الاستراتيجي العراقي البحث في مرحلة «ما بعد النصر العسكري.. جدل التحديات الداخلية والخارجية»، والمتمثلة في مستقبل المشهد السياسي العراقي في ضوء طموحات رئيس الحكومة حيدر العبادي توظيف الانتصارات العسكرية التي حققتها حكومته للظفر بولاية ثانية، مستنداً في ذلك إلى مشروع أمريكي جديد في العراق قائم على محاولة زيادة دور المحيط العربي مقابل تقليل الدور الإيراني، ليس في مستقبل العراق السياسي فحسب، وإنما في مشهد التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، كما تبرز في إطار التحديات الداخلية في العراق ضرورة تبني استراتيجية واقعية مستجيبة لطبيعة التحديات التي أحدثتها الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق في ظل تحديات إعادة إعمار المحافظات المحررة، إلى جانب دراسة خارطة التحالفات العراقية القادمة لانتخابات عام ٢٠١٨ وطبيعة الانفتاح الدبلوماسي العربي حيال العراق.

# الأزمة السورية
# ومتغيراتها
# في عام 2017م

المركز السوري للعلاقات
الدولية والدراسات الاستراتيجية
د. حسين إبراهيم قطريب

### ست سنوات سابقة ٢٠١١-٢٠١٦م:

بدأت الثورة السورية في سياق ثورات الربيع العربي بتاريخ ٢٠١١/٣/١٥م ثورة سلمية، عمت تظاهراتها جميع المحافظات السورية، فواجهها النظام المستبد بالقمع الوحشي، والقتل المفرط، والاعتقال التعسفي لعشرات آلاف الشباب والشابات، وانتهك الأعراض والحرمات وكل الأعراف والقيم، فتحولت الثورة في عامها الأول إلى ثورة مسلحة من أجل الدفاع عن النفس وحماية المظاهرات.

ثم بدأ العسكريون بالانشقاق عن جيش النظام رافضين سلوكه الوحشي وأسلوبه اللاإنساني في الاعتقال والتعذيب، والقتل والتشريد، والتدمير للبلد.

وراق للنظام المجرم الذي يملك القوة العسكرية تحول مسار الثورة من السلمية إلى المسلحة، كما راق ذلك لبعض الأطراف الإقليمية والدولية، وعلى رأسها إيران وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، فعملوا مع النظام سراً وعلناً في دعم هذا التحول والتحكم بمساراته، من أجل الوصول بالثورة إلى أزمة سياسية مستعصية. ثم أُعْطِيت إيران وأذرعها الطائفية الضوء الأخضر للتدخل عسكرياً إلى جانب النظام لإنقاذه من السقوط، ثم تدخلت روسيا عسكرياً لتنقذه من السقوط مرة ثانية، فأدى تدخلهما إلى حدوث خلل في موازين القوى على الأرض لصالح النظام.

وعُمل في الجانب الآخر من أجل السيطرة على قرار الفصائل الثورية وتوجيهها، من خلال غرف الموك والموم، التي أشرفت عليها الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة، وسعى النظام وحلفاؤه وأطراف أخرى إلى إبراز تنظيم «داعش» الإرهابي في وجه الثورة، ووسمها بالإرهاب، ودعمت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الفصائل الكردية الانفصالية من أجل استخدامها في الحرب على الإرهاب، وفي مآرب أخرى، وكان من أهم ملامح السنوات الست الماضية من عمر الثورة السورية والأزمة قبل عام ٢٠١٧م ما يلي:

١- صلابة مواقف حلفاء النظام، مقابل هشاشة مواقف أصدقاء الثورة.

٢- تقديم الدعم للنظام بأنواعه كافة، السياسي والعسكري والاستخباراتي والمادي.

٣- غض النظر عن ممارسات النظام الوحشية، وعن استخدامه للأسلحة المحرمة دولياً.

٤- الضغط على الدول المؤيدة للثورة، ومنعها من تسليح فصائل الثورة بالسلاح النوعي.

٥- اضعاف فصائل الجيش السوري الحر، وتقنين مدها بالسلاح والذخيرة، وربط ذلك كله بمسارات المعارك على الأرض، بعيداً عن مناطق النظام الحيوية.

٦- اختراق تنظيم الدولة الإرهابي، وتوجيه معاركه ضد فصائل الثورة، حتى تمكن من الاستيلاء على أكثر من ٦٠٪ من مساحة الأراضي المحررة، ومنها مناطق النفط والغاز في المحافظات الشرقية.

٧- وسم الثورة بالإرهاب والتطرف، والسماح لإيران وأذرعها الطائفية بالقتال إلى جانب النظام بذريعة محاربة الإرهاب.

٨- اختراق المعارضة السورية وعدم دعمها وتمكينها من تكوين البديل السياسي، ومحاولة صنع معارضات بديلة قريبة من النظام، كمنصة موسكو والقاهرة وحميميم.

٩- تمرير الوقت بالمفاوضات العبثية، دون ممارسة أي ضغوط دولية حقيقية على النظام.

١٠- تجاهل مآسي الشعب السوري، وإعطاء الأولوية لمواجهة الإرهاب، وتشكيل الأحلاف العسكرية المحلية والدولية لمحاربته.

### الأزمة السورية في عام ٢٠١٧م:

شهدت الأزمة السورية في عام ٢٠١٧م متغيرات كبيرة على مستوى الواقع الميداني، والمواقف من النظام لبعض الدول كانت تبدو متشددة ضده، وعدد الجولات التفاوضية التي جرت في جنيف وأستانا، من أجل إيجاد حل سياسي في سورية، توقعه الكثير من المحللين السياسيين، أنه سيكون في بداية عام ٢٠١٨م، سواء تم برحيل بشار الأسد أم بالإبقاء عليه.

### الواقع الميداني ومتغيراته:

جرى تغيير كبير في خريطة توزيع النفوذ والسيطرة على الأرض لصالح النظام والقوى الكردية الانفصالية، نتيجة لتفاهم أمريكي – روسي، قضى بالسماح لهما بمهاجمة مناطق سيطرة تنظيم «داعش» في شرق جنوب سورية والسيطرة عليها، فخلال أقل من شهر انتهت مسرحية «داعش»، وأصبحت خريطة السيطرة على الأرض كما يلي:

١- النظام وحلفاؤه ٥١,٤٪ من مساحة سورية، في حين كانت سيطرتهم لا تتجاوز حوالي ٢١٪ في عام ٢٠١٦م.

٢- الأكراد (قوات سورية الديمقراطية) ٢٥,٣٪ من مساحة سورية، في حين كانت سيطرتهم لا

تتجاوز حوالي ١٦,٥٪ في عام ٢٠١٦م.

٣- فصائل الثورة، وهيئة تحرير الشام (جبهة النصرة) ١٣,٦٪ من مساحة سورية، في حين كانت سيطرتها حوالي ١٥,٢٪ في عام ٢٠١٦م، وأكثر من ٧٠٪ في عام ٢٠١٤م.

٤- تنظيم الدولة الإرهابي (داعش) ٩,٧٪ من مساحة سورية، في حين كانت سيطرته تصل إلى حوالي ٤٧,٣٪ في عام ٢٠١٦م.

٥- وتمكنت هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) في تموز/ يوليو ٢٠١٧م من السيطرة على معظم محافظة إدلب، بعد صدام دام مع حركة أحرار الشام، انسحبت الأخيرة بعده من معظم مواقعها في مدينة إدلب وريفها، وخاصة من المناطق الحدودية مع تركية.

لاحظ الخريطتين التاليتين.

خارطة توزيع السيطرة في سورية ٢٠١٦/٦/٣م

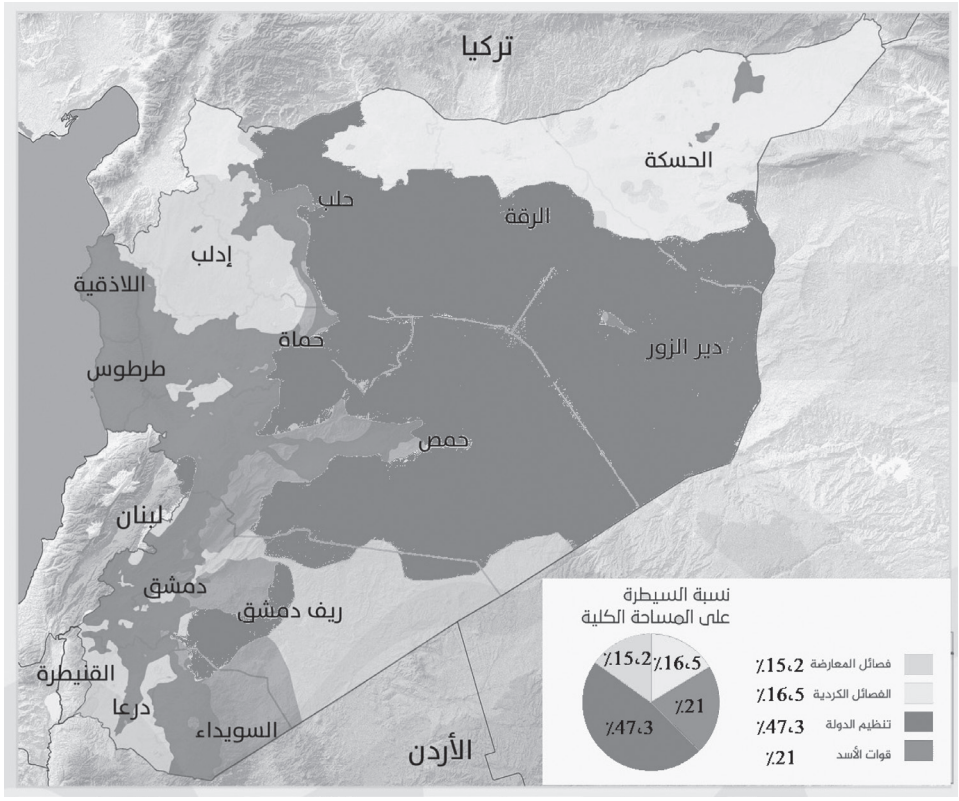

خارطة توزيع السيطرة في سورية ٢٠١٧/١١/٢١م

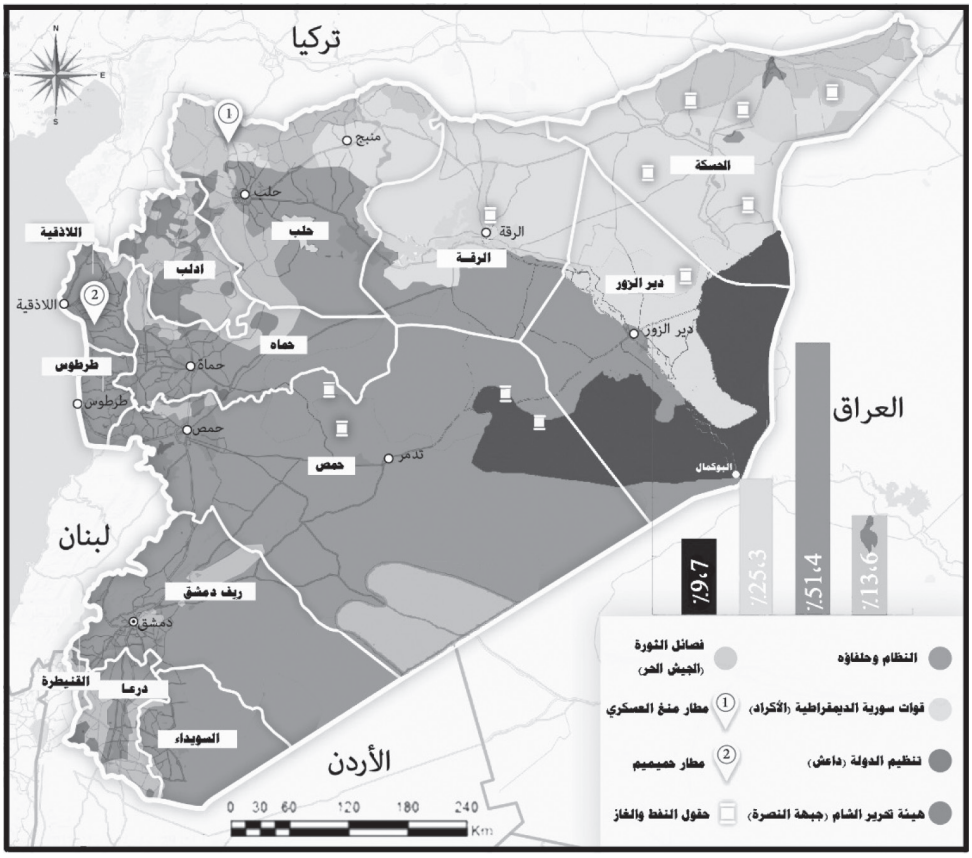


## المواقف الدولية من الأزمة السورية ومتغيراتها:

### الموقف الأمريكي:

تميز الموقف الأمريكي من الأزمة السورية بالغموض وعدم الوضوح من البداية في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما، واستمر على غموضه في العهد الجديد لإدارة الرئيس ترمب، مع قليل من التغير نحو الانخراط بالتواجد العسكري إلى جانب الأكراد في شمال سورية، بذريعة محاربة تنظيم الدولة الإرهابي، مما يدل على أن السياسة الأمريكية الخارجية لا تتغير بتغير الرؤساء، لأنها ترسم من قبل مؤسسات أمريكية عدة، كالكونجرس، والبنتاجون، ووكالة المخابرات المركزية، ومجموعات الضغط الصهيونية، وإدارة البيت الأبيض.

وتعددت أوصاف المحللين السياسيين للموقف الأمريكي من الأزمة السورية، فمنهم من وصفه بالموقف الضيف المنكفئ والمتردد، ومنهم من وضعه في دائرة خصوم النظام، فيما رأى آخرون أن الولايات المتحدة الأمريكية داعمة للنظام السوري ولا ترغب بتغييره.

والحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست كل ذلك، وتعتقد أنها قادرة على فرض سياساتها ومصالحها عند جميع أطراف الصراع في المنطقة، فاتبعت استراتيجية تفعيل التوازنات، والاستفادة من التناقضات الموجودة في المنطقة، لبناء توازنٍ بين الفاعلين الأساسيين في الأزمة السورية، انطلاقاً من رؤيتها لخروج أي طرف من أطراف هذا الصراع فائزاً وحيداً بسورية، لن يصب في خدمة مصالحها:

١- نجاح المحور التركي - العربي في حسم الصراع لصالحه، قد يؤدي إلى خروج بعض دوله عن قواعد العمل السياسي الذي تفرضه هي في المنطقة.

٢- خروج إيران منتصرة سوف يحولها إلى لاعب إقليمي ودولي.

٣- انتصار المحور الروسي - الإيراني سوف يعزز دور المحور الروسي - الصيني.

٤- ترى تعزيز دور الأكراد في سورية من أهم وسائل الضغط على جميع أطراف الصراع في الأزمة السورية، ويوفر للأمريكيين بيئة جديدة بديلة لقواعدهم العسكرية في المنطقة.

**الموقف الروسي:**

تحاول روسيا تعزيز دورها في منطقة الشرق الوسط وحوض البحر المتوسط، انطلاقاً من سورية وموقعها الجيوسياسي المهم في مجال السيطرة والتحكم في نقل الغاز الطبيعي وتجارته عبر الأنابيب من قطر وإيران عبر سورية وتركيا إلى أوروبا، وعليه ترى ما يلي:

١- حسم الصراع في سورية لصالح المعارضة سيعزز دور تركيا في سورية.

٢- زيادة دور تركيا الجيوسياسي في سورية، يعني إمكانية تحكم تركيا في تجارة الغاز الطبيعي ونقله بالأنابيب من قطر وإيران إلى أوربا عبر أراضيها، وبالتالي منافسة الغاز الروسي.

٣- التنسيق الروسي مع تركيا في سورية على أهميته لروسيا، يبقى محكوماً عندها بما ورد في (١) و(٢)، وبالتالي لن يرقى بنتائجه إلى مستوى الرغبة التركية.

٤- تحاول روسيا قطف ثمار تدخلها العسكري في سورية، مستغلة ما أحدثته من اختلال في

موازين القوى على الأرض لصالح النظام، إلا أن رؤيتها للحل السياسي في سورية، تصطدم بصعوبة التوفيق بين مطالب ورؤى مختلفة، بشأن مصير رأس النظام بشار الأسد ووضع الأكراد في سورية، إيران، والمعارضة السورية، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

**الموقف الأوروبي:**

تقع سورية في التخوم الجنوبية الشرقية لأوروبا، إلا أن تفاعل الدول الأوروبية مع الأزمة السورية لم يكن بمستوى خطورتها أوروبا، فاقتصر موقفها على التأييد المعنوي والدعم الإنساني، وعلى عبارات الشجب والاستنكار، ولم تنخرط في الأزمة السورية مباشرة، بسبب نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وعدم رغبة هذه الدول بالصدام أو التنافس مع النفوذ الأمريكي، فذهبت للتشاور والتنسيق فيما بينها بما يلي:

١- تحصين الأمن الأوروبي من خطر الإرهاب.

٢- قضايا الهجرة واللجوء الناتجة عن الأزمة السورية وغيرها.

٣- عدم الرغبة في امتداد النفوذ التركي إلى سورية ودعمه للتوجه الإسلامي فيها.

**الموقف الإيراني:**

يعمل النظام الإيراني وفق استراتيجيته في التمدد المذهبي، وتصدير الثورة الخمينية، باستخدام أذرعه الشيعية الطائفية في العالم الإسلامي، كأدوات تنفيذية مباشرة في تحقيق مشروعه السياسي الطائفي، فسيطر على مفاصل العملية السياسية في العراق وعلى قرار مليشيا الحشد الشعبي فيه، وأنشأ حزب الله في لبنان، ودعم الحوثيين في اليمن، وسورية تعني الكثير للنظام الإيراني:

١- يحكمها نظام أقلية علوية، أثبتت الحرب العراقية - الإيرانية أنه حليف استراتيجي لإيران.

٢- الجغرافية السورية تشكل حلقة مهمة من حلقات الوصول إلى شواطئ البحر المتوسط، والاتصال مع حزب الله في لبنان.

٣- الجغرافية السورية تشكل حلقة من حلقات استكمال فرض الطوق على تركيا من الجنوب «العدو المذهبي لإيران»، ومنعها من التأثير الثقافي والجيوسياسي في العالم العربي.

٤- الجغرافية السورية بأهمية موقعها تشكل عقدة تقاطع للمصالح الإقليمية والدولية، ومن خلالها يستطيع النظام الإيراني المساومة على الكثير من شؤونه ومصالحه، وخاصة مع الكيان الصهيوني، والولايات المتحدة الأمريكية، والدول الخليجية، وتركيا، وروسيا.

لذلك يعتبر النظام الإيراني سقوط النظام السوري خسارة كبيرة له، ولا بد من المضي في الدفاع عنه حتى الرمق الأخير، من منطلقات أيديولوجية، ومصالح استراتيجية، إلا أن احتجاجات الشعب الإيراني التي اندلعت مؤخراً في ٢٠١٧/١٢/٢٧م، قد تربك هذا النظام ومنظومة أذرعه الطائفية، وتؤدي إلى انهيار مشروعه السياسي الطائفي في المنطقة.

### الموقف الصهيوني:

يفتقد الكيان الصهيوني لعوامل ممارسة الدور الجيوسياسي المباشر في سورية، لأنه يفتقر للعمق الجغرافي، والحجم البشري، والتأثير الثقافي في المنطقة، لذلك بات الحفاظ على الوضع القائم على حدوده من أهم أولوياته، ومن هنا حرص الكيان الصهيوني على عدم سقوط النظام السوري الذي خبره خلال أربعين عاماً، كان فيها حامياً لحدود الشمالية، وملتزماً بتعهداته وواجباته كاملة، والكيان الصهيوني يدرك خطورة التغيير المتوقع، الذي سيجعله أمام خيارين، إما حالة من القلق وعدم الاستقرار على حدوده، أو وجود نظام سياسي جديد عدو له، قد يستثمر الأهمية الجيوسياسية لسورية في تحالفات إقليمية تشكل خطراً عليه.

### الموقف التركي:

ترتبط تركيا مع سورية جغرافياً وتاريخياً، وتتكامل معها جيوبولوتيكياً وجيوسياسياً وثقافيا ومذهبياً، وتتداخل معها عرقياً بوجود العرب في تركيا والتركمان في سورية، وتتشارك معها بأطول حدود برية لها مع جوارها، وبالعديد من القضايا المهمة، وتشكل سورية لتركيا واسطة الربط الأساسية مع الدول العربية، والجغرافية السورية بالغة الأهمية لتركيا في مجال عمقها الاستراتيجي، والتأثير الجيوسياسي نحو الجنوب، ولغرض الحصول على الطاقة من الخليج العربي، وإمكانية إنشاء المشاريع الكبيرة في مجال شبكات نقل الغاز والمياه والكهرباء، وتعي تركيا تماماً خطورة انفراد إيران بسورية كما انفردت بالعراق.

وجاء في تصريح لرئيس الوزراء التركي السابق أحمد داود أوغلو قوله: «مكانة تركيا لها أساسان، أساس فكري وأساس جغرافي»، والأساسان المذكوران لهما شعاب في سورية.

فسورية تشكل ساحة الاختبار الحقيقية لتركيا في دفاعها عن أمنها القومي، وليس أمامها من خيار سوى الاستمرار في دعم الثورة السورية، والحيلولة دون استكمال إيران سيطرتها على سورية، ولكن للدور التركي في سورية عوائق كثيرة، من أهمها ما يلي:

١- ارتباك الرأي العام التركي، وانقسامه بشأن الموقف من الأزمة في سورية.

٢- توافق جميع الأطراف المؤثرة في الأزمة السورية (الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وإيران، والكيان الصهيوني، والاتحاد الأوروبي، وبعض الدول العربية) على تحجيم دور تركيا في سورية.

٣- اضطرار تركيا لمراعاة مصالحها التجارية مع روسيا وإيران حلفاء النظام السوري.

٤- تعقيدات الأزمة السورية محلياً وإقليمياً ودولياً، وحذر تركيا الشديد من الغوص فيها.

٥- خوف تركيا من استخدام الورقة الكردية من قبل حلفاء النظام السوري في داخل تركيا.

إن تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأخيرة، التي وصف بها بشار بالإرهابي الذي لا يمكن أن يكون له دور في مستقبل سورية، وأثار حفيظة الروس بها، والتي توعد بها قوات الحماية الكردية بالسحق أيضاً، وعبر عن توتر شديد في العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، إنها لتعبر بشكل واضح عن قلق تركيا -بعد انفضاض أستانا٨ مباشرة- من محاولة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تهميش دورها في سورية، ومعهما في ذلك إيران والكيان الصهيوني وبعض الدول العربية.

### الموقف العربي:

انحصر الدور العربي الفاعل في الأزمة السورية بالسعودية فقط، بعد تراجع الدور القطري لصالح السعودية (قيل برغبة أمريكية)، وتراجع الدور المصري إثر الانقلاب الذي قاده السيسي ضد الرئيس الشرعي المنتخب محمد مرسي، بل تحول الدور المصري إلى دور مؤيد وداعم للنظام.

ويؤثر في السياسة السعودية إزاء الثورة السورية مجموعة من العوامل السلبية الكابحة

والأخرى الإيجابية الدافعة، وأهمها ما يلي:

١- الخوف على أمن الخليج واستقراره من موجة ثورات الربيع العربي.

٢- المحددات الأمريكية حيال التعامل مع الثورة السورية.

٣- الرمزية الاعتبارية للمملكة العربية السعودية كمرجعية إسلامية.

٤- الخطر الذي يشكله التمدد الإيراني في المنطقة على السعودية والخليج بكامله.

٥- وصول إيران إلى شواطئ البحر المتوسط عبر العراق وسورية ولبنان سيجعلها حرة وأكثر مرونة وقدرة على تهديد أمن الخليج في مضيق هرمز.

لذلك من غير المتوقع أن تقبل السعودية بأن يكون لإيران نفوذاً كاملاً على سورية، ولكن تبقى المحددات الأمريكية حيال الثورة السورية كابحة للدور السعودي، وفي الآونة الأخيرة ظهر الإرباك والبرود في السياسة السعودية تجاه الأزمة السورية، وقيل: إن ضغوطاً أمريكية مورست على السعودية وكانت وراء مؤتمر الرياض ٢، الذي أنتج هيئة تفاوض سورية معارضة جديدة أضعف من سابقتها، من أجل التناغم مع توجهات المجتمع الولي، بشأن الحل السياسي في سورية، الذي من الممكن أن يبقي على بشار الأسد في سدة الحكم.

### الجولات التفاوضية:

شهد عام ٢٠١٧م تسارعاً كبيراً بإجراء الجولات التفاوضية، سواء في جنيف بإشراف الأمم المتحدة، أو في أستانا بإشراف ما سمي بالدول الضامنة (روسيا وتركيا وإيران)، حيث أجرى المبعوث الأممي إلى سورية دي مستورا خمس جولات تفاوضية في جنيف مع وفدي المعارضة والنظام، (من جنيف٤ إلى جنيف٨)، فيما أجرت الدول الضامنة ست جولات تفاوضية في أستانا (من أستانة٣ إلى أستانا٨)، وجرت الجولات التفاوضية خلال عام ٢٠١٧م خلال فترات متقاربة وشبه متتابعة ما بين جنيف وأستانا، لاحظ جدول الجولات التفاوضية.

**جدول الجولات التفاوضية**

**مع وفدي النظام والمعارضة السورية في جنيف وأستانا**

| جنيف | | أستانا | |
|---|---|---|---|
| الجولة التفاوضية | التاريخ | الجولة التفاوضية | التاريخ |
| جنيف١ | ٢٠١٢/٦/٣٠م | أستانا١ | ٢٠١٥/٥/٢٧م |
| جنيف٢ | ٢٠١٤/٢/١٠م | أستانا٢ | ٢٠١٥/١٠/٢ |
| جنيف٣ | ٢٠١٦/٢/١م | أستانا٣ | ٢٠١٧/٣/١٤م |
| جنيف٤ | ٢٠١٧ /٢/٢٣م | أستانا٤ | ٢٠١٧/٥/٣م |
| جنيف٥ | ٢٠١٣/٣/٣١م | أستانا٥ | ٢٠١٧/٧/٣م |
| جنيف٦ | ٢٠١٧/٥/١٦م | أستانا٦ | ٢٠١٧/٩/١٤م |
| جنيف٧ | ٢٠١٧/٧/١٠م | أستانا٧ | ٢٠١٧/١٠/٣٠م |
| جنيف٨ | ٢٠١٧/١١/٢٨م | أستانا٨ | ٢٠١٧/١٢/٢١م |

**الجولات التفاوضية في جنيف:** ركزت المفاوضات التي جرت في جنيف خلال عام ٢٠١٧م، مع وفدي النظام والمعارضة السورية، برعاية الأمم المتحدة على مناقشة ما عرف بالسلال الأربع:

**السلة الأولى:** إنشاء حكم غير طائفي يضم الجميع، مع الأمل في الاتفاق عليه خلال ستة أشهر.

**السلة الثانية:** وضع مسودة دستور جديد، مع الأمل في إنجازها خلال ستة أشهر.

**السلة الثالثة:** آلية إجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد وضع الدستور، وذلك خلال ١٨ شهراً.

**السلة الرابعة:** استراتيجية مكافحة الإرهاب والحوكمة الأمنية، وبناء إجراءات للثقة المتوسطة الأمد.

وبسبب تعنت النظام وإصراره على مناقشة المتعلقة بمكافحة الإرهاب فقط من جهة، وعدم توافر الإرادة الدولية للضغط عليه ليكون جاداً من جهة أخرى، باءت الجولات التفاوضية جميعها في جنيف بالفشل الذريع، دون تحقيق أي تقدم ملموس، غير أن المبعوث الأممي دي مستورة، توصل إلى مجموعة من المبادئ العامة المشتركة، سماها بمجموعة المبادئ الأساسية الـ١٢، وعرضها على الطرفين وأخذ الموافقة عليها منهما، وتتلخص بما يلي:

١- الاحترام والالتزام الكامل بسيادة سورية/ الجمهورية العربية السورية، واستقلالها وسلامتها الإقليمية، ووحدتها أرضاً وشعباً.

٢- الالتزام الكامل بالسيادة الوطنية لسورية، على قدم المساواة مع غيرها، وبما لها من حقوق في عدم التدخل في شؤونها.

٣- يقرر الشعب السوري وحده مستقبل بلده بالوسائل الديمقراطية عن طريق صناديق الاقتراع، وله الحق الحصري في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

٤- تكون سورية/ الجمهورية العربية السورية دولة ديمقراطية غير طائفية، تقوم على التعددية السياسية والمواطنة المتساوية، بغض النظر عن الدين والجنس والعرق.

٥- تلتزم الدولة بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي والتنمية الشاملة والمتوازنة مع التمثيل العادل على مستوى الإدارة المحلية.

٦- استمرارية الدولة والمرافق العمومية الأخرى، وتحسين أدائها، مع إصلاحها عند الاقتضاء، وفقا لأعلى معايير الحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين.

٧- بناء جيش قوي وموحد يقوم على الكفاءة ويمارس واجباته وفقاً للدستور ولأعلى المعايير، وتتمثل مهامه في حماية الحدود الوطنية والسكان من التهديدات الخارجية ومن الإرهاب، وبناء مؤسسات أمنية تحفظ الأمن وتخضع لسيادة القانون وتعمل وفقا للدستور والقانون وتحترم حقوق الإنسان.

٨- الرفض القاطع لجميع أشكال الإرهاب والتعصب والتطرف والطائفية والالتزام بمكافحتها ومعالجة أسباب انتشارها.

٩- حماية حقوق الإنسان والحريات العامة، ومساواة الجميع في الحقوق والفرص بغض النظر عن العرق أو الدين أو الإثنية أو الهوية الثقافية أو اللغة أو الجنس أو أي أساس آخر للتمييز.

١٠- تعتز سورية بمجتمعها وهويتها الوطنية وبتنوعها الثقافي التاريخي.

١١- محاربة الفقر والقضاء عليه وتوفير الدعم للمسنين والفئات الضعيفة الأخرى والتي تشمل ذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام وضحايا الحرب، وضمان أمن وسكن كافة النازحين واللاجئين، وكذا ضمان حقهم في الرجوع الآمن والاختياري لمساكنهم وأراضيهم.

١٢- صيانة وحماية التراث الوطني والبيئة الطبيعية لصالح الأجيال القادمة، طبقاً للمعاهدات المتعلقة بالبيئة، وبما يتماشى مع إعلان اليونسكو بشأن التدمير المتعمد للتراث.

وبدلاً من أن يمارس المجتمع الدولي ضغوطاً على النظام وحلفائه للاستجابة إلى تنفيذ

القرارات الدولية الخاصة بالأزمة السورية، وخاصة القرارين (٢١١٨) و(٢٢٥٤)، مارست الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ضغوطاً على السعودية، لتقوم بجمع المعارضة السورية لمؤتمر الرياض٢، بحجة توحيدها وذهابها إلى جنيف٨ بوفد واحد، لكن كان الهدف من مؤتمر الرياض٢ هو إنتاج هيئة تفاوض جديدة قادرة على تقديم التنازلات والقبول ببقاء بشار الأسد في السلطة، وقد صرح وزير الخارجية الروسي لافروف عقب مؤتمر الرياض٢، لقد استطعنا توحيد المعارضة السورية، وأزحنا المتشددين منها، ومن أهم الملاحظات على هيئة التفاوض الجديدة، ما يلي:

١- تخفيض تمثيل الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة.

٢- تخفيض تمثيل فصائل الثورة.

٣- إزاحة العديد من الشخصيات الوطنية المعارضة التي عرفت بمواقفها الصلبة.

٤- زيادة التمثيل لهيئة التنسيق المعارضة من الداخل (غير المتشددة ضد النظام).

٥- تمثيل منصتي القاهرة وموسكو، وهما يتكونان من شخصيات معارضة تطالب بالإصلاح السياسي فقط، وترفضان التشدد تجاه مصير بشار الأسد.

٦- زيادة عدد المستقلين في هيئة التفاوض.

٧- دمج وفد التفاوض مع الهيئة في هيئة واحده، مما أضعف الوفد المفاوض حسب رأي الكثيرين، وجعله بدون مرجعية سياسية.

٨- الذهاب إلى جنيف من دون شروط مسبقة، في ظل تغيرات حادة في ميزان القوى على الأرض، وفي مواقف العديد من الدول تجاه النظام.

### الجولات التفاوضية في أستانا:

ركزت الجولات التفاوضية في أستانا على المسار العسكري فقط، وخفض حدة التوتر في بعض المناطق، تمهيداً لتحقيق وقف إطلاق نار شامل، إلا أن النظام وحلفاءه استخدموا شماعة الحرب على الإرهاب ولم يلتزموا بتفاهم خفض التوتر، وصاروا يستهدفون بعض المناطق دون غيرها، في خطة واضحة تهدف إلى تجزئة الصراع وقوى الثورة، وتأجيج حدة الصراع بينها، وتمكين النظام من اختيار جبهاته الحيوية، وتحقيق مكاسبه على الأرض، ليعزز بها موقفه التفاوضي.

أتاح تفاهم خفض التوتر للنظام الانفراد ببعض المناطق حيوية له، كتلك المحيطة بالعاصمة دمشق، ومنطقة القلمون، والغوطة الشرقية، والمنطقة الشرقية، وأخيراً وأرياف محافظات حماة وإدلب وحلب، علماً بأن الغوطة الشرقية ومحافظة إدلب وما حولها هي من مناطق خفض التوتر.

ومناطق خفض التوتر المتفاهم عليها في أستانا بين الدول الضامنة (روسيا وتركيا وإيران)، تتوافق حدودها إلى حد كبير مع جاء في خطة مؤسسة راند الأمريكية لرؤية الحل السياسي في سورية، وتقسم سورية إلى مناطق يُجمد الصراع فيها، تمهيداً لإيجاد حل سياسي شامل، وهي:

١- منطقة النظام في الساحل ودمشق وحلب، ويضمن فيها الأمن والاستقرار روسيا وإيران.

٢- منطقة محافظة إدلب وما حولها من مناطق خاضعة لسيطرة فصائل الثورة في أرياف حماه وحلب واللاذقية، ويضمن فيها الأمن والاستقرار تركيا.

٣- منطقة جنوب سورية في محافظة درعا وما حولها، ويضمن فيها الأمن والاستقرار الولايات المتحدة الأمريكية والأردن.

٤- منطقة سيطرة الفصائل الكردية في شمال شرق سورية، ويضمن الأمن والاستقرار فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- المنطقة التي سيطر عليها تنظيم الدولة الإرهابي في شرق سورية، وسيتم تحريرها من قبل جميع القوى، ثم تدار من قبل الأمم المتحدة ريثما يتم الحل السياسي، إلا أن المنطقة خضعت لتفاهم أمريكي – روسي مؤخراً، جعلها قسمة بين النظام والقوى الكردية فقط.

تشير تفاهمات الأطراف المؤثرة في الأزمة السورية إلى سعيها لتقاسم النفوذ والسيطرة على الساحة السورية، من أجل حماية مصالحها، وربما تكون مسألة المنافسة في تجارة الغاز والتحكم بمصادره، وبطرق وصوله إلى الأسواق الدولية، هي المسألة الأبرز في ذلك، خاصة لدى الجانب الروسي.

أما تركيا التي بات أمنها القومي مهدداً بالأزمة السورية، أكثر من أي وقت مضى، ولولا أنها تفرض دورها بأهمية موقعها وتأثيرها وبحكم جوارها الجغرافي لسورية، لا يرغب جميع الأطراف بدور فاعل لها (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، ومعهم الجانب العربي).

**النتائج والتوصيات:**

١- جرى تغيير كبير في خريطة توزيع النفوذ والسيطرة على الأرض لصالح النظام والقوى الكردية الانفصالية، نتيجة لتفاهم أمريكي – روسي، قضى بالسماح لهما بمهاجمة مناطق سيطرة تنظيم «داعش» في شرق جنوب سورية واقتسام السيطرة عليها.

٢- حدثت تحولات في المواقف السياسية لبعض الدول من النظام، كانت تبدو متشددة ضده، كفرنسا وغيرها.

٣- تسارع عقد الجولات التفاوضية في جنيف وأستانا، دون أن تسفر عن أية نتائج ملموسة، بسبب تعنت النظام، وعدم ممارسة أي ضغوط دولية عليه.

٤- يوجد تقاطع في المصالح بين أطراف عدة مؤثرة في الأزمة السورية، منها روسيا، وإيران، والولايات المتحدة الأمريكية، والكيان الصهيوني.

٥- تتباين مواقف الأطراف المؤثرة بالصراع في سورية من النظام والثورة (روسيا، إيران، الولايات المتحدة الأمريكية، الكيان الصهيوني، الاتحاد الأوروبي، بعض الدول العربية)، لكن جميعها يسعى إلى تحجيم دور تركيا والتوجه الإسلامي في سورية.

٦- ما زال الموقف الأمريكي غامضاً بشأن الأزمة السورية، بالرغم من تزايد الوجود العسكري الأمريكي، وإنشاء عدد من القواعد العسكرية له في مناطق سيطرة الأكراد.

٧- حدوث تحول أو برود واضح في الموقف الخليجي من الأزمة السورية.

٨- حدوث تحول في موقف فرنسا من النظام، التي كانت تبدو متشددة ضده، ولم تعد كذلك.

٩- يبدو الخلاف الإقليمي والدولي بشأن الأزمة السورية أكبر بكثير من التفاهمات الجارية بشأنها، الأمر الذي ينبئ باستمرارها لمدة طويلة من الزمن، وتطورها لتصبح عابرة للحدود.

١٠- استمرار الأزمة السورية وزيادة شدة تعقيدها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، يزيد من صعوبة إيجاد حل سياسي لها، وعليه ليس مستبعداً أن تمتد لتعبر الحدود، وتؤدي إلى تغيير طبيعة الصراع، وتكوين محاور جديدة في المنطقة:

**أ-** محور روسي، إيراني، تركي، مع بعض الدول العربية.

**ب-** محمور أمريكي، صهيوني، كردي، مع بعض الدول العربية.

١١- قد تتجاوز المحاور الجديدة مسألة النظام السوري، ويصبح وجوده ضرورياً لاستمرار الصراع في المنطقة، فيعاد تأهيله، وهذا ما تنبئ به الترتيبات الجارية لمؤتمر سوتشي القادم في ٢٠١٨/١/٢٩م.

١٢- يتوجب على أحرار الثورة والمعارضة السورية العمل على توحيد كلمتهم وجمع صفهم في جسم سياسي وطني معارض صلب، ثم البحث عن شركاء لهم إستراتيجيين على المستوى الإقليمي والدولي.

١٣- مازالت الثورة السورية تملك الكثير من الأوراق الرابحة والفاعلة، إذا ما أحسن استخدامها على المستويات كافة، المحلية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى إمكانية استغلال التناقضات الموجودة بين جميع الأطراف المؤثرة في المنطقة، ووضعها في خدمة أهداف الثورة.

# لبنان في ضوء المتغيّرات المحلّية والدوليّة للعام 2017

المركز اللبناني للتنمية والتطوير

د. عماد الحوت

شهد العام ٢٠١٧ مجموعة من المتغيّرات والتطوّرات المختلفة، التي لا بدّ من أن تترك أثراً على السياسة العامة داخل لبنان، خلال المرحلة المقبلة، وهو ما قد يعيد إنتاج التحالفات، أو تغيير المسارات، أو يعيد خلط الأوراق من جديد. ولكن يبقى السؤال الأبرز، كيف ستكون الأوضاع في لبنان خلال العام ٢٠١٨ من خلال استقراء هذه المتغيّرات؟

## أولاً: المغيّرات والتطوّرات خلال العام ٢٠١٧

يمكن أن نقسّم هذه المتغيّرات والتطوّرات إلى قسمين:

- **داخلي لبناني**
- **خارجي إقليمي ودولي**

وقد كان لكل من هذه المتغيّرات تأثير بنسب مختلفة ومتفاوتة على الواقع اللبناني، يأتي الحديث عنه لاحقاً.

### ١- على المستوى الداخلي:

#### أ- انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة «استعادة الثقة»

شكّل انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية، بعد سنتين ونصف من الفراغ الرئاسي وممارسة تحالف التيار الوطني الحر وحزب الله تعطيل هذه الانتخابات على مدى سنتين ونصف سنة، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة سعد الحريري في ٢٠١٦/١٢/٢٧ عقدت أول اجتماعاتها في بداية عام ٢٠١٧، متغيّراً مهمّاً أنهى حالة الفراغ التي سادت في سدّة الرئاسة الأولى في لبنان، وقد جاء ذلك بتنازل قدّمه الرئيس سعد الحريري بموجب صفقة لإنجاز هذه الاستحقاق، وفتح باب التحالف على المستويين السياسي (انتخابات) والاقتصادي (النفط) بين تيّاري المستقبل (الحريري) والوطني الحرّ (عون)، بما أوحى بـ «إحياء» الثنائية المارونية السُّنية. وقد أنجزت حكومة الحريري بعض الملفات التي كانت عالقة، ومنها قانون الانتخاب، وسلسلة الرتب والرواتب، والموازنة العامة، والتعيينات الأمنية وغيرها، وإن كان هناك عدد من الإشكاليات ما تزال عالقة في هذه الملفات.

#### ب. استعادة الحدود السورية اللبنانية من داعش والنصرة

أنتجت هذه المعارك واقعاً جديداً تمثّل باستعادة الجيش اللبناني الحدود اللبنانية السورية

من المجموعات المسلّحة السورية (داعش، والنصرة) التي كانت تسيطر على جرود بلدات عرسال والقاع وراس بعلبك، وكشفت هذه المعركة أن حزب الله يتحكّم بالمشهد العام في تلك المنطقة، ويمتلك قدرة على التنسيق مع النظام السوري، وحتى مع بعض تلك المجموعات، إلا أن هذه المعركة كرّست أيضاً حضور الجيش اللبناني كقوة عسكرية يمكن أن تكون مستقلة في قرارها عن الحزب في أي لحظة.

- **معارك جرود عرسال:** أطلق حزب الله بالتعاون مع جيش النظام السوري معركة جرود عرسال في ٢٠١٧/٧/٢١ واستمرّت إلى ٢٠١٧/٧/٢٧ وأسفرت عن ٢٤ قتيلاً من حزب الله و١٥٠ قتيلاً من جبهة النصرة. وانتهت المعارك باتفاق بين حزب الله ومقاتلي جبهة النصرة قضى بتبادل عدد من الجثث (٥ من حزب الله، و٩ من جبهة النصرة) وتسليم ٨ أسرى من مقاتلي حزب الله مقابل السماح بانتقال ٩ آلاف من المقيمين في مخيمات النازحين من بينهم المئات من المقاتلين إلى منطقة إدلب في سورية.

- **معارك جرود القاع ورأس بعلبك:** أطلق الجيش اللبناني، بغطاء دولي وتسليح أمريكي - بريطاني، معركة «فجر الجرود» في ٢٠١٧/٨/١٩ ضد مسلحي «داعش» واستمرّت تسعة أيام، كما أطلق حزب الله وجيش النظام السوري معركة متوازية في الأراضي السورية، انتهت المعركة بهروب المسلّحين من الأراضي اللبنانية إلى الأراضي السورية واستسلامهم لحزب الله حيث تم عقد صفقة بين الحزب ومسلحي «داعش» قضت باستعادة حزب الله جثث ٥ قتلى وأسير مقابل نقل أكثر من ٣٠٠ مقاتل من «داعش» إلى منطقة دير الزور السورية، كما تم في نهاية هذه المعارك الكشف عن مكان جثث العسكريين اللبنانيين المختطفين في العام ٢٠١٤.

**جـ- إنجاز قانون انتخابات جديد**

أقر مجلس النواب في ٢٠١٧/٦/١٦ قانوناً جديداً للانتخابات النيابية قائماً على النسبية وفق ١٥ دائرة مع وجود صوت تفضيلي واحد مما يجعله أقرب إلى نظام «one man one vote».

**د- استقالة الرئيس الحريري من الرياض**

أعلن الرئيس الحريري في ٢٠١٧/١١/٤ استقالته بشكل مفاجئ من الرياض، التي كشفت الأيام بعدها، أنها كانت بغير رضا الحريري، وإن كانت الأسباب التي ساقها للاستقالة من تدخل سافر لإيران وحزب الله في شؤون الدول العربية ودورهما المهدد لأمن المنطقة ولبنان، قائمة وموجودة. وقد تركت هذه الاستقالة وكيفية حصولها جرحاً غائراً في العلاقة اللبنانية السعودية،

وجعلت الثقة والعلاقة تهتزّ بين جزء كبير من جمهور السُّنة والمملكة.

ولقد استطاع حزب الله والرئيس عون من صرف الأنظار عما ورد في الاستقالة والتركيز على احتجاز الرئيس الحريري الملتبسة، وقادت الدبلوماسية اللبنانية حركة ناشطة أوروبياً ركزت فيها على ظروف استقالة الرئيس الحريري وخطر ضرب الاستقرار اللبناني من خلال استمرار احتجازه وما قد ينتج عنه من هجرة اللاجئين السوريين لأوروبا.

ولقد انتهت أزمة الاستقالة بخروج الرئيس الحريري من الرياض في ٢٠١٧/١١/١٨ بضغوط فرنسية – أمريكية وعودته إلى بيروت بعد ثلاثة أيام، حيث أعلن من قصر بعبدا التريّث عن تقديم الاستقالة، ثم الإعلان عن العودة عنها في ٢٠١٧/١٢/٥.

**هـ- على المستوى الاقتصادي**

- شكلت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الإدارة الأمريكية على حزب الله، وأنذرت بتعميمها على قطاع المصارف في لبنان نقطة قلق استدعت سفر وفود نيابية واقتصادية ومصرفية للولايات المتحدة الأمريكية في محاولة لتجنيب المصارف اللبنانية تداعيات هذه العقوبات.
- خطا لبنان خطواته الأولى على طريق استخراج النفط من خلال موافقة مجلس الوزراء منح رخصتين لصالح ائتلاف (توتال الفرنسية وآني الإيطالية ونوفاتيك الروسية) لاستكشاف وإنتاج النفط في البحر اللبناني.
- أقرّ مجلس النواب في ٢٠١٧/١٠/١٩ قانون الموازنة للعام ٢٠١٧ بعد ١١ سنة من غياب أي موازنة مقرة، مما يحسّن النظرة الخارجية للاقتصاد اللبناني، وقد سجّلت الجلسة مخالفة دستورية تتعلّق بتجاوز إقرار قطع حساب عام ٢٠١٥.
- لامس الدين العام في لبنان في نهاية عام ٢٠١٧ نحو ٧٨ دولاراً أمريكياً.

**٢- على المستوى الخارجي:**

تمثّل المتغيّر الأساسي خارجياً في انتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، في أواخر العام ٢٠١٦، رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر كان خارج التوقعات، وترك أثراً كبيراً على العالم والمنطقة، ومنها لبنان. كما كان لقرار ترمب الاعتراف بالقدس عاصمة لكيان الاحتلال «الإسرائيلي» تأثير آخر.

المتغيّر الآخر هو في أزمة العلاقات بين قطر وبين كل من السعودية والإمارات والبحرين

ومصر، وقد تحوّلت هذه الأزمة إلى حالة استقطاب في المنطقة، فضلاً عن أنها فرضت إعادة جدولة الأولويات عند الكثيرين.

إلى ذلك شهدت المنطقة متغيّراً في تراجع منسوب المعارك في سورية على قاعدة خفض التصعيد، وعقْد اجتماعات برعاية روسية إيرانية تركية في «أستانة» في محاولة لصوغ حل سياسي، إلا أن ذلك لم يبلغ بعد مبلغه، والأمور رهن بالتطوّرات على الصعيدين السوري والدولي، ولكن يمكن تسجيل انتهاء «داعش» خلال هذه الفترة بشكل كبير في كل من سورية والعراق.

وفي التطوّرات الإقليمية يُسجّل أيضاً فشل السعودية في إنهاء الأزمة اليمنية لصالحها، خاصة بعد مقتل الرئيس السابق، علي عبد الله صالح، ودخولها في أزمة مستحكمة جراء سيطرة الحوثيين على مقاليد السلطة في صنعاء بشكل مباشر.

## ثانياً: انعكاس المتغيّرات على الواقع اللبناني

تتفاوت انعكاسات هذه المتغيّرات على الواقع اللبناني بمقدار ارتباطها به، وتأثرّها أو تأثيرها فيه.

### ١- على مستوى المتغيّرات الداخلية:

إن انتخاب ميشال عون رئيساً للجمهورية من ضمن صفقة أو تسوية أقفل الباب، ولو مرحلياً، أمام الحديث عن مؤتمر تأسيسي يعيد تشكل وتكوين النظام السياسي، إلا أنه فتح شهيّة الرئيس المنتخب على استعادة زمن الاستئثار بالدولة والسلطة (الامتيازات المارونية)، وهو ما تجري محاولة تكريسه عبر الممارسة اليومية في الإدارة، كما أنه أعاد أجواء التحالف الماروني السُّني في البلد، وإن كان الأمر على حساب السُّنة أنفسهم في كثير من الأحيان.

أما في قضية استعادة الحدود وانتهاء تواجد المجموعات المسلّحة السورية منها، سواء من خلال معركة حزب الله مع النصرة، أو من خلال معركة الجيش مع «داعش»، وبغض النظر عن الموقف من هذين التنظيمين، إلا أنه كشف الوجود السُّني في لبنان جزئياً، خاصة في المناطق القريبة من الحدود، وجعل البلد أكثر عرضة للتأثّر بالهيمنة الإيرانية، ولنفوذ حزب الله. وبالطبع هذا الانتصار الذي منح هذا النفوذ قد يتحوّل إلى نفوذ سياسي أكبر، ولعلّ تجربة انتخاب الرئيس عون خير دليل.

وأما المسألة الأخطر في تداعيات المتغيّرات فكانت في استقالة الرئيس سعد الحريري

المفاجئة، واهتزاز الثقة والعلاقة بين السُّنة والمملكة العربية السعودية، وقد تركت هذه الأزمة السُّنة دون ظهير إقليمي حقيقي، في وقت تتمتع المكوّنات الأخرى بهذا الظهير. وهذا قد يدفع القيادة السياسية الحالية، إلى مزيد من تقديم التنازلات، تحت عنوان حماية البلد، وحماية المكوّن السُّني فيه، وهو ما تفعله حالياً سياسة رئيس الحكومة الحالي (الحريري).

## ثالثاً: الأطراف الفاعلة في الواقع اللبناني:

يعاني الواقع اللبناني من كونه يقوم على أساس الطوائف، وكل طائفة لها هواجسها وتعتبر نفسها أقلية بالنسبة لمجموع الآخرين، مما يدفعها للبحث عن غطاء خارجي أو صنع تحالف أقليات للحفاظ على وجودها وحماية مصالحها وتفادي الذوبان.

كما يعاني هذا الواقع من ضعف الدولة الضامنة للمواطن، فدولة القانون أضعف من دولة الأفراد والمصالح الخاصة والاستغلال الطائفي، كما إن تعدد الهوية والانتماء يزيد من التنافس على الحصص ومواقع النفوذ ويؤدّي إلى تقدّم الولاء للطائفة والزعيم على الولاء للوطن، وإلباس الصراعات السياسية اللبوس الطائفي والمذهبي مما يبقي على حالة التوتر الداخلي مستمرة.

كما يعاني المجتمع اللبناني من صعوبات معيشية في ظل الانكماش الاقتصادي نتيجة ارتفاع الدين العام، والاقتصاد الريعي غير الإنتاجي المعتمد على السياحة والخدمات وتحويلات المغتربين وهي تعاني جميعاً من تراجع واضح، بالإضافة إلى وجود حوالي مليون ونصف مليون نازح سوري.

هناك في لبنان أطراف خارجية، وأطراف داخلية، مؤثرة لكل منها مكامن قوة وضعف.

### ١- الأطراف الخارجية:

#### أ- الولايات المتحدة الأمريكية:

لا تزال الأولوية الاقتصادية والسيطرة على النفط والبحار حاضرة في السياسة الأمريكية. تتبنّى الإدارة الحالية (ترمب) سياسة العداء للحركة الإسلامية، والدعم المطلق للكيان الصهيوني، ورفع شعار محاربة الإرهاب، وتعمل على تقسيم المنطقة، ومحاولة فرض رؤيتها للقضية الفلسطينية (صفقة القرن) من خلال إخراج «حماس» من قطر وقرار نقل السفارة الأمريكية للقدس، والسعي لتشكيل محور عربي – «إسرائيلي».

تمارس الإدارة الأمريكية التضييق على المشروع الإيراني وليس مواجهته، وهي غير معنية

بالمواجهة المباشرة مع حزب الله وتكتفي بزيادة الضغط المالي عليه.

فيما يتعلّق بالواقع اللبناني، يبرز تأثير الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التدابير المالية المتخذة لحصار حزب الله وأثرها على العمل الخيري أيضاً، وحماية ودعم المؤسسة العسكرية اللبنانية والرهان عليها مستقبلاً، الحفاظ على حلفائها، بناء طبقة ذات تأثير مستقبلي من خلال دعم المجتمع المدني، والتغريب الثقافي والإفساد من خلال تسويق ودعم برامج اجتماعية.

تكمن نقاط القوة لدى الولايات المتحدة الأمريكية في إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية والإعلامية، وأما نقاط الضعف فكونها لا تحظى بثقة شعوب المنطقة، ولها منافسون كثيرون، ووجود نوع من التباين بين الإدارة والرئيس.

**ب- إيران:**

تمتلك مشروعها الخاص الذي تحاول من خلاله السيطرة على المنطقة، ومد نفوذها فيها انطلاقاً من بعدين: سياسي اقتصادي، وديني عقدي، ولها أذرعها في معظم المنطقة، وهي ترفع لواء قضية فلسطين ودعم المقاومة الفلسطينية مما يمكن أن يشكل لها رافعة من جديد.

أبرز نقاط تأثيرها على لبنان تكمن من أنها قد حققت جزءاً كبيراً مما تريد خاصةً لجهة ربط طهران ببيروت عبر بغداد ودمشق، وهي تمتلك أوراقاً قويّة جداً في لبنان، مما قد يدفعها لمحاولة تثبيت هذه الإنجازات والحفاظ على المكتسبات وفتح صفحات جديدة وإمكانية الدخول بتسويات للتمدد في ساحات كانت على عداوة معها كالرئيس الحريري.

وأما أبرز نقاط ضعفها، فهي أنها تحمل مشروعاً مذهبياً انكشف أمام شعوب المنطقة، وأسفر عن عدائها لها، فضلاً عن الحصار المفروض عليها، واحتمالية تعرضها للضغوط في المحطات القادمة نتيجة تمددها الزائد.

**جـ- السعودية:**

لا تمتلك المملكة العربية السعودية حالياً مشروعاً واضحاً، وخيار قيادتها الحالية (الأمير محمد بن سلمان) التفرد بالسلطة والحكم، وتضع في أولوياتها مواجهة الحركة الإسلامية، وترفع شعار مواجهة إيران. أبرز نقاط ضعفها تراجع تأثيرها على شعوب المنطقة على الرغم من إمكاناتها المالية، وانحيازها إلى جانب المشروع الأمريكي في المنطقة، واعتماد توجّه يضرب البنية الدينية ويعطي مساحات للمجموعة الليبرالية والعلمانية، والدخول في لعبة التطبيع، والاستنزاف

الذي تعانيه في اليمن.

تراجع تأثير السعودية في الواقع اللبناني نتيجة فقدان مجموعة من أوراقها فيه وهي تسعى لاستعادة التواجد في الساحة اللبنانية دون وجود رؤية واضحة، ولكن يمكن أن يتشكّل لها تأثير من خلال الحصار الاقتصادي الذي قد تمارسه عبر التضييق على التحويلات والضغط على العمالة اللبنانية فيها، ومحاولة التدخل في الانتخابات النيابية. بالإضافة إلى ذلك فإن غياب الرؤية والمشروع يحرم السُّنة في لبنان من ظهير إقليمي تقليدي فضلاً عن تأثير القرارات المتسرّعة على الاستقرار.

**د- روسيا**

لقد أصبح لروسيا حضور أقوى في المنطقة، ولكنه يبقى تحت سقف التوازنات الإقليمية والأمريكية. وهي أصبحت حالياً اللاعب الأقوى في سورية، ويبقى أن الهدف الأساسي لحراكها الإقليمي بالدرجة الأولى اقتصادي لجهة الوصول إلى المياه الدافئة من جهة والبقاء في المنافسة على الغاز.

أما على المستوى اللبناني، فالتأثير الروسي محدود جداً ويترجم ببعض المكتسبات المتعلقة بالنفط.

**هـ- فرنسا**

تعتبر فرنسا تقليدياً راعية الاستقرار والوجود المسيحي في لبنان، وهي مفوّضة من الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة هذا الوضع معنوياً وسياسياً، وقد برز هذا الدور في أزمة الرئيس الحريري الأخيرة. مقابل ذلك، فهي تحصل على امتيازات في النفط المتوقع مستقبلياً في لبنان.

**و- تركيا**

لا تشكّل تركيا عنصراً فاعلاً في السياسة اللبنانية، حيث تقوم سياستها فيه على احترام التوازنات وعدم الدخول في توتّر مع التأثير الإيراني الغالب فيه. تنحصر اهتماماتها حالياً بدعم الجالية التركمانية في لبنان.

### ٢- الأطراف الداخلية:

**أ- الشيعية السياسية:**

تسعى القوتان الرئيستان الممثلتان للشيعية السياسية (حركة أمل، وحزب الله) لتشريع ما اكتسبته بفعل القوة، وترسيخ أعراف وتسويات تؤدي إلى زيادة نفوذها وتأثيرها في الواقع اللبناني، وهي تسعى للتحول من أقلية لبنانية إلى طائفة إقليمية بدعم إيراني.

ولحزب الله في إطار هذا المكوّن اللبناني خصوصية تتعلّق في كونه يعتبر امتداداً للنفوذ الإيراني، ويمتلك قدرة عسكرية وسياسية وأمنية، وحاضنة شعبية، وهو يحاول صرف فائض القوة التي يتمتع بها من خلال تأمين مكاسب سياسية في النظام اللبناني، وهو معني باستمرار ضعف الدولة اللبنانية، والمكوّن السُّني، وإبقاء الجيش اللبناني تحت السيطرة، كما يسعى من خلال قانون الانتخاب الجديد للوصول إلى أغلبية برلمانية له ولمحوره السياسي تؤمن له التغطية أمام الاستهداف الأمريكي وتثبيت مكتسباته تشريعياً.

لعل أبرز نقاط ضعفه تكمن في انخراطه في الحرب السورية التي شكّلت حالة استنزاف بشري ومالي، وعزله عربياً وإسلامياً، والتهديد «الإسرائيلي» كون حقيقة أن الإيراني و«الإسرائيلي» ليسوا حلفاء رغم تقاطع المصالح أحياناً، وإمكانية استهداف الممر المتصل بين طهران وبيروت مما يجعل من الحكومة الحالية حاجة له لتأمين الغطاء الرسمي في وجه الاستهدافات المختلفة، وهذا يفسّر طريقة تعاطيه مع أزمة استقالة الرئيس الحريري والقيام بكل ما يؤمّن بقاء الحكومة الحالية التي تؤمن له الغطاء في وجه الاستهداف.

**ب- المارونية السياسية:**

تسعى المارونية السياسية لاستعادة موقعها وأمجادها قبل اتفاق الطائف (التعيينات، مواقع النفوذ في الدولة..)، كما تسيطر عليها نزعة الحفاظ على الذات وفكرة تحالف الأقليات مع بداية ظهور حساسية نتيجة ممارسات المكوّن الشيعي.

من جهته، يعمل رئيس الجمهورية ميشال عون على استعادة صلاحيات الموارنة في النظام السياسي، وهو يملك تياراً شعبياً واسعاً من المسيحيين، إلا أن العلاقة مع حزب الله تشكل عامل ضغط عليه بمقدار ما توفّر له إمكانيات وفرص، وهذا ما قد يجعله يصطدم بالحزب لاحقاً.

كما تعاني هذه الساحة أيضاً من الصراع على زعامة الساحة المسيحية في لبنان، مواقع

نفوذها وتموضعها.

**جـ- الدرزية السياسية:**

تعاني من انحسار ديمغرافي يدفعه إلى التركيز على فكرة الحفاظ على الذات، والبقاء على الحياد.

**د- السُّنية السياسية:**

تعاني السُّنية السياسية من فقدان للتوازن وانهزامية، وهي تُدفع لحصر نفسها في لبنان لتتحول إلى أقلية من جملة أقليات، كما تعاني من محاولة تفرّد بالزعامة دون امتلاك المقوّمات مما يدفع باتجاه التسويات ولو على حساب الطائفة السُّنية.

لا يمتلك الرئيس الحريري مشروعاً واضحاً للبلد سوى الحفاظ على النظام الحالي (الطائف)، والإبقاء على تواجده في السلطة (الحكومة)، وقد خسر الحريري ظهيراً إقليمياً مهمّاً بعد الأزمة مع السعودية، وهذا قد ينعكس على حجم دوره وحضوره في الساحة الإسلامية في المرحلة المقبلة، كذلك على دور السُّنة في البلد، مما دفعه إلى القيام بتسويات ثنائية تضمّنت قانون الانتخابات، تبادل المنافع في ملف النفط، واستمرار الرئيس الحريري في رئاسة الحكومة.

## رابعاً: النتائج والتوصيات:

أبرز الخلاصات والتوصيات لهذه الورشة وما تضمنته هي:

١- أولوية تثبيت الوجود الإسلامي أمام الاستهداف وعدم التموضع في محور من المحاور بشكلٍ كامل، وتجنّب حالة العداء أو الخصومة الحادة مع الأطراف الأخرى.

٢- اعتماد أسلوب المرونة في الحركة السياسية في ظل التناقضات مع مراعاة البيئة الحاضنة.

٣- إدارة الانتخابات النيابية المقبلة على قاعدة تثبيت الوجود والحضور في المجلس النيابي وتحقيق حالة نجاح نسبي.

٤- العمل على زيادة تأثير المشروع الإسلامي وحجم بيئته الحاضنة من خلال بناء الكوادر، وإيجاد أطر عضوية جديدة، ونشر الوعي بطرق مبتكرة، والعمل الجماهيري المركّز.

٥- استكمال أدوات تحقيق «رؤية وطن» التي أطلقتها الجماعة في مؤتمرها العام الأخير، واعتماد خطاب قائم على تبادل المصالح مع الأطراف الأخرى ضمن إطار مراعاة المبادئ العامة.

# متغيرات السياسة الأردنية تجاه المنطقة العربية

مجموعة التفكير الاستراتيجي
أ. حازم عياد

واجه الأردن العديد من التحديات في العام ٢٠١٧ وقف على رأسها الأزمة الاقتصادية المتصاعدة، إذ تصاعدت مؤشرات البطالة لتبلغ ١٨٪[١] عاكسة حالة التراجع في النمو الاقتصادي الذي لم يتجاوز الـ٢٪، فالسياسات الاقتصاية المتبعة في بداية العام ٢٠١٧ تحولت إلى حالة من الركود الاقتصادي الذي ضرب كافة القطاعات الاقتصادية في البلاد، في حين لم تعالج الاختلالات المالية وعلى رأسها عجز الموازنة العامة الذي ارتفع إلى ١٩٢ مليون دينار (نحو ٢٧٠ مليون دولار) في حين ارتفعت المديونية إلى ٢٦ ملياراً ونصف المليار دينار[٢]، وتعادل ٩٥٪ من حجم الناتج القومي الإجمالي الأردني، لترتفع عما كانت عليه في العام الذي سبقه ٢٠١٦ والمقدرة بـ ٢٤ مليار دينار، في حين أن العجز في الموازنة لم يتجاوز حينها الـ١٧٤ مليون دينار، ما أظهر أن سياسة الإصلاح الضريبي لم تؤت أكلها، كما لم ترتفع العائدات الناجمة عن الضرائب، لتنخفض ٧٪ في شهر فبراير ٢٠١٨.

الأزمة الاقتصادية في الأردن لم تكن نتاج سياسات الإصلاح الاقتصادي وحدها، بل أيضاً نتاجاً لحالة التدهور الأمني والسياسي التي ضربت الإقليم طوال السنوات السبع الماضية، إذ استقبل الأردن ما يقارب المليون ونصف المليون لاجئ سوري، ولم يتلق إلا ٢٠٪ من المساعدات التي وعد بها من الدول المانحة، وتم تعويض ذلك بقروض من البنك الدولي[٣]، كما أغلقت المعابر التجارية وتعطلت تجارة الترانزيت، الأمر الذي فاقم من أعباء الميزان التجاري المختل، وأثرت على القطاعات الزراعية والصناعية، فاقم هذه الحالة تفجّر الأزمة الخليجية ليتوج مرحلة طويلة من الركود والاختناق الاقتصادي، إذ ضربت الأزمة عميقاً في الاقتصاد الأردني وتسببت في خسائر أولية قدّرت بأكثر من مليار دولار خلال عامها الأول.

وإذا كانت الأزمة الخليجية أحد أوجه تأثير حالة التدهور السياسي في الإقليم، فإن السياسات المالية المتبعة من قبل دول الخليج التي تضمنت إصلاحات اقتصادية واسعة لإحلال العمالة المحلية في السعودية والإمارات وعُمان والكويت والمترافق مع تراجع في نسب النمو المحلية، أثّر بقوة على مدخولات المملكة الاقتصادية، وتراجعت قدرة العمالة والبضائع الأردنية على المنافسة

(١) الجزيرة نت goo.gl/DVonTR
(٢) صيحفة الغد الاردنية goo.gl/4AX4wz
(٣)البنك الدولي goo.gl/5K6LdG

في دول الخليج، فاقمها تراجع المنح والمساعدات العربية من دول الخليج بتأثير من الأزمات، وعلى رأسها تراجع أسعار النفط، والأزمتان اليمنية والخليجية، وسياسات الإصلاح الاقتصادي الخليجية التي أدت إلى رفع مستوى البطالة في الأردن وتراجع سوق العقار بنسبة فاقت الـ٧٪، فاتحة الباب لوجبة جديدة من الضرائب ورفع الدعم عن عدد كبير من السلع الأساسية، وعلى رأسها الخبز، في العام ٢٠١٨.

ويمكن الوقوف عند جملة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت في رسم معالم السياسة الأردنية خلال العام ٢٠١٧ تجاه الإقليم، التي بدورها ضخّمت المتغير الاقتصادي ليفوق في أهميته المتغير الأمني الذي برز في أعقاب الأزمة السورية والعراقية وصعود تنظيم داعش ٢٠١٤، ومن هذه المتغيرات:

## المتغيرات الداخلية:

### أولاً: المتغير الاقتصادي المتضخم:

المتغير الاقتصادي الداخلي يعدّ الأكثر خطورة وتهديداً للاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد، إذ تطور بتأثير من تفاعل الخيارات السياسية الداخلية القائمة على الريعية والجباية في ذات الوقت، وبالمتغيرات الإقليمية التي كان من أبرزها الأزمات العراقية والسورية والخليجية والقضية الفلسطينية، فالأردن محاط بالأزمات السياسية التي تعدد فيها الفاعلون فيها وبات مطالباً بالتكيّف مع مصالحهم وصراعاتهم، كما هو مطالب بالتخلي عن الريعية لصالح السياسات الجبائية.

تفاقم تأثير المتغير الاقتصادي ليتحول إلى أزمة حقيقية يتعاطى معها صناع القرار والقوى المجتمعية والسياسية، مهدداً بإضافة أعباء اجتماعية وسياسية وأمنية جديدة، إذ تفاعل المتغير الاقتصادي مع سياسة الإصلاح الاقتصادي المحلي بشكل سلبي، التي اتجهت نحو الجباية للحفاظ على تماسك المؤسسات البيروقراطية، دون مراعاة للقوى الإنتاجية في القطاع الخاص، كما تفاعل مع الأزمات المحيطة في العراق وسورية والأزمة الخليجية التي أثقلت كاهل البلاد اقتصادياً وسياسياً ووجهت جزءاً كبيراً من موارد الدولة لمواجهة التحديات الأمنية والإنسانية

المرتبطة بالأزمة العراقية والسورية، وفاقم حالة الركود وصول الرئيس الأمريكي إلى سدة الحكم، معطياً مؤشرات سلبية لإمكانية استمرار الدعم الأمريكي التقليدي للمملكة، أمر سرعان ما تجاوزته المملكة بتوقيع اتفاقية جديدة للمساعدات والشراكة مع الولايات المتحدة تضمنت تقديم ما يقارب ملياراً وربع المليار دولار أمريكي سنوياً، ولمدة خمس سنوات.

**ثانياً: المتغير السياسي والأمني:**

الأوضاع الاقتصادية الضاغطة والمزمنة انعكست على خيارات المملكة السياسية والأمنية على المستوى المحلي والإقليمي، إذ سعت المملكة إلى طرح قانون انتخاب جديد في العام ٢٠١٦ أدى إلى مشاركة القوى السياسية المقاطعة للانتخابات وعلى رأسها الحركة الإسلامية التي حازت على ١٤ مقعداً في البرلمان تحت لافتة «التحالف الوطني للإصلاح»، كما نظمت انتخابات بلدية أدت إلى فوز علي أبو السكر، أحد قياديي الحركة الإسلامية، برئاسة ثاني أكبر مدينة في الأردن بعد العاصمة، وهي مدينة الزرقاء، علماً بأن رئيس أمانة عمَّان يتم اختياره بالتعيين لا بالانتخاب.

خفضت مشاركة حزب جبهة العمل الإسلامي، التي ينظر إليها على أنها الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، من حدة الاحتقان السياسي في البلاد، وتمكنت الحكومة من مواجهة التجديات المرتبطة بالاحتجاجات المجتمعية والحراكية على وجبة الإصلاح الاقتصادي التي سعت من خلالها إلى جني ما يقارب الـ٣٥٠ مليون دينار (نحو ٥٠٠ مليون دولار) على شكل ضرائب كعائدات للخزينة لخفض العجز في الموازنة العامة وللحدّ من المديونية ولمواجهة تراجع المساعدات الخارجية، وعلى رأسها المساعدات العربية.

# المتغيرات الخارجية وانعكاساتها

### ١- الأزمات الإقليمية.. سياسة النأي بالنفس

لم يقتصر تأثير الأوضاع الاقتصادية على خيارات المملكة الداخلية، بل امتد تأثيرها إلى السياسة الخارجية، فرغم اعتماد الأردن على المظلة السياسية والأمنية الأمريكية لحماية أمنه وحدوده، فإن ذلك لم يمنع المملكة من الانفتاح على روسيا والصين وتركيا، وإلى اتخاذ مواقف مرنة من الأزمة السورية في أعقاب توقيع اتفاقية مناطق خفض التصعيد جنوب سورية، ومن التحولات الجارية في العراق في أعقاب الاستفتاء الكردي، إذ نأى الأردن بنفسه عن الصراعات في الساحة العراقية والسورية، واتخذ مواقف متحفظة وأقل انخراطاً في الأزمة الخليجية بين قطر ودول الرباعية العربية، وأصبح أكثر ميلاً إلى التحفظ والمراقبة للمشهد الإقليمي والفاعليين الأساسيين وعلى رأسهم روسيا وإيران وتركيا وأمريكا والكيان «الإسرائيلي» والسعودية.

### ثانياً: العلاقة الأردنية الأمريكية (صفقة القرن)

باتخاذه مواقف مرنة من الأزمات، سعى الأردن إلى مواجهة التحولات في السياسة الأمريكية وهي الأكثر تأثيراً في مسار تطور السياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية والأزمة السورية وتفاعلاتها، وذلك من خلال الانفتاح على القوى الإقليمية على رأسها تركيا وروسيا والصين، حيث وقّع اتفاقات أوليّة مع الصين تقدر بـ٧ مليارات دولار، وعمل على توثيق أواصر علاقته بالاتحاد الأوروبي في سعي منه لتخفيف الضغوط على المملكة من قبل الإدارة الأمريكية وتحسين ميدان المناورة السياسية في أعقاب الإعلان الأمريكي عن صفقة القرن والمترافق مع نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والتخفيضات في الدعم الأمريكي لوكالة تشغيل اللاجئين الفلسطنيين (الأونروا) بنيّة تصفية وجودها وتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين.

### ثالثاً: محدودية هامش المناورة السياسية

بالرغم من الجهود الأردنية في التفاعل مع متغيرات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا والصين والقضية الفلسطينية، فإن هامش المناورة بقي محدوداً في ظل تفاقم أزمتة الاقتصادية وتعثر برامج الإصلاح الاقتصادي وتراجع الدعم الخليجي؛ الأمر الذي دفع الأردن

إلى الاكتفاء بالقيام بدور المراقب للمشهد السياسي، محذراً من تداعيات الأزمات على أمنه واستقراره السياسي، باعتبار استقراره البعد الأهم الذي تحرص الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الإقليمية على مراعاته.

رابعاً: الاستقرار السياسي كمتغير سياسي خارجي

المعركة الأهم إلى الآن التي تمكّن من خلالها الأردن التخفيف من حدة الضغوط الممارسة عليه في الملفات السورية والعراقية والأزمة الخليجية والطروحات الأمريكي المتطرفة في القضية الفلسطينية تمثل بالتحذير من تأثر استقراره السياسي بشكل يفاقم من أزمات الإقليم السياسية والأمنية، ويرفع الكلف على القوى المتناحرة، وبالرغم من نجاح الأردن في الترويج للقيمة السياسية والأمنية لهذا المتغير فإن ضفقة القرن مثّلت تحدياً هدد بتراجع دوره السياسي ومكانته في الترتيبات الإقليمية، فتأثير هذا المتغير أعطى مفعولاً عسكياً بتهميش الدور الأردني وتسكينه في المعادلات الدولية، مفقداً المملكة قدرتها على المبادرة السياسية.

**التوقعات**

- يتوقّع أن يستمر الأردن في التسويق لأهمية استقرار المملكة كحجر أساس في استقرار الإقليم، واحتواء تداعيات الاحتقان داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- يتوقّع أن يحافظ الأردن على هدوء العلاقة مع الحركة الإسلامية، دون انفتاح أو تصعيد، كمتطلب أساس لتعزيز متغير الاستقرار السياسي وتأكيد هويته ومكانته السياسية المميزة في المنطقة.
- يتوقّع أن يستمر الأردن في سياساته الاقتصادية الجبائية لرفد الخزينة بإيرادات تسمح باستمرار الدولة القيام بوظائفها في إطار محدودية الخيارات الاقتصادية، وانغلاق المعابر والأسواق، ومحدودية مساحات المناورة السياسية باتجاه تركيا وقطر وإيران، مفاقماً بذلك من الأزمة الاقتصادية الاجتماعية المركبة.
- يتوقّع أن يستمر الأردن في الرهان على التيار السياسي المعتدل في الولايات المتحدة للحصول على الدعم السياسي والاقتصادي دون الانخراط بقوة في تحقيق رؤية الرئيس الأمريكي ترمب في المنطقة.
- يتوقّع أن ينفتح الأردن على تركيا لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في ظل تراجع الدعم

الخليجي وانغلاق الأسواق العربية أمامه، كخيار اضطراري في حال الاستمرار بتجاهل دوره السياسي واحتياجاته الاقتصادية.

- يتوقّع ألا ينجرف الأردن في توتير العلاقة مع طهران، ومن شأن ذلك أن يسهم في تخفيف الضغوط السياسية والأمنية والاقتصادية من دول كالعراق وسورية على الأردن.
- يتوقّع أن يتمسّك الأردن بموقفه السياسي المعلن من صفقة القرن ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس وتقليص نشاط «الأونروا»، باعتباره أحد أركان استقرار النظام السياسي.

# المشهد الفلسطيني
# (2017)

مجموعة التفكير الاستراتيجي
أ. فايز الجولاني

## ملخص

شهد العام ٢٠١٧ تطورات نوعية عديدة؛ بدءاً من تفجُّر أحداث الأقصى المبارك[١]، مروراً بالتقارب النوعي بين مصر وحماس الذي توج بالمصالحة الفلسطينية برعاية مصرية[٢]، وانتهاءً بقرار ترمب الاعتراف بالقدس عاصمة لـ «إسرائيل».

ويتعلق الحدثان الأول والثالث بمدينة القدس وبالمقدسات فيها. في حين، يشكل الحدث الثاني استعادة جزئية لمشهد العلاقات الفلسطينية قبيل الحسم العسكري[٣] في غزة في العام ٢٠٠٧. وقد حظي الحدث الأخير بتفاعل دولي وإسلامي وفلسطيني نوعي، ونجم عنه سلسلة من الأحداث الخطابية والممارسات العملية. فقد نشأ صدع في المواقف بين أمريكا وأوروبا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. فإدارة ترمب أظهرت تنصّلاً واضحاً من محددات اللجنة الرباعية الدولية، خصوصاً بشأن مدى التزامها بمشروع «حل الدولتين» عبر المفاوضات، بمواصفاته السابقة، عبر ربطه بتوافق الإرادات «الإسرائيلية» – الفلسطينية أولاً. وانسجمت هذه المواقف، عموماً، مع نُذُر إبرام «صفقة القرن»، وقد تجلى الاستياء الأوروبي من هذا التوجّه الأمريكي الانفرادي، في السلوك التصويتي الأوروبي في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار. وقد تلقى ترمب صفعات متعددة من حلفائه في مشهد التصويت، فحتى حليفه الكندي لم يتمكن من تقبل الإهانة المبطنة التي عبرت عنها التهديدات الأمريكية الاستباقية لرافضي القرار. وانضاف الملف الفلسطيني إلى الملفين التركي (الداخلي)، والسوري، في مسلسل العلاقات الإشكالية بين تركيا وأمريكا (حليف الأمس).

وسعت أوروبا إلى الدفع بصيغة دولية جديدة متعددة الأطراف في مسعى لإعادة التوازن المفقود في رعاية المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والجانب «الإسرائيلي»، وهي صيغة تدفع نحوها أيضاً السلطة الفلسطينية وأطراف عربية، فيما شكل قرار ترمب فرصة لبعض الأطراف الإقليمية لممارسة بعض الأدوار في المشهد الفلسطيني، وقد أحرج القرار أطرافاً أخرى لا

(١) حدث صراعي حظي بتفاعل إقليمي.
(٢) حدث داخلي حظي بتفاعل إقليمي-دولي محدود.
(٣) انبنى على الحسم العسكري قطيعة بين أكبر فصيلين فلسطينيين لعقد من الزمان.

ترغب بتعكير صفو علاقاتها بإدارة ترمب، كما أسهم القرار في انفتاح المشهد الفلسطيني على احتمالات وتحولات نوعية في مسارات الصراع.

وقد شهد العام ٢٠١٧ تحولاً لافتاً في علاقة النظام المصري مع حركة حماس، ورعايتها اتفاق المصالحة بين حماس والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، الذي تم توقيعه في أكتوبر، بعد محاولة سبقتها لإجراء المصالحة بين حماس ودحلان، تمهيداً لمنحه صلاحيات إدارية واسعة في قطاع غزة، نكاية برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، الذي رفض أي مصالحة مع دحلان، إدراكاً منه بأن دحلان يمثل الخيار المستقبلي للرباعية العربية على رأس هرم السلطة الفلسطينية.

ومن المتوقع أن تشهد القضية الفلسطينية منعطفاً دقيقاً وشائكاً حافلاً بالمفاجآت في عام ٢٠١٨، خصوصاً مع توجّه ترمب لفرض «صفقة القرن»، بالتزامن مع تشديد الضغوط على الأطراف الرافضة. كما سيتواصل إلحاح ملف القدس في ظلّ التوجهات الأمريكية المعلنة لحسم مصيرها لصالح الاحتلال. أما قطاع غزة، فإنّ مرحلة التأزيم قد تدفع باتجاه تطورات نوعية، قد تشمل انفجار الأوضاع أو اندلاع حرب، علاوة على ما يترافق مع ذلك من ترتيبات محتملة في سيناء. ويتوقع أن تسعى «إسرائيل» إلى استثمار قرار ترمب بخطوات على الأرض، دونما تصعيد خشية من تفجر الأوضاع. وستتأزم مواقف السلطة الفلسطينية وقيادتها ونهجها التفاوضي، مع إخفاق المشروع السياسي، والتوجه الأمريكي – «الإسرائيلي» لفرض واقع جديد، فضلاً عن إقرار الكونجرس الأمريكي مشروع قانون يخفض بشدة مساعدات أمريكية سنوية تقدمها للسلطة قدرها ٣٠٠ مليون دولار. ويرجّح أن تحرص أوروبا على عدم انفلات الأوضاع، عبر تثبيت دعائم السلطة الفلسطينية (وبالأخص مالياً)، وقد تسهم في توفير شبكة أمان إنسانية في قطاع غزة إن تدهورت أوضاعه بشكل ينذر بالانفجار، ويرجح أن تسعى أوروبا ودول الخليج لسياسة ملء الفراغ الأمريكي لمنع انهيار «الأونروا».

# المتغيرات الفاعلة والمؤثرة

**منع «إسرائيل» المقدسيين من الصلاة في الأقصى:**

في ١٤ تموز/يوليو، منع الكيان الصهيوني المقدسيين من الصلاة في المسجد الأقصى للمرة الأولى منذ ٥ عقود[١]؛ إثر هجوم أدى إلى استشهاد ثلاثة فلسطينيين ومقتل شرطيين للاحتلال داخل الحرم القدسي[٢].

وأهم محطات هذا الحدث[٣]:

**الجمعة ١٤ تموز ٢٠١٧:**

- اشتباك مسلح بالمسجد الأقصى واستشهاد ثلاثة فلسطينيين ومقتل جنديين «إسرائيليين».
- رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو يقرر إغلاق المسجد الأقصى ومنع الصلاة فيه حتى إشعار آخر.

**الأحد ١٦ تموز:**

- نتنياهو يقرر إعادة فتح أبواب المسجد الأقصى.
- تركيب بوابات إلكترونية لفحص المصلين الداخلين للصلاة.
- المقدسيون يعتصمون على أبواب الأقصى ويؤدون الصلاة في الشوارع.
- الاعتداء على مرجعيات دينية بينها خطيب الأقصى الشيخ عكرمة صبري.

**الخميس ٢٠ تموز:**

- دعوات للنفير إلى المسجد الأقصى والمشاركة في صلاة الجمعة.

---

(١) المرة الأولى التي تم فيها منع صلاة الجمعة كانت عام ١٩٦٩ في اليوم التالي لإقدام الصهيوني الأسترالي مايكل روهان على إحراق المسجد نهاية شهر أغسطس من العام المذكور.

(٢) وكالة الأناضول، ١٤ تموز ٢٠١٧.

(٣) أهم محطات معركة البوابات منذ تركيبها حتى إزالتها: http://www.aljazeera.net/news/alquds/2017/7/31

**الجمعة ٢١ تموز:**

- سلطات الاحتلال تحظر دخول الرجال المسلمين (الذين تقل أعمارهم عن ٥٠ عاماً) إلى المسجد الأقصى والبلدة القديمة من القدس.

- الشاب عمر عبدالجليل العبد يقتل طعناً ثلاثة مستوطنين داخل مستوطنة حلميش شمال رام الله ويتم اعتقاله.

- الفلسطينيون يؤدون صلاة الجمعة.

- الاحتلال يهاجم المصلين في الشوارع فيرتقي ثلاثة شهداء ويصاب ٣٧٧ فلسطينياً.

- الرئيس الفلسطيني محمود عباس يوقف الاتصالات مع «إسرائيل».

**الثلاثاء ٢٥ تموز:**

- المجلس الأمني «الإسرائيلي» المصغر يقرر إزالة البوابات الإلكترونية من مداخل المسجد الأقصى ووضع إجراءات أمنية تكنولوجية متطورة.

- المرجعيات الدينية في القدس ترفض دخول الأقصى حتى إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل ١٤ يوليو/تموز.

**الخميس ٢٧ تموز:**

- الاحتلال يزيل جسوراً ومعدات ومسالك حديدية من مداخل الأقصى.

- المرجعيات الدينية تقرر الدخول إلى المسجد الأقصى لصلاة العصر.

- دخول آلاف المصلين للمسجد الأقصى وإصابة ١٢٠ فلسطينياً في مواجهات مع الاحتلال بباحاته.

- قبيل انتصاف الليل، قوات الاحتلال تقتحم الأقصى وتعتقل ١٢ معتكفاً من داخله.

**الجمعة ٢٨ تموز:**

- قوات الاحتلال تحدد عمر المسموح لهم بأداء صلاة الجمعة بخمسين عاماً.

- عصر الجمعة، الاحتلال يزيل كافة إجراءاته ويفتح كل أبواب الأقصى الشريف.

وقد بذلت جهود دبلوماسية مكثفة لحل الأزمة، شاركت فيها الولايات المتحدة والأردن، الذي يشرف على الأماكن المقدسة في القدس؛ في ظل شبه تخاذل رسميّ عربي وإسلامي. وقد كرست

الأزمة بنتائجها مدى قدرة المقدسيين على فرض إرادتهم بما يتعلق بالدفاع عن مقدساتهم مهما كانت التضحيات.

**جريمة قتل المواطنين الأردنيين على يد موظف أمن السفارة «الإسرائيلية» في الأردن:**

في ٢٣ تموز، جريمة قتل ارتكبها ضابط من أمن السفارة «الإسرائيلية» في الأردن، ذهب ضحيتها مواطنان أردنيان، واعتصم المتهم بعدها داخل مبنى السفارة[١].

**تقارب النظام المصري مع حركة حماس:**

في ٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٧، التقى إسماعيل هنية، نائب رئيس المكتب السياسي لحماس، مسؤولين مصريين بالقاهرة، وأكد عقب عودته لغزة أن العلاقة مع مصر تشهد «نقلات نوعية وإيجابية ستظهر نتائجها الأيام القادمة»، كما زار وفد من الأجهزة الأمنية التابعة لحماس مصر أيضاً يوم ٣١ من الشهر نفسه.

وفي ٩ أيلول ٢٠١٧، زار هنية القاهرة على رأس وفد رفيع من الحركة داخل القطاع وخارجه، وقدمت حماس للقيادة المصرية -كما كشف المتحدث الرسمي باسمها حازم قاسم- رؤيتها الخاصة لإنهاء الانقسام الفلسطيني وإنجاز المصالحة.

وفي ١٧ أيلول ٢٠١٧، أعلنت حركة حماس أنها على استعداد لتلبية الدعوة المصرية للحوار مع حركة التحرير الوطني (فتح)، حول آليات تنفيذ اتفاق القاهرة ٢٠١١ وملحقاته، وتشكيل حكومة وحدة وطنية في إطار حوار تشارك فيه كافة الفصائل الفلسطينية الموقعة على اتفاق ٢٠١١.

كما أعلنت حماس حلّ اللجنة الإدارية في قطاع غزة، ودعت حكومة الوفاق للقدوم إلى القطاع لممارسة مهامها والقيام بواجباتها فوراً. وأيضاً أعلنت موافقتها على إجراء الانتخابات الفلسطينية العامة[٢].

---

(١) بحسب مصادر في الخارجية «الإسرائيلية»، فإن رجل الأمن «الإسرائيلي» كان يشرف على استبدال أثاث في سكن السفارة عندما هاجمه عامل أردني وطعنه بمفك فأطلق النار عليه مما أدى إلى وفاته، كما أصيب جراء إطلاق النار أردني آخر، وهو صاحب الشقة السكنية وتوفي لاحقاً متأثراً بجروحه. (الجزيرة. نت، ٢٤ تموز ٢٠١٧).

(٢) الجزيرة. نت، ١٩ أيلول ٢٠١٧.

**المصالحة الفلسطينية:**

في ١٢ تشرين أول/أكتوبر، وقعت حركتا فتح وحماس اتفاق المصالحة رسمياً في القاهرة، بحضور خالد فوزي رئيس المخابرات المصرية. واتفقت الحركتان على «تسهيل إجراءات تمكين الحكومة الفلسطينية من الإشراف الكامل على التراب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية بموعد أقصاه ١ ديسمبر/كانون الأول، مع العمل على إنهاء كافة مظاهر الانقسام»[١].

**قرار ترمب الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية لـ «إسرائيل»:**

أعلن ترمب، في ٦ ديسمبر/كانون أول ٢٠١٧، مدينة القدس «عاصمةً أبدية لدولة إسرائيل»، وأوعز ببدء نقل السفارة الأمريكية إليها من تل أبيب، زاعماً أن «القدس عاصمة أقامها الشعب اليهودي في الزمن الغابر»؛ فالقدس «ليست قلب الأديان الثلاثة العظيمة فقط، ولكنها الآن أيضاً هي قلب أنجح الديمقراطيات في العالم»، ومدعياً أن أمريكا «تدعم حل الدولتين في حال اتفق عليه الطرفان»، ومعتبراً أن «إسرائيل دولة ذات سيادة، مثل أي دولة أخرى لها الحق في تحديد عاصمتها، والاعتراف بأن هذا أمر واقع هو شرط ضروري لتحقيق السلام»[٢].

وبإعلانه يتماهى ترمب مع توجهات الكونجرس الأمريكي، الذي أصدر قانوناً يُدعى قانون نقل السفارة في العام ١٩٩٥ ومفاده أنه «ينبغي الاعتراف بالقدس عاصمةً لدولة إسرائيل»، كما «ينبغي تأسيس سفارة الولايات المتحدة في القدس في موعد أقصاه أيار/ مايو ١٩٩٩»؛ في حين عبّرت الإدارات الرئاسية، منذ ذلك العام، عن تحفظات قوية حول نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

انعقاد القمة الإسلامية بإسطنبول في ١٣ كانون أول؛ رداً على قرار ترمب الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية لـ «إسرائيل»[٣]:

وقد شارك فيها عدد كبير من رؤساء الدول الإسلامية، وصرح عباس(٤) في ختامها بأن الفلسطينيين سيذهبون إلى مجلس الأمن للمطالبة بعضوية كاملة لدولة فلسطين بالأمم المتحدة، كما أكد مع أردوغان أن الولايات المتحدة لم تعد وسيطاً مقبولاً في عملية السلام.

---

(١) العربية. نت، ١٢ تشرين أول ٢٠١٧.
(٢) الجزيرة. نت، ٦ كانون أول ٢٠١٧.
(٣) الجزيرة. نت، ١٣ كانون أول ٢٠١٧.
(٤) حاول محمد بن سلمان والسيسي الضغط على «عباس» والعاهل الأردني، عبد الله الثاني، بعدم حضورها وإرسال تمثيل متدنٍ، لكنهما رفضا الرضوخ لهذا الضغط وحضرا القمة.

**الأمم المتحدة ترفض إعلان ترمب بشأن القدس:**

صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢١ كانون أول، بأغلبية ١٢٨ صوتاً لصالح القرار رقم (ES/A/١٠/L.٢٢) حول القدس؛ ما يعادل ٦٦,٣٪ من إجمالي الأصوات، وبينما غابت عن جلسة التصويت ٢١ دولة، امتنعت ٣٥ دولة عن التصويت وعارضت القرار ٩ دول من إجمالي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الـ١٩٣، وبينها أمريكا و«إسرائيل».

وتكلل التصويت بأغلبية ساحقة بعد يوم من التهديد والوعيد الذي شنه ترمب، ونيكي هايلي، بقطع المساعدات والتمويل المالي والعسكري عن الدول التي ستؤيد القرار!

وتبين بعد التصويت أن أكثر ١٠ دول تحصل على مساعدات أمريكية صوتت ضد رغبة الولايات المتحدة.

حذر رئيس حركة حماس في قطاع غزة يحيى السنوار، في ٢١ كانون أول، من انهيار المصالحة الفلسطينية ودعا الشعب الفلسطيني وجميع الفصائل لإنقاذها قبل أن يعض الجميع «أصابع الندم»، وقال السنوار: «من لا يرى أن المصالحة تنهار فهو أعمى، وإن لم يهب شعبنا لإنقاذها فستنهار»، وأضاف: «هناك نوعان من المصالحة، واحدة على مقاس الأمريكيين و«الإسرائيليين» وبعض الأشخاص من الفلسطينيين، بمعنى أن تأتي السلطة الفلسطينية لغزة وتبسط نفوذها وتدير غزة كما الضفة، يعني إحلال وإقصاء»، فيما النوع الثاني، وفق السنوار، فهو «وفق منظور واتفاق ٢٠١١ (الموقع بالقاهرة) وتركز (المصالحة) على مواطن القوة الموجودة وتقدم مشروعاً لمواجهة التحديات والمخاطر التي أصبحت كبيرة جداً»[١].

مجلس النواب الأمريكي يُقرّ في ٤ كانون أول مشروع قانون يخفض بشدة مساعدات قدرها ٣٠٠ مليون دولار تقدمها الولايات المتحدة سنوياً للسلطة الفلسطينية[٢].

في ١٤ كانون أول[٣]، تم اعتقال صبيح المصري، رئيس مجلس إدارة البنك العربي الأردني، في السعودية للاستجواب[٤].

---

(١) عرب ٤٨، ٢١ كانون أول ٢٠١٧.

(٢) وكالة القدس للأنباء، ٦ كانون أول ٢٠١٧.

(٣) الجزيرة. نت، ١٦ كانون أول ٢٠١٧.

(٤) عدد الذين استدعتهم ما تسمى «لجنة مكافحة الفساد»، التي يترأسها ابن سلمان، وصل إلى ٣٢٠ شخصاً، بينما أشارت تقديرات أخرى إلى نحو ٧٠٠ شخص، وفي حين بلغ عدد الذين تم حجز حساباتهم المصرفية ٣٧٦ شخصاً من الموقوفين أو ذوي صلة. (عرب ٤٨، ١٦ كانون أول ٢٠١٧).

**أوّل تعداد رسمي للاجئين الفلسطينيين في لبنان:**

أعلنت لجنة الإحصاء المركزي اللبناني أنّ عدد اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان قد بلغ ١٧٤٤٢٢، بينها ١١٤١٠٦ فقط في المخيمات[١].

وفيما يتعلق بالتوزع الفلسطيني على المناطق الجغرافية، فقد جاءت النسب على الشكل التالي:

في منطقة الشمال ٢٥,١٪، في منطقة بيروت ١٣,٤٪، في منطقة الشوف ٧,١٪، في منطقة صيدا ٣٥,٨٪، في منطقة صور ١٤,٧٪، في منطقة البقاع ٤,٠٪.

وقد تضمن الإحصاء نسب البطالة لدى اللاجئين الفلسطينيين حسب الفئات العمرية، وجاءت على النحو التالي:

الفئة العمرية ١٥-١٩، نسبة البطالة ٤٣,٧٪.

الفئة العمرية ٢٠-٢٩، نسبة البطالة ٢٨,٥٪.

الفئة العمرية ٣٠-٤٤، نسبة البطالة ١١,٢٪.

الفئة العمرية ٤٥-٦٤، نسبة البطالة ٨,٩٪.

الوزير «الإسرائيلي» للمواصلات والشؤون الاستخبارية يسرائيل كاتس، أجرى مقابلة نوعية على موقع «إيلاف» السعودي[٢]، دعا إلى دور سعودي أكبر في «عملية السلام»، وبشر بمستقبل وردي بعد إحلال السلام وإنهاء الصراع العربي - «الإسرائيلي»، أبرز ملامحه ربط «إسرائيل» بدول العالم العربي بإحياء «قطار الحجاز «التاريخي»، وإقامة ميناء بحري على جزيرة اصطناعية قبالة قطاع غزة. كما تناول تصريحات ترمب بشأن القدس وتطرق إلى السعودية وتركيا والأردن وسورية وإيران ولبنان وحزب الله، وهدد بإعادة لبنان إلى العصر الحجري في أي حرب قادمة، واقترح كاتس مفاوضات على أساس مبادرة الملك فهد.

(١) صحيفة النهار، ٢١ كانون أول ٢٠١٧.
(٢) موقع إيلاف، ١٣ كانون أول ٢٠١٧.

# تفاعل المتغيرات وسلوك الأطراف المؤثرة

**السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية:**

دعا رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية إلى تمكين المقاومة الفلسطينية بالضفة الغربية المحتلة وإطلاق انتفاضة في وجه الاحتلال «الإسرائيلي» رداً على قرار ترمب. فيما دعت الفصائل العسكرية بحركة فتح في قطاع غزة مسلحيها للاشتباك مع قوات الاحتلال في المدن والقرى الفلسطينية بكل الأساليب المشروعة، وطالبت في بيان لها منظمة التحرير الفلسطينية بسحب الاعتراف بالكيان «الإسرائيلي» وبشرعيته على أرض فلسطين، وقطع كل الاتصالات معه، كما طالبت جامعةَ الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكل الدول الصديقة، بإعلان القدس عاصمة أبدية لفلسطين، وطرد كل سفراء الاحتلال «الإسرائيلي» والأمريكي فوراً[1].

وقد تغيرت لهجة الخطاب السياسي لحماس تجاه القاهرة منذ دخولها على خط التهدئة والمصالحة وإعادة إمداد غزة بنسبة من الوقود الضرورية لتشغيل محطة الكهرباء، ورعايتها لجولات اللقاء بدحلان ثم بالمصالحة.

**الأردن:**

فيما يخص إعلان ترمب الخاص بالقدس، أكدت الحكومة الأردنيّة أنه يمثل خرقاً «لقرارات الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة»، واعتبرت «جميع الإجراءات الأحادية التي تستهدف فرض حقائق جديدة على الأرض لاغية وباطلة».

أما بخصوص جريمة قتل المواطنين الأردنيين على يد موظف أمن السفارة «الإسرائيلية» في الأردن، فقد اعتبر الأردن ما حدث جريمة جنائية يتابع حيثياتها النائب العام، وأنها لم تدخل ضمن أي صفقة تتعلق بالمسجد الأقصى المبارك، عقب ترحيل المتهم لـ «إسرائيل» بعد زيارة لقائد الموساد للأردن واستجواب الأردن للمتهم. وأكدت الحكومة الأردنية أنها ستقوم بمتابعة

(١) يذكر أن الفصائل المسلحة لحركة فتح تتمتع بحرية الحركة وتدرب مقاتليها في عدد من المواقع العسكرية بغزة، وفق بيانات لها، فيما تم تفكيكها في الضفة الغربية بقرار من قيادة فتح والسلطة.

هذه القضية حسب القوانين الدولية والأعراف الدبلوماسية لضمان تحقيق العدالة. فيما أشار الأردن إلى أنه لن يسمح بعودة السفيرة «الإسرائيلية» إلى عمَّان حتى تتم محاكمة الجندي «الإسرائيلي» الذي ارتكب الجريمة. وقد اندلعت احتجاجات شعبية في الأردن نددت بالجريمة وطالبت بالقصاص[1]، وشهدت مداولات مجلس النواب الأردني موجة من الغضب العارم. ويرتبط الأردن و«إسرائيل» بمعاهدة سلام منذ عام ١٩٩٤، تعترف «إسرائيل» بموجبها بوصاية المملكة على الأماكن المقدسة في مدينة القدس التي كانت تخضع إدارياً للأردن قبل احتلالها عام ١٩٦٧.

**تونس والمغرب والعراق:**

استدعت الدول الثلاث السفراء الأمريكيين في بلادها للاحتجاج على اعتراف ترمب، بالقدس المحتلة عاصمة لـ «إسرائيل»، وتبنيه خطاب الحركة الصهيونية.

أما بقية الدول العربية فاكتفت أغلبها بالاستنكار الرسمي، وآثر بعضها الصمت!

**تركيا:**

اعتبر أردوغان، أن إعلان ترمب بشأن القدس «منعدم الأثر، وبلا قيمة»، وأنه «لا يمكننا ترك القدس تحت رحمة دولة تقتل الأطفال.. لن نترك القدس لمصيرها أمام دولة لا تمتلك أي قيمٍ غير الاحتلال والنهب.. سوف نواصل نضالنا في إطار القانون وقيم الديمقراطية».

**أوروبا:**

أعلنت أغلب الدول الأوروبية (روسيا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، هولندا..) عن تمسكها بخيار حل الدولتين، ورفضها لأي خطوة أحادية الجانب تهدد المسار التفاوضي.

**العفو الدولية:**

استنكرت منظمة العفو الدولية القرار، ووصفته بالقرار المتهور والاستفزازي، ويزيد من تقويض الحقوق الفلسطينية وينم عن تجاهل صارخ للقانون الدولي.

(١) تسيفي بارئيل الخبير الإسرائيلي في الشؤون العربية بصحيفة هآرتس، شبه الأردن الذي تعرض ملكه لـ «طعنة في الخاصرة» من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو -باحتفاله بإطلاق الحارس من السفارة الإسرائيلية- بأنه برميل المتفجرات الأكثر حساسية في قضية الحرم القدسي.

**الأمم المتحدة:**

الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو جوتيريس، صرّح أن القرار «سيهدد السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين»، وأضاف أن القدس هي قضية وضع نهائي يتعين أن تحل عبر المفاوضات المباشرة بين الجانبين على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

**الكيان الصهيوني:**

بما يخص إعلان ترمب الخاص بالقدس، ساوى نتنياهو بين قرار ترمب ووعد بلفور والنكبة واحتلال القدس[1].

أما بخصوص جريمة قتل المواطنين الأردنيين على يد موظف أمن السفارة «الإسرائيلية» في الأردن، فقد ألقت حالة الغضب والاحتجاج فلسطينياً في الميدان بظلالها على المشهد السياسي «الإسرائيلي»، وانعكست على شبكات التواصل الاجتماعي، وتحولت إلى هجوم على نتنياهو واجه خلاله انتقادات شديدة اللهجة خصوصاً من أنصاره في معسكر اليمين، ووصموا نتنياهو بالضعف والتردد في إدارة أزمةٍ فتحت الباب مجدداً على مصراعيه في كل ما يتعلق بالسيادة على القدس القديمة والأقصى.

**«الأنروا».. والحكومة اللبنانية:**

نتائج أوّل تعداد رسمي للاجئين الفلسطينيين في لبنان يُفترض أن تُسقط ذريعة العديد من الأطراف سواء تلك التي كانت تتذرع بمشكلة النقص في المعطيات الإحصائية لتقديم مشاريع إنمائية للمخيمات، أو تلك التي كانت تستخدم الأرقام في التجاذبات المحلية وتزجها في اللعبة الداخلية أمام كل قضية محقة تتعلق بالحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني في لبنان[2].

(١) قال نتنياهو: «هناك لحظات كبيرة في تاريخ الصهيونية، وعد بلفور وإقامة الدولة وتحرير القدس، وخطاب ترمب».

(٢) لا بد من الإشارة إلى كارثية الأسباب التي دفعت أعداداً ضخمة من الفلسطينيين للهجرة من لبنان، الذي شكل بيئة طاردة للكفاءات الفلسطينية طوال العقود الماضية. فالتقدير الإحصائي السابق يتجاوز ثلاثة أضعاف الرقم الإحصائي الأخير.

# الانعكاسات والتداعيات

١. اندلاع المظاهرات وعمليات المقاومة في فلسطين، وفي المحيط الإقليمي.

٢. استشهاد ١٤ فلسطينياً وإصابة ٢٣٨١ مواطناً بجراح متفاوتة في المواجهات التي اندلعت مع الاحتلال «الإسرائيلي» رداً على قرار ترمب؛ وإصابة ٣٧ «إسرائيلياً» في ٧٣٥ عملاً للمقاومة شملت إلقاء حجارة وزجاجات حارقة وعبوات ناسفة تجاه قوات الاحتلال ومستوطنيه[١].

٣. تكريس نوعي للأدوار التركية في المشهد الفلسطيني، نجم عنه تراشق إعلامي مع الكيان الصهيوني.

٤. تواضع دور الرباعية العربية، عدا الموقف الأردني[٢].

٥. تلقى ترمب صفعات متعددة من حلفائه في مشهد التصويت، فحتى حليفه الكندي، لم يتمكن من تقبل الإهانة المبطنة التي عبرت عنها التهديدات الأمريكية الاستباقية لرافضي القرار، وانضاف الملف الفلسطيني إلى الملفين: التركي (الداخلي)، والسوري، في مسلسل العلاقات الإشكالية بين تركيا وأمريكا (حليف الأمس)، فضلاً عن تراجع رصيد ترمب أمريكياً في تقييم سياساته الخارجية، ولا يصب في صالح خطوته سوى تجذر علاقاته باللوبي الصهيوني والكيان الغاصب الذي أثنى على أدائه الديمقراطي[٣].

٦. انفتاح المشهد الفلسطيني على احتمالات وتحولات نوعية في مسارات الصراع بشقيها: العسكري والسياسي.

٧. تصدع في مواقف الرباعية الدولية، عقب إصرار الأوروبيين على مشروع حلّ الدولتين.

---

(١) عرب ٤٨، وموقع «أخبار فلسطين»، ٢٣ كانون أول ٢٠١٧.

(٢) دعا ملك الأردن الشعب الأردني للتظاهر السلمي برعاية أمنية مشددة، ومشاركة رسمية لافتة، وقد شارك فيها حزب التحرير المحظور في الأردن للمرة الأولى.

(٣) حرص أردوغان في المؤتمر الإسلامي الطارئ، المنعقد في تركيا، على تفكيك الصورة البراقة التي سعى ترامب وحلفاؤه إلى إضفائها على الكيان الصهيوني.

# التوقعات

- يُرجّح استمرار التظاهر والعمل المقاوم في فلسطين لفترة قد تطول نسبياً.
- يُتوقّع أن يسعى الكيان الصهيوني إلى استثمار قرار ترمب بخطوات على الأرض، دونما استفزاز مباشر للمشاعر الفلسطينية؛ خشية من تفجر الأوضاع.
- يتوقع أن تكثف السلطة الفلسطينية وتركيا من الحراك السياسي الدبلوماسي، تنفيذاً لمقررات القمة الإسلامية المنعقدة مؤخراً.
- يُتوقّع أن يستكمل ترمب تعبيد الطريق لمحطات قطار «صفقة القرن»، بعد إزاحة ملف القدس عن طاولة المفاوضات (حقّ العودة، الدولة الفلسطينية..)؛ بحراك إقليمي – دولي.
- يُرجّح أن تتأزم أوضاع ومواقف السلطة الفلسطينية وقيادتها ونهجها التفاوضي، بقرار ترمب، والتوجه الأمريكي – «الإسرائيلي» لفرض واقع جديد «صفقة القرن»، فضلاً عن قرار خفض المساعدات الأمريكية السنوية للسلطة.
- يُتوقع أن يبادر الاتحاد الأوروبي، والرباعية العربية، لملء الفراغ الناشئ عن قرار ترمب والكونجرس الأمريكي، سياسياً (بالأخص ملف التفاوضات) واقتصادياً (بالأخص الدعم المالي على المستوى الإغاثي).
- يتوقع أن تحرص مصر على رعاية ملف المصالحة الفلسطينية، مهما تعكرت أجواؤها، باعتبارها ورقة دبلوماسية مهمة، تتيح لنظام السيسي تحقيق مجموعة من المصالح الأمنية والسياسية الآنية والمستقبلية، وتسهم في تجميل صورة نظامه.
- يُتوقع أن يتخذ عباس خطوات ملموسة في ملف المصالحة مع حماس وتفعيل بعض بنود الاتفاق المبرم مؤخراً. وتتباين مبررات حركتي فتح وحماس تجاه ملف المصالحة، وأبرزها:

١- الأوضاع المأساوية التي آل إليها قطاع غزة على جميع المستويات.

٢- أن المقاومة الفلسطينية رأت أن البديل عن المصالحة الفلسطينية هي حرب جديدة مع «إسرائيل»، التي لن تحقق أي مكاسب سياسية، في ظل حالة الانقسام الفلسطيني والمتغيرات الإقليمية والمواقف الدولية.

٣- تفاهمات حماس – دحلان، التي تزامنت مع إجراءات مصرية هدفت إلى تخفيف الحصار عن غزة عبر تقديم تسهيلات في الكهرباء والمحروقات، أقلقت محمود عباس من طبيعة الدور المصري.

٤- خشية محمود عباس من قيام حماس بتشكيل دولة مستقلة في غزة، مما قد يرضي طموح عدد من الدول الإقليمية والدولية.

٥- الضفة الغربية أصبحت أكثر تمزقاً، ومخططات تصفية القضية الفلسطينية تسير بخطى ثابتة؛ إلى جانب رغبة حماس في إعادة روح المقاومة الفلسطينية إلى الضفة الغربية.

٦- رغبة حماس في كسب ثقة الشارع الغزي، عبر تقديم تنازلات تهدف لتخفيف الحصار، وهو ما قد يشكل عامل ضغط على محمود عباس باعتباره من سيتحمل نتائج فشل المصالحة أمام الشعب الفلسطيني، ومصر الراعية للاتفاق.

٧- أن ما تم الاتفاق عليه ليس بجديد وإنما هو إحياء لاتفاقيات سابقة، وتحديداً اتفاقية عام ٢٠١١، وقد قدمت حماس تنازلات قابلها أيضاً تنازلات من عباس.

٨- رغبة حماس في الدخول لمنظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها من الداخل وتبنيها لمواقف المقاومة، ويأتي تصريح رئيس المكتب السياسي لحماس في غزة السيد يحيي السنوار مؤخراً حول سلاح المقاومة في هذا المسار.

وبناءً على ما سبق، لا يُتوقع أن يطول عمر المصالحة الفلسطينية الحقيقية، حال تحقُّقها، لاختلاف أجندات كل من الحركتين، وتضادّ اصطفافاتهما الإقليمية والدولية (وبالأخص: الفيتو الأمريكي – «الإسرائيلي»)، فضلاً عن إرث طويل من التنافس النضالي الذي بلغ حد القطيعة عقب الحسم العسكري؛ مما دفع عباس لاشتراط السيطرة الأمنية الكاملة، مستهدفاً سلاح المقاومة! وهو خط أحمر لن تسمح حماس لعباس في المسّ به مهما كانت المبررات[1].

(١) المصالحة الفلسطينية: التطورات والتداعيات، محمد أبو سعدة، (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول)، ٤ تشرين ثاني ٢٠١٧.

يرجح تقييم الاستخبارات العسكرية «الإسرائيلية» (أمـان)، أن فرص وإمكانية التصعيد والمواجهة ستزداد خلال العام ٢٠١٨، وذلك على الرغم من تراجع احتمالات اندلاع حرب مع نهاية العام ٢٠١٧، فلا تتوافر نية الحرب لدى أي طرف؛ فلكل جهة أو عنصر وحركة أسبابه الخاصة، فسورية وحزب اللّه مشغولان بإعادة البناء بعد سنوات طويلة من الحرب الأهلية، بينما حماس تعطي الأولوية لإمكانية المصالحة الفلسطينية[1].

(١) وفقا للتقديرات الإسرائيلية الاستخباراتية لعام ٢٠١٨، فإنه بعد عام على انتهاء الحرب الأهلية في سورية، وبعد هزيمة تنظيم «داعش»، وعلى ما يبدو بعد عام من صراع محمود عباس للبقاء على رأس السلطة الفلسطينية، لا تزال احتمالات اندلاع حرب تقترب من الصفر، لكن من ناحية أخرى، فإن احتمال التصعيد الذي يتطور من حادث معين يرتفع بشكل كبير. (عرب ٤٨، ٣١ ديسمبر ٢٠١٧).

# مصر ..
# الأزمات السياسية 2017

المعهد المصري للدراسات - إسطنبول

## تمهيد:

شهدت مصر خلال العام ٢٠١٧ العديد من الأزمات السياسية، التي يمكن في إطارها التمييز بين مجموعتين أساسيتين، المجموعة الأولى ترتبط بأزمات السياسة الداخلية (وتتمثل في طبيعة النظام السياسي، أنماط التفاعلات بين المؤسسات السياسية، والقوى السياسية، وممارسات أجهزة الدولة) المجموعة الثانية، ترتبط بأزمات السياسة الخارجية (وتتمثل بطبيعة التفاعلات الخارجية للنظام، التعاونية منها والصراعية، وقضايا الأمن القومي المصري، وكيف تعاطى معها النظام، كالحدود والمياه والأرض والثروات الطبيعية).

ويمكن تناول هذه القضايا، وما شهدته من أزمات، وذلك عبر مبحثين؛ الأول: أزمات السياسة الداخلية، والثاني: أزمات السياسة الداخلية.

## المبحث الأول: أزمات السياسة الداخلية

بعد مرور ٤ سنوات منذ انقلاب ٣ يوليو ٢٠١٣، يبدو النظام مستقراً من خلال إحكام قبضته الأمنية، ولكن هذا الاستقرار الظاهر يأتي فوق مجتمع يعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية، وبالرغم من تخوفات لا تزال عالقة بمخيلة الكثير من ثورة أو احتجاجات واسعة تصل إلى واقع أسوأ يتراءى للجميع، في محيط الإقليم ومع غياب بديل سياسي للنظام الحالي بعد أن تم حرق وتشويه كل من هو داخل الحياة السياسية المصرية قبل وبعد ثورة يناير، فإن حالة الغضب التي تبدو كامنة قابلة للإثارة في أي وقت وربما بدون مقدمات، وهو ما يعيه النظام الحالي جيداً ويعمد لخنق وطمس أي مساحة يمكن أن يعبر فيها الشعب عن غضبه، وهنا تبرز مجموعة من المحددات الأساسية، التي تحيط بمشهد «انتخابات ٢٠١٨»، منها:

### ١- الصراع الصفري:

إن النظام منكفئ على نفسه لا يفهم إلا الصراعات الصفرية مع محيطه، حيث حول النظام صراعاته الداخلية إلى صراعات صفرية، ودخل في صراع صفري ليس مع الإخوان المسلمين فقط كما يحاول أن يظهر من خلال وسائله الإعلامية، ولكن صراعه يمتد إلى كل من يُمكن أن يمثل تهديداً ما على مصالحه وعلى وجوده، بل إن هذا النظام لا يتردد في خسارة حلفائه وشركائه إذا ما وجهوا إليها نقداً أو مساءلةً ما.

**٢- الاضطراب المجتمعي:**

إن حجم المظالم والانتهاكات التي مارسها النظام ضد قطاعات واسعة من أبناء الشعب المصري من خلال احتكاره للمؤسسات الأمنية للدولة، ودفعها لتكون أداة لتلك الممارسات، وأقام ما يمكن أن نسميه فواصل وجدران الدم والكراهية بين أبناء الشعب وتسبب في خلق مجتمع ممزق اجتماعياً، وتُمثل تلك الجدران الدعامات الرئيسة لبقاء النظام ووجوده، حيث هو يعي جيداً أنه كلما ظلت هذه الجدران بين أبناء الشعب تمسك بوجوده قطاعات ليست بالقليلة من الشعب، تخوفاً من أي تهديدات لاضطرابات اجتماعية محتملة.

**٣- المصالح والشرعية:**

إن النظام الحالي صُمم ليخدم جماعات مصالح كما كان في عهد مبارك، إلا أن جماعات المصالح تسيطر عليها العقلية العسكرية والأمنية، وإذا ما شكَل الملعب السياسي الذي يتنافس فيه النظام مع أي معارضة تهديداً لمصالحه ووجوده، فعلينا أن نكون على استعداد وتوقع من أن يدفع هذا النظام إلى تحويل ذلك الملعب السياسي إلى ساحة معركة يعرف جيداً كيف يديرها ويمتلك كل أدواتها التي تبتعد تماماً عن الأدوات السياسية.

وبالرغم أن الأزمات الاقتصادية وعدم القدرة على مواجهة التمرد وفرض الأمن والاستقرار تنال من شعبية النظام، فإنه يستخدم فزاعة الإرهاب والأوضاع الاقتصادية المتأزمة، كغذاء يعيش عليه جسد النظام ويوفر له المبررات لسياسات البطش الأمني والتضييق والحصار السياسي والقرارات الاقتصادية القاسية، وهو ما يمنح النظام ما يمكن أن نطلق عليه «شرعية الضرورة»، وهي شرعية لا تعتمد بالأساس على شعبية النظام ولكن على عدم وجود بديل، حيث يستطيع أن يقدم الحماية في ظل أوضاع أمنية مضطربة، ويبقى النظام المهيمن على المؤسسة العسكرية صاحبة القوة التي تستطيع تقديم الحماية للمواطنين هو المتحصل على تلك الشرعية بغض النظر عن سلبياته أو شعبيته المتناقصة.

**٤- هيمنة المؤسسة العسكرية:**

بالرغم من أن العلاقة بين رأس السلطة والجيش ظلت دائماً علاقة بالغة الحساسية والتعقيد لما يتمتع به الجيش من قوة وتماسك، تجعله القوة الأولى داخل البلاد، وربما اتخذت تلك العلاقة أشكالاً مختلفة في عهد كل من عبدالناصر والسادات ومبارك، فإنها ظلت دائماً في وضع يقدم ضمانات مرضية بين الطرفين، ولم يختلف الوضع كثيراً في شكل العلاقة بين السيسي والجيش،

إلا أن حجم سيطرة السيسي على الجيش تبدو أكبر من سابقيه لعدة أسباب نشير إليها هنا:

(أ) **حماية مصالح الجيش:** فقد مثل وصول أحد جنرالات الجيش إلى الرئاسة بعد انقلاب الثالث من يوليو ٢٠١٣، ضمانة مباشرة لحماية مصالح الجيش الخاصة وعدم المساس بها بداية من الموازنة وحجم النفقات، ونهاية بالمؤسسات الاقتصادية التابعة للجيش، حيث بدا أن هذه الأمور، وفي وقت سابق بعد ثورة يناير، معرضة للمراقبة المدنية في سياق إصلاح العلاقات المدنية العسكرية المأمول في وقتها، وهو الأمر الذي مثل تهديداً مباشراً لمصالح الجيش وفتح صراعاً خفياً بين جنرالات الجيش وقوى الثورة امتد حتى انقلاب الثالث من يوليو.

(ب) **الحفاظ على تماسك وعدم انشقاق القيادة العسكرية:** فقد عمد السيسي إلى تغييرات كبيرة داخل المجلس العسكري ويكفي الإشارة هنا إلى أن ١٨ جنرالاً عسكرياً من أصل ٢٥ جنرالاً هم قوام قيادات المجلس العسكري، قد تم تغيرهم بآخرين داخل المجلس العسكري في الفترة ما بين عامي ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، وهو ما يعني إعادة تشكيل المجلس العسكري بتركيبة جديدة من جنرالات ستكون أشد ولاء للسيسي، الذي قام بترقيتهم وتعيينهم وفي الوقت نفسه إبقاء كبار الجنرالات السابقين في المجلس العسكري في مناصب داخل جهاز الدولة تحافظ على رضاهم المعنوي والمادي، وتُمكن هذه الطريقة من الحفاظ على تماسك القيادة العسكرية حول شخص السيسي من أي انشقاقات مستقبلية محتملة.

(ج) **ارتباط مصالح مع طبقة الضباط:** لم يكتف السيسي بزيادة مرتبات ومعاشات ضباط الجيش أكثر من مرة منذ وصوله إلى الرئاسة لضمان خلق حالة من الرضا داخل طبقة الضباط، بل سمح باتساع مساحة مشاركة الضباط في الأنشطة التجارية الخاصة تزامناً مع دخول الجيش كشريك رئيس في عدد ضخم من المشاريع وفي مجالات مختلفة، وهكذا ارتبطت مصالح طبقة الضباط بمصالح السيسي والنظام نفسه وهو ارتباط بطبيعة الحال يضمن للسيسي تبعية الجيش له بغض النظر عن قناعات الضباط بشخص وسياسات السيسي كرئيس.

**٥- دور الشرطة:**

بالرغم من أن مساحة النفوذ والسيطرة لجهاز الشرطة داخل منظومة الدولة قد تقلصت بشكل ملحوظ مقارنة بتلك المساحة المتسعة في عهد مبارك وبالأخص في آخر سنوات حكم مبارك وقبل ثورة يناير، فإن ارتباط المصالح بين السيسي ونظامه من جهة وبين الشرطة من جهة أخرى قوية وعميقة، أمام تلك المعادلة بالغة التعقيد بين النظام والشرطة، حيث تدرك قيادات

وضباط الشرطة، وهي الطبقة الأكثر تأثيراً ونفوذاً داخل جهاز الشرطة أن النظام قد استخدم جهاز الشرطة بشكل مباشر في قمع معارضيه وفي الممارسات خارج القانون التي أراد النظام تنفيذها، وهو ما يعني أن تغييراً في رأس السلطة يمس منظومة الحكم سيكون بطبيعة الحال أول المتضررين منه وبشكل مباشر هم قيادات وضباط الشرطة أنفسهم، معادلة الارتباط هنا لا تمثل فقط مجرد مصالح ثروة ونفوذ وإنما بالأساس ارتباط حياة ووجود، وهو ما يجعل ذلك الارتباط القائم متماسك وإن تخللته اضطرابات أو توترات في العلاقة بين الطرفين في بعض الأوقات

**٦- دور رجال الأعمال:**

برز دور وحجم رجال الأعمال بشكل كبير أثناء حكم مبارك نتيجة عملية بيع الأصول التي تمتلكها الدولة في ذلك الوقت، وصاحب هذه العملية انتقال احتكار الدولة إلى مجموعة صغيرة من رجال الأعمال، إلا أن هذا الاحتكار الذي انتقل من الدولة إلى مجموعة من رجال الأعمال ظل تحت سيطرة مبارك، حيث إن هذه الطبقة الجديدة والصغيرة من رجال الأعمال عُدت منذ بدايتها من أهم داعمي ومناصري حكم مبارك، اختلف الأمر بعد انقلاب الثالث من يوليو حيث أدرك الطرفان؛ النظام الحالي وطبقة رجال الأعمال، أن المعادلة التي كانت موجودة أثناء حكم مبارك أصبح لا وجود لها، وأن على الطرفين إعادة صياغة معادلة جديدة وفق موازين القوى لدى كل طرف.

وفي ظل سيطرة النظام بشكل كامل على المؤسسة العسكرية عمد النظام على الدفع إلى بروز المؤسسة العسكرية ليس كمركز قوة عسكرية فقط ولكن كمركز قوة اقتصادية لا يستهان بها لتنتقل تدريجياً الاحتكارات من رجال الأعمال إلى المؤسسة العسكرية، التي قامت في السنوات القليلة الماضية بما يمكن أن نسميه عملية ابتلاع للاقتصاد المصري، ليس بهدف تحقيق أرباح ومكاسب مادية لموازنة نفقاتها العسكرية فقط، ولكن أيضاً بهدف تحقيق سيطرة وهيمنة على الاقتصاد المصري، وهو ما ترتب عليه أن موقع رجال الأعمال وحجم قوتهم وتأثيرهم في المشهد السياسي وارتباطهم بالنظام قد تقلص بقدر ليس بالقليل.

**٧- واقع القوى السياسية:**

إن عملية التقويض والمحاصرة التي مارسها النظام ضد القوى السياسية وتقييد مشاركتها في الحياة السياسية خلقت حالة من العزلة حول الكيانات والرموز السياسية وأدت للانعزال فيما بينها، وانعكست هذه الحالة بشكل واضح على وجود كوادر سياسية فاعلة في المشهد تستطيع

تقديم حلول ولو جزئية أو تمتلك جرأة الاشتباك السياسي في مثل هذه الأجواء، وكانت المحصلة وجود قوى سياسية رافضة ومعارضة للنظام لا تمتلك إلا النقد دون أن تمتلك مشروعاً واضح الملامح لمقاومة النظام أو تمتلك الإجابة عن السؤال الأهم: ما البديل بعد إزاحة رأس النظام؟

إن أبرز تحديات أي حكم سلطوي غياب البديل، ويتحول هذا التحدي مع استمرار الوقت إلى ما يمكن أن نطلق عليه «المعاناة الصامتة»، حيث لا يقتصر التحدي على مجرد إيجاد البديل في صورة شخص ولكن امتلاك رؤية لكل ما يتعلق بإدارة البلاد من تحديات داخلية وخارجية.

**٨- العامل الإقليمي والدولي:**

بدا واضحاً منذ قدوم ترمب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة أن هناك اتجاهاً داخل الإدارة الأمريكية الجديدة إلى دعم السيسي ودفعه إلى تأدية أدوار في الأزمات الإقليمية الحالية تتوافق مع وجهة النظر الأمريكية، يؤدي هذا الدعم الأمريكي للسيسي والنظام المصري إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ومعها بعض القوى الإقليمية (السعودية، الإمارات، «إسرائيل») لن تسمح بتغيير ديمقراطي في المشهد المصري على أقل تقدير في الوقت الحالي، إلا أنه مع حجم المتغيرات والمستجدات الدولية والإقليمية المتزايد وتبدّل خرائط التحالفات المتسارع والمستمر لا يمكن الجزم بمواقف الولايات المتحدة أو القوى الإقليمية والتي ربما تشهد تغيراً حاداً على المديين القريب والمتوسط، بما يُمكن أن يُشكل فرصة لتغيير موازٍ في المشهد السياسي المصري.

## المبحث الثاني: أزمات السياسة الخارجية

يتناول هذا المبحث أهم الأزمات السياسية للنظام المصري خلال عام ٢٠١٧، على المستوى الخارجي، الإقليمي والدولي، من حيث أهم المراحل التي مرت بها هذه الأزمات والأطراف الفاعلة فيها، وذلك على النحو التالي:

### أولاً: مصر وليبيا:

في بداية شهر مايو ٢٠١٧، كان المشهد الأبرز على الساحة السياسية الليبية، وتحديداً في ٢ مايو ٢٠١٧م، حيث التقي خليفة حفتر، قائد ما يسمي بالجيش الوطني الليبي، برئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج في دولة الإمارات، وجاء اللقاء استجابة لدعوة وجهها لهما

ولي عهد أبو ظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في دولة الإمارات، الشيخ محمد بن زايد آل نهيان[١].

وتم الإعلان في نفس اليوم بعد انتهاء اللقاء عن أن حفتر والسراج قد اتفقا على تشكيل هيكل جديد اسمه «مجلس رئاسة الدولة الليبية»، يضم كلاً من[٢]: رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، رئيس حكومة الوفاق فايز السراج، قائد الجيش الوطني خليفة حفتر، وقيل: إن الجانبين أيضاً اتفقا على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بعد ٦ أشهر من الاتفاق، وحل التشكيلات المسلحة وغير النظامية في الداخل الليبي، ومواصلة محاربة الإرهاب حتى القضاء عليه نهائياً، وإبعاد النزعة الأيديولوجية أو الحزبية أو المناطقية على الحكومة المقبلة، وضرورة الامتثال لجميع الأحكام القضائية التي تصدرها المحاكم الليبية.

وفي نفس تواجد فايز السراج، وخليفة حفتر في الإمارات توجه السيسي (٣ مايو ٢٠١٧م)، إلى الإمارات العربية المتحدة في زيارة استغرقت يومين، وخلال زيارته قام بعقد لقاء بكل من رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج، وخليفة حفتر للوقوف على كيفية تنفيذ ما قد تم الاتفاق علية بين حفتر، والسراج.

وعقب عودة السراج إلى ليبيا، اجتمع مع أعضاء المجلس الرئاسي، والذين وجهوا له لوماً وعتاباً على لقائه بحفتر، دون علم أو اتفاق مسبق مع أعضاء المجلس الرئاسي[٣].

وفي ١٣ مايو ٢٠١٧م، تم أول لقاء معلن بين السيسي وخليفة حفتر في قصر الاتحادية، وصرح السفير علاء يوسف، المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية، بأن السيسي أكد خلال اللقاء موقف مصر الثابت من الأزمة الليبية وسعيها المستمر للتوصل إلى حل سياسي من خلال تشجيع الحوار بين مختلف الأطراف، وأوضح السيسي أن كافة المساعي التي تقوم بها مصر مع مختلف القوى السياسية الليبية تهدف إلى التوصل لصيغة عملية لاستئناف الحوار من أجل مناقشة القضايا المحددة المتوافق على أهمية تعديلها باتفاق الصخيرات، باعتباره المرجعية السياسية المتوافق عليها[٤].

---

(١) بدء اجتماع بين حفتر والسراج في الإمارات/ وكالة سبوتنيك ٢ مايو ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٥ يونيو ٢٠١٧، الرابط

(٢) اتفاق حفتر والسراج على تشكيل مجلس رئاسة الدولة في ليبيا/ العربية نت ٢ مايو ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٥ يونيو ٢٠١٧، الرابط

(٣) عربي٢١» تنفرد بنشر كواليس لقاء السراج وحفتر في الإمارات/ عربي ٢١، ٩ مايو ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٦ يونيو ٢٠١٧، الرابط

(٤) السيسي يؤكد خلال لقائه حفتر على أهمية رفع القيود عن توريد السلاح لجيش ليبيا/ اليوم السابع ١٣ مايو ٢٠١٧، تاريخ الدخول ١٥ مايو ٢٠١٧، الرابط

وفي ١٤ مايو ٢٠١٧، أعلنت القوات الموالية لحكومة الوفاق رفضهم لما أعلن عنه من بنود اتفاق بين «حفتر والسراج» ورفضوا العمل تحت إمرة من وصفوه بـ «مجرم الحرب» خليفة حفتر، ووصفوا «قوات الكرامة التابعة لحفتر» بـ «المجموعة المسلحة الخارجة عن القانون» وذلك في ملتقى ضباط من جنوبي ليبيا وغربها، عقد بمدينة زوارة في الغرب الليبي[١]، وطالب الضباط المجلس الرئاسي بقيادة فايز السراج الذي «حمّله مسؤولية ما آلت إليه حالة الجيش» بالكف عن محاولة استرضاء بعض الأطراف، وأعلن الضباط عن استعدادهم لحماية ليبيا وتأمين حدودها، في حال توافر لهم الدعم.

وفي ١٧ مايو ٢٠١٧م، قام رئيس أركان الجيش المصري الفريق محمود حجازي ورئيس اللجنة المعنية بمتابعة الشأن الليبي، بأول زيارة له إلى الداخل الليبي، حيث زار الفريق محمود حجازي مدينة بنغازي شرقي ليبيا والتقى بالقائد العسكري خليفة حفتر، حيث ذكرت وكالة الأنباء الليبية، في بنغازي، أن «وفداً يضم الفريق محمود حجازي، ومدير المخابرات الحربية اللواء محمد الشحات، جاء لتقديم التهنئة بمناسبة الذكرى الثالثة لثورة الكرامة التي انطلقت لتحرير البلاد من قبضة الجماعات الإرهابية المتطرفة»، ونقلت الوكالة عن مصادر عسكرية ليبية أن طائرة عسكرية خاصة حطت في مطار بنينا الدولي ببنغازي وعلى متنها الوفد الذي اتجه على الفور إلى مقر القيادة العامة في منطقة الرجمة[٢].

وفي ٢٦ مايو ٢٠١٧م، قامت مجموعة مسلحة بمهاجمة حافلة للأقباط في محافظة المنيا أثناء توجهها لدير الأنبا صاموئيل، وأسفر ذلك الهجوم عن سقوط أكثر ٣٥ قتيلاً وإصابة العشرات، وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية تبنية للعملية حيث قالت وكالة أعماق التابعة للتنظيم: إن مفرزة تابعة للتنظيم نصبت كميناً محكماً لمن وصفتهم بـ «عشرات النصارى المحاربين» أثناء توجههم إلى كنيسة صموئيل ما أدى إلى مقتل ٣٥ شخصاً وإصابة ٢٤ آخرين وإحراق سيارة[٣].

بعد الهجوم بساعات قام السيسي بعقد اجتماع أمني مصغر لبحث تداعيات الهجوم، وبعد الانتهاء من الاجتماع ألقى السيسي كلمة أعلن فيها أن القوات المصرية قامت بتوجيه ضربة لأحد المعسكرات التي يتم فيها تدريب هذه العناصر في درنة، مضيفاً أن مصر لن تتردد في توجيه

(١) ضباط من الغرب الليبي يرفضون العمل تحت قيادة حفتر، الرابط
(٢) رئيس أركان الجيش المصري يزور بنغازي شرقي ليبيا للقاء حفتر، bbc ١٧مايو ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٠٦ يونيو ٢٠١٧، الرابط
(٣) تنظيم الدولة يتبنى هجوم المنيا والسيسي يتوعد/ الجزيرة نت ٢٧ مايو ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٠٧ يونيو ٢٠١٧، الرابط

ضربات ضد معسكرات الإرهاب في أي مكان، سواء في الداخل أو الخارج، وأضاف أنه يجب معاقبة الدول التي تدعم الإرهاب وتقدم له المال والسلاح «من دون مجاملة أو مصالحة»[١].

وبعد انتهاء السيسي من خطابه أعلن سلاح الجو المصري أنه شن غارات على ما سماه معسكرات إرهابية في ليبيا «من قبل طائرات من طراز الرافال»، وأضاف أن الغارات دمرت المركز الرئيس لمجلس شورى مجاهدي درنة، وبثت وزارة الدفاع المصرية صوراً لطائرات حربية وقت الإقلاع في إحدى القواعد الجوية قالت: إنها وجهت ضربة إلى معسكرات إرهابية في ليبيا.

وفي نفس السياق، أعلنت القيادة العامة لميليشيات حفتر أن ضربات الجيش المصري في درنة كانت بالتنسيق مع سلاح الجو الليبي بقيادة العميد صقر الجروشي[٢]، فيما أكدت مصادر أن الغارات المكثفة التي شنها سلاح الجو المصري خلال اليومين الماضيين بمشاركة سلاح الجو الليبي على مدينة درنة شرق ليبيا، تمهد لعملية برية ليبية أوسع ضد الجماعات الإرهابية[٣].

وفي المقابل، قالت مصادر عسكرية بمجلس شورى مجاهدي درنة شرقي ليبيا أن طائرات حربية قصفت منطقة الفتايح شرق درنة، ونفى المتحدث باسم مجلس شورى مجاهدي درنة محمد المنصوري أن يكون القصف قد استهدف مواقع تابعة للمجلس، وقال المنصوري: إن القصف استهدف مواقع مدنية آهلة بالسكان وألحق أضراراً مادية بمنازل وسيارات ومزارع لمواطنين.

ولم تقتصر الهجمات المصرية على ضرب مناطق في الغرب الليبي فقط، بل امتد القصف إلى مناطق في الجنوب أيضاً، حيث قصفت طائرات حربية مصرية وإماراتية فجر يوم الأحد الموافق ٢٨ مايو ٢٠١٧م، مدينة هون جنوبي ليبيا[٤]، وكشفت مصادر محلية ليبية أن طائرات حربية مصرية أو إماراتية، أغارت على مواقع مدنية في مدينة هون بمنطقة الجفرة، انطلاقاً من مطار راس لانوف العسكري الذي تسيطر عليه قوات حفتر، وأضافت أن مخزن ذخيرة لقوات البنيان المرصوص التابعة لحكومة الوفاق الوطني (السراج) تعرض بدوره للقصف، مما أدى إلى انفجار الذخائر الموجودة في المكان المستهدف.

المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية (السراج) رفض ما وصفه بانتهاك سيادة

(١) السيسي: توجيه ضربات قوية لمعسكرات الإرهابيين الآن/ اليوم السابع ٢٦ مايو ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٠٧ يونيو ٢٠١٧، الرابط
(٢) الجيش الليبي: ضربات الجيش المصري في درنة كانت بالتنسيق مع سلاح الجو/ وكالة أسبوتينك ٢٦ مايو ٢٠١٧، الريخ الدخول ٢٩ مايو ٢٠١٧، الرابط
(٣) مصادر: توقعات بتدخل برى لتحرير «درنة» من الإرهابيين/ الشروق ٢٨ مايو ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٩ مايو ٢٠١٧، الرابط
٤ غارات جوية جنوبي ليبيا بعد قصف مصري لدرنة/ الجزيرة نت ٢٨ مايو ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٠٧ يونيو ٢٠١٧، الرابط

البلاد، واستهجن المجلس في بيانٍ القصف المصري لمواقع داخل ليبيا دون التنسيق مع السلطات الشرعية المتمثلة في حكومة الوفاق المعترف بها عربياً وأفريقيا ودولياً، وأضاف المجلس أنه يتطلع إلى التنسيق في ظل التحالف الدولي والإسلامي لمواجهة العمليات الإرهابية في الداخل والخارج، مع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية[1].

من جهته، استنكر مجلس شورى مجاهدي درنة وضواحيها قصف سلاح الجو المصري لمواقع آهلة بالسكان في مدينة درنة شرقي ليبيا، وأكد المجلس في بيانه أنه لا علاقة له بما حدث في مصر من اعتداءات على المدنيين العزل في المنيا، ومن جهته، قال المستشار أحمد أبو زيد، المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية: إن مصر أبلغت مجلس الأمن الدولي بأن الغارات الجوية على درنة تدخل في إطار الحق في الدفاع الشرعي بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وتتسق مع قرارات مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب.

### ثانياً: مصر والسودان:

منذ انقلاب السيسي في ٣ يوليو ٢٠١٣م، على الرئيس مرسي، تشهد العلاقات المصرية السودانية توتراً يزداد يوماً بعد يوم، وزادت حدته خلال الأشهر الماضية من العام ٢٠١٧، ففي ٢٢ فبراير ٢٠١٧م، وأثناء زيارة الرئيس السوداني عمر البشير إلى دولة الإمارات اتهم الحكومة المصرية بدعم حكومة دولة جنوب السودان بالأسلحة والذخائر، وقال: «إن لدى إدارته معلومات تفيد بأن القاهرة تدعم حكومة جنوب السودان، مشيراً إلى أن الحكومة المصرية لا تقاتل في جنوب السودان لكنها تمد حكومتها بالأسلحة»[2].

وقال البشير: إن هناك مؤسسات في مصر تتعامل مع السودان بشكل عدائي، متهماً جهات لم يسمّها داخل هذه المؤسسات بأنها تقود هذا الاتجاه.

وفي ١٧ مارس ٢٠١٧م، قررت الحكومة السودانية منع استيراد المنتجات الزراعية المصنعة في مصر وكذلك وقف استيراد الأسماك، وأرجعت ذلك بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة والصحة العامة[3]. وفي ٧ أبريل ٢٠١٧م، بدأت الحكومة السودانية في تطبيق قرار أصدرته، بفرض

(١) المجلس الرئاسي يستنكر الغارات المصرية على ليبيا/ الجزيرة نت ٢٧ مايو ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٠٧ يونيو ٢٠١٧، الرابط
(٢) البشير يتهم القاهرة بدعم جوبا بالسلاح والذخائر، الجزيرة نت ٢٢ فبراير ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٨ يونيو ٢٠١٧، الرابط
(٣) السودان يمنع استيراد مزيد من المنتجات الغذائية المصرية/ رويترز ١٧ مارس ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٨ يونيو ٢٠١٧، الرابط

تأشيرات على المصريين القادمين للأراضي السودانية، من سن ١٨ عاماً حتى ٤٩ عاماً، والسماح بدخول الفئات العمرية من حملة الجوازات المصرية من سن ٥٠ عاماً فيما فوق، والسماح بدخول النساء والأطفال دون الحصول على التأشيرة، بالإضافة إلى تحصيل رسوم من المغادرين المصريين بقيمة ٥٣٠ جنيهاً سودانياً، وذكر المتحدث باسم الخارجية السودانية قريب اللّه الخضر، أن هذا الإجراء «معاملة بالمثل»، وأن القرار كان يطبق فعلياً على السودانيين عند دخول مصر منذ فترة، في حين لم يكن المصريون بحاجة إلى تأشيرة لدخول السودان منذ عام ٢٠٠٤ وإلى حين اتخاذ هذا القرار[١].

وفي منتصف أبريل من عام ٢٠١٧م، كشف وزير الخارجية السوداني السفير إبراهيم الغندور، بأن وزارته أرسلت رسالة إلى وزارة الخارجية المصرية للاستفسار حول الطلب المصري بالتصويت على إبقاء العقوبات المفروضة على السودان[٢]، خلال جلسة العقوبات الخاصة بدارفور بمجلس الأمن الدولي، حسب القرار (١٥٩١) لعام ٢٠٠٦ المتعلق بشأن أزمة أقاليم دافور السودانية. ووصف الغندور الموقف المصري بـ «الغريب والشاذ» عن مواقف مصر السابقة ويختلف عن الخط الداعم للسودان لكل الدول العربية والأفريقية، وهو ما نفته مصر مشيرة إلى أن لجنة العقوبات الخاصة بالأوضاع في دارفور لم تناقش من قريب أو بعيد مسألة تمديد العقوبات على السودان، حيث إن مجلس الأمن أصدر بالفعل القرار (٢٣٤٠) في ٨ فبراير ٢٠١٧م، بتمديد تلك العقوبات لمدة عام قادم[٣].

وفي ٢١ أبريل ٢٠١٧م، أودعت الحكومة السودانية لدى الأمم المتحدة، إحداثيات خطوط الأساس التي تقاس منها مناطقها البحرية وتشمل منطقة (حلايب وشلاتين) المتنازع عليها مع مصر، وتفرض عضوية السودان في المعاهدة الدولية لقانون البحار إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بأي تطور يمس جغرافية الحدود البحرية[٤].

---

(١) استياء مصري من فرض السودان تأشيرة على المصريين/ الجزيرة نت ١١ أبريل ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٨ يونيو ٢٠١٧، الرابط

(٢) مصر تنفي تصويتها لصالح تمديد العقوبات على السودان في مجلس الأمن/ وكالة سبوتينك ١٤ أبريل ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٨ يونيو ٢٠١٧، الرابط

(٣) الخارجية: مصر تتخذ مواقفها بشأن السودان بشكل يحافظ على مصالح شعبها/ اليوم السابع ١٣ أبريل ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٨ يونيو ٢٠١٧، الرابط

(٤) جاء في إعلان التحفظ أن: «جمهورية السودان تعلن عن رفضها وعدم اعترافها بما نص عليه الإعلان الصادر من جمهورية مصر العربية بتاريخ ٩ يناير ١٩٩٠، والمعنون بالقرار الرئاسي رقم ٢٧ في ما يمس الحدود البحرية السودانية شمال خط ٢٢، والذي ورد ضمن الإحداثيات البحرية التي أعلنتها مصر ضمن حدودها البحرية على البحر الأحمر في الفقرات بين ٥٦ – ٦٠»، وأشارت الخارجية السودانية في الخطاب إلى أن «النقاط المذكورة أعلاه (في مرسوم مبارك عام ١٩٩٠) تقع داخل

وفي ١٥ مايو ٢٠١٧م، قال الرئيس السوداني عمر البشير: إن بلاده «تتحلى بالصبر إزاء مصر رغم احتلالها أراضي سودانية»، وأضاف أن «الإعلام المصري العام والخاص يعمل على الإساءة إلى السودان.. ومع ذلك يصبر السودان على هذه المعاملة؛ لأن العلاقات المصرية السودانية تاريخية وروابطها قوية جداً».

واعتبر البشير أن «مصر مستهدفة ونحن مستهدفون، فأي شرخ في العلاقات بينهما هو خسارة للاثنين، وهو ما يصب في مصلحة أعداء الأمة»[١].

وفي ٢٣ مايو ٢٠١٧، قال البشير، إن «القوات المسلحة استلمت عربات ومدرعات، للأسف مصري».

وأضاف: «المصريون، حاربنا معهم منذ ١٩٦٧، وظللنا نحارب لمدة ٢٠ سنة، ولم يدعمونا بطلقة، والذخائر التي اشتريناها منهم كانت فاسدة»[٢]. ونشر سودانيون صوراً قالوا: إنها للمدرعات المصرية التي صادروها في إقليم دارفور.

وفي سياق متصل أطلقت دورية تابعة للقوات المصرية النار على مجموعة من المنقبين عن الذهب بمنجم إبراهيم حسين داخل الحدود السودانية بالقرب من وادي العلاقي، حيث أصيب أحد المنقبين. وكشف مسؤول محلي سوداني أن الدورية اعتدت على المنقبين ظهراً أثناء وقت راحتهم وطاردتهم، مما أدى إلى إصابة المواطن سالم صغيرون، واقتياده إلى قيادة الكتيبة المصرية (١١٥) حرس الحدود. وأن أحد الضباط المصريين حقق مع الشخص المصاب داخل الحدود المصرية قبل أن يتم إطلاق سراحه[٣].

وبعد تأجيل وزير الخارجية السوداني لزيارته إلى مصر أكثر من مرة قام، في ٣ يونيو

---

الحدود البحرية لمثلث حلايب السوداني الواقع تحت احتلال عسكري مصري، منذ العام ١٩٩٥ وحتى تاريخه، وبالتالي هي جزء من الحدود البحرية السودانية على البحر الأحمر». أنظر: السودان يودع لدى الأمم المتحدة إحداثيات خطوط الأساس للحدود البحرية/ صحيفة اليوم التالي السودانية ٢١ أبريل ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٨ يونيو ٢٠١٧، الرابط

(١) البشير: نتحلى بالصبر إزاء مصر رغم احتلالها جزءاً من الأراضي السودانية/ هافينتجون بوست ١٥ مايو ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٩ يونيو٢٠١٧، الرابط

(٢) عمر البشير: صادرنا مدرعات مصرية كانت بحوزة المسلحين في دارفور/ هاف بوست ٢٣ مايو ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٦ مايو ٢٠١٧، الرابط

(٣) أضاف المسؤول السوداني: إنه قبل الحادث بأيام حضرت (٥) عربات لاندكروزر مسلحة بقيادة ضابط برتبة لواء يتبع لحرس الحدود المصري إلى منجم سالم وأدعو ملكية للحكومة المصرية للمنجم، وهددوا المعدنين بالقبض عليهم. وفي هذه الأثناء أعلن أيضا وزير الدفاع السوداني الفريق أول عوض بن عوف عن تعرض الجيش السوداني إلى «استفزازات ومضايقات» في منطقة حلايب المتنازع عليها مع مصر. وأن «الجيش المصري يمارس المضايقات والاستفزاز للقوات السودانية بمنطقة حلايب، ونحن نمارس ضبط النفس في انتظار حل المشكلة سياسياً بين الرئيس السوداني عمر البشير والسيسي.

٢٠١٧، بزيارة إلى القاهرة التقى خلالها بوزير الخارجية المصري سامح شكري، وبعد نهاية اللقاء قام الاثنان بعقد مؤتمر صحفي قال فيه الغندور: إنه التقى بالسيسي وسلمه رسالة من الرئيس البشير لتقوية العلاقات، وحملت له بعض المقترحات السودانية، وأكد الغندور أن قضية الاتهامات التي أثيرت مؤخراً لم نتراجع عنها، ووضعت معلومات يجب أن تدرسها الأجهزة الأمنية والاتهامات كانت مستندة لمعلومات وليس جزافاً[1].

وقد شهد عام ٢٠١٧ توتراً ملحوظاً في العلاقات بين مصر والسودان، وامتد هذا التوتر إلى أكثر من ملف، وربما مثّل تحول السودان في موقفه من سد النهضة إلى الجانب الإثيوبي بدافع المكاسب التي يمكن أن تعود عليها من السد، وسعي السودان لإبرام اتفاق مع إثيوبيا لإيصال الكهرباء من سد النهضة إلى الخرطوم، العامل الرئيس في اشتعال ملفات أخرى، منها:

**١- حلايب وشلاتين**

ارتفعت حدة اللهجة السودانية منذ بداية عام ٢٠١٧ فيما يخص قضية حلايب وشلاتين، حيث تكررت التصريحات من المسؤولين السودانيين حول أن مثلث حلايب أرض سودانية، وكانت أبرز تلك التصريحات تلك التي صرح بها الرئيس السوداني عمر البشير في منتصف شهر فبراير ٢٠١٧، بأن حلايب أرض سودانية، وفي أواخر شهر مارس صرحت اللجنة الفنية لترسيم الحدود بالسودان بأنها تعد خارطة طريق بشأن المنطقة وكيفية إخراج المصريين منها عبر الطرق الدبلوماسية، وفي منتصف شهر أبريل صرح وزير الدفاع السوداني بأن قواته تتعرض لاستفزازات ومضايقات عسكرية من الجانب المصري في مثلث حلايب kوأن قوته تلتزم ضبط النفس.

في المقابل جاء رد النظام المصري بتصعيد من ناحيته حيث أعلن رئيس الوزراء المصري في شهر يوليو عن قرارات تتعلق بإنشاء مجموعة من المرافق الحكومية في منطقة مثلث حلايب وشلاتين، وعقب ذلك القرار قامت السلطات المصرية بحملة اعتقالات في المنطقة لما يزيد عن ١٢٠ مواطناً سودانياً، على إثر التصعيد المصري احتج السودان لدى مجلس الأمن في منتصف يوليو ضد الإجراءات التي قامت بها السلطات المصرية، وفي نهاية عام ٢٠١٧ وخلال أكثر من مناسبة تكررت تصريحات وزير الخارجية السوداني إبراهيم غندور، التي أكد خلالها سودانية

(١) غندور: العلاقات مع مصر «مقدسة».. ولم نتراجع عن الاتهامات المثارة مؤخراً، المصري اليوم ٠٣ يونيو ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٨ يونيو ٢٠١٧، الرابط

حلايب وشلاتين، وأن حل القضية لن يكون إلا من خلال الحوار أو اللجوء إلى التحكيم الدولي، وهو ما رفضه النظام المصري عبر تصريحات للمتحدث الرسمي لوزارة الخارجية.

**٢- دعم مصر لجنوب السودان**

عدة محطات منذ بداية عام ٢٠١٧ تبرز التطور الإيجابي للعلاقات بين النظام المصري وجنوب السودان، وهو الأمر الذي يعتبره السودان نوعاً من المناكفة الذي تمارسه مصر في ظل العلاقات المتوترة بين البلدين، حيث التقى سلفا كير، رئيس جمهورية جنوب السودان بالسيسي في شهر يناير، وفي نهاية شهر فبراير اتهم البشير الحكومة المصرية بدعم حكومة دولة جنوب السودان بالأسلحة والذخائر، وفي منتصف يونيو قام النظام المصري بتسيير جسر جوي لجنوب السودان محملاً بالمساعدات الغذائية، ولم يقتصر دعم النظام المصري لجنوب السودان على المساعدات الإنسانية، ولكنه امتد إلى المصالحة بين أطراف النزاع في جنوب السودان، ليقوم النظام المصري في منتصف شهر نوفمبر بالتوقيع على وثيقة إعلان القاهرة لتوحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان.

**٣- دعم مصر لمتمردي دارفور**

لم يسلم إقليم دارفور من النزاعات القائمة بين الجانبين المصري والسوداني حيث اتهم البشير في شهر مايو ٢٠١٧ النظام المصري بدعم المتمردين بإقليم دارفور، وصرح أن القوات السودانية ضبطت عربات ومدرعات مصرية في معاركها في الإقليم، وهو ما نفاه النظام المصري مباشرة من خلال المتحدث باسم وزارة الخارجية ومن خلال تصريحات أدلى بها السيسي في نهاية شهر مايو يؤكد فيها عدم التدخل أو التآمر على السودان.

هذه العلاقات المتوترة والمتقلبة بين الجانبين المصري والسوداني، ما بين اتهامات متبادلة بين الطرفين في أكثر من قضية إلى تصريحات إيجابية بين الطرفين، وقد بدا واضحاً أن النظام المصري في ظل عدم التوصل إلى حلول مرضية بشأن ملف سد النهضة سعى إلى امتلاك أوراق ضغط على الجانب السوداني، حيث شهد عام ٢٠١٧ تنامياً متزايداً للعلاقات مع جنوب السودان ودعماً عسكرياً لحركات التمرد في إقليم دارفور، على الناحية الأخرى استمر السودان في التصعيد بشكل متزايد حول ملف حلايب وشلاتين، ويبدو من خلال الأزمات المتعددة بين الجانبين المصري والسوداني أن مسار العلاقات بين الجانبين سيظل على نفس الوتيرة من التوتر وربما تتصاعد حدة التوتر بناء على تطورات ملف سد النهضة، ثم مؤخراً تنامي العلاقات التركية

السودانية، والوجود التركي في جزيرة سواكن السودانية.

### ثالثاً: مصر وإثيوبيا:

بدا واضحا منذ بداية عام ٢٠١٧ اتجاه النظام المصري إلى تصريحات متزنة نحو إثيوبيا وتعاملها مع ملف سد النهضة، حيث صرح وزير الخارجية المصري في شهر أبريل بأن العلاقات بين مصر وإثيوبيا تأتي في إطار بناء وإقامة علاقة قوية بين الجانبين، وهو ما أكده السيسي أثناء لقاء مع وزير الخارجية الإثيوبي في القاهرة، في الوقت نفسه استمرت الخلافات الفنية على مسار الدراسات التي تعدها الشركات الاستشارية الفرنسية «بى آر إل» و«أرتيليا» والمُكلفون بتنفيذ دراسة الآثار السلبية لسد النهضة على دولتي المصب مصر والسودان وتقديم تقرير مبدئي بشكل محايد عن قواعد ملء الخزان الخاص بسد النهضة، وهو الأمر الذي شهد معوقات متعددة خلال عام ٢٠١٧ وحتى انتهاء المهلة المحددة للشركات الفرنسية في شهر سبتمبر بالانتهاء من إعداد الدراسات الخاصة بسد النهضة.

ومع بداية شهر سبتمبر، بدأ النظام المصري يُبدي قلقه من تعطل المسار الفني بشأن سد النهضة من خلال تصريحات لوزير الخارجية المصري، واستمرت الخلافات وعدم التوافق بين الأطراف الثلاثة مصر وإثيوبيا والسودان حول التقرير الاستهلالي للشركات الفرنسية والخاص بدراسة الآثار السلبية للسد على دول المصب حتى نهاية شهر نوفمبر، ومع وصول المسار الفني إلى مرحلة الجمود بدأت العلاقات بين الجانبين المصري والإثيوبي تشهد توتراً حاداً وتصريحات متبادلة بين الجانبين، كان أبرزها اتهام الرئيس الإثيوبي للنظام المصري بدعم المعارضة المسلحة، وتصريح وزير الري الإثيوبي بأن تعطل الاتفاق مع مصر لن يوقف أعمال البناء في السد دقيقة واحدة، في المقابل صرح سامح شكري في شهر ديسمبر بأن على الجانب الإثيوبي إدراك أهمية عامل الوقت.

لقد بدا من خلال تعطل المسار الفني سعي النظام المصري إلى التوصل مع إثيوبيا لاتفاق بشأن التخزين دون انتظار المسار الفني وذلك عبر امتلاك أوراق ضغط على الحكومة الإثيوبية، كان أبرزها تقديمه دعماً للمعارضة المسلحة في إثيوبيا، على الجانب الآخر استمر الجانب الإثيوبي في سياسة المماطلة فيما يتعلق بالدراسات الفنية بهدف إطالة زمن التفاوض، في حين استمر في استكمال بناء سد النهضة دون توقف ويبدو أن حدة التوتر بين الجانبين المصري والإثيوبي

والتي ظهرت بوضوح في أواخر عام ٢٠١٧ مرشحة للاستمرار في عام ٢٠١٨ ومع غياب الحلول السياسية التي ربما تدفع النظام المصري لحلول أكثر تدخلية في الأزمة.

### رابعاً: مصر والسعودية:

التذبذب في العلاقات بين الجانبين المصري والسعودي كان السمة السائدة خلال عام ٢٠١٧ حيث انحصرت العلاقات بين الجانبين ما بين توتر يصل إلى حد القطيعة وتصعيد وتراشق إعلامي وما بين والعلاقات الهادئة والتوافق والتفاهم في عدة قضايا.

وشهدت بدايات عام ٢٠١٧ استمراراً للأزمة التي نشبت بين الجانبين المصري والسعودي في أكتوبر٢٠١٦، بعد أن أوقفت السعودية شحنات الوقود المقررة إلى مصر على خلفية تصويت النظام المصري على مشروع قرار روسي في مجلس الأمن حول سورية لم تؤيده السعودية، وتزايدت حدة التوتر بين الطرفين بعد الحكم الصادر في منتصف يناير برفض طعن الحكومة المصرية على حكم بطلان اتفاقية جزيرتي تيران وصنافير التي انتقلت بموجبها السيادة على الجزيرتين للسعودية.

وبدأت بوادر انفراج الأزمة بين الطرفين في أواخر شهر مارس حين التقى السيسي مع الملك سلمان على هامش أعمال القمة العربية، ثم انتهت الأزمة في أواخر شهر أبريل بعد زيارة السيسي للرياض ولقائه الملك سلمان ثم حضور السيسي ومشاركته في القمة الإسلامية الأمريكية بالرياض التي أكدت عودة العلاقات بين الجانبين المصري والسعودي إلى طبيعتها.

بدأت العلاقات بين الجانبين المصري والسعودي تأخذ منحى التوافق والتناغم بعد إعلان السعودية ومصر والإمارات والبحرين مقاطعة دولة قطر في شهر يونيو، وهو الأمر الذي تبعه لقاءات مكثفة بين وزراء خارجية الدول الأربع للتنسيق فيما بينهم حول استمرار مقاطعة قطر، إلا أن حالة التوافق بين النظام المصري والسعودية في الأزمة الخليجية لم تمتد إلى ملفات أخرى في المنطقة، بدا ذلك بوضوح في أعقاب أزمة استقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري في شهر نوفمبر ٢٠١٧، والاتجاه السعودي للتصعيد مع ايران وحزب الله حيث خالف النظام المصري ذلك التوجه، وصرح السيسي برفضه التدخل العسكري ضد إيران وحزب الله وتبع ذلك التصريح ما أكدته مصادر دبلوماسية في الجامعة العربية أن مصر أوقفت توجهاً سعودياً لتعليق عضوية لبنان في الجامعة في حال لم توافق على قرار يدين حزب الله.

**وهنا يمكن القول:** إن انتخاب دونالد ترمب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية شكل عاملاً رئيساً في عودة العلاقات المصرية السعودية حيث يهدف ترمب إلى تشكيل تحالف قوي بين حلفائه في المنطقة يستطيع من خلاله إنفاذ رؤيته لمنطقة الشرق الأوسط إلا أن حالة التوافق التي تبدو عليها العلاقات المصرية السعودية تبدو حالة ظاهرية، حيث إن العلاقات بين الجانبين يشوبها عدم الاستقرار بشكل دائم بسبب وجود خلاف واضح بين رؤية النظام المصري ورؤية السعودية لبعض القضايا الإقليمية ويعزز من فرضية استمرار حالة عدم الاستقرار التي ربما يشوبها توتر في العلاقات بين الجانبين احتدام الأزمة بين السعودية وإيران على خلفية القتال الدائر بين السعودية والحوثيين في اليمن.

### خامساً: مصر وتركيا:

شهد بداية عام ٢٠١٧ استمرار التوتر وانقطاع العلاقات الرسمية بين الجانبين المصري والتركي حيث أدانت مصر في أواخر شهر أبريل القصف الجوي التركي الذي استهدف منطقة جبل سنجار في شمال العراق، كما انعكست الأزمة الخليجية على العلاقات المصرية التركية لا سيما بعد التدخل التركي السريع والمساند لقطر عبر تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك بين الجانبين التركي والقطري والخاصة بالقاعدة العسكرية التركية في قطر.

كما جاءت القمة الخامسة بين مصر واليونان وقبرص في أواخر شهر نوفمبر في إطار حرص الدول الثلاث على إقامة تحالف «شرق متوسطي»، يهدف إلى تضييق الخناق على تركيا والحد من نفوذها في منطقة شرق المتوسط.

بينما شهد أواخر عام ٢٠١٧ حالة من الهدوء وانخفاض حدة اللهجة الرسمية بين الجانبين حيث تكررت التصريحات الإيجابية من وزير الخارجية المصري سامح شكري نحو الجانب التركي حيث صرح شكري في منتصف شهر أكتوبر بأنه «لا مانع لديه للقاء الرئيس أردوغان ولكن على المؤسسة التركية أن تقوم بدور إيجابي»، وعاد شكري في نهاية شهر ديسمبر ليعلن أن مصر تأمل في عودة العلاقات مع تركيا، مؤكداً أن مصر منفتحة على ذلك، ولديها رغبة دائمة في تجاوز أي توتر، على الجانب الآخر أعلنت تركيا الحداد تضامناً مع ضحايا الهجوم الإرهابي الذي استهدف مسجد الروضة في سيناء.

إلا أن هذا لم يمنع تصاعد الأزمة بين الدولتين، ففي ٢٢ نوفمبر ٢٠١٧م، أمر النائب العام،

المستشار نبيل أحمد صادق، بحبس ٢٩ شخصاً لمدة ١٥ يوماً احتياطياً على ذمة التحقيقات التي تجري معهم بمعرفة نيابة أمن الدولة العليا، بحجة اتهامهم وآخرين هاربين داخل البلاد وخارجها، مصريين وأتراكاً (بدون ذكر أسمائهم) بتهمة التخابر مع دولة تركيا بقصد الإضرار بالمصالح القومية للبلاد، والانضمام إلى جماعة إرهابية، وتمرير المكالمات الدولية بغير ترخيص، وغسل الأموال المتحصلة من تلك الجريمة، والاتجار في العملة بغير ترخيص.

وذكر جهاز المخابرات العامة المصرية، الذي قدم القضية، أن الشبكة بدأت عملها منذ عام ٢٠١٣ في إطار مخطط متكامل الأركان وضعته جماعة الإخوان داخل مصر وعناصرها المتواجدين على الأراضي التركية، وبتوجيهات من المخابرات التركية وبتمويل قطري.

ويبدو أن النظام المصري يُدرك حجم التخبط الذي تعاني منه السياسة السعودية على خلفية تولي محمد بن سلمان إدارة الملفات السياسية للمملكة وهو ما يدفع النظام المصري إلى البحث عن علاقات مع قوى إقليمية أخرى تتسم سياستها بالاتزان وهو ما يمكن أن يفسر لنا السعي الأخير من النظام المصري للتقارب مع تركيا عبر تصريحات سامح شكري المتكررة لا سيما وأن الجانبين المصري والتركي تربطهما علاقات قوية مع روسيا القوى الفاعلة الأبرز في المنطقة في السنوات الأخيرة.

**سادساً: مصر وقطر:**

شهد عام ٢٠١٧ نقطة تحول في مسار العلاقات المصرية القطرية، فبعد أن اتسمت العلاقات بين الجانبين منذ انقلاب الثالث من يوليو بالتوتر أحياناً وبالهدوء أحياناً أخرى جاء شهر يونيو ٢٠١٧ ليحمل تحولاً حاداً في مسار العلاقات بين الجانبين.

حيث تم الإعلان عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر وفرض عقوبات عليها تتمثل في إغلاق الأجواء والموانئ البحرية للدول الأربع السعودية والإمارات ومصر والبحرين أمام كافة وسائل النقل القطرية فيما يشكل حصاراً مفروضاً من الدول الأربعة على قطر، استمرت الأزمة في تصاعدها فبعد أقل من شهر من قطع العلاقات أمهلت دول الحصار قطر ١٠ أيام لتنفيذ مجموعة من الشروط تتضمن ١٣ بنداً لرفع الحصار المفروض عليها تم تخفيضها فيما بعد في شهر يوليو إلى ٦ نقاط في اجتماع لوزراء خارجية دول الحصار في القاهرة.

واستمراراً للعلاقات المتوترة بين مصر وقطر شهد شهر أكتوبر صراعاً محتدماً بين الجانبين في المنافسة على منصب مدير عام اليونيسكو ولم يسفر عن فوز أي من المرشحين المصري والقطري بالمنصب الذي كان من نصيب المرشحة الفرنسية.

ولم تستطع مصر ومعها دول الحصار خلال الأزمة الخليجية فرض إرادتها السياسية وإجبار قطر على الشروط المفروضة لرفع الحصار وعودة العلاقات في حين تمكنت قطر من خلال شراكات واتفاقيات مع قوى إقليمية ودولية على تعزيز موقفها وتمكينها من عدم الاستجابة للمطالب المفروضة عليها من دول الحصار، في حين يبدو دور النظام المصري في الأزمة الخليجية مهمشاً مقارنة بالدور السعودي والإماراتي إلا أنه من غير المتوقع أن تحذو مصر نهجاً مختلفاً عن النهج السعودي والإماراتي في علاقتهما مع قطر والذي يشير إلى استمرار الأزمة الخليجية وعدم توقع حدوث انفراجه لها على المدى القريب.

**سابعاً: مصر وإيطاليا:**

بالرغم ن مرور ما يقارب العامين على حادث مقتل الباحث الإيطالي جوليو ريجيني في القاهرة، والذي تم العثور على جثته في ٣ فبراير ٢٠١٦ وعليها آثار تعذيب، والذي تسبب في نشوب أزمة سياسية بين النظام المصري والجانب الإيطالي انتهت باستدعاء إيطاليا لسفيرها لدى القاهرة جراء عدم تعاون السلطات المصرية في التحقيق بوفاة ريجيني، إلا أن تداعيات الحادث على مسار العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين ظلت ممتدة حتى عام ٢٠١٧.

تأكيدات متعددة من وزير الخارجية الإيطالي مع بداية عام ٢١٠٧ بسعي بلاده للوصول إلى حقيقة ما حدث لجوليو ريجيني، في شهر فبراير عادت الشكوك والشبهات مرة أخرى حول ضلوع الأجهزة الأمنية المصرية في تعذيب وقتل ريجيني بعد بث النظام المصري فيديو يعرض محادثات بين ريجيني ونقيب الباعة الجائلين في مصر، ولكن الفيديو بدلاً من أن يقدم أجوبة واضحة عن حقيقة مقتل ريجيني تسبب في إثارة الشبهات وزيادة حدة الانتقاد من الصحف الإيطالية للنظام المصري.

ثمة تغير ملحوظ في اللهجة الإيطالية عن السلطات المصرية وخط سير التحقيقات في قضية ريجيني، بدا ذلك بوضوح مع بداية شهر مارس من خلال عدة تصريحات للمدعي العام الإيطالي ووزير الخارجية الإيطالي في أكثر من مناسبة تشير إلى تعاون السلطات المصرية في ملف قضية

ريجيني، كانت المرحلة الأخيرة من التصريحات الإيجابية من الجانب الإيطالي هي ما أعلن عنه وزير الخارجية الإيطالي أنجلينو ألفانو في منتصف شهر أغسطس أنه سيُعيد سفير بلاده إلى القاهرة بعد أكثر من عام على استدعائه، معللاً ذلك بالتقدم الذي شهدته قضية ريجيني في الفترة الأخيرة، ليتسلم السفير الإيطالي مهام عمله بالقاهرة في منتصف سبتمبر بالتزامن مع تسلم السفير المصري لمهام عمله في روما.

عقب عودة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الجانبين اتجهت إيطاليا إلى منحى جديد ومغاير في مسار قضية ريجيني حيث سارت في اتجاه يبتعد عن الإشارة إلى اتهام الأجهزة الأمنية للنظام المصري بتعذيب وقتل ريجيني، والاتجاه إلى اتهام المعارضة المصرية بالخارج بالتسبب في مقتل ريجيني، وذلك عبر طلب رسمي تقدمت به إيطاليا في شهر أكتوبر للسلطات البريطانية لتمكينها من استجواب مشرفة ريجيني بجامعة كامبريدج د. مها عزام.

بالرغم من التصريحات الرسمية للمسؤولين الإيطاليين التي ظلت متأرجحة خلال عام ٢٠١٧ بين مطالبة الجانب المصري بالإسراع بكشف غموض مقتل ريجيني وبين الإشادة بالتفاهم مع النظام المصري حول سير التحقيقات فإن تهدئة القضية واستثمارها من الجانب الإيطالي كان هو المسار السائد خلال عام ٢٠١٧ حيث سعت إيطاليا من خلال ملف قضية ريجيني للضغط على النظام المصري في ملف الأزمة الليبية وتقريب وجهة النظر الإيطالية ورؤيتها لحل الأزمة، ومن جهة أخرى تحقيق مكاسب اقتصادية عبر التوسع في الصفقات والاستثمارات لصالح الشركات الإيطالية الموجودة في مصر، وهو الأمر الذي يبدو أن النظام المصري قد استجاب له، في المقابل حرص الجانب الإيطالي على عودة العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع النظام المصري وتحويل دفة القضية إلى مسار آخر باتهام المعارضة المصرية بالتسبب في مقتل ريجيني.

# المشهد السوداني

# 2017

الرابطة السودانية للدراسات المستقبلية

د. إسحق محمد علي إبراهيم

مقترح التقرير المرفق يتضمن بعض الجوانب ذات الصلة بالشأن القانوني، الاقتصادي السياسي، اللجوء، حقوق الإنسان؛ وذلك بالاعتماد على المصادر ذات الصلة:

الإصلاح القانوني: إثر انتهاء الحوار الوطني، وهو مبادرة حكومية لمعالجة المظالم السياسية، عيّن الرئيس البشير رئيس وزراء لتطبيق التوصيات وتشكيل حكومة جديدة. رفضت عدة أحزاب معارضة عملية الحوار، ومازال الحوار متواصل مع تلك الأحزاب.

**الاقتصاد والسياسة:**

أفرزت موازنة ٢٠١٨م في السودان أزمات متعددة، طالت حياة المواطن المعيشية في ظل ارتفاع كبير في أسعار السلع الاستهلاكية، وتذبذب أسعار الصرف، مع بوادر شح في بعض السلع؛ و تضمنت زيادة الدولار الرسمي والجمركي إلى ١٨ جنيها مقابل ٦,٩ جنيهات في الموازنة السابقة، وأعلن بنك السودان المركزي عن رفع السعر الرسمي للدولار من ١٨ إلى ٢٠ جنيهاً بعد احتساب «سعر تأشيري» متضمناً حافزاً لجذب تحويلات المغتربين، وبلغ عجز موازنة العام الجاري ٢٨,٤ مليار جنيه (٤,١١ مليارات دولار)، أي ما تشكل نسبته ٢,٤ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وهناك نقص أزمة عدم توفر «الجازولين» ، ومن المتوقع أن تفرج قريباً على حسب إفادة وتصريحات بعض جهات الاختصاص؛ ونشير أن أزمة الجازولين، سبقتها أزمة في توفر الخبز بعد إعلان الدولة رفع الدعم نهائياً عن القمح، وزيادة أسعار الدقيق بنسبة تقدر بأكثر من ٢٠٠ بالمائة؛ ومن جانب آخر انخفضت قيمة الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية بصورة مستمرة، بعد دخول الموازنة إلى حيز التطبيق، وشهدت أسواق العملات الموازية (السوداء) ارتباكا في تحديد أسعار الدولار خلال ساعات اليوم، بوجود أكثر من سعر للدولار. وهناك توقعات بحدوث أزمات أخرى بجانب الأزمات الموجودة في الوقت الراهن، من بينها أزمة نقص سيولة لا تكفي للإيفاء بمتطلبات تسيير الدولة، وذلك لوجود عزوف شبه كامل عن تسديد الرسوم الجمركية والضرائبية، بعد الزيادة التي أقرتها موازنة العام الجاري.

وهناك أيضاً توقعات مفادها أن ظهور الأزمات سيستمر في المرحلة المقبلة، الأمر الذي سيؤثر بدوره على متغيرات الاقتصاد الكلي، وفي مقدمتها «معدلات التضخم، وأسعار الصرف»، وأن الإجراءات التي تضمنتها الموازنة الحالية، ستعمل على توسيع دائرة الفقر وزيادة نسبته وسط

سكان السودان، وأظهرت إحصائيات رسمية العام الماضي، تراجع نسبة الفقر في السودان إلى ٣٦,١ بالمائة مقارنة بآخر إحصائية بلغت حينها ٤٦,٥ بالمائة «في العام٢٠٠٩م» كما أن موازنة العام الجاري، ستؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وسط الشباب؛ وسجلت نسبة البطالة في البلاد ٢٠,٦ للعام ٢٠١٦ مقارنة بـ ٢١,٦ في ٢٠١٥ وفقا لإحصائيات رسمية.

وتذهب بعض التحليلات إلى أن الأزمات التي يعاني منها السودان، تحولت إلى مدخل للضغط عليه، وبابا لعقد الصفقات معه. الولايات المتحدة رفعت العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه بعد نحو ٢٥ عاما من إقرارها، نظير التعاون في ملفات أمنية. وأبدت استعدادا لرفع اسم السودان من لائحتها الإرهابية، مقابل تحسن الأوضاع السياسية في البلاد. وترى أن الربط بين مثلث الاقتصاد والسياسة والأمن، لم يكن ملمحا داخليا فقط، بل تحول إلى علامة لإدارة علاقات الخرطوم بغالبية دول العالم. وكان ذلك حاضرا في تغيير التوجهات وتعديل السياسات، بصورة بلغت تحولها من النقيض إلى النقيض، وضحى نظام الخرطوم بما كان يعتقد البعض أنه من الصعوبة التضحية به. حيث انقلب على رفاق حاربوا معه في جبهة واحدة، دفاعا عن أفكار إسلامية محددة. وتعتقد أن تدهور الأوضاع الاقتصادية، أصبح نذير خطر في السودان. فالنظام الذي أفلح في تجاوز الكثير من العقبات، وقبل التضحية بجزء من جنوب البلاد، يضيق أمامه هامش التحركات؛ والدول التي قدمت المساعدات لم تعد قادرة على الاستمرار في المنح، وهي ترى الأزمات تتصاعد والخلافات تتكاثر والخروقات تتزايد رقعتها، حيث أوقف الاتحاد الأوروبي، مساعدة السودان اقتصاديا، وأرجع ذلك إلى تعثر عملية الإصلاح السياسي، وعدم تحقيق الوفاق بين الفرقاء، وصعوبة توافق السياسات والقوانين الاقتصادية في السودان.

وفي إطار المعالجات لجأ الرئيس السوداني إلى القيام بتغييرات في مؤسسات مختلفة، عسكرية وسياسية واقتصادية، لقطع الطريق على أي تحركات تململ من الأوضاع الحالية، وأخذت الإجراءات الأمنية أولوية كبيرة؛ أيضاً في إطار المعالجات على المستوى الاقتصادي، أصدر مصرف السودان المركزي حزمة من السياسات في العام ٢٠١٨م تستند على عدد من المرجعيات من بينها: مخرجات الحوار الوطني ؛ والاستراتيجية الخمسية الثالثة لهيكلة الجهاز المصرفي (٢٠١٧ – ٢٠٢١)؛ و موجهات الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٨؛ وذلك بهدف استقرار المستوى العام للأسعار؛ استقرار سعر الصرف؛ تحقيق الاستقرار المالي والسلامة المالية للمصارف والمؤسسات المالية؛ المساهمة في تحفيز تحويلات السودانيين العاملين بالخارج

والاستثمار الأجنبي لجذب موارد النقد الأجنبي للسوق المنظم؛ توسيع قاعدة الشمول المالي؛ تطوير التقنية المصرفية ونظم الدفع الإلكترونية؛ توجيه التمويل للقطاعات الإنتاجية وتعزيز دور القطاع الخاص؛ تعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر والصغير والمتوسط؛ وهناك بعض التحليلات ترى بأن المسألة برمتها تتطلب وقفة جادة ومراجعة لكل إخفاق، ويرى اقتصاديون أن الموضوع يتعلق بالسياسات، وليس بالأشخاص، كما أن تنفيذ أي استراتيجية يتطلب تحجيم الإنفاق الكبير على دولاب الدولة المترهل في الوقت الذي يطالب آخرون باتباع سياسة جديدة «مرحلة انتقالية» حتى ٢٠٢٠ بحل كل المجالس التشريعية لإعادة هيكلة نظام الحكم والاقتصاد السوداني، فلابد من خطوات تنظيم لترتيب المسيرة؛ خاصة وأن ضعف المؤسسات المالية السودانية يجعل السودان في مهب الريح أمام مواجهة أي مشكلات اقتصادية ضخمة أو أزمات مالية، وهو ما يتسبب في ارتفاع مستويات التضخم لأرقام قياسية في الوقت الراهن، وزيادة الضغط على المواطن السوداني، نتيجة ارتفاع أسعار السلع والمواد الأساسية، لأن عمليات التبادل التجاري الخارجي تتم بالعملة الصعبة وليس بالعملة المحلية، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع كل السلع في نهاية المطاف، بما في ذلك السلع المصنعة محلياً، بسبب أن المنتج المحلى يحتاج لسلع مستوردة، ويضطر عاجلاً أم آجلاً لرفع أجور العاملين لديه، ما يعنى في النهاية أن السودان بانتظار موجة جديدة من الارتفاع الحاد في الأسعار، وزيادة التضخم.

**اللاجئون والمهاجرون:**

استمر السودان في استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين من جنوب السودان، وصل حوالي ١٨٣،٥٠٠ في ٢٠١٧م، فتخطى المجموع ٤٦١ ألفا منذ بدء الحرب في جنوب السودان في ديسمبر ٢٠١٣م. وافق السودان على فتح ممرات إنسانية إلى جنوب السودان؛ وفي أغسطس، رحلت السلطات السودانية ١٠٤ لاجئين من منطقة القرن الأفريقي، بينهم ٣٠ قاصرا. في سبتمبر، أفيد بأن الحكومة رحلت ٣٦ آخرين. لا يبدو أن أي من المُرحلين سنحت له الفرصة بطلب اللجوء. طلبت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين من السودان الامتناع عن طرد المزيد من اللاجئين المحتملين.

فيما يتعلق بالسجل الحقوقي للسودان خلال الفترة من ٢٠١٦ – ٢٠١٨م؛ تغلب عليه الممارسات الحكومية القمعية، التي تنتهك الحقوق المدنية والسياسية الأساسية، تقيّد الحريات الدينية،

وتتجاهل الالتزامات بحماية المدنيين بموجب القانون الإنساني الدولي، وعلى سبيل المثال في دارفور، جنوب كردفان، والنيل الأزرق، هاجمت «قوات الدعم السريع» السودانية وقوات أخرى موالية للحكومة المدنيين. لم يجر السودان محاسبة على الجرائم الكبيرة التي ارتُكِبت خلال النزاعات، أو أي انتهاك حقوقي خطير آخر. من الأمثلة: اعتقلت السلطات الأمنية أعضاء من المعارضة، صحفيين، وقادة نقابيين على مدار السنة، غالبا لفترات بدون توجيه أي تهم أو تمكينهم من التواصل مع محام، إثر حملة «العصيان المدني» للاعتراض على التدابير الاقتصادية التقشفية في نوفمبر وديسمبر ٢٠١٦م؛ وغيرها من التجاوزات ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان.

**مصادر ذات صلة:**

cbos.gov.sd; https://www.hrw.org; https://www.aa.com; ttps://alarab.co.uk; http://alsudanalyoum.com

# الصومال مرحلة
# إعادة بناء الدولة 2017

مركز دراسات القرن الأفريقي

د. محمد عبدي حاج محمود

## مقدمة:

هذه الورقة حسب عنوانها «الصومال مرحلة إعادة بناء الدولة الصومالية» تهدف إلى قراءة المشهد الصومالي وتحولاته السياسية والاجتماعية، وما إذا كان هذا التحول يعزز بناء دولة صومالية فاعلة وقوية أو يشكل عنصراً يضعف التماسك الاجتماعي الداخلي؛ ومن ثم يضعف أداء الدولة الصومالية. الورقة درست بتركيز التحديات التي يتوقع أن تواجهها الحكومة الصومالية الجديدة برئاسة محمد عبدالله فرماجو، وأهم الفاعلين في المشهد الصومالي، واختتمت الدراسة بأهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

### تعريف القرن الأفريقي والصومال

يعرف القرن الأفريقي بأنه المنطقة التي يسكنها الصوماليون أصلاً، وإن تعددت أوطانهم في الصومال والدول المجاورة له، ويشمل حالياً جمهورية الصومال، وجمهورية جيبوتي وإثيوبيا وكينيا[1] وإريتريا والسودان وأوغندا، اكتسب أهميته الاستراتيجية من الوضع الجغرافي والجيوبلوتيكي لهذه المنطقة[2].

الصومال بلد عربي أفريقي مسلم، يقع في إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، يطل على المحيط الهندي، ويتاخم باب المندب كما يمتلك عمقاً جيوديموغرافياً وسياسياً واستراتيجياً فذاً، حيث يشكل العنصر الصومالي أهم المكونات الاجتماعية لثلاث دول أفريقية مهمة غير الصومال (جيبوتي، إثيوبيا، كينيا).

### الانتخابات في عام ٢٠١٧ ودورها في بناء الدولة الصومالية:

بعد ٤ سنوات من الانتخابات السابقة ٢٠١٢م جرت في الصومال انتخابات برلمانية ورئاسية، هذه الانتخابات البرلمانية والرئاسية تختلف عن انتخابات ٢٠١٢م في أنها تأتي بعد تحويل النظام السياسي للبلاد من نظام بسيط (موحد) إلى نظام مركب (فيدرالي) من ستة أقاليم.

لم تنجح الحكومة التي تم انتخابها عام ٢٠١٢م في المهام التي أوكلت إليها في الوصول بالبلاد

إلى انتخابات حقيقية يشارك فيها الجميع بطريقة مباشرة (شخص واحد صوت واحد)، ولهذا الفشل أسباب متعددة أهمها الضعف البنيوي للدولة الصومالية التي لا تزال تواجه إرثاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وأمنياً لا يمكن الاستهانة به، انطلاقاً من ذلك فإن انتخابات عام ٢٠١٦م البرلمانية جرت وفق طريقة انتخابات عام ٢٠١٢م، بتعديل بسيط في طريقة انتخاب أعضاء البرلمان بشقيه تتمثل في الآتي:

بدل تعيين البرلمانيين من شيوخ القبائل الـ١٣٥ يتم انتخابهم من طرف ١٤٠٢٥ شخصاً من فئات وقبائل مختلفة، حيث ينتخب كل عضو ٥١ شخصاً من قبيلة الكرسي على أن يتم تعيين هؤلاء من قبل ممثل القبيلة في مجلس شيوخ القبائل الـ١٣٥.

كان هناك برلمان من مجلس واحد فتم إضافة مجلس الشيوخ المكون من ٥٤ ممثلاً للولايات الفيدرالية، يتم انتخابهم من مجالس برلمانات الإدارات الفيدرالية الإقليمية.

مجموع المجلسين المكون من ٣٢٩ ممثلاً برلمانياً ينتخبون رئيس الجمهورية الذي سيقود البلاد لفترة رئاسية جديدة تمتد إلى ٢٠٢٠م[٣].

إن العمليّة الانتخابية التي جرت في جميع المناطق الصومالية باستثناء إقليم أرض الصومال شمال البلاد الذى أعلن انفصاله عن الصومال وقد خصص له ٥٨ مقعداً مهمة، وفي الوقت ذاته كانت مبعث قلق، وذلك للأسباب التالية:

١- أنها جرت في بلد لم يشهد الاستقرار لأكثر من ٢٥ عاماً، ولم تجر فيه انتخابات برلمانية أو رئاسية عامة منذ عام ١٩٦٩، وفي ظل أجواء مشحونة وصراع شرس بين الفرقاء الصوماليين على مقاعد البرلمان الذي سينتخب الرئيس المقبل.

٢- أن إجراء عملية انتخابية تتسم بقدر معقول من الشفافية في الصومال يمثل منعطفاً مهماً في مسار العملية السياسية، ونقطة ارتكاز مهمة في الوصول إلى انتخابات شعبية مباشرة وعلى أساس صوت واحد للشخص الواحد بحلول عام ٢٠٢٠.

٣- مثلت الانتخابات عنصراً مهماً لاستمرار التقدم في البلاد نحو الديمقراطية والاستقرار السياسي الذي سيفتح آفاقاً جديدة لمستقبل الصومال ودوره في الأمن والسلم في منطقة القرن الأفريقي.

٤- انطوت الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٦ ثم الرئاسية مطلع عام ٢٠١٧ على قدر كبير من

الأهمية؛ إذ إن هناك توجهاً حقيقياً نحو إحداث تغيير في نظام الحكم في البلاد وضخ دماء جديدة في البرلمان والحكومة رغم ذهاب أغلب التوقعات إلي فوز الوجوه السابقة في الساحة السياسية بالبرلمان المقبل التي تحمل ولاءها للحكومة الاتحادية الحالية وحكومات الولايات الإقليمية، وأن السياسيين من الكتل المعارضة تضاءلت فرص تحقيقهم انتصارات على الأرض بسبب وجود عقبات سياسية ومالية[٤].

حظيت الانتخابات باهتمام محلي ودولي واسع، وبذلت مساعي كبيرة لإجراء انتخابات مختلفة عن انتخابات عام ٢٠١٢ تتمتع بقدر كبير من الشفافية والنزاهة وفي ظل أجواء آمنة ومستقرة؛ ما مّكن مندوبي العشائر من الإدلاء بأصواتهم بكل حرية بعيداً عن التأثيرات للحكومة والسلطات الإقليمية التي تدير المناطق التي تجري فيها الانتخابات البرلمانية بغرفتيه الأولى والثانية، كما سعت تركيا إلى إقناع الحكومة غير المعترف بها في إقليم صومالي لاند للانضمام للعملية السياسية من خلال مفاوضات جمعت الطرفين غير أن مساعيها لم تكلل بنجاح.

### أهم التطورات الإيجابية:

١- خروج الدولة الصومال من المرحلة الانتقالية واستعادة مكانتها في الساحة الدولية.

٢- تشكيل نظام فيدرالي في بعض المحافظات ومشاركة الشعب في الحكم في كافة الأصعدة.

٣- هناك بعض التطورات في المجال الأمني، حيث سيطرت الحكومة بالتعاون مع القوات الأفريقية (أميصوم) على بعض المحافظات.

٤- إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العالم الخارجي، حيث بدأت دول عديدة على فتح سفاراتها في مقديشو.

٥- التطور الدستوري: يحكم الصومال وفق الدستور الفيدرالي الذي تأسس على الميثاق الوطني الانتقالي لسنة ٢٠٠٠ ثم وثيقة ٢٠٠٤ وصولاً إلى الدستور الانتقالي المؤقت في عام ٢٠١٢، فالدستور الفيدرالي الذي يتألف من خمس عشرة فصلاً و١٤٣ مادة، وخلال الدورة البرلمانية الماضية والحالية تم التصديق على قوانين وطنية مختلفة حيث شكلت الحكومة لجاناً عديدة منها اللجنة المستقلة للانتخابات، ولجنة الحدود والفيدرالية، واللجنة المستقلة لتعديل الدستور، كما تم صياغة قانون الأحزاب السياسية، وقد تم تسجيل ثمانية أحزاب مستوفية

للشروط التي حددها القانون بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٧م وغيرها من اللجان الوطنية المختلفة، وكذلك تم التصديق على قوانين عديدة مثل قانون اللجنة القضائية، وقانون الصحافة، وقانون الجرائم المنظَّمة، وقانون حقوق الطفل، وقانون الاستثمار الخارجي وقانون محاربة الفساد، وغيرها من القوانين.

ومع هذا التطور مازال الصومال في بداية الطريق في مجال التطور الدستوري، فأزمة الخليج كشفت هذا الخلل، فقد أعلنت الحكومة الفيدرالية في مقديشو الحياد من الأزمة، فأعلنت ثلاثة أقاليم في الخامس من يونيو ٢٠١٧ هي بونت لاند، وغلمدغ، وجنوب غرب، تأييدها للسعودية والإمارات العربية المتحدة، هذا الخلل نتج عن عدم وجود محكمة دستورية التي تتولى مهام تفسير النصوص الدستورية والفصل بين سلطات الحكومة الفيدرالية وسلطات الحكومات الإقليمية، مع العلم أن المادة (٥٤) من الدستور الصومالي حددت اختصاصات الحكومة الفيدرالية، كما حدد الدستور في المقابل سلطات حكومات الأقاليم.

٦- خلق فرص عمل: نجحت الحكومة الصومالية في خلق فرص عمل لمئات من المواطنين المؤهَّلين الذين جلسوا لامتحانات التقييم لمختلف المؤسسات الحكومية، وملؤوا الاحتياجات الوطنية في العمل بكفاءة، وأدى ذلك إلى ثقة المجتمع الصومالي بالمؤسسات الحكومية.

٧- الاستثمارات الخارجية: في السنوات الأخيرة ازدادت الاستثمارات الخارجية حيث استثمرت عدة دول شقيقة وصديقة ومهتمة بالشؤون الصومالية في قطاعات مختلفة، ومن أبرز تلك الدول تركيا التي استثمرت في قطاعات مختلفة مثل الميناء الدولي في مقديشو -يتوقع أن تصل تكلفة إعماره ٣٠ مليون دولار- وبلغ عائده السنوي في عام ٢٠١٢ نحو ٢٦,٨ مليون دولار أمريكي، وفي عام ٢٠١٣ بلغ إيراده ٤٩,٩ مليون دولار أمريكي[٥] بنسبة نمو بلغت ٨٦٪، ليشكل مصدر دخل ومورداً مهماً للحكومة الصومالية[٦]، وتديره شركة بيارق التركية، كذلك استثمرت تركيا في مطار مقديشو وذلك بتوسيع القدرة الاستيعابية للمطار الذي كان عائده المالي من الضرائب والجمارك في عام ٢٠١٢ نحو ٢,٥ مليون دولار أمريكي ليرتفع بنهاية العام ٢٠١٣ إلى ١٠ ملايين دولار أمريكي بنسبة نمو بلغت ٢٤٣٪، وتديره شركة فافوري التركية، وهناك دول أخرى مهتمة بذلك.

٨- هناك تغير في الفكر السياسي، فإذا كانت الأطراف المتنازعة في السياسة تلجأ إلى السلاح وفوهات البنادق من قبل، فإن هناك اليوم تحوُّلاً سياسياً حقيقياً أدى إلى إمكانية التفاوض

والحوار وفق الدستور، ولكل شخص له حق إبداء رأيه وموقفه وفكره، وهذه بداية جيدة لتأسيس أحزاب سياسية متنوعة في المستقبل لها حق التنافس السياسي تجاه الحكم في الصومال[٧].

## التحديات الخارجية والقوى المؤثرة في المشهد الصومال

هناك تحديات خارجية تزامنت مع هذه الانتخابات أهمها:

- ظهور أزمات دولية في المنطقة: لا شك أنها تؤثر في الحالة الصومالية بشكل مباشر، ولعل الأزمة الخليجية والنزاع الإريتري الإثيوبي، والإريتري الجيبوتي، وأزمة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا، والأزمة اليمنية شكلت عائقاً للمسار السياسي الصومالي.
- وجود دول ترفض أو تستهدف أو تشعر بعض القوى الصومالية (الإسلاميون) بأنهم مستهدفون من بعض الدول في المشاركة في العملية السياسية، مع العلم بأن المشهد السياسي الصومالي مشهد تعددي لا يقبل الاحتكار من أي جهة وبأي شكل من الأشكال، وإذا استمر هذا النهج فإن مخاوف استرجاع أجواء عام ٢٠٠٧م من بروز القوى الرافضة للتدخل الأجنبي تكون كبيرة جداً.
- كما أن الأزمة الخليجية شكلت استقطاباً حاداً كاد أن يدخل البلاد في نفق التجاذبات والمماحكات عندما رفضت ثلاث من الولايات الصومالية موقف الحياد الذي اتخذته الحكومة الفيدرالية من الأزمة الخليجية.
- مع التقدم السياسي المحرز في العملية السياسية الصومالية إلا أن الملف الصومالي لا يزال متحكماً من طرف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ودول الإيقاد، وقد كان لهذا الاحتكار أسباب تاريخية قديمة إلا أن بقاء هذا الاحتكار في ظل التقدم النوعي في المسار السياسي يجعل شرعية الحكومة الصومالية أمام المواطن الصومالي في المحك[٨].

هذه أهم التحديات الخارجية التي تقف أمام المشهد السياسي الصومالي الحالي، ونعتقد أن الفشل في مواجهة هذه التحديات بشكل جدي قد يؤدي إلى عودة الصومالي إلى الوراء، خاصة وأن الشعب الصومالي يشعر بنوع من التوجس تجاه أي عملية سياسية يتحكم عليها التغول الأجنبي.

**القوى الخارجية المؤثرة:**

رغم أن الوجود الدبلوماسي العربي في الصومال آخذ في التزايد، ويوجد عدد من الدول التي لها عدد كبير من الدبلوماسيين ومنظمات إنسانية تقوم بأنشطة إنسانية وميدانية ذات أهمية كبيرة، فإن الدور العربي الرسمي لا يزال في الهامش مقارنة بالدور التركي.

إن الدور الذي تمارسه كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية في الصومال كبير، فهما إلى جانب دعمهما الحكومة الصومالية فإنهما تقدمان مشاريع تنموية مختلفة، فالمملكة العربية السعودية سعت ومن وقت مبكر لحل الأزمة الصومالية من خلال مؤتمر جيبوتي ١٩٩١م، وهو دور يمليه عامل التاريخ والانتماء والأهمية الاستراتيجية للصومال في ظل التمدد الإيراني في شرق أفريقيا ومحاولتها (إيران) الاستفادة من غياب الدولة المركزية في الصومال في التغلغل من أجل تطبيق سياستها الهادفة لتصدير التشيع، وكانت دبي وطوال فترة الأزمة الصومالية المتنفس التجاري والاقتصادي والمالي واللوجستي، لكن رغم هذا العطاء الذي تقدمه -أي دولة الإمارات العربية المتحدة- فإن دبلوماسيتها في الصومال لم تستطع عكسه بصورة جيدة أي الدور الإماراتي في الصومال.

يشكل الدور الذي تمارسه دولة قطر أحد الأدوار العربية المتوازنة، فهي إلى جانب وقوفها مع الدولة الصومالية ورفضها المبدئي للانفصالات والتدخلات الأجنبية، فهي تقدم مشاريع نوعية عبر مؤسساتها الخيرية خاصة قطر الخيرية التي تعتبر أهم مؤسسة خيرية دولية في الصومال، كما وقع صندوق قطري للتنمية اتفاقية مع الصومال في نهاية نوفمبر ٢٠١٧ بتقديم مبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي لدعم مشاريع تنموية[٩]، ومع أن كثيراً من المحللين ينظرون إلى الدور القطري إيجابياً فإن هناك بعض الدول التي تنظر إلى هذا الدور كدور داعم للإسلام السياسي أو مكمل للدور التركي الذي تنظر إليه دول عربية على أنه مهدد لمصالحها، علماً أن السفارة القطرية التي تعمل في مقديشو تمارس نشاطاً دبلوماسياً هادئاً.

حاولت مصر خاصة بعد ظهور أزمة سد النهضة العودة إلى الصومال الذي غابت عنه طوال فترة حكم الرئيس السابق حسني مبارك في محاولة منها لممارسة دور محوري في الصومال، ومع أن العودة المصرية إلى الصومال غير واعية حيث يشعر الصوماليون بأن العلاقات المصرية الصومالية لا تسير وفق مصالح مشتركة، فإن مصر تتعامل مع الصومال بناءً على توازنات

مصالحها في المنطقة وتفتقر إلى النظرة الاستراتيجية الثابتة.

لا تزال أمريكا وبريطانيا هما الدولتان الأكثر تأثيراً في المشهد الصومالي، وذلك بما يقدمان من دعم للقوات الأفريقية (الأمصوم) ناهز بنهاية العام ٢٠١٦م قرابة المليار ونصف المليار دولار، وبما لهم من حضور دبلوماسي يتفاعل مع كافة المكونات الصومالية (غير المسلحة)، ولعل دورهما يتجلى في كون آخر مبعوثي الأمين العام للأمم المتحدة (الحالي والسابق) من بريطانيا ومن الدبلوماسيين المرموقين.

دول الجوار (جيبوتي، إثيوبيا، كينيا، أوغندا) تؤدي دوراً كبيراً في القوات الأفريقية وفي النشاط الدولي الحادث في أروقة المنظمات والهيئات الدولية تجاه الصومال، إلا أن الاختلاف بين هذه الدول يتجلى في شرعية الدور الذي تؤديه كل واحدة منها، ففي حين جيبوبي وكينيا يقتصران في ممارسة دورهما التحرك في الحدود المسموحة لهما أفريقياً ودولياً، فإن الدور الإثيوبي يتسع وينكمش بناءً على مصالح أديس أبابا.

إن الدور الذي تمارسه القوى الدولية في الصومال مهم للغاية، لكن الضعف المؤسسي للدولة الصومالية وغياب استراتيجية صومالية ذات ثوابت محدد تفرز آثاراً سيئة لأدوار بعض الدول خاصة في العملية السياسية الصومالية.

في السنوات الأربع الماضية إذا كان هناك جديد في المسألة الصومالية هو بروز قوى دولية مؤثرة في المشهد الصومالي كسرت احتكار بعض القوى (خاصة الغربية) للملف الصومالي، ولعل الدور التركي المفاجئ والمؤثر غيَّر كثيراً في هذا الشأن.

فالزيارات المتكررة التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (ثلاث زيارات)[١٠]، وما نتج عنها من مشاريع غيرت الكثير من حياة الصوماليين وشملت كافة القطاعات، وافتتاح أكبر سفارة تركية في أفريقيا في مقديشو[١١] أدت إلى بروز ما يمكن تسميته بالتغير الكامل في ميزان القوى الدولية المؤثرة على المشهد الصومالي؛ ما دفع بالرئيس الصومالي المنصرف حسن شيخ محمود للإشادة بالجهود التي تبذلها تركيا في المجالات الإنسانية والإنمائية بالصومال، واسماً إياها بأنها بعثت الحياة في المشهد الصومالي «تلك الجهود التي أعادت رونق الحياة لبلادنا التي تتطلع إلى مستقبل مزدهر». واعتبرت زيارة الرئيس التركي رجب طيب أرد وغان في أغسطس عام ٢٠١١ عندما كان رئيساً للوزراء، ويناير ٢٠١٥، ويونيو ٢٠١٦ للصومال بمثابة نقطة انطلاق الصومال الجديد الذي بدأ يستعيد عافيته بعد سنوات من المشكلات والأزمات السياسية، فبعد

الزيارة الأولى قدمت تركيا مساعدات إنسانية بقيمة ١٧٢ مليون دولار أمريكي عبر هيئة التعاون والتنسيقة التركية (تيكا)، وهيئة الإغاثة التركية (I.H.H)، ووكالة آفاد، والهلال الأحمر التركي، بعد الزيارة الثانية قدمت تركيا مساعدات للصومال بقيمة ٢٠ مليون دولار أمريكي.

بنهاية عام ٢٠١٦ بلغ الدعم النقدي الذي قدمته الدولة التركية للصومال ٣٠,٠٤٣,٣٨٧ دولاراً أمريكياً، كما قدمت الهيئات الإغاثية التركية خلال العام ٢٠١٦ مشاريع بقيمة ١٠ ملايين دولار أمريكي شملت قطاع المياه والصحة والتعليم، والتدريب والتأهيل، والبنية التحتية.

أنفقت الهيئات التركية الحكومية والمستقلة نحو ٤٠٠ مليون دولار لدعم الصومال في المجال الإنساني والبنية التحتية، بما فيها تشييد طرق لمسافة أكثر من ٢٣ كم، داخل العاصمة، فضلاً عن بناء مدارس ومستشفيات تعد الأحدث في شرق أفريقيا، وأن هناك مشاريع أخرى ستنطلق خلال العام الجاري، وتتمثل في بناء مجمع البرلمان الصومالي الحالي على طراز خاص وبناء طرق جديدة داخل وخارج العاصمة، كما ظلت تركيا تقدم إعانة شهرية عاجلة بمبلغ مليوني دولار للحكومة الصومالية منذ عام ٢٠١١ لدفع رواتب الموظفين[١٢]. وتبلغ الاستثمارات التركية في مقديشو حالياً، نحو ١٠٠ مليون دولار، شملت جوانب مختلفة استفاد منها الشعب الصومالي.

تعمل تركيا حالياً في إعادة بناء أكبر مصنع سكر في مدينة جوهر المدمَّر منذ ٢٥ عاماً، بغية زياد الإنتاج المحلي وإعادة تشغيل المصانع في البلاد، وأن المشروع سيوفر وظائف لمئات الصوماليين الذين يعانون من البطالة، في بلد بدأ يتطلع إلى الاستقرار والتطور، إلى جانب إعادة ترميم سدود نهر شبيلي، لمنع الفيضانات وضمان استغلال المزارعين مياهه طوال العام دون انقطاع. دربت تركيا الآلاف من القوات الحكومية، وستدرب آلافاً آخرين، من خلال مركز تدريب عسكري، سيتم إنشاؤه قريباً في ضواحي مقديشو، وأن كل دفعة عسكرية ستخضع لأربع سنوات من التدريب مما سيساهم في أداء مهامهم الوطنية بمهنية عالية، كما أطلقت مشروعاً لإقامة مصنع لإنتاج الملابس العسكرية.

### العقبات أمام الحكومة الصومالية

هناك عقبات كثيرة تواجه هذه الحكومة، ومنها:

١- الثقة الكبيرة التي أعطاها الشعب الصومالي للرئيس المنتخب ومن جميع فئاته وبدون استثناء

سيزيد من سقف الطموحات المتوقع أن تحققها الحكومة الجديدة مما سيعرضها لحالة ضغط فكثير من الصوماليين يرون في الرئيس الصومالي الجديد وحكومته بمقدورها بناء جيش وطني صومالي قادر على تحقيق الاستقرار في الصومال[١٣].

٢- سيواجه الرئيس الجديد إرثاً ثقيلاً، وهو أن المؤسسات الحكومية شبه معدومة بكل أنواعها والقليل الموجود منها أنهكها الفساد، فعدد موظفي الحكومة الصومالية بلغ في نهاية العام ٢٠١٥ نحو ٤ آلاف موظف بمن فيهم شغلة المناصب الدستورية، وهو بلا شك عدد ضئيل جداً لا يفي باحتياجات دولة بحجم الصومال تعتبر من الدول المتوسطة المساحة والسكان.

٣- إعادة بناء الأجهزة الأمنية وخاصة الجيش، الاستخبارات، الأمن الداخلي، الشرطة، المباحث، فالصومال ستنسحب منه قوات الاتحاد الأفريقي (African Union Peace Keeping Mission in somalian) (AMISOM) بحلول عام ٢٠٢٠ وسيكون الانسحاب تدريجياً بدءاً من نهاية عام ٢٠١٧[١٤] حيث سيتم إعادة انتشار ١٠٠٠ عنصر من هذه القوات، تعداد قوات «الأمصوم» في الصومال اليوم ٢٢٥١٢ جندياً، لا شك أن انسحاب «الأمصوم» سيشكل تحدياً للحكومة الصومالية المنتخبة وليس أمامها إلى الإسراع في بناء الجيش الوطني ليتسلم مهام الأمن في البلاد، بلغ عدد القوات النظامية بنهاية العام ٢٠١٦ قرابة ١٥ ألف عنصر.

بلغت ميزانية الأمن والدفاع في عام ٢٠١٤ نحو ٤٥,٥ مليون دولار أمريكي، وفي عام ٢٠١٥ بلغت ٨٣,٣٠ مليون دولار أمريكي، قدرت ميزانية الدفاع التي صادق عليها البرلمان في السادس من شهر أغسطس ٢٠١٧م بأكثر من ١٠٠ مليون دولار من جملة ميزانية الدولة البالغة ٢٦٠ مليون دولار أمريكي[١٥].

٤- أمراء الحرب وتجار الحروب الذين كانوا يعيشون على حساب الشعب الصومالي يتربصون به سواء كانوا صوماليين أو أجانب وقد يعودون للمشهد الصومالي من خلال الأحزاب السياسية التي ستخوض انتخابات ٢٠٢٠م.

٥- الدول التي ليس لها مصلحة في تحسن الأوضاع السياسية وخاصة دول الجوار التي اتخذت من الصومال ساحة لصراعاتها الإقليمية.

٦- الجبهات التي تحارب ضد الحكومة الصومالية وخاصة حركة الشباب المجاهدين.

## النتائج والتوصيات

**النتائج:**

١- أن الشعب الصومالي رغم هذه الحروب الطويلة والأزمات المستمرة لم تلن إرادته في إعادة بناء دولته.

٢- رغم المحاولات الدولية والإقليمية، فإن المصالحة الصومالية لم تنجح؛ لأنه كان هناك من يعرقل المصالحة الوطنية لمصلحته الشخصية.

٣- نجاح مؤتمر عرتا كانت له إيجابيات في الدفع بالفرقاء الصوماليين إلى الحوار واستبعد المؤتمر مؤثرات الدول الأخرى.

بناء على ما سبق، فإن الصومال في مفترق طرق قد يواصل هذا التحول نحو تحقيق الأهداف المرجوة، وهذا ما يتمناه الجميع، وقد ينحرف عن الطريق أو يتوقف لا قدر الله، فإن هذه الورقة توصي بالآتي:

١- تحتاج الحكومة القادمة دعماً دولياً كبيراً وخاصة الدول الشقيقة والصديقة في المجالات الأتية:

- دعماً سياسياً واقتصادياً، ويأتي على رأس ذلك مؤتمر للمانحين الذي دعت له الكويت وسيعقد في العام القادم.
- تدريب الكوادر وتأهيلها لكي تقوم بمهامها بالطريقة المطلوبة.
- إعادة بناء القوات الأمنية المختلفة وتدريبها تدريباً عصرياً داخل الصومال، حيث أثبتت التجارب السابقة فشل تدريبها في الخارج.
- افتتاح الكليات الحربية والشرطة السابقة كما تفعل تركيا حالياً حيث تقوم بإعادة بناء هذه الكليات.
- مواصلة المصالحة الصومالية بعيداً عن التدخلات الخارجية.
- تشجيع الاستثمار الخارجي والوطني خاصة الخليجي في المجالات التي لها عائد مباشر على المواطن الصومالي خاصة في المجال الزراعي والثروة الحيوانية والسمكية التي يزخر بها الصومال.

## المصادر والمراجع:


(١) على حسن محمد الأزمة الصومالية الحالية أسبابها وطبيعتها ونتائجها مجلة الدراسات الاستراتيجية العدد الرابع أغسطس ١٩٩٥م الخرطوم ص ٦٩.

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٣) مركز مقديشو للبحوث والدراسات

(٤) منح تراخيص لسبعة أحزاب سياسية جديدة في/ http://sonna.so/ar/

(٥) http://www.raialyoum.com/?p=360441

(٦) http://www.bbc.com/arabic/business/2014/07/140731_somalia_containers_business

(٧) أ.د. يونس عبد الله موسى حقائق وحقوق تركيا في الصومال، موقع صومالي تايمز.

(٨) الدعم الإنساني للصومال، دور تركيا نموذجاً (الجزيرة نت).

(٩) المصدر: الشرق القطرية. http://sonna.so/ar / الاتفاقية الصومالية القطرية تتضمن عد/

(١٠) http://www.elwatannews.com/news/details/1211234

(١١) المرجع السابق.

(١٢) نفس المرجع.

(١٣) https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/somalia/regional-risks-somalias-moment-hope

(١٤) ـ http://mogadishucenter.com/2017/12/ شريف-حسن-لم-يحن-بعد-وقت-انسحاب-قوات-أمي/

(١٥) ـ http://www.somalitimes.net/2017/08/06

# الأزمة الليبية

# 2017

المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات

أ. منير القعود

**ملخص:**

لم تستطع ليبيا خلال عام ٢٠١٧ تجاوز أزمة الانقسام السياسي التي تعيشها منذ منتصف عام ٢٠١٤ بعد إطلاق المشير خليفة حفتر للعملية العسكرية التي سميت بعملية «الكرامة»، التي استهدفت جماعات مسلحة بعضها متشدد في شرق البلاد. في المقابل أطلقت عملية «فجر ليبيا» غرب ليبيا التي جاءت رداً على عملية «الكرامة» بحسب قيادتها، وضمت جماعات مسلحة محسوبة على «ثورة فبراير». أدت العملية إلى بسط سيطرة المناوئين لحفتر على العاصمة الليبية، في حين منح مجلس النواب عملية «الكرامة» الشرعية والدعم، تلقت عملية «فجر ليبيا» دعم «المؤتمر الوطني العام» السلطة التشريعية التي شككت في شرعية «مجلس النواب» المنتخب عام ٢٠١٤ واستندت إلى حكم قضائي صادر عن الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا الليبية يقضي بعدم شرعية انعقاده.

أدى النزاع المسلح والانقسام السياسي بين «مجلس النواب» والقوات العسكرية الموالية له من جهة، و«المؤتمر الوطني» والقوات المسلحة الموالية له من جهة أخرى، إلى انقسام السلطات في ليبيا، ونشوء حكومة في طرابلس موالية للمؤتمر وأخرى في البيضاء موالية للنواب، في ظل هذه الأوضاع تدخل المجتمع الدولي ودعم الحوار السياسي الليبي الذي استضافته «الصخيرات» المغربية في ديسمبر ٢٠١٥ وأدى لإنشاء المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج الذي نالت حكومته اعتراف المجتمع الدولي، بالإضافة إلى الاعتراف بمجلس النواب كسلطة تشريعية لليبيا.

## أولاً: المتغيرات والتطورات المهمة خلال العام:

### الأوضاع السياسية:

لا يمكن فهم التطورات الحاصلة عام ٢٠١٧ في ليبيا بمعزل عن سياقها الزمني الذي بدأ فعلياً مع انطلاق عملية «الكرامة» وانتخاب مجلس النواب عام ٢٠١٤، فلقد تمكنت الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة في أزمة ليبيا، خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥ وخلال عام ٢٠١٦ من منع عملية «فجر ليبيا» من توسيع عملياتها العسكرية خارج طرابلس ضد القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب في شرق ليبيا[١]، عبر احتواء عدد من قادة العملية العسكرية الفاعلين في مصراتة وطرابلس، وتحييدهم عن قيادة المسار الذي يتبنى الحل العسكري، مما ضمن عدم إطلاق أي عمليات عسكرية واسعة –خاصة تجاه طرابلس قد يقودها المشير خليفة حفتر– يمكن لها أن تقوض المسار السياسي الذي بدأت الأمم المتحدة والفاعلون الدوليون في قيادته وإلزام الأطراف الليبية بالالتزام به[٢]. ونتيجة لهذا التوجه أصبح هناك أطراف مسلحة في غرب ليبيا تؤمن بالحل السياسي للأزمة الليبية[٣]. الحل السياسي في ليبيا وفقاً لهذه الأطراف وداعميهم بالمجتمع الدولي استند إلى فكرة جوهرية وهي توحيد السلطات في ليبيا وخلق توافق سياسي يؤدي إلى مشاركة الفاعلين المحليين في سلطة موحدة تنال الاعتراف والدعم الدولي، بالإضافة إلى رغبة القوى الدولية المعلنة في إيجاد صيغة توافقية تجمع الأطراف الليبية المسلحة خلف قيادة واحدة لمكافحة الإرهاب ومحاربة الجماعات المسلحة المحلية ذات الخلفية الجهادية.

الاتفاق السياسي الليبي الذي قامت بعثة الأمم المتحدة للدعم والمشورة لدى ليبيا بالعمل على رعايته وبناء التحالفات والتفاهمات بين الأطراف الليبية التي شاركت فيه ووقعت عليه يوم ١٦ ديسمبر ٢٠١٥ في مدينة الصخيرات المغربية[٤] أصبح هو المرجع الأساسي للحل في ليبيا، وعلى الرغم من تفاوت جدية الفاعلين الإقليميين والدوليين في الأزمة الليبية في دعمها لهذا الاتفاق، فإن الجميع أعلن التزامه به كمسار سياسي يؤدي إلى توحيد السلطات في ليبيا، الدعم والاعتراف الذي حصل عليه المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني امتد ليشمل أيضاً مجلس النواب الليبي، على قاعدة أن هذا المجلس أصبح جزءاً من مخرجات الاتفاق السياسي رفقة

المجلس الأعلى للدولة الذي ضم المنسحبين من عملية «فجر ليبيا» وأصحاب خيار دعم الحل السياسي للأزمة في ليبيا.

دخول حكومة الوفاق الوطني إلى العاصمة الليبية طرابلس في مارس ٢٠١٦ حصل بعد مفاوضات وتفاهمات مع مجموعات مسلحة قوية داخل العاصمة أبدت نيتها في حماية الحكومة المدعومة دولياً وتخلت هذه المجموعات عن دعم حكومة الإنقاذ الوطني برئاسة خليفة الغويل والتابعة للمؤتمر الوطني برئاسة نوري أبو سهمين[٥]، بعد خروج حكومة الإنقاذ والمؤتمر الوطني الرافضين لحكومة الوفاق واتفاق الصخيرات من طرابلس نجحوا في شهر أكتوبر ٢٠١٦ من السيطرة مجدداً بشكل سلمي على مقر المؤتمر الوطني في قصور الضيافة وسط طرابلس[٦] بعد أن خسرت المقر الذي دخل إليه «المجلس الأعلى للدولة»، وهو أحد مخرجات الاتفاق السياسي الليبي في شهر أبريل ٢٠١٦، ولكن هجوماً لمجموعات مسلحة موالية لحكومة الوفاق الوطني نجح في مارس ٢٠١٧ في السيطرة مجدداً على قصور الضيافة وطرد حكومة الإنقاذ الوطني والمؤتمر الوطني منه، وبسطت هذه المجموعات فعلياً سيطرة حكومة الوفاق الوطني على طرابلس، كما قامت كتيبة «ثوار طرابلس» ومجموعات مسلحة موالية للمجلس الرئاسي بالهجوم على مواقع محسوبة على الجماعة الليبية المقاتلة والمجموعات المسلحة والسياسية الرافضة لاتفاق الصخيرات ومخرجاته، كان أبرز نتائج هذا الهجوم الاستيلاء على «سجن الهضبة» وسط طرابلس، الذي كان يتواجد به عدد كبير من قيادات النظام الليبي السابق من بينهم اللواء عبدالله السنوسي، رئيس الاستخبارات الليبية، والساعدي معمر، نجل العقيد الراحل معمر القذافي، والبغدادي المحمودي، آخر رئيس وزراء في النظام السابق، ونقل السجناء إلى مقار تحت سيطرة «كتيبة ثوار طرابلس»[٧].

هذه التحولات عكست بوضوح مدى الانقسام الذي عاشته العاصمة الليبية وغرب البلاد على خلفية تعاطي المجموعات المسلحة واستجابتها للاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات. عام ٢٠١٧ كان مرحلة حاسمة في سيطرة حكومة الوفاق الوطني المدعومة دولياً على مقاليد الأمور في العاصمة الليبية، وعلى الرغم من عدم حصولها على ثقة مجلس النواب الليبي فإنها باشرت مهامها بطرابلس واستقبل رئيسها ووزراء حكومته السفراء والمسؤولين الأجانب إضافة إلى المسؤولين الأمميين، وبدأت تعاونها وتعاملها مع المنظمات الدولية العاملة في الشؤون الإغاثية وشؤون الهجرة والاقتصاد، وأصبحت حكومة الوفاق الممثل الوحيد لليبيا في المحافل الدولية

والمؤتمرات السياسية الإقليمية والدولية، على الرغم من الدعم الإقليمي والدولي لحكومة الوفاق الوطني فإنها لم تتمكن من بسط سيطرتها على مناطق شاسعة من ليبيا، خاصة شرق البلاد وجنوبها الشرقي، بالإضافة إلى عجزها عن الإيفاء بالتزاماتها الخدمية والتنموية وتقديم الخدمات الأساسية لمناطق الجنوب الغربي لليبيا.

استمرت خلال العام محاولات قوى إقليمية مثل مصر والجزائر في دعم تنفيذ اتفاق الصخيرات، وخلق تفاهم بين رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، والقائد العام للقوات المسلحة التابعة لمجلس النواب المشير خليفة حفتر؛ حيث حاولت القاهرة في يناير استضافة لقاء بينهما، إلا أن اللقاء لم يحدث وسبب في رفع منسوب التوتر بين الجانبين، إلا أن الإمارات نجحت في مايو ٢٠١٧ بتنظيم لقاء جمع حفتر بالسراج، إلا أن اللقاء لم يشكل أي تطور في العلاقة المتوترة بينهما، وعلى الرغم من استضافة الرئيس الفرنسي مانويل ماكرون في يوليو بباريس للشخصيتين الأبرز في المشهد العام في ليبيا عام ٢٠١٧ فإن اللقاء لم يسفر عن أي تقدم في تنفيذ بنود اتفاق الصخيرات، وقام المجلس الرئاسي خلال أغسطس بمنح فايز السراج صفة «القائد الأعلى للقوات المسلحة الليبية»، وقد ووجه هذا القرار بالرفض من عضو المجلس الرئاسي د. فتحي المجبري، المعارض، والعضو الآخر المقاطع لأعمال المجلس علي القطراني، وهو مرشح القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب، كذلك رفض هذا القرار من قبل مجلس النواب الذي أصدر رئيسه عقيلة صالح خلال العام عدداً من القرارات المتعلقة بإنشاء مناطق عسكرية في ليبيا، ومنح ترقيات عسكرية لضباط وقيادات القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب، كان أبرزها منح خليفة حفتر لرتبة المشير، وبنهاية العام أعلن المشير حفتر أن الاتفاق السياسي قد انتهت صلاحيته ومعه ولاية حكومة الوفاق الوطني، وسادت ليبيا أجواء من التوتر سرعان ما تبددت عندما تراجعت مؤشرات انتقال المعارك لطرابلس وتجديد المجتمع الدولي دعمه للاتفاق السياسي الليبي والتحذير من التصعيد العسكري[٨].

المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني خلال عام ٢٠١٧ لم يواجه الصعوبات المتعلقة بشرعيته أمام مجلس النواب والمجموعات الرافضة له غرب ليبيا فحسب، بل عصفت به مشكلات داخلية أدت لاستقالة أحد أعضائه موسى الكوني في يناير، الذي انتقد أداء المجلس واتهمه بعدم سيطرته على الأوضاع في ليبيا، وفي أكثر من مناسبة أبدى الأعضاء المعارضون لفايز السراج، رئيس المجلس، وهم د. عمر الأسود، ود. فتحي المجبري، وعلي القطراني رفضهم

لكثير من القرارات التي اتخذها السراج أو لمواقف صدرت عن أعضاء آخرين بالمجلس، ومن أبرز المواقف كان رفض الأعضاء المعارضين لتوقيع السراج لاتفاقية مع إيطاليا خاصة بالهجرة غير الشرعية[٩]، وكذلك موقف المجلس الرئاسي من الهجوم الذي شنته سرايا الدفاع عن بنغازي على الهلال النفطي وسط ليبيا في مارس.

كل المحاولات الإقليمية والدولية التي استمرت خلال عام ٢٠١٧ لفتح الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات وضم أطراف جديدة له باءت بالفشل[١٠]، وانتهى العام ولا تزال معضلة شرعية المجلس الرئاسي داخلياً وحصوله على ثقة مجلس النواب قائمة، بالإضافة إلى عدم قدرة الرئاسي على توحيد كافة المؤسسات السيادية، باستثناء توحيد المؤسسة الوطنية للنفط التي قاد جهودها رئيسها مصطفى صنع الله ونجح في توحيد المؤسسة بعد سيطرة القوات التابعة لمجلس النواب على منطقة الهلال النفطي وسط ليبيا[١١].

شهد عام ٢٠١٧ عدة لقاءات استضافتها العاصمة التونسية وكذلك القاهرة بين أعضاء من مجلس النواب بعضهم كانوا ضمن لجنة مكلفة من رئيسه عقيلة صالح وآخرين بشكل منفرد أو ضمن كتل نيابية، التقوا نظراءهم في المجلس الأعلى للدولة لمحاولة تعديل الاتفاق السياسي الليبي وتوسيع قاعدة تمثيله[١٢]، إلا أن هذه المحاولة لم تسفر عن أي تطور سياسي، كذلك لم تسفر اللقاءات التي تواصلت بين الأجسام والكيانات التي ترفع شعارات المصالحة الوطنية والتوافق بين الليبيين في أن تؤسس لمصالحة وطنية شاملة، ولكن مجموعات المصالحة الوطنية استمرت في نجاحها في إيقاف واحتواء الكثير من الاشتباكات المسلحة على المستوى المحلي في عدد من المناطق في العاصمة وغربها وكذلك بالجنوب الليبي[١٣].

في سياق آخر، شهد يونيو ٢٠١٧ إعلان كتيبة «أبو بكر الصديق» التابعة للمجلس العسكري الزنتان عن إطلاق سراح سيف الإسلام القذافي من سجنه، وأعلنت عن وجوده بمكان آمن، وأنه حر طليق، مستفيداً من قانون العفو العام الذي أصدره مجلس النواب[١٤]، وعقب إعلان الكتيبة تعددت المواقف المحلية والدولية إزاء اطلاق سراح نجل العقيد الراحل معمر القذافي، حيث طالبت محكمة الجنايات الدولية بتسليمه لها، وتباينت مواقف الرأي العام الليبي بين مؤيد ومعارض لهذه الخطوة، وسط توقعات لكثير من المراقبين وكذلك مصادر مقربة من نجل القذافي عن استعداده لخوض غمار العمل السياسي في ليبيا، خاصة بعد الخروج التلفزيوني لمحامي القذافي خالد الزائدي يوم ٢٤ ديسمبر ٢٠١٧ ودعوته لليبيين للمشاركة في التسجيل بسجلات

الناخبين[١٥]؛ ما يشير إلى رغبة القذافي في رفع نسبة المشاركين في الانتخابات المزمع عقدها في ليبيا آخر عام ٢٠١٨؛ ما قد يحفزه للمشاركة فيها أو دعم موالين له للمشاركة بها في حال ارتفعت نسبة المشاركة فيها، بحسب مقربين من الجبهة الشعبية لتحرير ليبيا، الفصيل السياسي الموالي لسيف الإسلام القذافي[١٦].

**الأوضاع العسكرية:**

سيطرة الفرع الليبي لتنظيم الدولة الإسلامية على مدينة سرت الساحلية وسط ليبيا عام ٢٠١٥ منح المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الفرصة لإطلاق عملية عسكرية كبيرة سميت «البنيان المرصوص»، ضمت مجموعات مسلحة من ثوار مصراتة والمنطقة الغربية وبغطاء جوي من الولايات المتحدة الأمريكية التي وفرت هذا الغطاء بناء على الطلب الذي تقدم به رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، لدعم قوات «البنيان المرصوص»، التي تلقت أيضاً دعماً لوجستياً من إيطاليا وبريطانيا، استمرت المواجهات ضد تنظيم الدولة لمدة ثمانية أشهر انتهت في ديسمبر ٢٠١٦، بتحرير المدينة بعد كلفة باهظة في أرواح المقاتلين التابعين للعملية بلغت ٨٠٠ قتيل وأكثر من ١٠٠٠ جريح، وخسر تنظيم الدولة قرابة ٢٥٠٠ قتيل، وفقاً للمتحدث الرسمي باسم العملية آنذاك العميد محمد الغصري، وأسر العشرات من مقاتلي التنظيم الليبيين والأجانب، كان للعملية دور واضح في تعزيز موقع حكومة الوفاق الوطني المدعومة دولياً وجعلها الشريك الأكثر فاعلية للمجتمع الدولي في ليبيا، وعلى الرغم من نجاح الحكومة في قيادة الانتصار على تنظيم الدولة فإن بعض المجموعات المسلحة داخل عملية «بنيان المرصوص» استمرت على موقفها الرافض لاتفاق الصخيرات، واعتبرت أن الاتفاق لم ينفذ بالكامل ولا يزال غير شامل التمثيل لأطراف الأزمة الليبية[١٧].

المواجهات العسكرية شرق ليبيا التي بدأت منتصف عام ٢٠١٥ استمرت خلال العام، تمكنت على إثرها القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب من حسم المعارك لصالحها في مدينة بنغازي بعد خسارة مجلس شورى ثوار بنغازي –يضم مجموعات ثوار سابقين وجماعات جهادية– لمواقعه التي كان يسيطر عليها في غرب المدينة ووسطها، وكانت أقوى المواجهات العسكرية في منطقة قنفودة غرب بنغازي أواخر يونيو التي انتهت بسيطرة القوات التابعة للمشير خليفة حفتر على المنطقة وتركزت المعارك بعدها في وسط المدينة التي انتهت بأواخر ديسمبر ٢٠١٧ رافقت المعارك التي

استمرت لسنوات اتهامات متبادلة بين أطرافها بارتكاب جرائم حرب وأعمال استهداف مدنيين، صدرت خلالها عدة تقارير لمنظمات دولية تعنى بحقوق الإنسان اتهمت أطراف الصراع بارتكاب جرائم حرب وتهديد حياة المدنيين في المنطقة، كذلك استمر خلال العام التراشق اللفظي بين أطراف الأزمة الليبية حول المسؤولية والتورط في دعم المجموعات المسلحة المناوئة لحفتر أو المجموعات التابعة لتنظيم الدولة التي انسحبت من بنغازي في مارس ٢٠١٧ واتجهت لمدينة سرت وشاركت رفقة المجموعات المسلحة التابعة للتنظيم والمنسحبة من درنة بعد مواجهات مع مجلس شورى مجاهدين درنة –يضم ثواراً سابقين وجهاديين– التي توجهت لمدينة سرت وشاركت لاحقاً في المواجهات العسكرية ضد قوات عملية «البنيان المرصوص»، وقامت بعدد من عمليات التفجير في مواقع مختلفة من ليبيا، واتهمت تقارير إعلامية وسياسيين ليبيين دولتي الإمارات ومصر بتقديم دعم عسكري ولوجستي لصالح القوات التابعة لمجلس النواب، وصلت حد اتهام الإمارات بإقامة قواعد جوية وغرف عمليات في شرق ليبيا، بالإضافة إلى اتهام مصر بقيامها بغارات جوية على أهداف في مدينة درنة، التي استمر حصار القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب لها خلال عام ٢٠١٧ ولا يزال مستمراً، حيث يتحصن داخل المدينة مجلس شورى مجاهدي ثوار درنة.

شهد مارس ٢٠١٧ تحركاً عسكرياً كبيراً لسرايا الدفاع عن بنغازي –مجموعات ثوار سابقين ومناوئين لخليفة حفتر– نجحوا خلاله في السيطرة على الهلال النفطي لمدة أيام قبل أن تنجح القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب من استعادة سيطرتها على الموقع الاستراتيجي، ثم قامت بتوسيع عملياتها العسكرية لتلاحق قوات السرايا وتقوم بمحاصرة قواتها التي كانت تتمركز بقاعدة الجفرة الجوية الاستراتيجية جنوب وسط ليبيا، التي بسقوطها في يونيو عززت من نفوذ القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب على مساحات واسعة في ليبيا، امتدت من شرق ليبيا حتى الحدود الإدارية شرق مدينة سرت، وعلى كامل جنوب وسط والجنوب الشرقي لليبيا، بالإضافة إلى حفاظها على نفوذ كبير في الزنتان غرب ليبيا، كما شهدت مدينة صبراتة (٧٠ كيلومتراً غرب طرابلس) في سبتمبر مواجهات عسكرية عنيفة بين مجموعات مسلحة ادعى مجلس النواب تبعية إحداها إليه واعتبرها موجهة ضد المجموعات المسلحة غير الشرعية وفقاً للنواب، وسرعان ما أعلنت «غرفة محاربة تنظيم داعش» لولائها لحكومة الوفاق الوطني، وكذلك كتيبة «الشهيد أنس الدباشي» قالت: إنها تتبع وزارة الدفاع بحكومة الوفاق الوطني، وانتهت المعارك بانسحاب الأخيرة من المدينة، واعتبر المراقبون أن الحرب كانت على خلفية الصراع على النفوذ والتحكم في أعمال

تهريب المهاجرين غير الشرعيين والتي تنشط بالمنطقة[١٨].

**الأوضاع الاقتصادية:**

استمرت خلال عام ٢٠١٧ محاولات رعاة وداعمي اتفاق الصخيرات لتنفيذ كامل بنوده خاصة المتعلقة بتسمية رؤساء وقادة المؤسسات السيادية الليبية الأمنية والعسكرية والاقتصادية. إلا أن الخلاف بين الليبيين والنزاع حول شرعية المجلس الرئاسي نفسه، أدت إلى تعثر الدعوات المحلية والدولية لمجلس النواب بأن يمنح الثقة كاملة لحكومة الوفاق الوطني، وأن يباشر التفاوض والحوار مع المجلس الأعلى للدولة لكي يتم التوافق بينهما وتنفيذ التعيينات لمسؤولين جدد للمؤسسات السيادية الليبية، واستمرت خلال العام حالة الانقسام المؤسسي في ليبيا، واستمرت حالة انقسام مصرف ليبيا المركزي بوجود المحافظ «الصديق الكبير» في طرابلس الذي حظي باعتراف دولي، في الوقت الذي استمر نائبه علي الحبري في ممارسة مهامه كمحافظ لمصرف ليبيا المركزي بمقره الآخر بمدينة البيضاء ويحظى بثقة مجلس النواب المنعقد في طبرق.

عمقت أزمة انقسام المصرف المركزي لليبيا من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها ليبيا[١٩]، وانعكست تداعياتها بشكل واضح على سعر صرف الدينار الليبي الذي تهاوى لمعدلات تاريخية أمام العملات الأجنبية ليصل إلى ١٠ دينارات مقابل الدولار الأمريكي في السوق السوداء في ظل عدم قدرة المصارف الليبية على بيع العملات الأجنبية بالسعر الرسمي لها الذي لا يزال ١,٨٥١ مقابل الدولار الأمريكي، واستمرت خلال عام ٢٠١٧ أزمة السيولة النقدية التي بدأت عام ٢٠١٥، وأصبح مشهد تكدس الآلاف من الليبيين أمام المصارف مشهداً مألوفاً في العاصمة والمدن الليبية الأخرى، في ظل عجز المصارف عن توفير المبالغ المالية التي يريد أصحاب الحسابات المصرفية الحصول عليها من حساباتهم.

وكما هو معروف، فإن ليبيا دولة ريعية، حيث لا يوفر القطاع الخاص فيها سوق عمل كبيرة توفر فرص عمل لليبيين، الذين يتلقون مرتباتهم الشهرية من مؤسسات الدولة كموظفين وعمال ولا يوجد لأغلبهم مصادر دخل غير هذه الرواتب، وهذا عمق من تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية على الليبيين بشكل مباشر.

عام ٢٠١٧ تجاوزت صادرات ليبيا من النفط لحاجز المليون برميل يومياً بعد وصولها لـ٢٠٠ ألف برميل فقط نتيجة المواجهات المسلحة التي شهدتها ليبيا بين أعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٦ التي

عطلت عمليات إنتاج وتصدير النفط الليبي، إلا أن هذا التعافي لم ينعكس بشكل مباشر على معيشة الليبيين واستمر الحظر المفروض على ليبيا في توريد العملات الأجنبية بسبب مخاوف أمنية متعلقة بالإرهاب وأخرى متعلقة بجرائم غسيل الأموال والفساد.

**ملخص:**

يمكن القول: إن عام ٢٠١٧ مثل نهاية الاشتباكات المسلحة الواسعة بين أطراف الأزمة الليبية، وأنهى نفوذ تنظيم الدولة في سرت ومناطق أخرى وإن لم يتوقف خطره، كما أن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني قد تمكن خلاله من الحفاظ على الدعم والثقة الدولية له، في مقابل عجزه عن توفير الخدمات الأساسية لليبيين واحتكار القوة في ليبيا التي لا تزال للمجموعات المسلحة النفوذ الأكبر والأكثر تأثيراً على مجريات الأحداث فيها.

كما أن أحداث وتطورات عام ٢٠١٧ قد تكون مدخلاً لعقد تفاهمات واسعة بين أطراف الأزمة الليبية خلال عام ٢٠١٨ قد تكون الانتخابات العامة والرئاسية أبرز تجلياتها، ولا يتوقع أن يتقلص النفوذ الأجنبي الذي ازداد تأثيره خلال هذا العام أو أن يكون أكثر حدة في ظل اختلاف مصالح الدول الأجنبية في ليبيا.

## قائمة المراجع:


١- مستشار الأمن القومي الليبي المقترح: «فجر ليبيا» انتهت http://bit.ly/2FrG43q
٢- مجلس الأمن: اتفاق الصخيرات هو «الإطار الوحيد» للحل في ليبيا http://bit.ly/2osD1zQ
٣- تعرفوا على أهم الميليشيات المسلحة المتقاتلة في العاصمة الليبية طرابلس http://cnn.it/2oty2is
٤- نص الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات http://bit.ly/2ouC9Li
٥- السراج يعلن بدء مهام حكومة الوفاق من طرابلس http://bit.ly/2EPdrjD
٦- ليبيا ثلاث حكومات تتصارع على الشرعية http://bit.ly/2ePlvB3
٧- العاصمة الليبية طرابلس تحت سيطرة قوات تابعة لحكومة الوفاق http://bit.ly/2EYXqXJ
٨- ليبيا: المشير خليفة حفتر يعتبر اتفاق الصخيرات «منتهي الصلاحية» http://bit.ly/2BPKdP2
٩- بيان أعضاء المجلس الرئاسي فتحي المجبري وعلي القطراني وعمر الأسود بشأن خروقات الاتفاق السياسي http://bit.ly/2EYJ21H
١٠- اتفاق الصخيرات ليبيا على مفترق طرق http://bit.ly/2opJQDb
١١- صنع الله يحذر من محاولات لاعبين سياسيين التحكم في مؤسسة النفط http://bit.ly/2HIKN1h
١٢- نصية يتهم «مجلس الدولة» بالتنصل من توافقات لقاءات تونس https://alnabaa.tv/news/view/16801
١٣- أولاد سليمان والتبو في سبها يؤكدون تمسكهم باتفاق المصالحة http://alnabaa.tv/new_web/news/view/11935
١٤- إطلاق سراح سيف الإسلام القذافي http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40236879
١٥- كلمة خالد الزائدي محامي سيف الإسلام القذافي http://bit.ly/2CGr7aw
١٦- الزائدي: سيف الإسلام معمر القذافي مرشح أنصار ثورة الفاتح بالانتخابات المقبلة http://www.jana-ly.co//%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A/52730
١٧- البنيان المرصوص تنهي معارك سرت وتطرد تنظيم الدولة http://bit.ly/2FrJlQg
١٨- اشتباكات صبراتة الليبية أوقعت قتلى وجرحى.. ما الأسباب http://bit.ly/2EPF3VU
١٩- توضيح مصرف ليبيا المركزي حول أزمة نقص السيولة http://bit.ly/2EOTHZf

# تقدير موقف الحالة التونسية 2017

مجموعة التفكير الاستراتيجي

أ. عبدالحميد الجلاصي

**الملخص:**

**منذ سنة كانت لوحة القيادة واضحة ومطمئنة تونسياً.**

- كان المسار السياسي يمثل منطقة الأمان الرئيسة، إذ تحقق فيه منجز مهم من خلال ترسخ مناخ الحريات وتكريس التداول والمضي قدماً في إرساء الهيئات الدستورية واعتماد التفاوض السياسي آلية لفض النزاعات، وهي كثيرة في مراحل الانتقال والتدرب على الديمقراطية.
- كما تم التوصّل إلى ما يشبه الهدنة في المسار الثقافي أو صراع الهوية من خلال التوافق على دستور ضمن قدراً من التوازن حول مكونات الذاتية التونسية.
- وكانت نقطة الضعف المركزية هي المتعلقة بالجانب التنموي وتكلفة ونوعية المعيشة والتشغيل والتوازن بين الجهات والفئات والأجيال فالثورة لم تحقق المأمول بل لم تحقق ما كان متاحاً، بسبب استمرار نفس المنوال التنموي وتوخي المعالجات التسكينية.

**الآن بعد سنة تصبح الصورة أكثر ضبابية:**

- إذ يتفاقم التعثّر في المسار التنموي.
- وتثار قضايا تثير الحساسية المجتمعية وتهدد «الهدنة الثقافية».
- ويتوسع الغموض ليلامس المسار السياسي ذاته وخاصة مع اقتراب مواعيد انتخابية متلاصقة: انتخابات محلية تعد ثورة في التاريخ السياسي والإداري للبلاد في مايو ٢٠١٨، وانتخابات تشريعية ورئاسية في الثلاثي الأخير من عام ٢٠١٩.
- وبالمقابل فإن الرهانات الكبرى للوضع الدولي وتقلباته والحالة الإقليمية ورمالها المتحركة بعيدة جغرافياً عن الحالة التونسية ولذلك فإن لم تشجعها فإنها لا تعرقلها.

**بالخلاصة: المعادلة التونسية معادلة بسيطة وهي تونسية - تونسية بالأساس، وفرص النجاح أمامها لا تزال قائمة والضغط مسلط بدرجة أولى على النخب السياسية والاجتماعية وتلك هي مسؤوليتها.**

**١. المعطيات:**

**أ. سياسياً:**

**المشهد المؤسساتي:**

• تبدو رئاسة الجمهورية المبادر الرئيس في الساحة السياسية لأسباب ثقافية راسخة وأخرى تتعلق بشخصية الباجي قائد السبسي والحقل الرمزي الذي اختار الاشتغال عليه عند إطلاق مشروعه السياسي، وبسبب عامل السن أيضاً، ففي أوقات الحيرة يبدو التقدم في السن عاملاً مطمئناً، أما عند الحاجة إلى الانطلاق فتبحث الشعوب على الحماس والدماء الجديدة.

عكس ما يقتضيه الدستور، فإن النظام السياسي يستعيد عملياً سمته الرئاسي.

وأعان على ذلك أيضاً أن الرئاسات الثلاث (الدولة والبرلمان والحكومة) في يد نفس الحزب، ورغم ذلك فإن الدعاوى لتغيير طبيعة النظام السياسي ليست قليلة ولا ضعيفة التأثير.

• **رئيس الحكومة** شخصية شابة، دون ماض سياسي، من قيادات نداء تونس، له طموحاته الخاصة واختار شعارات بارزة لتحقيقها (مكافحة الفساد والاقتراب من الشعب) دون كثير إنجاز، هذا الطّموح سبّب له مشكلات مع قيادة حزبه (الرئيس، وابن الرئيس).

• **البرلمان:** يبدو تابعاً للحكومة وقليل المبادرة، صورته حلبة للمناظرات التي تعرض مباشرة على الرأي العام دون التأثير الذي يعطيه إياه الدستور بسبب عدم الاستقرار الحزبي وخاصة عدم استقرار الحزب الأول في انتخابات عام ٢٠١٤ مما دهور شعبيته.

• **الحكومة:** تعاني من عدم الاستقرار ومن نقص التضامن والتجانس والتواصل وضبابية الرؤية، فهي الحكومة الحادية عشرة منذ الثورة وهي الحكومة الرابعة منذ انتخابات أواخر عام ٢٠١٤.

تحسن أداؤها في ملف مكافحة الإرهاب دون أن يكون إنجازها في نفس المستوى في بقية الملف الأمني ولا في بقية الملفات وخاصة المتعلقة بالجوانب المعيشية.

• **الإدارة:** هي في الوقت نفسه نقطة قوة وضعف التجربة التونسية، فوجودها وتماسكها حمى الدولة من الانهيار في الأوقات الصعبة بعد الثورة، ولكن بطأها وتعقد إجراءاتها وتفشي الفساد في مفاصلها وتغلغل النظام القديم وقوى اليسار فيها عائق أساسي أمام كل محاولة للتغيير

الجدي ولتسريع نسق الإنجاز وتحسين نوعيته.

• **المؤسسة العسكرية:** هي أقرب لمؤسسة مدنية مقارنة بالسياق الإقليمي، كان هناك حرص على تجنيبها الدخول في عالم السياسة في العهدين السابقين، عدا الاستنجاد بها لأداء وظائف أمنية في حالات تصاعد الاحتجاج السياسي أو الاجتماعي. تعرضت في العهد الثاني إلى عملية تهميش وهرسلة لصالح المؤسسة الأمنية، تحسن أداؤها بعد الثورة وحافظت على مسافتها من السياسة المباشرة، هي أكثر المؤسسات حيازة الثقة الشعبية.

• **المؤسسة الأمنية** دخلت مرحلة ما بعد الثورة برصيد سلبي جداً، إذ كانت إحدى الأدوات الأساسية لدولة الاستبداد التي كانت أمنية في نسختها التونسية، تتقدم التجربة خطوات معقولة باتجاه الأمن الجمهوري وباتجاه الحرفية في الأداء ولكن الطريق لا تزال طويلة. هناك تحسن في مقاومة الإرهاب وفي إعادة بناء منظومة الاستعلام ولكن الضبط الأمني لا يزال ضعيفاً.

المؤسسة ينخرها الفساد والصراعات الجهوية وتكمن وراء النقابات «لوبيات» مصالح عديدة لا تمثل خطراً بمعنى الانقلاب، ولكن يمكن أن تكون في وقت من الأوقات عامل اضطراب، لا تزال ديناميكية انتقالها إيجابية ولكن بخطوات بطيئة رغم محاولات العودة إلى الوراء.

**المشهد الحزبي:**

مشهد في حالة مخاض وحراك.

التوازنات الكبرى منه لم تتغير جوهرياً عما كانت عليه في انتخابات عام ٢٠١٤ ولكن الوضع لم يصل بعد إلى وضعية الاستقرار.

محاولات إعادة تشكيل المشهد ليست قليلة عبر استغلال موقع الدولة أو تقديم مقترحات جديدة لكن لا يرجّح أن تجد هذه العروض قبولاً.

هناك مخاوف من تداخل عالم الرياضة والمال والإعلام بعالم السياسة، لتصبح الأحزاب مجرد واجهة لكتلة من المصالح واللوبيات.

• **نداء تونس:** شهد منذ الانتخابات عام ٢٠١٤ انشقاقات عديدة، ويشهد أيضاً انتدابات عديدة، ولكنّه فقد إحدى خصائصه التكوينية باعتباره حزب روافد ويتجه أكثر فأكثر إلى مغازلة وجوه النظام القديم ليصبح هذا المكوّن هو الأبرز، لم يحتفظ من خصائص التأسيس إلا بسمتين:

الاستناد إلى صورة الرئيس المؤسس الباجي قائد السبسي وما تحمله من دلالات وإيحاءات كثيرة، والاستناد إلى قاعدة انتخابية متوجسة من النهضة أو رافضة لها أو باحثة على التوازن معها.

**معضلة النداء التي تمنعه أن يصبح حزباً تكمن في تمسك الرئيس بتوريث ابنه رغم افتقاده للخصائص القيادية، ولهذا ستستمر الأزمة في النداء بما يؤثر على الاستقرار المؤسساتي. ولكن، وهنا المفارقة الكبرى ستستمر الحاجة المجتمعية للحزب ولن تتأثر نتائجه الانتخابية إلا قليلاً بأوضاعه الداخلية.**

• **حركة النهضة:** هي تلميذ متوسط في قسم ضعيف، وبذلك تكون الحزب الأوّل، فهي الحزب الوحيد الذي يراكم تجربة في الحكم منذ عام ٢٠١١ دون انقطاع وسط تحولات ومخاضات عديدة، تواجه عوائق داخلية كثيرة تنظيمية وفكرية وسياسية، كما تواجه تحديات وإكراهات خارجية عديدة ذات أبعاد وطنية وإقليمية ودولية، أنجزت مؤتمراً نوعياً من حيث المخرجات ولكن لم تظهر نتائجه بعد في الواقع.

نقاط قوتها الرئيسة:

- قاعدة تنظيمية تدور حول قاعدة صلبة مستقرة رغم حركة القبض والبسط الجديدة عليها والمترافقة مع أوضاع الديمقراطية وتحول نوعية العلاقة بين المناضل وحركته.
- وقاعدة انتخابية لها أيضاً قاعدة صلبة، والقاعدة الانتخابية «المحافظة» هي أكثر استقراراً حتى الآن في علاقتها بقوتها السياسية من «القاعدة العصرانية».
- النهضة أصبحت حاجة أمن قومي للجوار الجزائري.
- والنهضة هي إحدى أهمّ ورقات القوى الدولية المؤثرة في التعامل مع ما يسمى قوى الإسلام السياسي.
- نقطة الضعف الرئيسة للنهضة هي تواضع مقبوليتها في دوائر التأثير المالي والثقافي والإعلامي.

• **الجبهة الشعبية:** هي خليط من مكونات شيوعية وعروبية وبعثية يجمع بينها التكلس الأيديولوجي وضعف الجرأة على التجديد وخاصّة مناهضة حركة النهضة.

نقطة قوتها الرئيسة تأثيرها المعتبر في بعض الأوساط النخبوية والمنظماتية بما يعطيها قدرة على التعويق.

لا يتوقع لها أن تتجرأ على المراجعات أو التجديد والخروج من ثقافة الاحتجاج والضدية.

• **الوسط الاجتماعي** (الحزب الجمهوري، والتكتل، والتحالف الديمقراطي): خسر مواقعه في تسونامي التصويت الناجع في الانتخابات الأخيرة يبحث عن نفسه ولكن تعوقه صراعات الزعامات، وبحث الناخبين على كيان قادر على الحكم أي عن كيان يمتلك صورة القوّة، بعض مكوناته غيرت قيادتها لصالح رموز أكثر شباباً.

• **القوى «الثورية»** (حراك شعب المواطنين، حزب المؤتمر، والتيار الديمقراطي) تراجع تأثيرها في الانتخابات الأخيرة وتحاول استرداد مواقعها، مراهنتها الأساسية على يسار النهضة والغاضبين منها من خلال مضمون يركز على استمرار روح ومسار الثورة والانحياز لقواها وعلى الجانب الاجتماعي ومقاومة الفساد واستقلال القرار الوطني.

• **الأحزاب الجديدة:** (آفاق تونس، وتونس البدائل، والمشروع، وبقية المنشقين عن نداء تونس) هي خليط من أحزاب تسوّق اعتمادها على ميزة الكفاءة، وتراهن على الفرص التي يتيحها النظام الانتخابي وعلى معطى التشبث، ومن أحزاب منشقة عن نداء تونس، يغلب عليها السمت القيادي الشبابي (بالمقارنة)، يجمعها مناهضة النهضة بدرجات متفاوتة والتنازع مع النداء على القاعدة الانتخابية للتصويت الناجع أو ما أسميناها القاعدة الانتخابية العصرانية.

• **العروض الجديدة:** هناك محاولات لتقديم عروض جديدة أهمها محاولة نجيب الشابي أحد رموز وسط اليسار التونسي ومقاومة الاستبداد والذي خرج من الحزب الجمهوري منذ سنتين، وهو حريص على تجميع القوى الليبرالية والوسطية الاجتماعية، ومحاولة عبيد البريكي، القيادي النقابي السّابق وأحد المؤسسين لأقصى اليسار التونسي، وهو حريص على تجميع القوى اليسارية.

لكن هذه المحاولات لن يكتب لها على الأرجح النجاح لأن الجهات التي تقف وراءها تنتمي إلى الأجيال التي ألفها التونسيون ونفر منها الشباب.

• **أحزاب في طور التحلل:**

إضافة لحركة التطور والتكيف والتأسيس ومحاولة تقديم عروض جديدة هناك أحزاب بصدد التحلل لانبنائها على موارد مالية نضبت أو لصراع بين زعاماتها أو لأن التموقع الذي اشتغلت عليه تحتله مشاريع أكثر متانة.

## المنظمات الاجتماعية الكبرى والمجتمع المدني:

**• اتحاد الشغل:**

يحتل الاتحاد العام التونسي للشغل مكانة مهمة في الساحة التونسية، لأسباب تتعلق بسياقات النشأة ومقاومة الاستعمار، ثم بالروافع الأساسية التي حملت دولة الاستقلال، ثم بالوضع الحزبي ما بعد الثورة، فالمنظمة لا تقتصر على الدور المطلبي النقابي بل تتجاوزه إلى التأثير في الخيارات الوطنية الكبرى وإلى ممارسة دور يفوق دور الأحزاب السياسية.

ويستمد الاتحاد تأثيره من تواجده في القطاعات الحساسة الإدارية والإعلامية والثقافية ومن وجود نخب يسارية صلب هياكله المركزية والقطاعية والجهوية تتبادل معها القيادة النقابية الخدمات السياسية.

كانت القوى الوحيدة المنظمة بعد الثورة هي الإدارة وحركة النهضة والمؤسسة العسكرية والمنظمة النقابية، وهي القوى التي حمت البلاد من الانهيار بعد حل ركائز النظام السابق أي الحزب وجهاز البوليس السياسي.

هذه القوى مثلت رادعاً لإعادة التشكل السريع للمنظومة القديمة وقيامها من بهتتها، المنظمة النقابية ملأت في البداية الفراغ السياسي في يسار الساحة ثم قادت في مرحلة لاحقة الحوار الوطني.

هل كانت هذه المحطة في ذهن مهندسيها وساطة لتجنيب البلاد الحرب الأهلية ومآلات الصدام؟

أم كانت الواجهة الناعمة لإزاحة حركة النهضة من السلطة بتشجيع من قوى دولية مؤثرة وعلى رأسها ألمانيا والولايات المتحدة لتكون جائزة «نوبل» التي أسندت للرباعي الراعي للحوار نوعاً من المكافأة على هذا الدور؟

أياً ما كانت الإجابة عن هذا السؤال، وسيجلّيها المؤرخون، فإننا لا يجب أن نخطئ القراءة، يمكن أن تكون لقيادة المنظمة مواقفها من النهضة ولكن كانت لها أيضاً مواقفها من المنظومة القديمة ومن إمكانية عقد صفقة ثنائية بين النهضة والنداء في صائفة ٢٠١٣ مقتضاها إنهاء منظومة انتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١، وهكذا فإن الاتحاد العام التونسي للشغل يجب أن يُعد

من قوى الثورة في أبعادها الأساسية: الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والانحياز لفلسطين وللوحدة ولاستقلال القرار الوطني.

المنظمة حزب يحكم دون أن تتورط في السياسة المباشرة، لها تأثيرها في تشكيل كل الحكومات منذ الثورة ولها تأثيرها في التسميات في مستوياتها المختلفة، ولها تأثيرها في الخيارات الأساسية الاقتصادية الاجتماعية خاصة.

والمنظمة تعيش مرحلة تحرر تدريجي، فبعد أن تحررت بالثورة من قيود الحزب الحاكم، هي الآن بصدد التحرر من قيود اليسار الذي لم يقدر بعد على التمييز بين العمل النقابي وأطره والعمل الحزبي وأطره، وما زال لم يدخل ذهنياً عالم ما بعد الثورة.

الأمين العام السابق للاتحاد حسين العباسي تقدم خطوات في هذا الاتجاه، والمؤتمر الأخير الذي انعقد منذ سنة غلب التيار الاستقلالي على التيارات الأيديولوجية، ولكن المعركة لا تزال طويلة.

**سيبقى للاتحاد دور مهم دائماً، ولكن دوره الوطني والسياسي يزداد بمقدار هشاشة الوضعية الحزبية وتضارب الرهانات، حينها يملأ الاتحاد الفراغات، وحينها قد يصبح تدخله ليس فقط مضراً بالحياة السياسية السليمة وإنما أيضاً مضراً بمسار الإصلاحات المطلوبة؛ إذ إنه لن يقدم خدماته للأطراف الحزبية أو للحكومة إلا مقابل تحقيق مطالب فئوية مجحفة في حين أن الإصلاح يتطلب قدراً من التضحيات وتقاسما لأعبائها.**

**• بقية المنظمات والهيئات المهنية:**

المشهد بصدد إعادة التشكل والتفعيل، بعض الهيئات القديمة بصدد التحرر من إرث التبعية للحزب المنحل ومحاولة مجاراة تأثير اتحاد الشغل (الأعراف، المهندسون، الفلاحون) ويرجح أن يكون لها تأثيرها في المشهد في السنوات القادمة، وبعض الفئات الأخرى بصدد التهيكل (فضاء العاطلين عن العمل والفئات المهمشة).

**• المجتمع المدني:**

المشهد بصدد التّحول جوهرياً بعد الثورة بفضل مناخ الحرية، وبفضل توافر احتياجات

متناسبة مع الأوضاع الجديدة ولدوافع متنوّعة، منها:

- القناعة العميقة بضرورة إعادة توزيع علاقات القوة بين الدولة والمجتمع سعياً لتوفير آليات الدفاع الذاتي التي تحول دون عودة الاستبداد.
- الرغبات الشخصية في خدمة الشأن العام من مداخل مختلفة بديلاً عن العمل الحزبي الذي قد لا يغري الكثيرين.
- السعي لتوفير روافد للعمل الحزبي في معركة حيازة السلطة والنفوذ، في وضع جديد، تصبح البوابة الحزبية على أهميتها هي مدخل من مداخلها فقط.
- الرهانات الخارجية لصياغة المشهد التونسي في حاضره ومستقبله تحت مظلة مرافقة المسار الانتقالي ودعم البناء الديمقراطي، وأكثر الجهات تأثيراً في هذا المجال هي فرنسا، لأسباب تاريخية، والولايات المتحدة، وكندا، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
- وتعتبر ألمانيا أكثر الدول اشتغالاً على نخب المستقبل من خلال مرافقة مختلف ألوان الطيف السياسي «الحداثي» عبر واجهة مؤسسات تابعة للأحزاب الألمانية المتنوعة وعبر الاشتغال على النخب العلمية.

بعض الهيئات الموروثة عن مرحلة مقاومة الاستبداد لا تزال تتغذى من تاريخها ولم تقم بالمجهود الكافي للتأقلم مع الأوضاع الجديدة ويبقى لديها بعض التأثير المرتبطة بتأثير الكتل الأيديولوجية التي تعبر عنها.

**المزاج الشعبي:**

من خلال استطلاعات الرأي التي تجريها مراكز تونسية وقد بدأت تترسخ ثقافة الاستطلاع، أو التي تجريها مراكز الاستطلاع الأجنبية ومن خلال المجموعات البؤرية (focus groups) يمكن أن نسجّل التالي:

- التونسيون يعتبرون ما حصل في بلادهم ثورة، وهم معتزون بها.
- أهم مكاسب السنوات السبع هو مكسب الحريات وخاصة حرية التعبير وكذلك التمكين للمرأة.
- هذه الثورة هي ثورة شباب ولكن يسود انطباع أنّ الشيوخ سرقوها.

- مواطن الخيبة الكبرى: الجانب التنموي وضعف الدولة واستمرار بل تفشي الفساد.

- والمسؤول عن ذلك في الأحزاب السياسية ونسبة النفور منها قياسية تتجاوز ٩٠٪ وهذه النسبة ترتفع أكثر في أوساط الشباب.

- ومع ذلك يحتفظ التونسيون بقدر من التّفاؤل بخصوص المستقبل إذ أكثر من النصف يتوقعون تحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

- وهكذا فالمزاج يغلب عليه إدانة الطبقة السياسية وعدم الرضا ولكنه يحتفظ بقدر من التفاؤل.

- منطقة فراغ واسعة في الطلب الشعبي. ولا تزال تنتظر العروض المناسبة في ظل تآكل الثقة في جميع الأحزاب السياسية.

**المشهد والمسار الانتخابي:**

ستكون المرحلة القادمة انتخابية بامتياز تبدأ بانتخابات محلية مباشرة ثم تتلوها انتخابات غير مباشرة للمجالس الجهوية تتلوها انتخابات تشريعية ورئاسية.

تم تأجيل الموعد المتفق عليه لأسباب تتعلق بعدم جاهزية الأحزاب وعدم اقتناع بعضها بالباب السابع من دستور الجمهورية الثانية الذي يعلن القطيعة مع ثقافة المركزة ويعطي للجهات والأقاليم سلطة واسعة وليس مجرد صلاحيات إدارية.

قرأ المواطنون والشركاء الأجانب رسالة التأجيل بأن المسار الديمقراطي التونسي يمر بمرحلة صعبة. وبعد تردد تم الاتفاق على موعد السادس من مايو للانتخابات المحلية لتحافظ الانتخابات العامة على موعدها أواخر عام ٢٠١٩.

المحطة القريبة مهمة في ذاتها ومهمة من الرسائل التي ستوجهها حول مدى تغيّر مشهد الانتخابات السابقة واتجاهاته.

هشاشة الأحزاب وتعقيدات النظام الانتخابي تدفع بعض المكونات الحزبية إلى التحالف، وتدفع نداء تونس إلى التمايز على النهضة لاسترجاع قاعدته الانتخابية التي لم يقبل جزء منها سياسة التّشارك.

بالنسبة للانتخابات الرئاسية، لم يقل الرئيس الحالي كلمته الأخيرة، وسيظل هو العامل

الحاسم لمضمون التصويت في القاعدة العصرانية فإما أن يترشح وإما أن يدعم بقوّة أحد المرشحين.

نداء تونس وبعض دوائر رئاسة الجمهورية تحاول إزاحة رئيس الحكومة الحالي الذي له طموحاته وتستهويه تجارب شبابية في النمسا وكندا وفرنسا.

طموح الشاب وعدم استبعاد تجديد الشيخ سيؤثران على المشهد والاستقرار المؤسساتي في وقت يوجد فيه جيل يتربص ويستعجل فرصته (رئيس أفاق تونس والبدائل والمشروع).

في الجهة المقابلة من المؤكد ترشح المرزوقي والجبالي في انتظار البقية.

نتائج انتخابات مايو قد تعيد تشكيل المشهد المؤسساتي بتغيير رئيس الحكومة وربما فك الارتباط بين النهضة والنداء، وهي رغبة عارمة لدى النداء لاسترجاع قاعدته الانتخابية وربما الحصول على أغلبية تسمح له بالحكم منفرداً أو على الأقل عدم الارتهان للالتقاء مع النهضة، كما قد تتكثف المحاولات لتغيير الدستور والرجوع إلى نظام رئاسي.

إذا أفرزت نتائج المحليات أغلبية صريحة لصالح النداء فالمرجح أن يدفع باتجاه تغيير النظام الانتخابي الذي لا يسمح حالياً بتشكل أغلبية تحكم وتطبق برنامجها.

**الحملة الانتخابية ستكون حامية والسنة القادمة ستكون حاسمة لتغيير التوازنات الانتخابية والحزبية وسيكون أحد أهداف الحملة من جهة حصول نداء تونس على قيادة المؤسسات الثلاث وهذا هدف حزبي خاص، وسيكون هدف تحجيم النهضة أحد الأهداف التي تلتقي حوله عديد الرغبات والأطراف.**

**نداء تونس قد يغريه مزيد استهداف النهضة، ولكن حسابات الرئيس قد تكون متباينة بعض الشيء، فهو قد يحتاج النهضة في تعديلات دستورية وقانونية محتملة، كما قد يحتاجها من أجل جلبها أو على الأقل تحيدها في معركة الرئاسة له أو لمرشحه.**

**ب- اقتصادياً:**

– حاولت الحكومات المتعاقبة القيام بمجموعة من الإصلاحات من ذلك إقرار مجلة استثمارات جديدة وقانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأخيراً إقرار مجموعة من الإجراءات للتخفيف من شروط بعث المشاريع، ولكن الإصلاحات لم تذهب بعدُ إلى العمق.

فرغم بعض المؤشرات الإيجابية (مداخيل السياحة، المداخيل الفلاحية، عودة النشاط لقطاع الفسفاط، إلاّ أنّ هذه الإنجازات هشة والانتكاسة فيها واردة فيما أن غالب المؤشرات الأساسية سلبية:

- ارتفاع نسبة التّضخم التي وصلت إلى ٦,٤٪ في ديسمبر ٢٠١٧ في حين كانت في حدود ٤,٢٪ في نفس الشهر من السنة الماضية.
- ضعف نسبة النموّ.
- ضعف الاستثمار الخارجي والدّاخلي.
- عجز الميزان التجاري الذي ارتفع بنسبة ٢٤٪ رغم أن الصادرات ارتفعت بـ٢٠٪ في حين ارتفعت الواردات ارتفعت بـ١٨٪.
- التداين الخارجي في ارتفاع مستمر، وكذلك الدين الداخلي.
- لم يتمّ التّحكم المحسوس في نسبة البطالة بل هي في حالة استقرار في حدود ١٥,٦٪.
- العملة الوطنية تواصل مسار انحدارها في مقابل العملات الأجنبية وخاصة الدولار والأورو.

- تم تمرير قانون المالية لسنة ٢٠١٨ بعد مخاض عسير تحت هاجس المحافظة على التوازنات الكبرى، وسنة ٢٠١٨ هي أصعب السنوات مالياً (خدمة الدين). وخير رئيس الحكومة، الاحتماء باتحاد الشغل لمواجهة ضغوط الأحزاب بما فيها حزبه، حصل ذلك مقابل تنازلات تؤجل الإصلاحات المطلوبة.
- ولمعالجة المعضلة المستفحلة والمتمثلة في توفير موارد للميزانية لجأ إلى سياسة تزيد من الضغط الجبائي وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار بما قد يهدد أحد محركات النمو وهو الاستهلاك، كما أن التوقعات التي بنيت عليها الميزانية بخصوص صرف العملة الوطنية وبخصوص أسعار البترول بعيدة عن الواقع، كما أن المبالغ المتوقعة من استخلاص الأداءات قد لا تكون دقيقة، وزيادة الضغط الضريبي قد لا يكون هو الحلّ الأنجع إذ قد يؤدي إلى تشجيع المسالك الموازية وتشجيع التهريب، في حين لم يبذل ما يكفي من جهد من أجل تفعيل الآليات الموجودة وتحسينها.

وهكذا نجد أنفسنا مجدداً أمام تفاقم الاحتجاج الاجتماعي وأمام تأجيل الإصلاحات، إذ إن تأجيل الإصلاحات هذه السنة يقود إلى تأجيلها السنة القادمة بما هي سنة انتخابية

والسنوات الانتخابية هي سنوات الترضيات وليست سنوات الإصلاحات.

- وعدم التقدم في ملف الإصلاح يؤدي إلى مزيد هدر الإمكانيات الشحيحة، كما أنّ عدم انتهاج سياسة واضحة لمقاومة الفساد يؤدي إلى اهتزاز ثقة المتعاملين ولا يشجع على الاستثمار.

**جـ- اجتماعياً:**

- الاحتجاج الاجتماعي حالة ملازمة لمسار البلاد منذ سنوات بفضل مناخ الحريات، وبسبب الفجوة بين المنجز والتطلعات وبسبب التّوظيف السياسي أيضاً، وهو يأخذ صيغاً شتى: قطاعية وجهوية وفئوية وأحياناً عامّة.
- نسبة البطالة مستقرة في حدود ١٥,٦٪ (ما يقارب عددياً ٦٢٥ ألفاً)، وبطالة خريجي الجامعات في حدود ٣٢٪ أي قرابة ٢٢٠ ألفاً، وأعداد الهجرة السرية لأوروبا تتزايد ومحاولات أصحاب الشهادات البحث عن فرص أفضل خارج البلاد كثيرة، والطبقة الوسطى، أحد صمامات الاستقرار الاجتماعي، تتعرض للتهرئة.
- هناك أزمة شبابية بانعدام تكافؤ الفرص وغياب الأمل وانسداد الأفق وشعور بضياع الثورة.
- الأمان الفردي يعد مطلباً ملحاً بعد ارتفاع نسبة الإجرام أمام ضعف سلطة الدّولة كلّ بسبب تشتت اهتمام الأمن بين التهديدات المتنوعة وبسبب تفشي الفساد في عدد من أجهزته يترافق كل ذلك مع تصاعد استهلاك المواد المخدرة وخاصّة في الأحياء الشعبية وفي المؤسسات التعليمية.
- بعض القوانين والمبادرات ذات الطّابع الثقافي (الإرث، المهر، حدود الحريات الفردية) التي ستطرح قريباً في مناخ انتخابي صراعي يتوقع أن تعمق الفرز والعودة إلى مربع الاستقطاب الأيديولوجي.

**٢- التفسير والتحليل:**

المعضلة الأساسية التي تحتاج تفسيراً وتحليلاً هي المتعلّقة بضعف المنجز التّنموي بعد سبع سنوات من الثورة.

ولكن ليس ذلك فقط: يجب أن نفسّر أيضاً سبب الضّبابية التي دخل فيها المسار السّياسي

ومعه الرزنامة الوطنية، وكذلك تواضع المردود في إرساء قواعد الحوكمة الرّشيدة، بل وجود رسائل ملتبسة في ملف مقاومة الفساد.

هناك شبكة من العوامل، التّفسيرية، بعضها يتعلّق بطبيعة المشهد قبيل النصف الأوّل من عام ٢٠١١ وبعضها يتعلّق بالتحديد العلمي لما حصل في تونس، وفي المنطقة، في النصف الأوّل من عام ٢٠١١: هل كانت ثورة؟ هل كانت انتفاضة؟ هل كانت نافذة ثورة؟ وبعضها يتعلّق بسلوك القوى المتضرّرة من النظام القديم وأولوياتها وتحالفاتها وطريقة إدارتها للأوضاع الجديدة وبعضها يتعلّق بطريقة تفاعل عناصر النفوذ القديمة الدولية والإقليمية والدّولية لهذا الجديد، وبعضها يتعلّق بالتعامل المتوجّس، أو المعادي، لما يُسمّى قوى الإسلام السّياسي، وبعضها يتعلّق بتقييم أداء القوى التي فوّضتها الشعوب قيادة مساراتها في فاتحة الرّبيع العربي.

لكنّنا سنركّز على مشهد ما بعد انتخابات ٢٠١٤:

- مشروع الباجي قائد السبسي، رئيس الجمهورية الحالي، كان منذ بدايته مشروعاً يرمي إلى تحجيم دور حركة النهضة، ولذلك كانت حملته الانتخابية صائفة ٢٠١٤ قائمة على الضدّية والتخويف فجمّع كلّ القوى التي تناهض النهضة أو في أحسن الأحوال تبحث عن التّوازن معها، كلّ ذلك من أجل الحصول على أغلبية مريحة تسمح له بالحكم.
- ولكن الجسم الانتخابي لم يتح له هذه الأغلبية فوجد نفسه مضطرّاً للالتقاء مع النهضة، وفي الوقت نفسه لم تعط نتيجة الانتخابات إمكانية للنهضة لتعارض، هكذا تمّ هذا الالتقاء الاضطراري الذي وفّر الاستقرار والحفاظ على كيان الدّولة، وهو شيء مهمّ في سياق اضطراب المحيط، ولكنه غير كاف: إذ إن الشعوب، وخاصّة بعد الثورات لا تقتات من الاستقرار، بل من ثمراته.
- الهندسة السّياسية بعد انتخابات ٢٠١٤ عجزت عن تحويل مكتسبات الانتقال السّياسي إلى منصّة الانتقال الاقتصادي، كما عجزت عن التقدم خطوات في مقاومة الفساد وإرساء قواعد الحوكمة الرّشيدة.

**ومردّ ذلك أسباب، أهمّها:**

١- أن نداء تونس لم يجد توازنه في الانتقال من مرحلة الضّدية إلى مرحلة البناء، ومن مرحلة مناهضة النهضة إلى الالتقاء معها، ولم ينجح في التحوّل إلى حزب مؤسساتي باعتبار عدم

قدرة الرئيس المؤسس للحزب على التخلّي عن حماية ابنه، العقبة الأساسية أمام إمكانية تطوّر الحزب.

٢- عدم الاستقرار في وضع الحزب الأوّل أثر على الاستقرار في الحكومة وفي البرلمان ممّا أثر على الأداء.

٣- كما أن الشقّ المتغلّب في نداء تونس (شقّ ابن الرّئيس)، ونظراً لسعيه لاستمالة المنظومة القديمة في إطار لعبة التّوازنات بين الرّوافد التأسيسية، بوجهيها السياسي (حزب التجمع) والاقتصادي (رأس المال) غير قادر على التقدّم خطوات في مقاومة الفساد، وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة، بل هو يوجه رسائل في الاتجاه المعاكس، ويعيد إلى الواجهة مسؤولي المنظومة القديمة في المواقع السياسية والإدارية المتعدّدة.

٤- حركة النهضة من جهتها تتحمّل نصيبها من المسؤولية، إذ لم تنجح في نقل التقائها مع نداء تونس إلى شراكة متوازنة، بسبب قراءة غير دقيقة لما حصل في الإقليم وتداعياته المحتملة على تونس، وبسبب فهم للتوافق تُلغى فيه المنافسة، بسبب عدم استثمار أخطاء الشريك للضغط عليه، والسّعي لتغيير موازين القوى في محطات مقبلة وبسبب عدم سعيها لتوسيع العلاقات وتفريطها في علاقتها مع شركاء التأسيس.

٥- أحزاب المعارضة وخاصة الجبهة الشعبية لم تخرج من جلباب الاحتجاج، وهي التي وفرت بمراهقتها الغطاء السياسي للمنظومة القديمة للعودة إلى الواجهة بعد عام ٢٠١٤، وهي أيضاً لم تساعد على تبنّي مقترحات إيجابية تحقق التّوازن في البلاد، وتوقف ما يبدو أنّه مسار انتكاس.

٦- المنظومة النقابية لم تنجح بعد في بلورة رؤية نقابية تتناسب مع الأوضاع الجديدة.

**وهكذا، يكون ظاهر إشكال البلاد اقتصادياً اجتماعياً، ولكنه عمقه سياسي، بمعنى عدم توافر الكتلة القيادية المتضامنة والمجتمعة حول مشروع إصلاحي للسنوات العشر القادمة.**

**ضغط المواعيد الانتخابية القادمة، والرّغبة في تغيير التّوازنات، والتخلّص من تكلفة الالتقاء بسبب ضعف ثقافة التّوافق واقتصارها على ترتيبات تكتيكية، وتفشي المشاريع الشخصية، ومحاولة الالتفاف على جوهر منجزات الثورة يزيد الإشكال تفاقماً.**

**تونس لن تعود إلى ما قبل الثورة، ولكنّ ردم الفجوة بين الاستحقاق السّياسي والاستحقاق**

**التّنموي، بل وترسيخ المكاسب السّياسية وقواعد الحوكمة الرّشيدة رهين بالانتقال من الترتيبات التكتيكية إلى بناء كتلة تتوافق على برنامج للبلاد للسّنوات القادمة.**

### ٣- الانعكاسات على الواقع في المنطقة:

لا تعد تونس دولة مركزية في المنطقة وجاذبية تجربتها كانت أكبر قبل انتخابات عام ٢٠١٤، حينها كان يوجد زخم ثوري يغري الفئات الشبابية بالاقتداء، الآن أمام الحيرة الداخلية، وضعف الإنجاز التنموي، وتصاعد حركات الاحتجاج والرسالة السلبية في علاقة بمقاومة الفساد، فإن أكبر ما يمكن أن تسوّقه التجربة هو الحرية والتداول السلمي، ولكن قد يكون لهذا بعض الجاذبية لدى عدد من النخب ولكنه ليس بنفس الدرجة من الإغواء لجماهير الشباب خاصة.

**في خلاصة: تونس قد تمثّل نموذجاً مغرياً لأنه غير مهدّد.**

### ٤. التنبؤ:

المنطقة تحتاج إلى نموذج يتوافر على أقدار من الاستقرار.

فلا نستبعد أن يستمر التعويل على تونس في هذا الاتجاه.

فهي تتوافر على مقومات ذاتية تخول لها التقدم، رغم الصّعوبات، وتداخل العوامل: الاقتصادي الاجتماعي/ والانتخابي/ والأمني، وتناقض رهانات الفاعلين وخاصّة في السّنتين القادمتين.

- وهي لا تمثل تهديداً للتوازنات الكبرى في المنطقة.
- وستستمرّ الطلب الجزائري على الاستقرار في تونس.
- وقد يتكثف الضغط الفرنسي في السنة الانتخابية من أجل تحجيم التأثير ودور النهضويين.

موقع حركة النهضة يمكن التعايش معه بالنظر للتعديلات المضمونية المستمّرة التي تحقق شيئاً من رغبة الخصوم وبالنظر أيضاً لتراجع الوزن الشعبي بسبب تجربة الحكم.

تونس هي الحالة التي عبر عنها دبلوماسي أوروبي: «نحبكم ولا تتكلفون لنا كثيراً»، ونضيف ولا تخيفون أو تهددون التّوازنات.

# تقرير الجزائر 2017

مركز البصيرة للأبحاث والاستشارات
والخدمات التعليمية
أ. هجيرة بن زيطة

## الملخص

يتناول هذا التقرير قراءة وتحليلاً للمشهد الجزائري لعام ٢٠١٧، وذلك من خلال رصد المتغيرات والتطورات خلال هذه السنة، وكانت أهمها الانتخابات التشريعية والمحلية، انتخابات تكررت في تفاصيلها واتجاهاتها العامة ولم تحدث أي تغيير مهم، إذ كان الفوز حليف حزب جبهة التحرير الوطني، وقد تضمن التقرير أيضاً تفاقم ظاهرة الفساد وإقالة رئيس الحكومة عبدالمجيد تبون، بسبب دخوله في مواجهة مع جهات وصفتها تقارير إعلامية بتيار الأوليغارشية الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى إقرار القيادة العسكرية للجيش الجزائري تعديلات ميدانية على خريطة انتشارها العسكري على الحدود بسبب التطورات الأمنية الحاصلة هناك.

كما تناول التقرير تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية في تشخيص الواقع، فعلى الصعيد السياسي تركز النقاش أكثر حول شغور منصب الرئيس، وأما على المستوى الاقتصادي فتطرق إلى توجه الحكومة نحو خطة نقدية جديدة بعد انخفاض احتياطي النقد الأجنبي.

أما على المستوى العسكري والأمني فتناول التحديات الإقليمية الصعبة التي يواجهها الجيش في الحدود، وعلى المستوى الاجتماعي تطرقنا إلى غليان الجبهة الاجتماعية والاحتجاجات بعد إقرار قانون المالية ٢٠١٧، الذي جاء مشابهاً إلى قوانين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ التي تأثرت بانهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية.

تناول التقرير أيضاً توجهات الجزائر نحو الأطراف الإقليمية الفاعلة أهمها مقاربة الجزائر للأزمة في ليبيا وأزمة دول الساحل وكذا العلاقات المغربية والموقف من الصحراء الغربية.

وفي الأخير، تناول التقرير ثلاثة سيناريوهات مستقبلية بالنسبة للجزائر، الأول هو إعادة إنتاج النظام لنفسه، والثاني هو الانفجار الاجتماعي وتزايد الاحتجاجات المحلية، والثالث هو سيناريو التوافق والانتقال السلمي للسلطة.

# المتغيرات والتطورات المهمة خلال هذا العام

### الانتخابات التشريعية

بينما راهن النظام السياسي الجزائري على المواعيد الانتخابية لسنة ٢٠١٧ لإبراز قوة البلاد واستقرارها ووحدة شعبها، وتصنيف الاستحقاق الانتخابي كصمام أمان لوقف كل المخططات الرامية لضرب الاستقرار، راهنت المعارضة وعلى رأسها حركة مجتمع السلم (المحسوبة على التيار الإسلامي) أن الجزائر مقبلة على توترات اجتماعية لهشاشة الاقتصاد، كما يتوقعها الكثير من الخبراء، بعد تراجع مداخيل النفط، خصوصاً أن البلاد تعتمد في ٩٥٪ من اقتصادها على مداخيل الغاز والبترول، وهذا يستدعي توافق ومشاركة جميع القوى الوطنية، من أجل التعاون وإيجاد حلول للأزمة بتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة الصندوق فيها هو الفيصل.

لم تناقض نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر يوم ٤ مايو ٢٠١٧ توقعات المتابعين للشأن الداخلي، إذ فاز حزب جبهة التحرير الوطني بأغلبية المقاعد رغم تراجعه مقارنة بالانتخابات السابقة، وحل غريمه التجمع الوطني الديمقراطي ثانياً، ورفع من عدد مقاعده لتصل إلى ٩٧ مقعداً، فيما جاء تحالف حركة مجتمع السلم وجبهة التغيير في المرتبة الثالثة (تكتل إسلامي)، وهو نفس ترتيب الانتخابات السابقة.

لقد أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية عزوف الناخب الجزائري، إذ لم تتعد نسبة المشاركة ٣٨٪، كما كشفت نتائج الانتخابات عن استراتيجية النظام القائمة على الحفاظ على الوضع كما هو عليه، والحفاظ على السلطة ومواصلة نفس النهج تحضيراً لمرحلة ما بعد بوتفليقة التي بات واضحاً أنها لن تنتهي إلا برحيله، وأن الحديث عن مرحلة انتقالية أصبح من الماضي، وأن الوضع السياسي الحالي هو تحضير لولاية جديدة بعد سنتين عندما يحين موعد الانتخابات الرئاسية[1].

وهكذا فقد سيطر حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم وحلفاؤه على الأغلبية داخل القبة

(١) عبد الحكيم زموش، قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية، موقع فرنس ٢٤ على الرابط التالي:
http://www.france24.com

التشريعية، بينما تقاسمت الأحزاب الأخرى بقية المقاعد، واحتل تحالف التيار الإسلامي المرتبة الثالثة بـ٣٣ مقعداً من أصل ٤٦، وقد تصدر الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) نتائج الانتخابات البرلمانية حيث حصل على ١٦٤ من أصل ٤٦٢ مقعداً، وشهدت نسبة مشاركة قدرت بـ٣٨,٢٥٪.

بينما حل التجمع الوطني الديمقراطي المشارك في السلطة ثانياً بـ٩٧ مقعداً، متبوعاً بتحالف حركة مجتمع السلم الإسلامي المعارض بـ٣٣ مقعداً، ووفقاً للنتائج المعلنة، فقد ضمنت الأحزاب الموالية للسلطة أغلبية مريحة في البرلمان بفضل مقاعد حزبي جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي، إضافة إلى مقاعد عدد من الأحزاب الأخرى المقربة منها التي ستتحالف معها لضمان المصادقة على مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة.

وأبرز أحزاب المعارضة التي شاركت في الاستحقاق البرلماني ٢٠١٧ هي تحالف حركة مجتمع السلم (تحالف اندماجي بين حركة مجتمع السلم وجبهة التغيير)، بالإضافة إلى تحالف من أجل العدالة والنهضة والبناء، وهو بين ثلاثة أحزاب إسلامية هي جبهة العدالة والتنمية التي يقودها الشيخ عبدالله جاب الله، وحركة النهضة بقيادة محمد ذويبي، وحركة البناء الوطني (المنشقة عن حركة مجتمع السلم) بقيادة مصطفى بلمهدي، ودخلت الانتخابات بقوائم موحدة وهي تسعى للاندماج نهائياً في حزب واحد بعدها.

هذا إلى جانب كل من جبهة القوى الاشتراكية التي توصف بأنها أقدم حزب معارض في الجزائر، تأسس عام ١٩٦٣ (لم يحصل على الاعتماد حينها) بقيادة المعارض الراحل حسين آيت أحمد،كما شارك فيها أيضاً حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وهو حزب علماني جزائري معارض تأسس عام ١٩٨٩، يقوده محسن بلعباس، ثاني رئيس بعد مؤسسه سعيد سعدي، ويعد غريم حزب جبهة القوى الاشتراكية في منطقة القبائل التي تعتبر أهم معاقله (وكلاهما أحزاب جهوية).

أيضاً شارك حزب العمال الجزائري اليساري الذي تقوده مرشحة الرئاسة السابقة لويزة حنون التي تتبنى الأفكار التروتسكية (اليسار الراديكالي)، ويمتلك الحزب برامج ما زال يتمسك بها منذ تأسيسه عام ١٩٩٠، وهي الدفاع عن حقوق العمال، ومناهضة خصخصة المؤسسات الحكومية والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات، ورفض سياسات المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، مع الدعوة إلى صون وحدة

البلاد وسيادتها أمام المؤامرات الأمريكية.

ومن بين أحزاب المعارضة كذلك الجبهة الوطنية الجزائرية المحسوبة على التيار المحافظ، وجبهة المستقبل، وهي حزب من تيار الوسط، يغلب عليه عنصر الشباب، ويترأسه عبد العزيز بلعيد[1].

وما يمكن استنتاجه من هذه النتائج هو تمكن السلطة الحاكمة من إبقاء الوضع كما هو، ومواصلة محاولات ضمان البقاء في السلطة، فبالإضافة إلى التحدي الاقتصادي بسبب انهيار أسعار النفط، فإن السلطة لا تريد أن تفتح على نفسها جبهة أخرى على المستوى السياسي، ولم يكن أمامها من خيار سوى العمل على بقاء الحال على ما هي عليه، فالبرلمان الذي تمخض عن هذه الانتخابات سيكون صورة طبق الأصل لسابقه، مع فارق بسيط هو عودة الحديث عن المال الفاسد وتوغله إلى قبة البرلمان.

### الانتخابات المحلية

نظمت الجزائر في ٢٣ نوفمبر٢٠١٧، سادس انتخابات محلية في تاريخ التعددية بالبلاد، لاختيار أعضاء ١٥٤١ مجلساً بلدياً، و٤٨ مجلساً ولائياً، وكانت نسبة المشاركة بهذه الانتخابات قد قاربت الـ٥٠٪ (٤٦,٨٣٪)، إذ ارتفعت بنحو ٤ نقاط مقارنة بتلك التي أُجريت في عام ٢٠١٢، حيث بلغت رسمياً آنذاك ٤٢,٩٢٪،

وقد حافظ حزب جبهة التحرير الوطني على الصدارة رغم خسارته حوالي ٤٠٠ بلدية (حصل على ٦٠٣ بلديات أي أكثر من ٣٩٪)، أما حزب التجمع الوطني الديمقراطي، فقد رفع عدد البلديات التي فاز بها بـ١٠٠ بلدية مقارنة بعام ٢٠١٢، ليصل إلى ٤٥١ بلدية (ما يعادل ٢٦,٢١٪)، في حين حصل على ٥٢٧ مقعداً في المجالس الولائية.

أما حركة مجتمع السلم (أكبر حزب إسلامي بالجزائر)، فقدت المرتبة الثالثة بعد حزبي السلطة التقليديين، لتنزل إلى المرتبة السادسة من حيث عدد البلديات، خلف حزبين حديثي النشأة موالين للسلطة وهما «جبهة المستقبل» و«الحركة الشعبية الجزائرية» التي يقودها الوزير الأسبق عمارة بن يونس (منشق عن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية).

(١) بالأرقام.. نتائج الانتخابات الجزائرية، موقع الجزيرة، على الرابط التالي : http://www.aljazeera.net

جاءت الانتخابات المحلية، بعد التشريعية الأخيرة، التي أكدت ظاهرة القوائم المستقلة، داخل نظام سياسي يعادي عملياً الحزب السياسي، ولا يقبل به على أرض الواقع، ومواطن يعزف بشكل واضح عن الانخراط في أحزاب سياسية ما زالت لم تتحول إلى فاعل سياسي، يمكن التعويل عليه في إحداث التغيير (نسب الانخراط في الأحزاب لا تتجاوز ٢٪ و١٪ بالنسبة للشباب)، وأكدت هذه الانتخابات العيوب التي يعاني منها كالشللية والضعف المؤسساتي وغيرها من أمراض أحزاب العالم الثالث، التي تسيطر فيها الواجهة والديكور الديمقراطي على التعددية الحقيقية.

من جهة أخرى، تبين نتائج الانتخابات استمرارية ظاهرة أحزاب الوزراء، الصغيرة (عمار غول، وعمارة بن يونس مثالاً) المطلوب منهم أداء دور ديمقراطي وتعددي، مقابل الاستفادة من الريع لهم وتدوير التمثيل الحكومي، باعتبار أن قدرات النظام السياسي والاقتصادي المتواضعة في الإدماج الاجتماعي لا تتجاوز الأفراد والشلل المحدودة.

أثبتت نتائج الانتخابات من جهة أخرى استمرارية البعد الجهوي لحزبي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية، اللذين حققا غالبية نتائجها في مناطق تواجدهما التقليدية في منطقة القبائل، رغم بعض الاختراقات البسيطة خارج هذه المنطقة.

كما أكدت هذه الانتخابات تفشي ظاهرة الفساد المالي واستمرار الكثير من الممارسات التي تؤدي بالضرورة إلى التشكيك في النتائج المعلنة وعدم مصداقيتها التي لا يمكن البناء عليها للخروج من أزمة شرعية المؤسسات والنظام السياسي ككل، التي تعاني منها الجزائر، رغم الغطاء القانوني المتجدد دورياً منذ الإعلان عن التعددية في عام ١٩٨٩، وتعديل عام ٢٠١٦ الدستوري[١].

### تفاقم الفساد وإقالة رئيس الحكومة

لقد توغلت الجزائر أكثر في مستنقع الفساد عام ٢٠١٦، وفق منظمة الشفافية الدولية، إذ حلّت في المركز ١٠٨ عالمياً، وكانت في المركز ٨٨ في عام ٢٠١٥م، حيث جاءت في المركز ١٧ في القارة الأفريقية، والعاشرة عربياً[٢]، هذه النتائج عززت من شبكات الفساد وجعلته أكثر قوة

(١) قراءة في نتائج الانتخابات المحلية الجزائرية: ناصر جابي، موقع القدس العربي، على الرابط التالي:
http://www.alquds.co.uk/?p=833793

(٢) حمزة كحال، الجزائر في المركز ١٠٨ في مؤشر الفساد لعام ٢٠١٦، موقع العربي الجديد، على الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/economy

ونفوذاً من خلال مؤسساته ورحاله، وأصبح حديث العام والخاص، ويتمثل ذلك في عودة وزير الطاقة الأسبق شكيب خليل إلى البلاد، من دون أي مساءلة وهو الذي أعلنت عنه هيئات رسمية وجود مذكرة توقيف دولية لشخصه، بعد ضلوعه في قضايا فساد لأكبر شركة محروقات، وهي سوناطراك،

وفي ٢٤ مايو ٢٠١٧ فاجأ الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الجميع بتعيينه لوزير السكن عبد المجيد تبون وزيراً أوّلاً للحكومة الجزائرية، فكانت السفارة الفرنسية في الجزائر هذه المرة أول من فوجئ بتعيين عبد المجيد تبون وزيراً أول خلفاً لعبدالمالك سلال، ومنذ تنصيبه على رأس الحكومة، عمل عبدالمجيد تبون على اتخاذ العديد من القرارات الجريئة في محاولة منه لإعادة الوضع الاقتصادي للبلاد إلى أحسن حالٍ، بعدما أصابته الأزمة الاقتصادية الحالية، وانخفاض أسعار النفط التي أدخلت الخوف في نفوس الحكومة والمواطنين، فشنّ تبون حرباً ضد الفساد بدأها بطرده لرجل الأعمال صاحب النفوذ في السلطة علي حداد من حفل تسليم الشهادات للطلبة المتخرجين من المدرسة العليا للضمان الاجتماعي بالعاصمة الجزائرية، واضطر على إثرها رئيس أكبر تجمع لرجال الأعمال الجزائريين لمغادرة القاعة رفقة رئيس نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي تضامن معه، وكان لهذه الحادثة ردود قوية، عجلت بالانقلاب على تبون.

بسبب هذه الحادثة، أصدرت رئاسة الجمهورية بياناً، الذي قيل: حرّره مدير الديوان برئاسة الجمهورية أحمد أويحيى، إضافة إلى الوزير السابق عبدالسلام بوشوارب، وهم أبرز الشخصيات التي فتح ضدها تبون النار. وجاء البيان في شكل تعليمات من الرئيس للوزير الأول بالكف عن مضايقة رجال الأعمال والمتعاملين الاقتصاديين وكانت قناة «النهار» (الفضائية الخاصة) بثت بياناً منسوباً للرئاسة الجزائرية انتقد فيه الرئيس بوتفليقة بشدة وزيره الأول عبدالمجيد تبون، بسبب محاولته تحجيم نشاط رجال الأعمال، وأبرزهم علي حداد، المقرب من شقيق الرئيس ومستشاره الخاص السعيد، داعياً حكومته لوقف ما اسماه بـ «التحرش برجال الأعمال، والإضرار بمناخ الاستثمار بالجزائر لدى الملاحظين الأجانب»[1].

(١) عبد القادر بن مسعود، الجزائر كانت أولهم.. هذه الدول قد تشهد انقلابات قبل نهاية ٢٠١٧، موقع ساسة بوست، على الرابط التالي :

/https://www.sasapost.com/these-countries-may-witness-coups-before-the-end-of-the-year

إن قضية الفساد في دواليب الإدارة والحكم في الجزائر أصبحت مبعث قلق وتذمر من طرف المواطنين خاصة ونحن نتجه لعالم لا وجود فيه للدوغمائية ويحتاج الرشادة في الحكم؛ حيث أصبحت البلاد تحمل الكثير من مؤشرات الفساد الاقتصادي والفشل في أنظمة الإدارة والتسيير والحكم.

**تعديل خريطة الانتشار العسكري**

أقرّت القيادة العسكرية للجيش الجزائري تعديلات ميدانية على خريطة انتشارها العسكري على الحـدود، وقـرّرت نقل جـزء من القوات العسكرية التي كانت منتشرة على الحدود مع تونس والجزء الشمالي من الحدود مع ليبيا، إلى مناطق الجنوب، لتعزيز تأمين الحدود الجنوبية ولا سيما مع مالي.

وبحسب مصدر عسكري جزائري، فإن القيادة العسكرية الجزائرية انتهت إلى تقدير موقف يرتكز على أنّ التهديدات الأمنية الآتية من تونس تراجعت بشكل كبير، وأن بقاء القوات الإضافية التي نقلت قبل سنتين إلى المناطق الحدودية، قد لا يكون ضرورياً وذلك بعد نجاح الجيش وقوات الأمن التونسية، والتنسيق الأمني الرفيع بين تونس والجزائر، في تفكيك المجموعات المسلحة التي كانت تنشط على محور المنطقة الحدودية في مرتفعات الشعانبي،

وقبل سنتين، نقلت قوات الجيش الجزائري قوة إضافية قوامها ٣٥ ألف عسكري تمّ نشرها في مراكز متقدمة على طول الحدود بين الجزائر وتونس وليبيا بسبب النشاط اللافت لمجموعات تابعة لتنظيم «القاعدة» و«جند الخلافة» على الجانب الثاني من الحـدود مع تونس، وبسبب محاولات تنظيم «داعش» في ليبيا اختراق الحدود الجزائرية وإقامة خط تواصل لنقل مقاتلين من مالي ودول غرب أفريقيا إلى مواقعه في درنة وسرت في ليبيا.

وتعد الزيارات المكثّفة لقائد أركان الجيش الجزائري الفريق أحمد قايد صالح إلى مناطق بشار وتمنراست (الجنوب الجزائري) وغيرها من المناطق الجنوبية القريبة من الحدود، واطلاعه على الوضع الأمني والعسكري، وتزايد المخاطر الأمنية في منطقة الصحراء والأسلحة الكبيرة التي يتم كشفها باستمرار، إضافة إلى تزايد عمليات التهريب المتصل بعضها بالإرهاب، كلها عوامل دفعت قيادة الجزائر إلى تقدير الموقف العسكري على أساس إعادة توزيع الفرق والقطع

العسكرية وفقاً للاحتياجات الأمنية الراهنة[1].

وكذلك التوترات الأخيرة في مالي، وتهديد فصائل مالية بإنهاء اتفاق الجزائر الموقع في يوليو ٢٠١٥ في بماكو برعاية جزائرية وأممية، والتخوّف من عودة الحرب إلى المنطقة الحدودية مع الجزائر وتركيز تنظيم «أنصار الدين» الجديد، الذي يضمّ تحالفاً من ثلاثة تنظيمات إرهابية، عملياته في شمال مالي ضد القوات المالية والفرنسية الموجودة وأدى آخرها إلى مقتل ٢١ جندياً مالياً، كان الدافع وراء إعادة نشر القوات العسكرية الجزائرية على الحدود.

## تشخيص الواقع الحالي

### التأثير الحالي للعوامل المؤثرة

**أولاً: سياسياً:**

كما دفع غياب الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة، عن المشهد الرسمي، مجموعة من أحزاب المعارضة إلى التشكيك في إمكانية قيامه بصلاحياته الدستورية، وأعلنت عن مطالبتها المجلس الدستوري بإعلان شغور منصب الرئيس لدواعٍ صحية، وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة، لكن هذه المساعي اصطدمت برد سياسي عنيف من قِبل الحكومة والأحزاب الموالية للرئيس.

إذ طالب حزب «جيل جديد» الجزائري بضرورة تفعيل المادة (١٠٢) من الدستور، والتي تقرّ بشغور منصب رئيس الجمهورية في حال رفض رئيس الجمهورية الاستقالة الطوعية، معتبراً أن تطبيق هذه المادة الحل الوحيد من أجل تجنيب الجزائر مغامرة خطيرة فالبلاد تعيش وضعاً سياسياً صعباً وخطيراً يتمثل في الاستعمال غير الشرعي لصلاحيات الرئيس الدستورية من أطراف أخرى[2].

وتحاول المعارضة الجزائرية تحقيق هدفها في ظروفها غير عادية، أي خارج الآجال الانتخابية المحددة دستورياً وذلك لسهولة تعبئة الشارع الجزائري في حالة كهذه بحيث تركز أنها بديل ناجع

(١) عثمان لحياني، الجيش الجزائري يعيد انتشاره جنوباً، موقع العربي الجديد، على الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/11/13

(٢) عثمان لحياني، حزب جزائري يطالب بالإعلان عن شغور منصب رئيس الجمهورية موقع العربي الجديد، على الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/8/12

لمريض لم يستطع إكمال عهدته، وكذا عبر إفشال أي مخطط للنظام لتحضير بديل لبوتفليقة عام ٢٠١٩ الذي قد يكون شقيق الرئيس السعيد بوتفليقة، أو الوزير الأول أحمد أويحيى، أو غيرهما من الوجوه التقليدية للنظام، وبالنظر إلى مادة الشغور التي ينص عليها الدستور الحالي، يبدو أن تطبيقها ليس بالسهولة التي تحاول المعارضة تصديرها للمجتمع الجزائري، إذ إنها تقتضي حضور مؤسستين في عملية صنع قرار الشغور، المجلس الدستوري والبرلمان بغرفتيه[1].

وبتحليل واقعي، فإن المؤسستين المذكورتين تخدمان الرئيس؛ إذ تسيطر على البرلمان أحزاب الموالاة وهي التي تجتمع حول قيمة مشتركة هي برنامج الرئيس، فحلفاء الرئيس يملكون أكثر من نصف المقاعد في الغرفتين معاً وأما المجلس الدستوري فرغم كونه نظرياً هيئة مستقلة فإن هذه الهيئة المستقلة التي تتكون من ١٢ عضواً يعين الرئيس ٤ أعضاء بالإضافة إلى الرئيس ما يعزز مكانته ونفوذه فيها.

وهكذا ككل مرة بينت الانتخابات الجزائرية أن السباق الانتخابي في نظام سياسي يغلق اللعبة الديمقراطية حيث السلطة الفعلية لا تقع بالضرورة داخل المؤسسات الشكلية التي يفترض أنها وجدت لذلك، هي انتخابات دون رهان، ولا تفضي إطلاقاً إلى إعادة إنتاج بديل في السلطة، إنها مجرد موعد، يتم فيه إعادة تجديد الثقة بين السلطة وزبائنها الموزعين في مختلف أنحاء المجتمع والبيروقراطية، وهي فرصة كذلك لتوسيع قاعدتها وتجديد حلفائها، واختبار مدى ولائهم استعدادهم للتضحية بالقانون من أجل أولياء النعمة.

**ثانياً: اقتصادياً:**

حسب تقارير البنك الدولي، فإنه وعلى الرغم من أسعار النفط العالمية المنخفضة، سجَّل النمو الاقتصادي للجزائر بدايةً قويةً في ٢٠١٧، بفضل معدلات نمو قوية في إنتاج المحروقات، وإنفاق عام أكبر من المتوقع، ومع ظهور أو مع استقرار إنتاج النفط، سيهبط معدل النمو الكلي، وسيُؤثِّر ارتفاع الضرائب ورسوم الاستيراد على نمو القطاعات غير النفطية، لكن ثمة تحديات هيكلية تعوق النمو خارج قطاع المحروقات، واستمر ارتفاع التضخم، وظل العجز المزدوج مرتفعاً، متسبباً في تناقص وفرة واحتياطيات المالية العامة. وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو إجمالي

(١) بلقاسم القطعة، السياقات السياسية والسوسيو اقتصادية للانتخابات المحلية في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر ٢٠١٧ ص٠٥.

الناتج المحلي الحقيقي بلغ ٣,٧٪ في الربع الأول للعام، وكان العامل الرئيس لهذا النمو هو الإنتاج القوي لقطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه ٧,١٪، وتراجع النمو في القطاعات الأخرى غير المحروقات إلى ٢,٨٪ من ٤٪ خلال الربع نفسه من عام ٢٠١٦، وكان التراجع واضحاً في قطاع الصناعات التحويلية الذي هبط فيه معدل النمو إلى ٣,٩٪ من ٥,١٪ في الربع الأول من عام ٢٠١٦، وفي قطاع الزراعة انخفض النمو إلى ٣٪ من ٤,٨٪، وبلغ معدل التضخم أكثر من ٦٪ حتى الآن هذا العام[١].

ورغم ذلك يبدو أن الأمور سارت في عكس اتجاه الوزير الأول الأسبق عبد المالك سلال، فبعد انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية انخفض احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر إلى من ١٩٤ دولار عام ٢٠١٣ إلى ١٠٥ مليارات دولار عام ٢٠١٧، وكشف وزير المالية عبدالرحمن راوية أنه من المحتمل أن يصل إلى عتبة ٨٥,٢ و٧٦,٢ مليار في عامي ٢٠١٨-٢٠٢٠ على التوالي.

ولقد صرح الوزير الأول الحالي أحمد أويحيى، بأن الحكومة كانت عاجزة عن تسديد المرتبات لشهر نوفمبر ٢٠١٧، وهذا ما يبرّر حسب قوله لحكومة خطتها النقدية الجديدة والمتمثلة باتباع أسلوب غير تقليدي في التمويل يتلخص مشروع الحكومة لإنقاذ الاقتصاد الجزائري الذي تم تبريره عبر البرلمان في طبع كتلة نقدية وتوجيهها لتغطية مصاريف الحكومية وتغذية مشاريع الإسكان والهياكل القاعدية والخدمات الإدارية والصحية وذلك لمدة ٥ سنوات، وبحسب مختصين تجعل هذه الإجراءات الحكومة الجزائرية تقترض من البنك المركزي بتسهيلات[٢].

ولم يكن المختصون الوحيدين الذين انتقدوا هذا الإجراء، الذي اتخذته الحكومة، وإنما نالها النصيب نفسه من انتقاد المعارضة وخاصة الإسلاميين وعلى رأسهم عبدالرزاق مقري الذي نشر مقالات مطولة بهذا الشأن، يعتبر الذي قامت به السلطة «بالإجراء الخطير ووصفه بالغش الاقتصادي خدمة لهدف الاستمرار في السلطة والاستئثار بها»، ورداً على المعارضة والمختصين أكد الوزير الأول للفئة الأولى أن هذا الإجراء سيجنب الجزائر أزمة خانقة ويحميها من الاستدانة الخارجية، وأكد أن الحكومة هي من تدفع الرواتب.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبموجب قانون المالية ٢٠١٧ تم إقرار حزمة من الرسوم الجديدة

(١) الجزائر: الآفاق الاقتصادية، أكتوبر ٢٠١٧، موقع البنك الدولي، على الرابط التالي : http://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/algeria-economic-outlook-october-2017

(٢) بلقاسم القطعة، السياقات السياسية والسوسيو اقتصادية للانتخابات المحلية في الجزائر، مرجع سابق، ص١٦.

ورفع ضريبة القيمة المضافة من ٧ إلى ٩٪ ومن ١٧ إلى ١٩٪؛ مما نتج عنه زيادة شبه شاملة في أسعار المواد الأساسية واسعة الاستهلاك بحوالي ٤ - ٥٪ في المتوسط، وتم تبرير رفع الرسم على القيمة المضافة بأنه سيخصص لدعم ميزانية الدولة في حدود ٨٠٪ و٢٠٪ لميزانية البلديات.

وانتقد العديد من الخبراء لجوء الحكومة لزيادة الرسم على القيمة المضافة من منطلق التأثير السلبي على الاستهلاك؛ مما سيكبح الإنتاج الوطني (مبرر اقتصادي رئيس)، مؤكدين أن الحكومة تبحث دائماً عن الحلول السهلة في الوقت الذي كان بإمكانها تشديد الرقابة على العملة الصعبة التي يتم تهريبها إلى الخارج سنوياً تحت غطاء تضخيم الفواتير أو استيراد مواد عديمة الجدوى الاقتصادية.

### ثالثاً: أمنياً وعسكرياً

على الرغم من المخاض السياسي الذي شهدته الساحة السياسية الجزائرية على ضوء انتخاب بوتفليقة لعهدة رئاسية رابعة، فإن الجيش لم يتدخل على الرغم من مطالبة بعض الأطراف بتدخله حماية للديمقراطية، ويعود ذلك لعاملين أساسيين؛ يتعلق الأول بالتحول الكبير في فلسفة الجيش الجزائري بابتعاده التدريجي عن الحياة السياسية، وتدخله غير المباشر فيها على الأقل، ويتعلق الثاني أساساً بالإصلاحات الهيكلية التي باشرها الجيش وإعادة بناء العلاقات المدنية العسكرية في إطار أدبيات الدستور الجزائري.

في المقابل يواجه الجيش الجزائري ضغوطات إقليمية، فالسياق الدولي والإقليمي المتعلق أساساً بالحراك العربي منذ عام ٢٠١١ والأزمة في الساحل الأفريقي وإفرازاتها الأمنية، لا يسمح للجيش بالتفرغ أكثر للمسائل الداخلية في محاولة منه لاحتواء هذه التهديدات حفاظاً على الأمن القومي الجزائري[١].

ولقد تصاعدت في الجزائر مؤخراً أصوات تطالب المؤسسة العسكرية بالتدخل لتفعيل أحد مواد الدستور التي تقضي بإزاحة الرئيس من منصبه حال تعذر قيامه بأداء مهام وظيفته، وإعلان منصب الرئيس شاغراً والدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة، حيث يفترض أن تعقد انتخابات الرئاسة في عام ٢٠١٩.

(١) العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: فوزية قاسي وعربي بومدين.

يأتي ذلك على خلفية الحديث عن تدهور الحالة الصحية للرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة الذي يحكم الجزائر منذ العام ١٩٩٩. وطالب سياسيون جزائريون الجيش بتطبيق المادة (١٠٢) من الدستور التي تنص على تنظيم انتخابات مبكرة بسبب عجز الرئيس أو وفاته.

لكن المؤسسة العسكرية لم تترك الأمر يمر دون رد منها، وبسرعة نشرت مجلة «الجيش» الأسبوعية الناطقة باسم الجيش الشعبي الجزائري، افتتاحية أكدت فيها التزام الجيش بالشرعية والدفاع عن مؤسسات الجمهورية.

رفضت أغلب المعارضة الجزائرية فكرة استمرار بوتفليقة في الحكم حتى انتهاء ولايته في ٢٠١٩، ومنهم رئيس حزب «جيل جديد» جيلالي سفيان الذي قال: إن الرئيس لم يعد في مستوى التحديات التي تواجهها الجزائر، وأن الرجل مريض تماماً وغير قادر على حمل ثقل المسؤولية وقراره بالبقاء ليس موقف رجل مسؤول، واعتبر نور الدين بوكروح، رئيس حزب التجديد الجزائري سابقاً ووزير التجارة في بداية عهد بوتفليقة، وأحد قادة المطالبين بإقالة بوتفليقة، أن رد مؤسسة الجيش الجزائري اختصه بالهجوم بل وبالتهديد خاصة أنه أحد أبرز الداعين لإقالة بوتفليقة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة العسكرية في الجزائر عرفت تحولات ديموغرافية وسياسية، حتى في عقيدتها العسكرية، لم تعد تسمح لها بالتدخل في الشأن السياسي، كما هو مطلوب منها بشكل صريح أو خفي، من قبل نخبة سياسية توصف بالعاجزة عن إنجاز عملية الانتقال، اعتماداً على مؤسسات سياسية، وهو ما يعني أننا أمام عجز على حل الخلافات السياسية التي تسمح بالانتقال إلى نظام سياسي جديد.

### رابعاً: اجتماعياً

كلما اشتدت حدة الاحتقان الاجتماعي في الجزائر، يزداد القلق من احتمال تحولها إلى كرة ثلج تقضي على الأخضر واليابس، وتقود البلاد إلى سيناريوهات لا تحمد عقباها، وقد يكون لذلك تداعيات غير محسوبة على محيطها الإقليمي والقاري، وهو ما يعيد مشاهد ثورات الربيع العربي كسورية وليبيا واليمن بالخصوص.

ولقد تصاعدت مؤشرات التوتر الاجتماعي في الجزائر مع بداية ٢٠١٧، على خلفية ارتفاع

(١) الجزائر ودور الجيش في السياسة... هل انتهى زمن الانقلابات العسكرية، موقع DW ، على الرابط التالي : http://www.dw.com

الأسعار وبداية تطبيق التدابير، التي تضمنها قانون المالية لسنة ٢٠١٧، إذ انطلق إضراب عام للتجار في عدة محافظات من بينها «البويرة» و«تيزي وزو» و«بجاية» (من منطقة القبائل، وهي منطقة ذات أغلبية عرقية أمازيغية) وتحولت بعض الاحتجاجات إلى حوادث تخريب، قادها شباب بحرق بعض الممتلكات الخاصة وإشعال النيران في العجلات المطاطية.

وكانت المعارضة الجزائرية، قد حذرت من احتجاجات متوقعة مع بداية تطبيق قانون المالية الجديد، داعية السلطة في الجزائر إلى التعامل مع أي احتجاج بحكمة دون جره نحو أي انزلاق عنيف وامتصاص غضب المحتجين، عن طريق اتخاذ قرارات شجاعة والإعلان عنها، حيث اقترح «إيجاد مخارج للتوقف عن إرهاق ميزانية المواطن بالرسوم والضرائب».

وقد توالت فيه التقارير الدولية التي تحذر من عواقب احتمال انفجار الوضع في الجزائر، على أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل عام، ورغم أن الحياة بدأت تعود تدريجياً إلى طبيعتها في مناطق الاحتجاجات، فإن الأمر قد يكون الهدوء الذي يسبق العاصفة خصوصاً وأن عوامل الاحتقان لا تزال قائمة وتتجدد.

وما نستخلصه أن هذه الاحتجاجات بيّنت هشاشة وضعف المؤسسات الرسمية أو ما يعرف بعدم الاكتمال المؤسسي للدولة الجزائرية، وقدرتها المحدودة على مواجهة المشكلات والتحديات الكبيرة، خاصة أن هذه المؤسسات تتسم بالترهل والتضخم والتفكك نتيجة الصراع الرأسي في أعلى الهرم، فضلاً عن غلبة البعد التسلطي على الدولة القطرية في الجزائر، وميلها إلى السيطرة على المجتمع، وانتشار الفساد والإداري في أجهزتها ومؤسساتها بدرجة متفاوتة وأشكال مختلفة وتبعيتها الهيكلية لجهات خارجية معروفة.

## توجهات الجزائر تجاه الأطراف الإقليمية

### أولاً: منطقة الساحل

لقد زار وزير الخارجية الجزائري عبدالقادر مساهل عواصم أفريقية بمنطقة الساحل من

أجل بحث التشاور والتنسيق بشأن المقاربات السياسية والدبلوماسية، خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني الذي يهدد المنطقة، وتداخل العديد من الأجندات الإقليمية، في إطار جولته حمل فيها رسائل خطية من الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة إلى نظرائه في المنطقة، بغية تفعيل التنسيق والتعاون، خاصة في المجال الأمني ومحاربة الإرهاب وتجفيف منابع تموين وتمويل التنظيمات الجهادية الناشطة في المنطقة، وجاءت جولة مساهل إلى دول الساحل، بعد الزيارة التي قادت رئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفيدف إلى الجزائر، في إطار جولة له إلى المنطقة، تبحث ملفات التعاون المشترك، وسبل عودة نفوذ موسكو في المنطقة، تحت ضغط وزحمة الفاعلين الأساسيين في المناطق الإقليمية كالشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويرى مراقبون أن انكماش الدبلوماسية الجزائرية في السنوات الأخيرة، سمح لقوى إقليمية من خارج المنطقة للتغلغل في المنطقة، لا سيما في ليبيا ومنطقة الساحل، الأمر الذي جعل الحلول تفلت من أيدي دول الجوار، ويتحول إلى مخاطر حقيقية على أمن المنطقة، في ظل التهديدات بالتدخل العسكري، بدعوى محاربة التنظيمات الإرهابية.

وشكل تواري بوتفليقة عن المشهد الرسمي والدبلوماسي، غياباً آلياً للدبلوماسية الجزائرية في المحافل الإقليمية والدولية، وهو ما أدى بها إلى انكماش دورها في مختلف الملفات، رغم عراقتها ونجاعة مقارباتها في الكثير من المسائل الإقليمية والدولية[1].

### ثانياً: تحركات الجزائر اتجاه الأزمة الليبية

تعتمد المقاربة الجزائرية على المصالح والحوار بين الفرقاء الليبيين دون إقصاء من أجل تشكيل حكومة «وفاق وطني» تضمن وحدة الأراضي وتأهيل الجيش والأمن، وهو ما سيعزّز قوة الحكومة المركزية في مواجهة الإرهاب والجماعات المتشدّدة[2].

شهد عام ٢٠١٧ اتصالات كثيفة ولقاءات جمعت مسؤولين جزائريين بمسؤولي دول كبرى، كروسيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي، واتصالات مع مسؤولي الإدارة الأمريكية الجديدة، يبدو في هذه الحالة أن الجزائر تسعى إلى إلقاء ثقلها السياسي في الأزمة الليبية من خلال البدء الفعلي

(١) صابر بليدي، الجزائر تسعى لاستعادة نفوذها في منطقة الساحل، العربي موقع جريدة العربي، على الرابط التالي: http://alarab.co.uk

(٢) أي دور للجزائر للتقريب بن أطراف الأزمة الليبية، موقع الجزيرة، على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net

في الاتصالات بالأطراف الليبية والدخول في وساطة بينها[1].

لم تتوقف دبلوماسية الجزائر منذ اندلاع الأزمة في ليبيا عن بذل الجهود ذات اليمين وذات الشمال بحثاً عن حل بين الفرقاء المتصارعين هناك، ورغم صعوبة المهمة ووجود منغصات كثيرة، فإن الجزائر تسعى في كل مرة إلى جمع مختلف الأطراف الليبية، والإصغاء إليهم وفق مبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي، وتجنيباً للبلد والمنطقة برمتها مخاطر التدخل العسكري الأجنبي.

وإلى جانب الزيارات الكثيرة لشخصيات ليبية عديدة إلى الجزائر، والتحدث إلى كبار المسؤولين عن سبل الحل، زار وزير الخارجية الحالي عبدالقادر مساهل ليبيا مرتين، والتقى بمسؤولين وقادة سياسيين وزعماء قبائل.

كما تسعى الجزائر وفق رؤيتها إلى جمع دول الجوار الليبي ضمن مسعى الحل السياسي، إذ احتضنت في الخامس من يوليو ٢٠١٧ اجتماعاً ثلاثياً لوزراء خارجية الجزائر ومصر وتونس، واتفق المجتمعون على ضرورة مساعدة الليبيين على إيجاد حل سياسي، ورفض التدخل الخارجي والعسكري منه على وجه الخصوص في الشأن الداخلي.

### ثالثاً: الموقف من الصحراء الغربية والعلاقات مع المغرب

تشهد العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب منذ استقلال البلدين تجاذبات لا تنتهي، على خلفية قضية الصحراء الغربية تحديداً، وصلت لدرجة القطيعة الدبلوماسية وغلق الحدود، لكن هذه العلاقات تعرف أيضاً محطات تصالح وانفراج وتقارب ثقافي بين الشعبين الجارين.

وتشكل قضية الصحراء الغربية محور الخلاف الرئيس بين البلدين، إذ يتهم المغرب الجزائر بعدم الحياد في القضية ووقوفها إلى جانب جبهة البوليساريو، في حين تشدد الجزائر على أنها مجرد ملاحظ في الملف المعتمد من طرف الأمم المتحدة[2].

أكدت وزارة الشؤون الخارجية خلال الفترة الأخيرة أن معالجة مسألة اللاجئين «عنصر لا يتجزأ من الحل الكلي للقضية الصحراوية»، مجددة دعم ومساندة الجزائر لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

---

(٣) عبدالله شريف، عثمان لحياني، الجزائر الفاعل الجديد في الأزمة الليبية، موقع العربي الجديد، http://alaraby.co.uk

(١) الجزائر والمغرب خلافات ولقاءات وحدود مغلقة، موقع الجزيرة، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia

وخلال تدخله في أشغال يوم دراسي حول «اللاجئين بين الاتفاقيات الدولية والإقليمية والواقع»، المنظم بمناسبة إحياء اليوم العالمي للاجئين ويوم اللاجئ الأفريقي، شدد السفير لزهر سوالم، مدير حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والشؤون الثقافية والعلمية والتقنية الدولية بوزارة الشؤون الخارجية على أن «معالجة القضية الصحراوية لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن مسألة اللاجئين الصحراويين الذين يعانون منذ أكثر من أربعين سنة بعيداً عن أراضيهم المغتصبة»، مذكراً في هذا الصدد بالإرادة التي يبديها المغرب في كل مرة لمعرفة حجم الوعاء الانتخابي، بمن في ذلك اللاجئون من أجل التلاعب بالأصوات من خلال إدراج عناصر مغربية مهمتها التشويش والتزوير.

وتوقف السيد سوالم بالمناسبة عند معاناة اللاجئين الصحراويين المتفرقين عبر عدد من بلدان العالم نتيجة القمع المغربي، على غرار مخيماتهم بتندوف التي تضم ١٦٥ ألف لاجئ صحراوي استناداً إلى إحصاء إسباني، مذكراً بوجود مكتب دائم لمفوضية حقوق الإنسان بهذه المنطقة من أجل وضع برامج دعم للاجئين الصحراويين الموجودين هناك[١].

ولقد أثارت تصريحات لوزير الخارجية الجزائري عبدالقادر مساهل، بخصوص الاستثمارات الأجنبية بالمغرب ودول شمال أفريقيا، زلزالاً في الأوساط السياسية والإعلامية، وأيضاً السلك الدبلوماسي الأجنبي العامل في الجزائر، فقد اتهم الرباط بـ«تبييض أموال المخدرات» في شكل استثمارات في دول أفريقية، وقال عن مصر: إنه «بلد يقضي معظم وقته في البحث عن قروض»، وتحدث عن «مشاكل اقتصادية» تعانيها تونس وليبيا[٢].

هذه التصريحات جعلت الجزائر، كدولة معروفة بالحنكة الدبلوماسية، في ورطة إعلامية لم تشهد لها مثيل من قبل، وعالجت الصحافة ووسائل الإعلام الجزائرية، الهفوة الدبلوماسية بنوع من الاندهاش والمفاجأة التي لا يمكن توقعها بتاتاً.

(١) هذا موقف الجزائر من الصحراء الغربية، موقع الجزائر اليوم، على الرابط التالي:
http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200293/213902-2017-06-20-14-26-36

(٢) هجوم مساهل على المغرب ومصر يحدث زلزالا «دبلوماسيا في الجزائر»، موقع الشرق الأوسط، على الرابط التالي:
https://aawsat.com

## التوقعات المستقبلية

### سيناريو إعادة إنتاج النظام لنفسه

إن الغموض السياسي حول من سيخلف الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة بعد تصاعد الحديث داخل الأوساط السياسية الجزائرية عن شغور منصب الرئاسة، بدأت التكهنات داخل الأوساط الجزائرية عن مجموعة من المرشحين المفترضين لخلافة الرئيس بوتفليقة، ممن سبق لهم أن شغلوا مناصب عليا في الدولة، ومنهم من لا يزال في منصبه، فمن المرشحين المحتملين هناك عدد من المرشحين المحتملين من داخل النظام السياسي الحالي، ومنهم أحمد أويحيى، الوزير الأول، وشقيق الرئيس السعيد بوتفليقة، وكذلك أحمد قايد صالح.

### سيناريو الانفجار الاجتماعي والثورة

إذ هناك احتمالات أن تشهد الدولة موجة ثانية من ثورات الربيع العربي في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة، فمن المتوقع اتساع رقعة الاحتجاجات في الجزائر، وعجز النظام عن احتوائها بسبب شح الموارد المالية، وإفلاس سياسة شراء السلم الاجتماعي، فإذا كانت الجزائر قد أفلتت من موجة «الربيع العربي» التي بدأت في تونس مع نهاية عام ٢٠١٠، فإن بعض السيناريوهات تؤكد أن الجزائر على موعد مع الموجة الثانية من «الربيع العربي» بعد نفاد احتياطي النقد من العملة الصعبة حيث ستتفاقم الأزمة بين نهاية ٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠١٩ ما يجعل الحكومة عاجزة على احتواء الشارع ومواجهة الشعب الجزائري الغاضب.

فالجزائر لن تصمد في مواجهة الأزمة المالية لأكثر من سنتين، وانفجار اجتماعي وشيك في آفاق ٢٠٢٠، في ظل غياب رؤية استراتيجية واضحة، هو ما يحذر منه الخبير الاقتصادي البروفيسور عبدالرحمان مبتول، فحديث المؤسسات الرسمية للدولة والمراقبين وبعض السياسيين بشأن تحكم الحكومة في الوضع الاقتصادي مجرد ذر للرماد، لا طائل منه، وأن الواقع ينبئ بما هو أسوأ في آفاق ٢٠٢٠، ليجد الجزائريون أنفسهم أمام وضعية صعبة قد تفتح الباب أمام انفجار اجتماعي.

**سيناريو التوافق والانتقال السلمي**

حيث يحدث التوافق بين الجزائريين ضمن ظروف أصعب في لحظة ما تتوافر فيها شروط الانتقال الاقتصادي والسياسي، إما باستفاقة على مستوى أصحاب القرار من داخل النظام السياسي بالنظر للصعوبات التي تواجههم والمخاطر الكبرى التي تفرض نفسها عليهم، أو من خلال تغيّر ميزان القوة بصعود أحزاب معارضة عاقلة تقدر على فرض قواعد لعبة جديدة تحفظ الجزائر من الانفلات ولكن تفرض على السلطة القائمة آنذاك إرادتها لمصلحة الجزائر، وستكون هذه الأحزاب المعارضة على قدر كاف من القوة الشعبية من خلال حالة وعي جماهيري جديد ينتجها زوال الوهم وإدراك حقيقة التحذيرات التي نبهت إليها الأحزاب والشخصيات السياسية عبر سنوات من الصبر والمقاومة السياسية[1].

إن أهمية التوافق بين مختلف القوى التي تمثل الشعب ومن يتعاون معها ليس في بلورة الرؤية ووضع البرامج ومكافحة الفساد فحسب، بل من أجل دعم الحكومة التوافقية وحمايتها أثناء هذا الانتقال الصعب الذي ستضطرب فيه الجبهة الاجتماعية، بما يحفظ هذه الحكومة من مواجهة معارضة قوية تهيج عليها الجمهور. وإن المقابل الذي تأخذه هذه الأحزاب نظير هذه التضحية بالكراسي هو شرف حماية الجزائر وخدمتها، ونيلُ فرصة الشراكة في ذلك، وضمان المستقبل الديموقراطي بتحقيق انتقال ديموقراطي متواز مع الانتقال الاقتصادي يتوافق فيه على دستور توافقي مستقبلي، وهيئةٍ مستقلة مستقبلية لتنظيم الانتخابات، وغير ذلك مما يلزم التوافق عليه من أجل مصلحة الجزائر وليس لمصلحة الأحزاب ولا الأشخاص.

(١) عبد الرزاق مقري، السيناريوهات المستقبلية في الجزائر ورؤيتنا لتخطي الأزمة، موقع حركة مجتمع السلم، على الرابط التالي: http://hmsalgeria.net

# تقرير الحالة المغربية
# خلال سنة 2017

المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة

عصام الرجواني

## تمهيد

يحاول هذا التقرير استجلاء أهم تفاعلات الحالة المغربية خلال عام ٢٠١٧ من خلال رصد أبرز القضايا والوقائع التي شهدها المغرب على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي وكذا العلاقات الخارجية، مع التركيز عند كل مستوى على أبرز الفرص والتحديات والعناصر الأساسية التي من شأنها أن تحدد المسار المستقبلي لتفاعلات الحالة المغربية من خلال المستويات الأربعة التي ذكرنا.

## على المستوى السياسي:

عرف المشهد السياسي المغربي خلال عام ٢٠١٧ عدداً من الوقائع النوعية التي أعادت ترتيب الحالة السياسية بالبلد بشكل كامل خلافاً لما استقر عليه الوضع السياسي العام منذ عام ٢٠١١ أي ما بعد الدستور الجديد.

### الانتخابات التشريعية للسابع من أكتوبر ٢٠١٦[1]

شكلت الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٦ الحدث السياسي الأبرز خلال هذه المرحلة، بالنظر إلى كونها الانتخابات الثانية من نوعها في ظل الدستور الجديد، بالإضافة إلى ما رافقها من نقاش وصراع سياسي، واستعادة مفردات خطاب يمتح من القاموس الذي أطر النقاش السياسي عام ٢٠١١، هذه الانتخابات التي أفضت إلى انتصار نوعي لحزب العدالة والتنمية بعد قيادته للحكومة لولاية كاملة.

وقد حصل حزب العدالة والتنمية على المرتبة الأولى بـ١٢٥ مقعداً من أصل ٣٩٨ مقعداً برلمانياً تبارى حولها زهاء ٣٦ حزباً سياسياً، وبذلك يكون حزب العدالة والتنمية قد حصد ما يعادل ٣١٪ من مجموع المقاعد البرلمانية، متبوعاً في المرتبة الثانية بحزب الأصالة والمعاصرة (حزب مقرب من السلطة أسسه فؤاد عالي الهمة، مستشار الملك حالياً) بـ١٠٢ مقعد، ثم حزب

(١) لقد تم إدراج حدث الانتخابات التشريعية للسابع من أكتوبر عام ٢٠١٦ ضمن هذا التقرير الذي يغطي أساسا عام ٢٠١٧، بحكم طبيعة هذا الحدث من الناحية السياسية وتأثيراته البعدية الكبرى في الحياة السياسية المغربية، إذ أعقب ثاني انتخابات في ظل الدستور الجديد، نقاشاً سياسياً كبيراً وتفاعلات سياسية خاصة ما عرف بـ»البلوكاج السياسي» وإعفاء الأستاذ عبد الإله بنكيران من مهمة تشكيل الحكومة، بالإضافة إلى ملابسات تشكيل الحكومة الحالية بقيادة د. سعد الدين العثماني.

الاستقلال ٤٦ مقعداً، ثم حزب التجمع الوطني للأحرار ٣٧ مقعداً (الذي يرأسه حالياً الملياردير المغربي عزيز أخنوش بعدما التحق بالحزب عقب الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٦ ليصير أميناً عاماً له في نفس الفترة ويباشر مفاوضات تشكيل الحكومة)، ثم حزب الحركة الشعبية ٢٧ مقعداً، ثم حزب الاتحاد الاشتراكي ٢٠ مقعداً، ثم حزب الاتحاد الدستوري ١٩ مقعداً، ثم حزب التقدم والاشتراكية ١٢ مقعداً، ثم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية ٣ مقاعد، ثم مقعدين لفدرالية اليسار الديمقراطي، ومقعد واحد لكل من حزب الوحدة والديمقراطية، وحزب اليسار الأخضر المغربي.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تأثير شروط الهندسة الانتخابية على مخرجات الانتخابات والعملية السياسية، ففي ظل استمرار العمل بالتسجيل في اللوائح الانتخابية وعدم اعتماد التصويت بالبطاقة الوطنية للتعريف، وخفض العتبة الانتخابية من ٦٪ إلى ٣٪، كل ذلك يعكس رغبة السلطة في التحكم في مخرجات العملية الانتخابية عبر الحيلولة دون حصول أي حزب على أغلبية مريحة مما يجعل الحزب الأول مضطراً إلى الدخول في مفاوضات وبناء تحالفات من أجل تشكيل أغلبيته الحكومة؛ ما يعني معه بلقنة المشهد الحكومي وضياع هوية البرامج الانتخابية للأحزاب المتنافسة بفعل ضغط التنازلات الضرورية لتيسير عملية التفاوض والتوافق لتشكيل الحكومة، غير أنه وفي ظل هذه الشروط يمكن القول: إن حزب العدالة والتنمية قد هزم قواعد هذه الهندسة وشروطها، إذ لأول مرة يحصل حزب سياسي على ذات النتيجة، مما يعني أن ذلك راجع لإصرار المواطنين وتحديهم لإرادة السلطة وإغراءات المال الحرام، وكذا معاقبتهم لعدد من الأحزاب السياسية، عر التصويت بكثافة لحزب العدالة والتنمية.

وقد عقب إعلان نتائج الانتخابات تنامي نقاش سياسي كبير عنوانه الأبرز «احترام المنهجية الديمقراطية»[1]، وذلك حول إمكانية إعادة تعيين عبدالإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، على رأس الحكومة، خاصة وأن الدستور ينص على أن رئيس الحكومة يكون من الحزب الذي يتصدر الانتخابات ولا يُلزم الملك بتكليف الأمين العام. غير أن استقبال الملك محمد السادس في ١٠ أكتوبر ٢٠١٦ الأستاذ عبدالإله بن كيران وتعيينه رئيساً للحكومة وتكليفه بتشكيلها، وضع حداً لهذا النقاش وقدم رسالة سياسية كون الملك ينحاز لاحترام المنهجية الديمقراطية. غير أن

(١) يحيلنا موضوع «المنهجية الديمقراطية» عندما عين الملك إدريس جطو باعتباره رجلاً تقنوقراطياً وزيراً أول عوض اختيار شخصية سياسية حزبية عقب الانتخابات التشريعية في سبتمبر ٢٠٠٢.

ذلك لا يعني أن الطريق نحو تشكيل الحكومة قد صار سالكاً، وذلك بسبب غياب استقلالية القرار الحزبي، والتدخل الفج للإرادات المناوئة للإصلاح في الأحزاب السياسية، وذلك من أجل تحويل الانتصار السياسي لحزب العدالة والتنمية إلى هزيمة خلال معركة التفاوض وبناء التحالفات لتشكيل الأغلبية.

### «البلوكاج السياسي» عَقِبَ تشريعيات ٧ أكتوبر ٢٠١٦

على الرغم من الترددات التي طبعت الحالة السياسية المغربية خلال السنوات الست التي أعقبت الربيع المغربي، فإنَّ ما سُمي إعلامياً بحالة «البلوكاج»[1] السياسي قد شكلت أقصى مستويات الرغبة في إرباك التجربة المغربية وكبح دينامية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتكسير كل إمكانات التحالف الديمقراطي الناشئ بين حزب العدالة والتنمية وعدد من الأحزاب الوطنية، وذلك ما أكدته مجريات التفاوض حول تشكيل الحكومة، التي استمرت أكثر من ستة أشهر.

قاد الأستاذ عبدالإله بن كيران مشاورات تشكيل الحكومة مع مختلف الأحزاب باستثناء حزب الأصالة والمعاصرة، هذا الحزب الذي ظل يمثل في العقيدة السياسية لحزب العدالة والتنمية أحد التعبيرات الحزبية لإرادة التحكم والاستبداد، كما أن هذا الحزب نفسه عبر أكثر من مرة أنه لن يشارك في حكومة يقودها العدالة والتنمية. وقد شدد حزب العدالة والتنمية عبر أمينه العام على تشكيل الحكومة في احترام تام لنتائج الانتخابات التشريعية، بما يعني أن يتولى العدالة والتنمية القيادة السياسية للحكومة بشكل فعلي وليس فقط دور التنسيق بالقطاعات الوزارية، كما أكد استبعاد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي اشترط المشاركة تحت يافطة حزب التجمع الوطني للأحرار الذي ظل أمينه العام عزيز أخنوش يخوض المفاوضات باسم حزبه إلى جانب ثلاثة أحزاب سياسية أخرى؛ وهي الاتحاد الاشتراكي، والحركة الشعبية، والاتحاد الدستوري. غير أن الأستاذ عبدالإله بن كيران قد رفض الرضوخ لشروط هذا الرباعي وتشبث بضرورة احترام نتائج الانتخابات وإرادة الناخبين.

---

(١) Blocage كلمة فرنسية تعني العرقلة.

**الإعفاء الملكي للأستاذ عبدالإله بن كيران**

أفضت حالة «البلوكاج السياسي» إلى إعفاء الأستاذ عبدالإله بن كيران بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٧ عبر بلاغ للديوان الملكي[١] والذي أفاد بأن الملك محمد السادس بعد عودته من زيارته لعدد من الدول الأفريقية قد «أخذ علماً بأن المشاورات التي قام بها السيد رئيس الحكومة المعين، لمدة تجاوزت الخمسة أشهر، لم تسفر إلى حد اليوم، عن تشكيل أغلبية حكومية، إضافة إلى انعدام مؤشرات توحي بقرب تشكيلها»، وأضاف البلاغ أنه «حرصاً من جلالته على تجاوز وضعية الجمود الحالية، فقد قرر، أعزه الله، أن يعين كرئيس حكومة جديد، شخصية سياسية أخرى من حزب العدالة والتنمية» ليكون بذلك الإعفاء هو بمثابة تحميل للأستاذ عبدالإله بن كيران المسؤولية في حالة الجمود السياسي التي عرفها مسار التفاوض من أجل تشكيل الحكومة طيلة الخمسة أشهر التي أعقبت التكليف الملكي للأمين العام لحزب العدالة –وقتئذٍ– والتنمية بتشكيل الحكومة.

وقد أثار حدث الإعفاء نقاشاً سياسياً حاداً، طال عند البعض دستورية القرار وهو الأمر الذي استبقه البلاغ بالقول: «وقد فضل جلالة الملك أن يتخذ هذا القرار السامي، من ضمن كل الاختيارات المتاحة التي يمنحها له نص وروح الدستور، تجسيداً لإرادته الصادقة وحرصه الدائم على توطيد الاختيار الديمقراطي، وصيانة المكاسب التي حققتها بلادنا في هذا المجال»، كما طال المضمون بالنسبة لمن اعتبر بأن قرار الإعفاء هو بمثابة إعدام سياسي وإحالة على التقاعد المبكر بالنسبة لشخصية سياسية حققت نجاحات سياسية غير مسبوقة، وأعادت الحياة للمشهد السياسي المغربي الذي طبعه الجمود، كما استطاعت ربط المواطنين البسطاء بالسياسة وقضايا الشأن العام.

تعيين سعد الدين العثماني وتشكيل الحكومة وانتقال الأزمة إلى بيت العدالة والتنمية

غير أنه وبعد قرار التفاعل الإيجابي لقيادة حزب العدالة والتنمية مع القرار الملكي وتكليف د. سعد الدين العثماني، رئيس المجلس الوطني[٢] للحزب، بتشكيل الحكومة، وبعدما أكدت الأمانة العامة للحزب في بلاغها[٣] الصادر عقب لقائها الاستثنائي بعد قرار الإعفاء بتاريخ ١٦ مارس

(١) بلاغ للديوان الملكي بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٧: https://goo.gl/cKFvfZ
(٢) الأمين العام لحزب العدالة والتنمية حالياً.
(٣) انظر: بلاغ الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٧ المنشور على موقع الحزب: www.pjd.ma

٢٠١٧ على أن الأستاذ عبدالإله بن كيران لا يتحمل بأي وجه من الأوجه المسؤولية في تأخر تشكيل الحكومة، مُعتَبِرةً أن السبب في ذلك جُملة الاشتراطات المتلاحقة للتحالف الرباعي الذي قاده عزيز أخنوش مُشَكّلاً من حزب الأحرار والحركة الشعبية والاتحاد الاشتراكي والاتحاد الدستوري، التي إذا ما استمرت فإنها ستجعل من تشكيل الحكومة أمراً متعذراً، بعد كل هذا تم تشكيل الحكومة وتعيين أعضائها من قبل الملك بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٧ بمشاركة حزب الاتحاد الاشتراكي الذي شكل عقدة النص طيلة فترة «البلوكاج». وبذلك انتقلت الأزمة بشكل فعلي إلى داخل حزب العدالة والتنمية التي تجلت على شكل حالة من الانقسام المعنوي في صفوف الحزب قيادة وقواعد، والاختلاف الحاد حول تقييم المرحلة السابقة وغياب التبرير المعقول للقبول بالاشتراطات التي كانت سبباً في الأزمة التي أفضت إلى إعفاء الأستاذ عبدالإله بن كيران، وتَعطُّل سير وانعقاد مؤسسات الحزب، وعلى رأسها الأمانة العامة لمدّة من الزمن، ولعل النقاش حول فكرة «التمديد والولاية الثالثة» للأستاذ عبدالإله بن كيران على رأس الحزب مثلتْ إحدى اللحظات القوية التي تجلت من خلالها الأزمة الداخلية للحزب بشكل واضح.

### الزلزال السياسي

يعود استعمال عبارة «الزلزال السياسي» للخطاب الملكي[١] بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية للبرلمان بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١٧، حين تحدث الملك محمد السادس عن أعطاب النموذج التنموي وعدم قدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية، داعياً إلى إعادة النظر فيه من خلال «التحلي بالموضوعية، وتسمية الأمور بمسمياتها، دون مجاملة أو تنميق، واعتماد حلول مبتكرة وشجاعة، حتى وإن اقتضى الأمر الخروج عن الطرق المعتادة أو إحداث زلزال سياسي». وقد اختلفت القراءات لدلالات «الزلزال السياسي» المقصود في الخطاب الملكي بالنظر لطبيعة الديناميات التي عرفها المشهد السياسي بالمغرب طيلة عام ٢٠١٧ وما قبلها.

غير أن أقوى اللحظات بعد خطاب «الزلزال السياسي» تمثلت أساساً في القرار الملكي[٢] بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧ القاضي بإعفاء عدد من الوزراء والمسؤولين الإداريين عقب تقديم تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول الاختلالات التي شابت تدبير مشروع «الحسيمة منارة المتوسط»،

(١) انظر: الخطاب الملكي خلال افتتاح الدورة التشريعية للبرلمان بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١٧: https://goo.gl/FnPuun
(٢) انظر: بلاغ الديوان الملكي بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧: https://goo.gl/Wz4cM4

كل ذلك في سياق التصعيد الذي عرفه الحراك الاحتجاجي بمنطقة الريف شمال المغرب.

وبالنظر لالتباس السياقات التي تم خلالها إعلان مشروع «الحسيمة منارة المتوسط» وتوقيع الاتفاقيات المبرمة في إطاره، وعدم انخراط الحكومة في إعداد هذا المشروع وتوفير ضمانات نجاحه، كما أشار إلى ذلك الأستاذ عبدالإله بن كيران في أحد تصريحاته الصحفية على اعتبار أن اتفاقيات المشروع وُقعت في عهده، بأنه لم يأخذ علماً بهذا المشروع إلا عبر التلفاز، بالنظر لكل هذا؛ يمكن القول: إن أهداف ما وصف «بالزلزال السياسي» ظلت ملتبسة بين عدم وضوح بِخصوص أسبابها وبين تفاعلات عموم سياقها. غير أن من نتائجها المباشرة تبخيس موقع ودور الفاعل الحزبي في سياق تهريب القرار العمومي في مثل هذه المشاريع وقضايا أخرى من يد المؤسسات التمثيلية والمنتخبة لفائدة مراكز أخرى تتحكم في صناعة القرار العمومي دون أن تطالها أي تبعات بمقتضى ربط المسؤولية بالمحاسبة.

## على المُستوى الاجتماعي:

يمكن وصْف عام ٢٠١٧ على أنه عام تصعيد الاحتجاج الاجتماعي بامتياز، وذلك بالنظر لحجم الوقائع المرتبطة بتعدد بؤر التوتر الاجتماعي وطبيعة التفاعلات التي عرفها هذا الملف سواء بالنسبة لاحتجاجات الريف (شمال المغرب) أو احتجاجات زاكورة (الجنوب الشرقي للمغرب) أو اندلاع احتجاجات جرادة (شرق المغرب)، بالإضافة إلى عدد من الوقائع التي شكلت أرضية ساهمت في حفز الفعل الاحتجاجي خلال عام ٢٠١٧.

### احتجاجات الحسيمة:

عرفت احتجاجات الريف[1]، التي انطلقت عقب مقتل بائع السمك محسن فكري بشكل مأساوي داخل شاحنة لجمع النفايات في ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦، تطورات نوعية خلال عام ٢٠١٧، في سياق التصعيد الذي عرفه الحراك في ظل سيطرة المقاربة الأمنية في تدبير الأزمة والتشويش على الحلول الممكنة لمعالجتها وتلبية مطالب الساكنة حقوقياً واقتصادياً وسياسياً.

(١) انظر: في هذا الصدد التقرير الرصدي الذي نشره المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة بهذا الخصوص:
إمحمد الهلالي، حراك الريف الواقع والمآلات، تقرير رصدي، منشور على موقع المركز:
https://www.cmerc.ma/index.php/publications/rapports/473.html

وبالنظر إلى الأخطاء القاتلة التي ارتكبت في تدبير هذا الملف، سواء من خلال تصريحات ممثلي الأحزاب المشاركة في الأغلبية الحكومية بعد اجتماع عقد في بيت رئيس الحكومة بتاريخ ١١ مايو ٢٠١٧ الذي قدم فيه وزير الداخلية تقريراً حول تطورات الوضع بالحسيمة، حيث اتهمت هذه التصريحات الحراك بالانفصال وبتلقي أموال من الخارج، أو من خلال سيطرة القبضة الأمنية في الميدان، فإن الحراك قد أخذ مساراً تصعيدياً أخفقت معه كافة المبادرات المدنية التي سعت إلى إيجاد حلول للأزمة من خلال الوساطة، كما رفضت تغليب المنطق الأمني والقضائي على الاستجابة السياسية والحلول التنموية، وكما دعت إلى إطلاق المعتقلين وفتح حوار مع ساكنة المنطقة ومعالجة الأزمة في جذورها التاريخية ومظاهرها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وقد خلّف الحراك حالاتٍ من الاعتقال في حق أكثر من ١٧٠ ناشطاً، أبرزهم قائد الحراك ناصر الزفزافي، الذين يُتابعون معه بقائمة من التهم الثقيلة أبرزها المس بالسلامة الداخلية للدولة وتلقي أموال من الخارج. بالإضافة إلى عدد من المصابين نتيجة التدخلات العنيفة للقوات الأمنية التي أدت إلى وفاة الناشط عماد العتابي على إثر إصابته على مستوى الرأس أثناء تفريق قوات الأمن لمسيرة الحسيمة يوم ٢٠ يوليو ٢٠١٧ نُقِل على إثرها إلى المستشفى العسكري بالرباط في حالة غيبوبة، ليعلن الوكيل العام للملك وفاته يوم ٨ أغسطس ٢٠١٧ متأثراً بجروح بليغة على مستوى الرأس[١].

**احتجاجات زاكورة:**

شهدت مدينة زاكورة الواقعة جنوب شرق المغرب احتجاجات غير مسبوقة بسبب قلة المياه الصالحة للشرب، وقد اندلع ما بات يُعرف بـ«ثورة العطش» خلال سبتمبر وبداية أكتوبر ٢٠١٧ بعد سنوات من المعاناة من نقص المياه، بسبب قلة تساقط الأمطار، واستنزاف المياه الجوفية من قبل النشاط الزراعي، خاصة وأن وزارة الفلاحة والصيد البحري تشجع كبار الفلاحين على زراعة البطيخ الأحمر الذي يساهم بشكل كبير في استنزاف الفرشة المائية الباطنية؛ مما ساهم في تعميق أزمة الماء الصالح للشرب بالإقليم، عوض نهج سياسات زراعية مستدامة بهذه المنطقة الواحية.

(١) «رسمياً.. الوكيل العام بالحسيمة يعلن وفاة العتابي والتحقيق في قضيته»، اليوم ٢٤، ٠٨ أغسطس ٢٠١٧ (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٠٤/٣٠): http://www.alyaoum24.com/927589.html

وقد قوبلت هذه الاحتجاجات الشعبية بقمع شديد وباعتقال العشرات من المحتجين؛ مما أدى في بعض الأحيان إلى مواجهات عنيفة مع القوات الأمنية، كما أن هذه الاحتجاجات عرفت تضامناً واسعاً من قبل عدد من التنظيمات والشخصيات الوطنية، التي أدانت المقاربة الأمنية ودعت إلى توقيف المتابعات القضائية. وقد أمر الملك محمد السادس بتشكيل لجنة برئاسة رئيس الحكومة د. سعد الدين العثماني لإيجاد حل لمشكلة ندرة المياه بعدد من المناطق وخاصة بإقليم زاكورة.

**احتجاجات جرادة:**

وقبل نهاية عام ٢٠١٧ اندلعت احتجاجات شعبية بمدينة جرادة الواقعة شرق المملكة على إثر مقتل عاملين منجميين بسبب انهيار منجم غير قانوني للفحم الحجري عليهما يوم ٢٣ ديسمبر ٢٠١٧[١]، مما أثار موجة غضب عارمة لدى ساكنة الإقليم وباقي المناطق المغربية. فالاحتجاجات التي انطلقت بسبب رفض ساكنة المدينة لدفن قتيلي المنجم من طرف السلطة ليلاً دون أداء صلاة الجنازة عليهما، تحولت فيما بعد إلى حراك شعبي للمطالبة بالعدالة الاجتماعية وببدائل اقتصادية تنصف المنطقة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مناجم جرادة أُغلقت بشكل رسمي عام ٢٠٠١، مما دفع الساكنة في سياق تأمينهم «للرغيف الأسود» العمل بشكل غير قانوني في مخلفات المناجم للبحث عن الفحم الحجري وذلك من أجل بيعه في السوق السوداء؛ الشيء الذي يُعرضهم لقهر مزدوج، حيث يُلقون بحياتهم للخطر من جهة، ويتمُّ استِغلالهم من قبل سماسرة السوق السوداء من جهة أخرى.

وتتحمل الدولة بشكل أساسي المسؤولية في تأمين بدائل اقتصادية بالمدن المنجمية، على اعتبار الخصوصية التي تميز هذه المدن، وهو أن الموارد المنجمية لها أمد حياة معروف لدى الخبراء والمتخصصين مما يجعل من صميم مسؤولية الدولة التفكير في تغيير المسار الاقتصادي للمدن التي تعيش على نشاط المناجم، واستباق حياة ما بعد المنجم وما بعد نضوب موارده، كما

(١) «وفاة شابين وسط «بئر للفحم» بجرادة واستنفار أمني خوفاً من وقوع احتجاجات»، موقع الأول، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٠٤/٣٠): http://alaoual.com/society/90762.html

هو الحال بالنسبة لعدد من التجارب المقارنة في هذا الباب[1].

تنضاف إلى كل هذا وقائع أخرى غَذّت الاستياء العام في البلد، ودفعت في بعض الأحيان إلى النزول للاحتجاج في الشارع، ولعل أبرز هذه الوقائع ما عُرف بـ«شهيدات الطحين» على إثر مقتل ١٥ امرأة في حادث تدافع أثناء توزيع مساعدات إحسانية بجماعة تابعة لإقليم الصويرة بوسط البلاد في ١٩ نوفمبر ٢٠١٧(٢)، ومشاهِد وفاة العاملات في الازدحام أثناء عمليات تهريب السِّلع عند مدخل باب سبتة شمال المغرب، مما شكل فرصة لإعادة طرح سؤال العدالة الاجتماعية والنموذج التنموي وتوزيع الثروة.

## على المستوى الاقتصادي:

على الرغم من تأثيرات ما سُمِّيَ بـ«البلوكاج السياسي» على الحالة الاقتصادية للمغرب، فإن عام ٢٠١٧ شهد عدداً من الوقائع والأحداث الاقتصادية المهمة، ويمكن أن نجمل أبرزها في كون هذا العام قد عرف المصادقة على أول قانون مالي في عهد حكومة د. العثماني، إلى جانب ترخيص المغرب للبنوك التشاركية، كما عرف هذا العام إعلان المغرب اعتزامه الانتقال إلى نظام الصرف المرن للعملة، كما تقدم المغرب خلال ذات الفترة بطلب الانضمام للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

### أول قانون مالية في عهد حكومة د. العثماني

حظي أول قانون مالية[3] في عهد حكومة د. سعد الدين العثماني بمصادقة أغلبية أعضاء مجلس النواب يوم الجمعة ١٧ نوفمبر ٢٠١٧، وهو القانون الذي يقوم على أربع أولويات تتمثل أساساً في دعم القطاعات الاجتماعية، وتطوير التصنيع وتحفيز الاستثمار العمومي والخاص ودعم المقاولات، ومواصلة سياسة تنزيل الجهوية المتقدمة، وتوسيع نظام الحكامة وإصلاح الإدارة،

(١) «ساعف يضع يده على فاجعة المناجم بالمغرب»، موقع تيلكيل عربي، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٢٢/٠٤/٢٠١٨): https://goo.gl/txmCQA

(٢) «عاجل.. يوم مرعب في الصويرة.. وفاة ١٥ امرأة في ازدحام خلال توزيع مساعدات غذائية»، موقع اليوم ٢٤، ١٩ نوفمبر ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٢٢/٠٤/٢٠١٨): http://www.alyaoum24.com/988319.html

(٣) انظر: نص قانون المالية لسنة ٢٠١٨ على موقع وزارة الاقتصاد والمالية: (تاريخ الدخول: ٣٠/٠٤/٢٠١٨):
https://www.finances.gov.ma/Docs/DB/2017/BO_6633_ar.pdf

ثم تسريع مسار تنزيل الإصلاحات، كما ارتكز هذا القانون على أربع فرضيات تهم أساساً: رَفع معدل نمو إلى ٣,٢٪، وخَفض نسبة عجز الميزانية في حدود ٣٪ من الناتج الداخلي الخام، و٣٨٠ دولاراً للطن كمتوسط سعر للغاز، ومحصول ٧٠ مليون قنطار من الحبوب.

وبالنظر إلى الظرفية السياسية التي ساهمت في تأخر تشكيل الحكومة؛ وبالتبع تأخر إعداد قانون المالية وتأثيرات كل ذلك على الاقتصاد والاستثمار بالمغرب، ولقد برر وزير الاقتصاد والمالية الطريقة الاستعجالية التي تمت بها المصادقة على قانون المالية لسنة ٢٠١٧ والمصادقة عليه، بكون ذلك سيعطي إشارة قوية للمستثمرين، وأن الحكومة ستشرع في تنزيل برنامجها لتعود مرافق الدولة إلى سيرها العادي[1].

### الترخيص للبنوك التشاركية

أعطت السلطات المغربية المختصَّة الموافقة بالترخيص للبنوك التشاركية خلال عام ٢٠١٧ بعد شدٍّ وجدب دام لسنوات، وذلك بعد أن صادق المجلس العلمي الأعلى على العقود الخاصة بفتح الحسابات المصرفية وعقود عمليات المرابحة في البنوك التشاركية، وقد توقع مهنيو القطاع الوصول لـ١٠٪ من حصة سوق الخدمات المصرفية بالمغرب، في ظل انتظار فئات واسعة من المتعاملين مع النظام المصرفي المغربي لانطلاق خدمات البنوك التشاركية.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن البنوك التشاركية مؤسسات تجارية مثل البنوك التقليدية، فهي تهدف إلى الربح، غير أنها لا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء أو هما معاً، وإنما تعمل فقط وفق القواعد المنصوص عليها في الشريعة والفقه الإسلامي.

### الانتقال إلى نِظام الصرف المرن للعملة أو تعويم الدرهم

أثار إعلان المغرب بداية عام ٢٠١٧ نيته الانتقال إلى نظام الصرف المرن ردود فعل متباينة في النقاش العمومي، فعلى الرغم من إعلان السلطات المالية المغربية للأهداف من وراء هذا الاختيار كتعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي وولوج أسواق جديدة وتنويع شركاء المغرب الخارجيين،

(١) قانون مالية ٢٠١٧ يدخل كتاب «غنيس»، موقع اليوم ٢٤، بتاريخ: ٢٠١٧/٠٥/١٢، (تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٠٥/٠٤): http:// www.alyaoum24.com/877230.html

إلا أن ذلك أثار تخوفات عديدة من التأثيرات السلبية المحتملة على الاقتصاد الوطني والقدرة الشرائية للمواطنين، خاصة وأن الدولة لم تقدم خطة إصلاحية متكاملة تُشكِّل إجابة واضحة حول إستراتيجيات المغرب لمجابهة المنافسة العالمية، وتقوية القطاع الصناعي والإنتاجي، وخَلْق شروط مناخ أفضل للاستثمار المحلي والأجنبي.

وقد رافق إعلان الدولة لرغبتها في تعويم الدرهم بشكل جزئي إلى مسارعة بعض المضاربين وتجار العملة إلى شراء كميات كبيرة من العملة الصعبة من أجل الاستفادة من انخفاض قيمة الدرهم بعد دخول نظام الصرف المرن حيز التنفيذ، غير أن قرار بنك المغرب تأجيل دخول القرار حيز التنفيذ تسبب في خسائر كبيرة لهؤلاء المضاربين.

طلب المغرب الانضمام للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا(CEDEAO).

في سياق الانضمام الرسمي إلى الاتحاد الأفريقي في يناير ٢٠١٧، أعلن المغرب عن رغبته في الانضمام للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبَلَّغ بذلك رئاسة المجموعة المعروفة اختصاراً بـ«CEDEAO». وقد تأسست هذه المجموعة عام ١٩٧٥ إثر معاهدة لاجوس بنيجيريا التي عُدِّلَت في كوتونو عام ١٩٩٣، وهي تضم ١٥ دولة أفريقية، كما تهدف هذه المجموعة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز المبادلات التجارية بين دولها، وتعزيز فرص الاندماج في مجالات الصناعة والنقل والاتصالات والطاقة والزراعة والموارد الطبيعية بالإضافة إلى القطاع المالي والنقدي. ويقيم المغرب علاقات مؤسساتية جيدة مع هذه المجموعة من خلال صفته كملاحظ، كما أدى أدواراً حيوية في جهود حل النزاعات وحفظ السلام والاستقرار بالمنطقة.

وقد حصل المغرب على الموافقة المبدئية من طرف دول المجموعة في يونيو ٢٠١٧ خلال القمة الـ٥١ لرؤساء دول وحكومات المجموعة بليبيريا، على أساس أن يتم البث في قبول الانضمام خلال القمة ٥٢ التي انعقدت في ديسمبر ٢٠١٧ بنيجيريا، وهو الأمر الذي لم يتم بسبب التأخر في إنجاز دراسة حول الآثار السلبية والإيجابية لانضمام المغرب للمجموعة بحسب بيان نشرته المجموعة على موقعها الإلكتروني، كما أفادت عدد من التقارير الإعلامية وفق مصادر حكومية بأن البث سيتم تأجيله إلى حين انعقاد قمة استثنائية بداية عام ٢٠١٨.

وفيما يخص نتائج دراسة الأثر التي أجرتها المجموعة، فقد جاءت نتائجها إيجابية في عمومها إلا فيما يخص بعض عناصر الجانب السياسي في الموضوع فيما يتصل بالنزاع حول قضية الصحراء المغربية، وأيضاً مدى قدرة المغرب، باعتباره ملكية دستورية، الالتزام ببرتوكول «سيدياو»

حول الديمقراطية والحكامة الجيدة وما يقتضيه ذلك من بالفصل بين السلطات، التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، واستقلالية القضاء، والشراكة في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة، والمساواة والشفافية، بالإضافة إلى تبني العلمانية وحياد الدولة تجاه جميع القضايا المتعلقة بالدين.

## على مستوى العلاقات الخارجية:

عَرف ملف العلاقات الخارجية بالنسبة للمغرب خلال عام ٢٠١٧ عدداً من التطورات، وسنتوقف في هذا المحور عند أبرز الوقائع والاستحقاقات فيه، والتي يمكن أن نجملها في حَدث انضمام المغرب للاتحاد الأفريقي في يناير ٢٠١٧ بعدما انسحب من صيغته السابقة التي كانت تحمل اسم «منظمة الوحدة الأفريقية» لأكثر من ٣٠ عاماً، ثم إعلان المغرب ما أسماه بـ«الحياد البناء» اتجاه الأزمة الخليجية، كما سنشير إلى التوتر الذي نشب بين المغرب والجزائر على إثر تصريحات وزير خارجية الجزائر المسيئة للمغرب.

### انضمام المغرب للاتحاد الأفريقي

شَكَّل انضمام المغرب للاتحاد الأفريقي الحدث الأبرز عام ٢٠١٧، على اعتبار أن انضمام المغرب للاتحاد مؤشر على تحول إستراتيجي في السياسة الخارجية الإفريقية للمغرب، فبمصادقة الاتحاد على انضمام المغرب خلال الدورة ٢٨ للقمة الأفريقية التي انعقدت في يناير ٢٠١٧ بأديس أبابا، يكون المغرب قد وضع حداً لسياسة الكرسي الفارغ في تدبيره للنزاع حول الصحراء المغربية بعد أن خرج عام ١٩٨٤ من منظمة الوحدة الأفريقية احتجاجاً على قبول عضوية جبهة البوليساريو الانفصالية.

ويأتي هذا التحول في الإستراتيجية المغربية ضمن سياق تحولات كبرى يشهدها المجال الأفريقي عموماً، التي تتمثل أساساً في تغير بنية موازين القوى في القارة الأفريقية خاصة مع رحيل جيل من القادة الأفارقة، ثم المكانة التي صار يحتلها البعد الاقتصادي والتجاري في ترتيب العلاقات داخل البيت الأفريقي، بالإضافة إلى حجم التحديات والظواهر المستجدة في القارة؛ وعلى رأسها: الهجرات العابرة للحدود، التحديات المرتبطة بالأمن والاستقرار، مكافحة الإرهاب

والتطرف.. كلّ هذه القضايا شَكَّلَت دافعاً قوياً للمغرب لإعادة التموقع وتغيير إستراتيجياته في التعاطي مع المجال الأفريقي بشكل يُقدِّمُ خدمة للقضية الوطنية بشكل أفضل من نهج سياسة الكرسي الفارغ.

### موقف الحياد البناء تجاه الأزمة الخليجية

أصدرت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بلاغاً بخصوص الأزمة الخليجية بتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٧، وذلك بعد ستة أيام من اندلاع الأزمة وإعلان السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وأشار بلاغ الشؤون الخارجية(١) إلى أنه بالنظر «للشراكة الإستراتيجية المتميزة مع دول المجلس، فإن المملكة المغربية حرصت على عدم الانـزلاق وراء التصريحات واتخاذ المواقف المتسرعة التي لا تقوم سوى بتأجيج الاختلاف وتعميق الخلافات»، كما أكد البلاغ «أن المملكة المغربية تفضل حياداً بناء لا يمكن أن يضعها في خانة الملاحظة السلبية لمنزلق مقلق بين دول شقيقة»، وأنه في حال أبدت الدول المعنية الرغبة فإن المغرب «مستعد لبذل مساعٍ حميدة من أجل تشجيع حوار صريح وشامل على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومحاربة التطرف الديني والوضوح في المواقف والوفاء بالالتزامات».

وفي ١٢ يونيو ٢٠١٧ أي بعد يوم من إصدار البلاغ الأول، أصدرت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بلاغا ثانياً(٢) تؤكد من خلاله أن موقف المغرب من الأزمة الخليجية «لا يمكن ربطه بأي حال من الأحوال مع مواقف أطراف غير عربية أخرى، تحاول استغلال هذه الأزمة لتعزيز تموقعها في المنطقة، والمس بالمصالح العليا لهذه الدول»، كما أشار البلاغ إلى أن المغرب لا يحتاج إلى تقديم دليل على تضامنه الموصول مع دول الخليج «انطلاقاً من حرب الخليج الأولى، ومروراً بدعمه لسيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، ثم قطع علاقاته الدبلوماسية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية تضامناً مع مملكة البحرين، وأخيراً مشاركته في التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن»، وقد صدر هذا البلاغ الثاني لاستباق بعض التأويلات التي يمكن أن تشوش على موقف المغرب الذي ظل يتشبث بما أسماه بـ«الحياد البناء» تجاه كافة أطراف الأزمة،

() انظر: بلاغ وزارة الخارجية الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٧ المنشور على موقع الوزارة: https:// goo.gl/z1EGNC

() انظر: بلاغ وزارة الخارجية الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٧ المنشور على موقع الوزارة: https:// goo.gl/McQJMJ

على أساس أن يظل المغرب طرفاً أساسياً في مساعي إيجاد الحل بين هذه الدول. كما عزز المغرب مواقفه هذه من خلال إرسال مساعدات غذائية إلى قطر تماشياً -كما أشار بلاغ ثالث أصدرته الشؤون الخارجية في نفس اليوم(١)- مع «تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وما يستوجبه خاصة خلال شهر رمضان الكريم من تكافل وتآزر وتضامن بين الشعوب الإسلامية».

ويأتي موقف المغرب على هذه الشاكلة ليُترجم وعي المغرب بطبيعة الصراع بين أطراف الأزمة وباختياراتهم الإستراتيجية؛ مما يعني أنَّ موقف الحياد البناء مع ما يحمله من استعداد للوساطة وبذل جهود لإيجاد حل للأزمة، إلا أنه أيضاً يحمي مصالح حيوية للمغرب على المستوى العربي والأفريقي مرتبطة ببقاء مجلس التعاون الخليجي مؤسسة إقليمية قوية، ثم حماية مصالحه الاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى محاولة تقديم نموذجه في إصلاح الحقل الديني خلال هذه الأزمة.

## الخلاصات الأساسية:

مِن خلال جرد أبرز الوقائع والتفاعلات التي عرفها المغرب خلال عام ٢٠١٧، يمكن الوقوف عند الخلاصات الآتية:

### على المستوى السياسي:

- يمكن القول: إن أبرز الوقائع التي شهدها المغرب على المستوى السياسي خلال عام ٢٠١٧ تشكل امتداداً لحالة من التردد لازَمت سلوك النظام السياسي المغربي منذ عام ٢٠١٣ إلى اليوم، فإذا كان عدم انخراط المغرب بشكل كلي وصريح في موجة الارتداد على مكتسبات الربيع الديمقراطي في المنطقة مسألة إيجابية، فإنه في نفس الوقت لم يمتلك الإرادة السياسية الحقيقية لتأمين الديمقراطية الناشئة وصيانة اختيار المغرب لمسار الإصلاح في ظل الاستقرار. ومن شأن استمرار هذا الوضع أن يؤدي إلى الهدر التدريجي للرصيد الذي راكمته التجربة المغربية بعدما كانت مصدر إلهام لعدد من الدول في المنطقة.

استمرار الاستهداف الممنهج للفاعل الحزبي وضرب استقلاليته، مما يعني معه الاتجاه نحو

() انظر: بلاغ وزارة الخارجية الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٧ المنشور على موقع الوزارة: https:// goo.gl/doohy3

تعطيل فعالية المؤسسات الحزبية في التأطير والتمثيل والوساطة بين المواطن والدولة، ودفع الناس نحو العزوف عن المشاركة وفقدان الثقة في المؤسسات وفي مخرجات العملية السياسية.

على المستوى الاجتماعي:

شهد المغرب عام ٢٠١٧ تنامي عدد من الاحتجاجات المناطقية (الريف، جرادة، زاكورة)؛ ففي الوقت الذي تطرح فيه هذه الاحتجاجات أسئلة حقيقية على مؤسسات الدولة من حيث واجباتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق، فإن الدولة تظل عاجزة عن معالجة جذور الأزمة من خلال إعادة التفكير في طبيعة الأعطاب التي تعتور النموذج التنموي المغربي، وإعادة توجيه السياسات العمومية والبرامج التنموية نحو حاجات الناس الحقيقية.

ساهمت المقاربة الأمنية للدولة في تصعيد الاحتجاجات المناطقية، كما شوّشتْ على بعض الحلول المقترحة من قِبل الحكومة.

كشفت الاحتجاجات الاجتماعية الأخيرة عن خطورة ضعف الوساطة الحزبية والمدنية، بحيث صارت حركة الشارع وجهاً لوجه أمام الدولة، وهذا يمثل نتيجة طبيعية للتبخيس الذي طال المؤسسات الحزبية والهيئات المدنية الجادة، بالنظر لطبيعة أدوارها في التأطير والتنشئة والوساطة وعقلنة المطالب الاجتماعية.

**على المستوى الاقتصادي:**

ساهم «البلوكاج السياسي» الذي عرفه المغرب منذ أكتوبر ٢٠١٦ إلى حدود أبريل ٢٠١٧ في إرباك الوضع الاقتصادي والتأثير على مناخ الأعمال والاستثمار بسبب غياب الرؤية الاقتصادية نتيجة تأخر المصادقة على قانون المالية لعام ٢٠١٧.

**على مستوى العلاقات الخارجية:**

تغير واضح في تدبير المغرب للنزاع الدائر حول قضية الصحراء من خلال التخلي عن منطق الكرسي الفارغ، ومواكبة التحولات الجارية في المجال الأفريقي، والتعبئة الدبلوماسية والسياسية لمقترح الحكم الذاتي في الصحراء، والعودة إلى عضوية الاتحاد الأفريقي.

أخذ المغرب لمسافة من الصراعات الجارية اليوم في المنطقة العربية، يجعله أقدر على بناء مواقف مستقلة وممارسة أدوار الوساطة كما حصل في الأزمة الخليجية، وفي الوقت نفسه حماية مصالحه الحيوية.

# موريتانيا

# 2016 – 2015

المركز الموريتاني للدراسات
والبحوث الاستراتيجية

إعداد: إخليهن محمد الأمين

# المحور السياسي

يقدم هذا المحور من التقرير العام لموريتانيا عام ٢٠١٦ صورة عن المشهد السياسي الوطني خلال عامي ٢٠١٥ – ٢٠١٦ عبر رصد تطورات أحداثه، وتشريح واقع الفاعلين المؤثرين فيه، واستعراض مواقفهم، وقد تم تقسيم هذا المحور إلى ثلاثة عناوين رئيسة، هي:

- التطورات السياسية.
- واقع الطيف السياسي.
- الأبعاد السياسية لقضايا الوحدة الوطنية.

**١- التطورات السياسية:**

وبحسب التقرير العام لموريتانيا، فإن عامي ٢٠١٥ – ٢٠١٦ لم يشهدا حركية كبيرة في تطورات الحياة السياسية في موريتانيا، فباستثناء المحاولات الرامية إلى إطلاق حوار سياسي لا يمكن الحديث عن تطور كبير آخر عدا الأنشطة الجماهيرية التي قامت بها الأطراف السياسية.

ويمكن القول: إن المشهد السياسي الموريتاني طغت عليه طيلة عامي ٢٠١٥ – ٢٠١٦ مساعي الحوار الفاشلة، وذلك استمراراً لما طبع الحياة السياسية في البلد منذ تعثر جلسات الحوار السياسي في أبريل ٢٠١٤ التي فشلت في تنظيم انتخابات رئاسية توافقية، وأدت في النهاية لمقاطعة أغلب القوى السياسية الوازنة في المعارضة لهذه الانتخابات.

ورغم تأكيد كل من النظام والمعارضة استعداده للحوار مع الطرف الآخر، فإن الشروط التي يضعها الطرفان والاتهامات المتبادلة بعدم الجدية ظلت تحول دون إطلاق حوار يقرب وجهات النظر ويحدُّ من حالة الانقسام السياسي وغياب الثقة بين أطراف المشهد.

ويخلص التقرير إلى الأسباب التي أدت إلى فشل هذا الحوار تنحصر في ثلاث نقاط أساسية، هي:

- **غياب الثقة:** فالطرفان الأساسيان في المشهد –الحكومة والمنتدى– تنعدم بينهما الثقة

بشكل مطلق منذ تجربة حوار دكار التي يرى كل طرف أن الآخر أخل بالتزاماته فيها (يرى النظام أن المعارضة لم تفِ بالتزامها بالاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية التي تولى وزير داخلية ينتمي لها الإشراف عليها، وبالمقابل ترى المعارضة أن النظام لم يفِ بمواصلة الحوار الوطني بعد الانتخابات).

- **تعقد مطالب الطرفين:** فالرئيس الذي خرج عام ٢٠١٤ بتجديد انتخابه لمأمورية أخيرة يحتاج -أكثر ما يحتاج- إلى صفقة تتيح له البقاء في السلطة بعد انتهاء مأموريته أو ضمان خروج آمن يبقي له التأثير على المشهد السياسي، وهو أمر يصعب على المعارضة إعطائه، كما أن المعارضة التي توجد غالبيتها خارج الهيئات المنتخبة عام ٢٠١٣ تحتاج صفقة تضمن لها حل هذه الهيئات وانتخابات مبكرة، وهو أمر له تكاليف مادية وسياسية بالنسبة للأغلبية ولن تقبل به إلا بأغلى الأثمان، هذا فضلاً عن وجود أطراف في المعارضة تتركز مصلحتها الحقيقية في تجاوز معضلة منعها دستورياً من المشاركة في انتخابات عام ٢٠١٩ الرئاسية.

- **وجود أطراف في المعارضة والأغلبية مناهضة للحوار:** على الأقل بالطريقة التي ترى أنها لا تحقق طرحها أو لا تحقق مطالبها، أو لنقل: إن تباين مصالح الأقطاب داخل طرفي المعارضة والأغلبية جعل كل قطب يعرقل أي توافق لا ينسجم مع مصالحه.

**٢- واقع الطيف السياسي:**

أما فيما يتعلق بواقع الطيف السياسية، فقد رصد فيه هذا التقرير عدة أمور أساسية، أهمها:

- **غضبة الشيوخ:** فقد شهدت العلاقة بين الحكومة وحزب الاتحاد من أجل الجمهورية من جهة، وبين أعضاء مجلس الشيوخ عن أحزاب الأغلبية الرئاسية الحاكمة من جهة ثانية، توتراً قوياً ابتداء من النصف الأول من مايو ٢٠١٦.

وكان خطاب الرئيس محمد ولد عبدالعزيز بمدينة النعمة في ٣ مايو الذي أعلن فيه عن تعديلات دستورية على رأسها إلغاء مجلس الشيوخ، بمثابة شرارة هذا الخلاف؛ خصوصاً بعد بدء حملات شرح مضامين الخطاب التي نظمها حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم.

فقد رأى أعضاء المجلس من كتلة الأغلبية الرئاسية أن قادة في حزب الاتحاد وأعضاء في الحكومة أساؤوا للمجلس خلال شروحهم لخطاب الرئيس؛ ما جعلهم يرفضون مناقشة مشاريع

قوانين أحيلت إلى المجلس من قبل الحكومة.

وبلغت غضبة الشيوخ أوَجَها مع بروز مطالب لدى بعض الشيوخ بضرورة تغيير قيادة الحزب وإقالة وزراء من الحكومة، مع التأكيد الدائم من الشيوخ على دعمهم للرئيس والنأي به عن خلافهم مع الحكومة والحزب الحاكم.

وقد بلغت أزمة الشيوخ أوج حدتها –وهذا ما لم يرصده التقرير لأنه حدث بعد صدوره– حين رفض الشيوخ مقترح التعديلات الدستورية الذي تقدم به رئيس الجمهورية للبرلمان، وضمن هذه التعديلات مقترح بحل مجلس الشيوخ.

وقد لجأ الرئيس بعد هذا الرفض لاستفتاء شعبي، يشكك العديد من القانونين في شرعيته، كما يشكك العديد من السياسيين والمراقبين في شفافيته، فقد كانت نسبة الإقبال عليه ضعيفة، كما تأخر صدور نتائجه أكثر من ٤٨ ساعة؛ رغم أنه ليس بذلك التعقيد.

– **الاستقطاب داخل الأغلبية:** عرفت فترة ٢٠١٥ و٢٠١٦، بروز استقطاب داخل قوى الأغلبية الحاكمة ما بين جناح يقوده الأمين العام للرئاسة مولاي ولد محمد الأغظف، وآخر يقوده كل من الوزير الأول يحيى ولد حدمين، ورئيس حزب الاتحاد من أجل الجمهورية سيدي محمد ولد محم.

وأدى تصاعد السجال بين ممثلي الجناحين إلى إلغاء الرئيس محمد ولد عبدالعزيز لقاءً بالأطر والوجهاء في مدينة النعمة مساء ١٦ مارس ٢٠١٥.

كما برز التنازع بين الأقطاب والشخصيات داخل جناحي الأغلبية في إدارة ملف الحوار الذي تعدد المكلفون به والجهات التي تتصدره خلال العامين الماضيين؛ فقد ظل ولد محمد الأغظف ممسكاً بالملف طيلة الفترة التي سبقت عقد اللقاء التشاوري التمهيدي في سبتمبر ٢٠١٥.

بينما كان من اللافت غيابه عن ملف اللقاء التشاوري الذي ظهر في قبضة ولد محم وولد حدمين، ورغم حضور ولد محمد الأغظف إلى المنصة الرسمية لجلسة اللقاء التشاوري الافتتاحية، فإنه لم يكن من بين المتحدثين ولم تسند إليه أي مهمة خلال جلسات اللقاء.

وقد أسفر عن هذا التنازع –وهو ما لم يذكره التقرير لأنه حدث بعد صدوره– عن إخراج الأمين العام للحكومة الوزير مولاي ولد محمد الأغظف من الحكومة، الذي فسر حينها بأنه انتصار من الرئيس لوزيره الأول ولد حدمين، كما أن الإصلاحات الجارية هذه الأيام داخل الحزب الحاكم ما هي إلا انعكاس لحالة الاستقطاب والتجاذب داخل الأغلبية الحاكم.

- **أما في الجانب المعارض**، فإن أبرز التطورات التي شهدتها المعارضة تمثلت أساساً في التصدع الذي وقع في صفها بعد ما أعلن النظام عن إطلاق الحوار بمن حضر، فقد خرج حزبان من المنتدى والتحقا بالحور، هما: التجمع من أجل موريتانيا (تمام) الذي كان يرأسه د. الشيخ المختار ولد حرمة، وحزب المستقبل جناح محمد ولد بربص، كما شهدت المعارضة انسحاب شخصيات منها والتحاقها بالنظام، فقد انسحب من حزب تكتل القوى الديمقراطية كل من نائب الرئيس السفير السابق بلال ولد وزرك، وفيدرالي نواكشوط السابق محمد ولد غدور وشاركا في جولة الحوار التي سميت «اللقاء التشاوري التمهيدي للحوار الوطني الشامل» المنعقدة في ٧ ديسمبر ٢٠١٥، وقد أسس السفير ولد ورزك بعد ذلك كتلة سياسية سميت «كتلة المواطنة من أجل الحفاظ على موريتانيا».

كما انسحب من الحزب أيضاً النائب السابق يعقوب ولد أمين وأسس حزباً معارضاً باسم «حزب التحالف الوطني الديمقراطي» وفي أواخر ديسمبر ٢٠١٥، أعلن نائب رئيس حزب التكتل عبدالرحمن ولد أمين استقالته من الحزب رفقة أطر من ولاية العصابة، وانضموا إلى الحزب الحاكم.

وعرف منتصف العام ٢٠١٦ انسحاب رجل الأعمال البارز والنائب في البرلمان عن مقاطعة الطينطان سيدي محمد ولد سيدي من حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية، كما انسحب أيضاً من حزب «تواصل» نائب مدينة الطينطان السابق د. محفوظ ولد محمد الأمين في أواخر يناير ٢٠١٥.

### ٣- الأبعاد السياسية لقضايا الوحدة الوطنية:

وفيما يتعلق بقضايا الوحدة الوطنية، فلم تشهد هي الأخرى تطورات كبيرة خلال هذه الفترة.

- **ففيما يتعلق بقضية الزنوج**، فقد تراوح العمل فيها بين البيانات والاحتجاجات التي قامت بها النخب والحركة الزنجية، وكان أكثر حدث إثارة في هذه الأحداث هو إعلان حركة «لا تلمس جنسيتي» عزمها إطلاق جلسات تشاور تتعلق بضرورة المطالبة بانفصال الجنوب الموريتاني عبر تعاون بين مكاتبها في الخارج، وجاء هذا الإعلان في بيان على هامش حفل تدشين مكتب الحركة في باريس بحضور رئيسها وان بيران، غير أن الحركة لم تعلن منذ ذلك التاريخ عن انطلاق هذه الجلسات، ولا عن نتائجها.

- **وأما قضية لحراطين أو قضية الاسترقاق ومخلفاته:** فقد كان أبرزَ تطور عرفته هو إنشاءُ محاكم مختصة في قضايا الرق؛ فقد صادقت الحكومة الموريتانية في اجتماعها يوم الخميس ١٠ ديسمبر ٢٠١٥ على إنشاء ثلاث محاكم جنائية مختصة في قضايا الاسترقاق، في النعمة، ونواكشوط، ونواذيبو يدخل في اختصاص كل منهما مجموعة ولايات.

وقد طرحت أمام بعض هذه المحاكم -وهو ما لم يرصده التقرير لأنه حدث بعد صدوره- عدة حالات اتهم أصحابها بممارسة الاستعباد، وصدرت في حق بعضهم أحكام مغلظة، وقد ادعت الحكومة أن أصحاب هذه الحالات غير موريتاني الجنسية، ولكن محاكمتهم والحكم عليهم تم بناء على أنهم ارتكبوا الجرم على الأراضي الموريتانية.

كما ذكر التقرير ضمن تطورات قضية لحراطين، الخلافات والانقسامات التي حدثت في ميثاق لحراطين بعد وفاة رئيسه محمد سعيد ولد همدي في ٢٠ أغسطس ٢٠١٥، وكذلك الاعتقالات التي تعرض لها ناشطو حركة إيرا خلال الفترة، فقد قضى رئيس الحركة بيرام ولد الداه ولد أعبيد، ونائبه إبراهيم ولد بلال عام ٢٠١٥ كاملاً وأكثر من أربعة أشهر من عام ٢٠١٦ و٨٠ يوماً من عام ٢٠١٤، في السجن بموجب حكم من محكمة روصو بالسجن سنتين نافذتين بتهم من بينها التظاهر غير المرخص ومقاومة القوة العمومية.

وعرفت الحركة منتصف عام ٢٠١٦ اعتقال عدد من نشطائها على خلفية أحداث «كزرة بوعماتو» وسط العاصمة نواكشوط، وحكمت محكمة الجنايات بنواكشوط على ١٣ منهم بأحكام تتراوح ما بين ٣ سنوات و١٥ سنة، قبل أن تصدر محكمة الاستئناف في ١٨ نوفمبر ٢٠١٦ حكماً بتبرئة ٥ منهم وسجن ٦ آخرين مدة سنة واحدة، ٤ أشهر منها فقط نافذة.

وإلى جانب قدرة الحركة على الاستمرار في الاحتجاج شبه الأسبوعي ضد استمرار اعتقال رئيسها ونائبه طيلة ٢٠ شهراً، عجزت «إيرا» عن احتواء خلافات داخلية قوية أدت إلى انشقاق شخصيات وازنة يتقدمها د. السعد ولد أوليد، كما شهدت الحركة أيضاً انسحاب شخصيات أخرى يقودها الفقيه السابق بالحركة محمد فال ولد الرشيد.

# المحور الدبلوماسي

لقد تناول التقرير تحت هذا المحور مجموعة من العناصر التي تنتظم خلالها خريطة العلاقات الخارجية والدبلوماسية وذلك وفق الدوائر التالية:

**أولاً: الدائرة الإقليمية:**

وضمن هذا العنصر عرض التقرير أهم التحولات الحاصلة في مجال العلاقات والتعاون بين موريتانيا ودور الإقليم؛ متوقفاً مع حالة التذبذب المتكررة في العلاقة بالجزائر؛ من تحسن إلى فتور إلى تحسن أخذ فيما بعد منعطفاً أكثر حرارة ليعود الدفء بُعيد زيارة وزير الخارجية الموريتاني مايو ٢٠١٦ مما نتج عنه توقيع العديد من البرتوكولات والاتفاقيات وعقد دورة عام ٢٠١٦ للجنة العليا آنفة الذكر.

ثم يعرض التقرير أهم محطات العلاقة مع المغرب حيث طبعها الكثير من مظاهر التوتر وصل خفض التمثيل الدبلوماسي وإزاحة السلطات الموريتانية في يونيو ٢٠١٦ للمسؤولين الفنيين المغاربة من مواقعهم العليا في شركة موريتل؛ ورفعها للعلم الموريتاني على مبنى في بلدة «لكويرة» والتوتر الذي جرى في منطقة الكركات على الحدود الفاصلة بين المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية.

ومن جانب آخر، فإن الملك المغربي عبر الأجواء الموريتانية في طريقه إلى السنغال بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء دون أن يبعث ببرقية للسلطات الموريتانية، وهو ما يعتبر رسالة غير ودية في الأعراف الدولية.

ليخلص التقرير إلى أن ما يمكن أن يوصف بالأزمة الدبلوماسية بين البلدين لم تطل الجوانب الاقتصادية والتجارية بين البلدين، بل ظلت الخرجات الرسمية لزعماء البلدين تصفها بالعلاقات الطبيعية.

ثم يصل التقرير للصحراء الغربية مشيراً إلى محافظة موريتانيا على الاستقرار المعهود في العلاقات الموريتانية الصحراوية رغم التعبيرات المتجددة عن نية نواكشوط بفتح سفارة لها في

الجمهورية الصحراوية واستقبال العديد من الفاعلين السياسيين الصحراويين في العاصمة نواكشوط.

وأما بالنسبة لدول الجنوب، فإن العلاقة بالسنغال ظلت في فتور وبرودة غير معلنة رسمياً إلا أن المواقف حول القضايا الإقليمية والدولية وإطلاق بعض المشاريع الموريتانية على الحدود الجنوبية تؤكد هذا الفتور بل التوتر أحياناً.

أما بالنسبة للحالة المالية، فإن التقرير يؤكد أن العلاقات تأخذ متانة وقوة واستمراراً منذ انتخاب الرئيس كيتا ٢٠١٤ مما انعكس على العديد من القضايا منها ترسيم الحدود والتناغم حول القضايا الخارجية ومستوى التعاون الثنائي الجيد بين البلدين.

وفيما يتعلق بعلاقات موريتانيا بتجمعات منطقة الساحل، فقد انخرطت خلال سنة ٢٠١٤ في مجموعتين معنيتين بالأمن في منطقة الساحل هما مجموعة «مسار نواكشوط» التي تضم أحد عشر بلداً في المنطقة، هي: موريتانيا ومالي والسنغال وتشاد وبوركينا فاسو والجزائر وليبيا وساحل العاج والنيجر وغينيا ونيجيريا. ومجموعة دول الساحل الخمس: موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو، تشاد.

لكن العامين الماضيين عرفا انحساراً للمجموعة الأولى مقابل تعزز لقوة الثانية وهو أمر كان لموريتانيا دور كبير فيه.

**ثانياً: العمق العربي:**

مثل تنظيم القمة العربية السابعة والعشرين في ٢٥ يوليو ٢٠١٦ بالعاصمة الموريتانية نواكشوط أبرز انخراط لموريتانيا في إدارة العمل العربي المشترك، وقد تضمن جدول أعمال القمة: النزاعات في اليمن وسورية والعراق وليبيا، بالإضافة إلى تشكيل قوة عربية مشتركة.

ليعرض التقرير مسار العلاقات الثنائية بين كل من السعودية والإمارات والكويت وقطر والسودان وتونس ومصر.

**ثالثاً: على الصعيد الدولي:**

قسم التقرير هذا العنصر على خمسة محاور ناقش في الأول العلاقات الموريتانية الأوروبية

من خلال عرض العلاقة بفرنسا ثم إسبانيا ثم الاتحاد الأوروبي بشكل عام.

وفي المحور الثاني عرض أهم محطات التعاطي الخارجي بين موريتانيا وأمريكا، وفي الثالث تعرض للعلاقات الثنائية بين موريتانيا والصين، ليصل في المحور الرابع للعلاقات الموريتانية مع الدول الإسلامية تركيا وإيران نموذجاً.

وفي المحور الخامس عرض التقرير التعاطي مع هيئة الأمم المتحدة.

## محور الأمن والدفاع

تناول التقرير العام لموريتانيا ٢٠١٥ – ٢٠١٦ محور الأمن والدفاع من خلال عنصرين بارزين، بسط في الأول منهما التطورات الداخلية في مجال الدفاع من خلال عناوين فرعية بدأها بدخول المرحلة الثانية من هيكلة الجيش بموجب المرسوم الرئاسي رقم (٢٠١٣/٣٨) القاضي باعتماد هيكلة جديدة للجيش الوطني تحت مسمى الأركان العامة للجيوش عبر مرحلين.

ليتعرض التقرير لأهم المستجدات في مجالي التسلح والاكتتاب، من خلال عرض التوسع الملحوظ للجيش البري بالإضافة إلى نوعية العتاد ثم التقدم الحاصل في الأركان البحرية على مستوى السفن المزود بأسلحة ثقيلة قادرة على المناورة، وتخرج الدفعة الأولى من خفر السواحل نهاية العام ٢٠١٥.

وعلى مستوى الجيش الجوي، فقد عرض التقرير مستويات التطوير الحاصل في الترسانة العسكرية المتمثل في الحصول على عدد من المروحيات قادرة على القيام بمهام عسكرية.

وعلى مستوى العمليات العسكرية، فقد عرض التقرير مشاركات الجيش الموريتاني خلال الفترة في بعض المناورات منها مشاركته في مناورات فلانتلوك بالسنغال عام ٢٠١٦ التي تنظمها الولايات المتحدة مع بعض الدول الغربية سنوياً في أفريقيا.

كما عرض التقرير مشاركة الجيش الموريتاني في قوات حفظ السلام الأممية في أفريقيا بقوة عسكرية في حدود ١٠٠٠ جندي موزعة على أفريقيا الوسطى وساحل العاج ودارفور.

وفيما يخص التعاون العسكري، فقد عرض التقرير مجمل الاتفاقيات الأمنية والعسكرية التي عقدتها موريتانيا خلال العامين الأخيرين مع كل من السعودية وإسبانيا وفرنسا وغيرها في

مجال مكافحة الإرهاب والمخدرات والهجرة السرية.

وفي المحور الثاني، تناول التقرير أهم التطورات الحاصلة في المجال الأمني؛ حيث أشار إلى استمرار السياسية التقليصية لصلاحيات جهاز الشرطة الوطنية المنتهج من طرف الرئيس خلال السنوات الماضية، باستثناء الإجراءات المتعلقة بالاكتتاب المنظم في سلك الشرطة خلال العامين الماضيين الذي استفادت منه ثلاث دفعات بلغ عددها ٧٠٠ عنصر توزعت بين الوكلاء والمفتشين.

كذلك ما أعقب الأحداث الأمنية التي تفاقمت في نهاية عام ٢٠١٥ وبداية عام ٢٠١٦ توزيع العاصمة نواكشوط على مناطق ثلاث، وتكليف الشرطة والحرس والدرك ببسط الأمن والقضاء على العصابات الإجرامية.

وفي المحور الأخير من هذا المجال (الدفاع والأمن)، تعرض التقرير لأهم التحديات الأمنية العابرة للحدود وعدّد فيها المخدرات والهجرة السرية.

## محور الاقتصاد

سجل الاقتصاد الموريتاني تباطؤاً كبيراً في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث لم تتجاوز نسبة النمو ٢٪ في عام ٢٠١٥ مقابل ٦,٦٪ في عام ٢٠١٤، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض أسعار خام الحديد، المنتج الرئيس الذي تصدره البلاد، الذي فقد حوالي ٧٠٪ من قيمته منذ يناير ٢٠١٤، بعد أن عرفت البلاد سنوات متتالية من الصعود القياسي في نسب النمو.

ويتوقع أن يصل النمو لعام ٢٠١٦ إلى حدود ٤٪ للأداء الجيد للزراعة والصيد وتعافي قطاع المعادن والتغير الطفيف لأسعار الاستهلاك وتحسن رصيد الميزانية الذي حقق فائضاً محدوداً ومستوى مريحاً من الاحتياطي الرسمي للصرف، وقد صاحب هذا التباطؤ في النمو تراجع في معدل التضخم في البلاد الذي استقر عند حدود ٠,٥٪ بنهاية عام ٢٠١٥.

وقد بلغت صادرات البلاد عام ٢٠١٥ ما يصل إلى ٤٥٠,٥ مليار أوقية بانخفاض بنسبة ٢٣٪ بالمقارنة مع عام ٢٠١٤، وكانت صادرات الحديد والذهب والنفط وراء هذا التراجع، فيما ارتفعت صادرات السمك والنحاس، كما انخفضت أيضاً حصة الصادرات في الناتج الداخلي الخام

الإجمالي إلى ٢٣,٩٪ مقابل ٣٦,٦٪، أما بالنسبة للمالية العامة فقد ارتفع حجم ميزانية عام ٢٠١٦ بنسبة ٢,٦٪ عن ميزانية عام ٢٠١٥.

أما بالنسبة للواردات، فقد وصل حجمها إلى ٦٣١,١ مليار أوقية بانخفاض بنسبة ٢١٪ مقارنة مع العام السابق، وذلك رغم ارتفاع حجم فاتورة المواد الغذائية بنسبة ١٤٪ مقارنة مع العام ٢٠١٤ لتصل إلى ١٢٨ مليار أوقية، هذا الانخفاض قادته المنتجات النفطية التي تراجعت قيمة وارداتها بنسبة ٣٩٪ أو ٧٠,٧ مليار أوقية؛ وذلك بسبب انخفاض متوسط السعر عند الاستيراد رغم زيادة بنسبة ٣,٩٪ في كمية واردات المنتجات النفطية.

وبخصوص الربع الأول من العام ٢٠١٦ سجّلت المبادلات التجارية انخفاضاً بنسبة ٣٧,٤٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة ٢٠١٥ ووصلت إلى ٣١٧ مليار دولار، وقد مثّلت الصادرات نسبة ٣٧,٤٪ من مجمل المبادلات لتصل إلى ١١٨,٧ مليار أوقية، مسجلة تراجعاً بنسبة ٤,٣٪ عن نفس الفترة من العام السابق.

ويعاني الاقتصاد الموريتاني من الحجم الكبير للديون الخارجية التي وصلت إلى حدود ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت قيمة خدمة الدين الخارجي في العام ٢٠١٥ ما مجموعه ٢٣٦,٤ مليون دولار أمريكي، هذا بالإضافة إلى إشكالية عدم شمول النمو وتذبذبه وحساسية اقتصاد البلاد للصدمات الخارجية وهو ما انعكس في الانهيار السريع لنسب النمو، كما أن المداخيل الكبيرة للبلاد لم تنعكس على الواقع المعيش للسكّان فلا تزال نسبة الفقر في حدود ٣١٪، كما أن نسبة البطالة تظل مرتفعة بين صفوف الشباب وتتجاوز ٢٠٪.

# حركات سياسية تستخدم القوة العسكرية

مجموعة التفكير الاستراتيجي
فايز الجولاني

## مقدمة

ثمة حركات سياسية تتمايز عن بقية القوى السياسية في المنطقة العربية باستخدامها للقوة العسكرية في تحقيق أهدافها، من أهمها حركة حماس الفلسطينية، وحزب الله اللبناني، وجماعة الحوثيين في اليمن. غير أن وضع تلك الحركات ضمن تصنيف واحد لا يعني اشتراكها في الأهداف والمنطلقات وفي شرعية استخدام القوة.

ففيما تضيق مساحة الخلاف في المنطقة العربية إزاء استخدام حركة حماس للقوة العسكرية في مواجهة الاحتلال «الإسرائيلي»، باعتبارها حركة مقاومة مشروعة تواجه العدوان وتسعى لتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة، يختلط الأمر في حالة حزب الله اللبناني، الذي ظل لفترة طويلة يصنف كحركة مقاومة مسلحة ضد الاحتلال «الإسرائيلي» للجنوب اللبناني، فيما تغير التعاطي معه لدى كثير من القطاعات عقب الانسحاب «الإسرائيلي» من جنوب لبنان، باستثناء مزارع شبعا، وبعد لجوئه لاستخدام قوته العسكرية في مواجهات داخلية في لبنان، واستخدامه القوة العسكرية في الصراع الدائر خارج الحدود في سورية.

أما في حالة الحوثيين في اليمن، فتصنف الجماعة كمليشيا محلية استخدمت القوة للسيطرة على الحكم على حساب الشرعية في اليمن.

والتقرير التالي يرصد أداء الحركات الثلاث المشتركة في استخدام القوة العسكرية والمتباينة في المنطلقات والأهداف خلال العام ٢٠١٧.

# حركة حماس

## المتغيرات الفاعلة والمؤثرة في عام ٢٠١٧

### • تقارب النظام المصري مع حركة حماس:

**في ٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٧**، التقى إسماعيل هنية نائب رئيس المكتب السياسي لحماس مسؤولين مصريين بالقاهرة، وأكد عقب عودته لغزة أن العلاقة مع مصر تشهد «نقلات نوعية وإيجابية ستظهر نتائجها الأيام القادمة»، كما زار وفد من الأجهزة الأمنية التابعة لحماس مصر أيضاً يوم ٣١ من الشهر نفسه.

**وفي ٩ أيلول ٢٠١٧**، زار هنية القاهرة على رأس وفد رفيع من الحركة داخل القطاع وخارجه، وقدمت حماس للقيادة المصرية رؤيتها الخاصة لإنهاء الانقسام الفلسطيني وإنجاز المصالحة.

**وفي ١٧ أيلول ٢٠١٧**، أعلنت حركة حماس أنها على استعداد لتلبية الدعوة المصرية للحوار مع حركة التحرير الوطني (فتح)، حول آليات تنفيذ اتفاق القاهرة ٢٠١١ وملحقاته، وتشكيل حكومة وحدة وطنية في إطار حوار تشارك فيه كافة الفصائل الفلسطينية الموقعة على اتفاق ٢٠١١.

كما أعلنت حماس حلّ اللجنة الإدارية في قطاع غزة، ودعت حكومة الوفاق للقدوم إلى القطاع لممارسة مهامها والقيام بواجباتها فوراً، وأيضاً أعلنت موافقتها على إجراء الانتخابات الفلسطينية العامة[1].

### وثيقة المبادئ والسياسات العامة:

**في ١ أيار/مايو**، طرحت حركة حماس وثيقة المبادئ والسياسات العامة، بديلاً عن ميثاقها المعلن في أغسطس ١٩٨٨، واعتبرت الوثيقة أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٦٧، هي «صيغة توافقية وطنية مشتركة» مؤكدة أنه

(١) الجزيرة.نت، ١٩ أيلول ٢٠١٧.

«لا تنازلَ عن أيّ جزء من أرض فلسطين مهما كانت الأسباب والظروف والضغوط، ومهما طال الاحتلال».

وأكدت الوثيقة، التي حوت ٤٢ بنداً مقسماً على ١٢ عنواناً، أن القدس عاصمة فلسطين، وأن «المسجد الأقصى المبارك حق خالص لشعبنا وأمتنا»، معلنة رفضها «كل المشروعات والمحاولات الهادفة إلى تصفية قضية اللاجئين، وأنه «لا اعتراف بشرعية الكيان الصهيوني»، وشددت على أنه «لا بديل عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، من نهرها إلى بحرها»[١].

## المصالحة الفلسطينية:

في ١٢ تشرين أول/أكتوبر، وقعت حركتا فتح وحماس اتفاق المصالحة رسمياً في القاهرة، بحضور خالد فوزي، رئيس المخابرات المصرية، واتفقت الحركتان على «تسهيل إجراءات تمكين الحكومة الفلسطينية من الإشراف الكامل على التراب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية بموعد أقصاه ١ ديسمبر/كانون الأول، مع العمل على إنهاء كافة مظاهر الانقسام»[٢].

في ٢١ كانون أول، حذر رئيس حركة حماس في قطاع غزة يحيى السنوار، من انهيار المصالحة الفلسطينية ودعا الشعب الفلسطيني وجميع الفصائل لإنقاذها قبل أن يعض الجميع «أصابع الندم»، وقال السنوار: «من لا يرى أن المصالحة تنهار فهو أعمى، وإن لم يهب شعبنا لإنقاذها فستنهار»، وأضاف: «هناك نوعان من المصالحة، واحدة على مقاس الأمريكيين و«الإسرائيليين» وبعض الأشخاص من الفلسطينيين، بمعنى أن تأتي السلطة الفلسطينية لغزة وتبسط نفوذها وتدير غزة كما الضفة، يعني إحلال وإقصاء»، فيما النوع الثاني، وفق السنوار، فهو «وفق منظور واتفاق ٢٠١١ (الموقع بالقاهرة) وتركز (المصالحة) على مواطن القوة الموجودة وتقدم مشروع لمواجهة التحديات والمخاطر التي أصبحت كبيرة جداً»[٣].

## قرار ترامب «الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والإعلان عن نقل السفارة الأمريكية إليها»:

في ٧ ديسمبر ٢٠١٧، دعا رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية إلى تمكين

(١) الجزيرة.نت، ١ أيار ٢٠١٧.
(٢) العربية.نت، ١٢ تشرين أول ٢٠١٧.
(٣) عرب ٤٨، ٢١ كانون أول ٢٠١٧.

المقاومة الفلسطينية بالضفة الغربية المحتلة وإطلاق انتفاضة في وجه الاحتلال «الإسرائيلي» رداً على قرار ترمب، كما دعا هنية لقمة عربية وإسلامية عاجلة لأجل القدس وإعادة ترتيب المشهد العربي على قاعدة التوحد بوجه العدوان «الإسرائيلي»، وطالب هنية السلطة الفلسطينية «بأن تملك الجرأة والشجاعة الوطنية وإعلان تحللها من اتفاقية أوسلو رداً على اعتراف الرئيس الأمريكي بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي»[1].

## تحليل حركة المتغيرات

**وثيقة المبادئ والسياسات العامة:**

**أهم التغيرات بين وثيقة المبادئ والسياسات العامة (٢٠١٧) والميثاق التأسيسي لحركة حماس (١٩٨٨):**

١. فك الارتباط بالتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين؛ فحماس حسب الوثيقة حركة تحرر ومقاومة وطنية فلسطينية.

٢. أقرت الوثيقة بأن منظمة التحرير الفلسطينية إطار شرعي وطني للشعب الفلسطيني ينبغي المحافظة عليه، وإعادة بنائه والمشاركة فيه.

٣. أكدت الوثيقة أهمية الانفتاح على المجتمع الدولي، والسعي لبناء علاقات متوازنة، ورحبت بمواقف الدول والمنظمات الداعمة للشعب الفلسطيني.

٤. كرست الوثيقة مصطلح المقاومة بوصفها خياراً استراتيجياً لا يلغي أي خيارات أخرى (كالمقاومة السلمية وأشكال «القوة الناعمة»).

وبهذه التغييرات، سحبت حماس البساط من تحت أقدام الاحتلال، الذي دأب على وسم الحركة بالإرهاب في المحافل الدولية، كما عبّدت الطريق لإزالة الهواجس العربية (وبالأخص المصرية) حول علاقة حماس بالتنظيم الدولي للإخوان، وقد دأبت حماس على تأكيد التزامها باستراتيجية الحياد التي تنأى بها عن التدخل في الشؤون العربية حرصاً على تكريس الجهود

(١) عرب ٤٨، ٧ كانون أول ٢٠١٧.

نحو بوصلة التحرر والتحرير؛ مستفيدة من نقدها لتجربة حركة فتح في منعطفاتها التاريخية العربية الحادة والمؤلمة.

ولا يخفى ارتباط موعد الإعلان عن وثيقة المبادئ والسياسات العامة برغبة حماس في التقارب مع النظام المصري؛ لاعتبارات الجغرافيا السياسية الضاغطة، فالحركة تعد هذا التقارب مصلحة عليا للشعب الفلسطيني، ولا مناص من الإقرار بأهمية تنقية أجواء العلاقة مع مصر في محاولة كسر الحصار الظالم المضروب على قطاع غزة منذ ما يزيد على عقد من السنوات.

ولطالما أكدت حركة حماس أهمية تحقيق المصالحة مع حركة فتح واعتبرتها خياراً استراتيجياً، وهي تعتبر التقارب مع النظام المصري مفتاحاً أساسياً باتجاه تحقيقها؛ إذ لا بد للمصالحة من رعاية تذلل العقبات وتزيل الهواجس.

# التوقعات

يرجح أن تستثمر حماس خيار المقاومة الشعبية في مواجهة قرار ترمب؛ بالتنسيق مع الفصائل الفلسطينية في غزة.

يتوقع أن تحرص مصر على رعاية ملف المصالحة الفلسطينية، مهما تعكّرت أجواؤها، باعتبارها ورقة دبلوماسية مهمة، تتيح لنظام السيسي تحقيق مجموعة من المصالح الأمنية والسياسية الآنية والمستقبلية، وتسهم في تجميل صورة نظامه.

يُتوقع أن يتخذ عباس خطوات ملموسة في ملف المصالحة مع حماس وتفعيل بعض بنود الاتفاق المبرم مؤخراً.

يرجح تقييم الاستخبارات العسكرية «الإسرائيلية» (أمان)، أن فرص وإمكانية التصعيد والمواجهة ستزداد خلال العام ٢٠١٨، وذلك على الرغم من تراجع احتمالات اندلاع حرب مع نهاية العام ٢٠١٧، فلا تتوافر نية الحرب لدى أي طرف؛ فلكل جهة أو عنصر وحركة أسبابه الخاصة، فسورية وحزب الله مشغولان بإعادة البناء بعد سنوات طويلة من الحرب الأهلية، بينما حماس تعطي الأولوية لإمكانية المصالحة الفلسطينية[1].

يتوقع أن تستمر الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها قطاع غزة المحاصر، في ظل تراجع مصادر التمويل لدى حركة حماس، بانتظار أن يطرأ تحول نوعي في مسار المصالحة يخفف بشكل جذري من وطأة الأعباء المالية عن كاهل الحركة، أو أن تتمكن الحركة من اختراق الحصار «الأمريكي – الإسرائيلي» والعربي.

(١) وفقاً للتقديرات الإسرائيلية الاستخبارية لعام ٢٠١٨، فإنه بعد عام على انتهاء الحرب الأهلية في سورية، وبعد هزيمة تنظيم «داعش»، وعلى ما يبدو بعد عام من صراع محمود عباس للبقاء على رأس السلطة الفلسطينية، لا تزال احتمالات اندلاع حرب تقترب من الصفر، لكن من ناحية أخرى، فإن احتمال التصعيد الذي يتطور من حادث معين يرتفع بشكل كبير. (عرب ٤٨، ٣١ ديسمبر ٢٠١٧).

# حزب الله والحوثيون

**المصالح والأهداف الرئيسة**

١. التوسُّع والتمدّد والانبثاق في مساحات جديدة (لإعادة تأسيس الإمبراطورية الفارسية بصيغة شيعية).

٢. تحدّي سياسة «الأمر الواقع»، والسعي لتغييره بخلق «وقائع جديدة» خطابية أو ملموسة مادياً.

٣. إخضاع القوى الأخرى أو توظيفها -بمختلف توجُّهاتها- لمشروعها.

٤. اكتساب أتباع ومتعاطفين ومؤيدين لنهجها وخطابها الفكري.

٥. المحافظة على مكاسبها الخارجية في العقدين الأخيرين.

٦. الدفاع عن نفوذها ومقاومة أي إمكانية لبروز قطب عربي سُني منافس لها (وبالأخص النفوذ التركي) مع الحرص على عدم التصادم معه.

٧. فرض نفسها كلاعب مؤثر في الدول العربية وبعض الدول الإسلامية والأفريقية.

# حزب الله

## أهم المتغيرات:

### معارك جرود عرسال:

في ٢٠١٧/٧/٢١، أطلق حزب الله بالتعاون مع جيش النظام السوري معركة جرود عرسال، واستمرّت أسبوعاً، وأسفرت عن مقتل ٢٤ من حزب الله و١٥٠ من جبهة النصرة، وانتهت المعارك باتفاق بين حزب الله ومقاتلي جبهة النصرة قضى بتبادل عدد من الجثث وتسليم ثمانية أسرى من مقاتلي حزب الله مقابل السماح بانتقال تسعة آلاف من المقيمين في مخيمات النازحين من بينهم المئات من المقاتلين إلى إدلب في سورية[١].

### معارك جرود القاع ورأس بعلبك:

في ٢٠١٧/٨/١٩، أطلق الجيش اللبناني[٢]، بغطاء دولي وتسليح أمريكي - بريطاني، معركة «فجر الجرود» ضد مسلحي «داعش» واستمرّت تسعة أيام، كما أطلق حزب الله وجيش النظام السوري معركة متوازية في الأراضي السورية، انتهت المعركة بهروب المسلّحين من الأراضي اللبنانية إلى الأراضي السورية واستسلامهم لحزب الله في إطار صفقة قضت باستعادة حزب الله جثث خمسة قتلى وأسير مقابل نقل أكثر من ٣٠٠ مقاتل من «داعش» إلى منطقة دير الزور السورية؛ كما تم في نهاية هذه المعارك الكشف عن مكان جثث العسكريين اللبنانيين المختطفين في العام ٢٠١٤.

استعاد الجيش اللبناني بفضل هذه المعارك الحدود اللبنانية السورية من المجموعات المسلّحة السورية (داعش، والنصرة) التي كانت تسيطر على جرود بلدات عرسال والقاع وراس بعلبك، وكشفت مدى تحكم حزب الله بالمشهد الميداني العام في تلك المنطقة، بفضل قدرته على التنسيق مع النظام السوري، وحتى مع بعض تلك المجموعات، كما كرّست حضور الجيش اللبناني كقوة عسكرية مستقلة إنْ حظيت بدعم إقليمي أو دولي.

(١) «حزب الله يبدأ عملية عسكرية بعرسال والقلمون»، الجزيرة.نت، ٢١ يوليو ٢٠١٧.
(٢) «الجيش اللبناني يعلن انطلاق معركة الجرود ضد تنظيم الدولة»، الجزيرة. نت، ١٩ أغسطس ٢٠١٧.

**استقالة الحريري:**

نجح حزب الله والرئيس عون في صرف الأنظار عما ورد في خطاب الاستقالة المتلفز في ٤ نوفمبر/تشرين ثاني، واتهام السعودية باحتجاز الرئيس الحريري في السعودية، وقد قادت الدبلوماسية اللبنانية حركة ناشطة أوروبياً ركزت فيها على ظروف الاستقالة وخطورة استمرار احتجاز رئيس الحكومة على استقرار لبنان.

وتراجع سعد الحريري عن استقالته في ٥ كانون أول ٢٠١٧[١]؛ كما تراجع عن الشروط التي صاغها لتبرير استقالته.

وقد انعكست أزمة الاستقالة سلباً على قوى ١٤ آذار، واتهم بعض أعضاء هذا التحالف بالمشاركة في التحريض على سعد الحريري (على رأسهم سمير جعجع).

**العقوبات الاقتصادية:**

شكلت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الإدارة الأمريكية على حزب الله، وأنذرت بتعميمها على قطاع المصارف في لبنان مصدر قلق، مما استدعى سفر وفود نيابية واقتصادية ومصرفية للولايات المتحدة الأمريكية في محاولة لتجنيب المصارف اللبنانية تداعيات تلك العقوبات[٢].

## السلوك الخطابي والممارسات الراهنة

العمل على استمرار ضعف الدولة اللبنانية (مع الحرص على توافر الحد الأدنى من العوامل التي تحول دون انهيارها)، واحتواء المكوّنين السُّني والمسيحي (اللذين سعيا لإحياء التحالف السُّني – الماروني)، وإبقاء قرار الجيش اللبناني تحت سندان المصلحة اللبنانية التوافقية ومطرقة الاستقلال الإقليمي.

الحصول (مع حلفائه) على أغلبية برلمانية من خلال قانون الانتخابات الجديد.

عمل حزب الله على تعزيز علاقته بالفصائل الفلسطينية ومن ضمنها حركة فتح؛ كما نشطت اللقاءات بين حزب الله وحركة حماس لتنسيق المواقف خصوصاً بعد إعلان ترمب اعتبار القدس عاصمة لـ «إسرائيل».

(١) «لبنان: سعد الحريري يتراجع عن استقالته»، بي بي سي عربي، ٥ ديسمبر ٢٠١٧.
(٢) «جمعية المصارف» لتحييد الاقتصاد اللبناني من العقوبات ضد «حزب الله»، الشرق الأوسط، ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧.

# التوقعات

يُتوقع إنهاء حزب الله تدخله المباشر في الحرب السورية، أو تقليصه بشكل كبير، بما يمثله من إحراج سياسي داخلي، واستنزاف بشري ومالي، وانعزال عربي وإسلامي، فضلاً عن تعاظم خطر نشوب مواجهة بين إيران (وحلفائها الإقليميين) و«إسرائيل» (وحلفائها الإقليميين والدوليين)، كما يتوقع استمرار بقية أدواره في الدول العربية.

ويعزز من فرص الانسحاب المتوقع تقلُّص حدة المواجهات بفعل تفعيل الاتفاق على «المناطق الآمنة»، فضلاً عن تراجع الحاجة لتشكيلات حزب الله العسكرية كضرورة قصوى لانحسار الخطر الحقيقي عن حليفه الأسد، إذ ستحل محلها فصائل من «اللجان الشعبية والدفاع الوطني» التي يرتبط جزء منها بالحزب تنظيمياً، في حين تدربت أخرى على يدّ اختصاصيين خلال السنوات الماضية[1].

يُتوقّع حدوث انفراج كبير في حالة الفتور والتوتر في العلاقة مع حماس، بالتزامن مع انسحاب قوات الحزب من سورية (إنْ حدث).

تعاظمت فرص مواجهته مع «إسرائيل» وبخاصة مع ارتفاع مستوى احتقان العلاقات الإيرانية – العربية، وانتهاء «حقبة العسل» بين أمريكا والشيعة بعد هزيمة «داعش» ومجيء ترمب.

يتوقع أن يعزز حضوره تشريعياً بعد الانتخابات اللبنانية المنوي عقدها في لبنان.

يتوقع أن تتراجع قدرته على احتواء المكونين السُّني والمسيحي في لبنان، عقب الانتخابات التشريعية، فكلا المكونين يسعى لاستعادة دوره التاريخي على حساب الدور الشيعي الذي تعاظم في العقدين الأخيرين، وكانت أول بوادر ذلك التوافق السُّني – الماروني الخاص بمعركة الرئاسة، الذي مهد الطريق لعودة الحريري مجددا للمشهد السياسي.

(١) «سكاي برس تنشر تفاصيل الانسحاب الكامل لحزب الله من سوريا»، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٧.

# الحوثيون[1]

١- ساد التوتر في تحالف «صالح - الحوثيين»، وتصاعد ليتوج بمقتل الرئيس اليمني المخلوع علي عبدالله صالح على يد حلفائه الحوثيين في ٤ كانون أول من العام ٢٠١٧[2].

٢- في ١٤ كانون أول ٢٠١٧، بعد مقتل صالح بعشرة أيام، انعقد لقاء جمع بين ولي العهد الإماراتي محمد بن زايد، وولي العهد السعودي محمد بن سلمان برئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح محمد بن عبد الله اليدومي في الرياض[3].

٣- في ١٩ كانون أول، أعلن الحوثيون إطلاق صاروخ باليستي استهدف قصر اليمامة في الرياض عاصمة السعودية(٤).

---

(١) بدأ الحوثيون بإنشاء المراكز الصيفية التي يستخدمون فيها مدارس الدولة لاستقطاب الشباب خلال الإجازة الصيفية، وكانوا يرسلون بعضهم للتدريب في لبنان وإيران وأحيانا إلى سوريا. وأقنعوا الرئيس المخلوع صالح آنذاك بأن هذه المراكز ستؤدي إلى موازنة تأثير المعاهد العلمية التابعة لجماعة الإخوان. واستغلوا تحالفهم مع الحزب الاشتراكي بزعامة علي سالم البيض الذي قدم لهم دعما سياسيا وعسكريا.

منذ العام ٢٠٠٢ بدؤوا بنشر ما تسمى الملازم لنشر المذهب الإثني عشري وأفكار حسين بدر الدين الحوثي بين الزيدية «كنسخة يمنية من الخطاب الإيراني». بعدها بعام، بدأ الحوثيون تكوين الجناح المسلح لجماعتهم، ليشهد عام ٢٠٠٤ خروجهم عن سيطرة الدولة اليمنية، وهو ما ظهر جليا في جبايتهم للضرائب في صعدة، فتدخلت الدولة وتم صد التدخل عسكريا، وبعد عدة أشهر وخسائر في العتاد والجنود والضباط تمكنت الدولة من «شبه القضاء» على الحوثيين، وقتل حسين الحوثي، فاستسلم الحوثيون وهرب عبد الملك الحوثي. لكنهم ما لبثوا أن أعادوا تنظيم أنفسهم، واستأنفوا الحرب الثانية في مارس ٢٠٠٥.

(٢) أبرز محطات التأزم في العلاقة بين صالح والحوثيين عام ٢٠١٧ :-الجزيرة.نت، ٤ كانون أول ٢٠١٧-

- ٢٦ أغسطس/آب ٢٠١٧: وقعت اشتباكات بين الطرفين في صنعاء بعد اعتراض مسلحين حوثيين موكب نجل صالح، وقتل نائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية بحزب المؤتمر.
- في ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧: اقتحم حوثيون مسجد «الصالح» بالعاصمة، واشتبكوا مع حراسته الموالية لعلي صالح. واندلعت اشتباكات قرب منازل أقارب الرئيس المخلوع قتل فيها ١٣.
- في الثاني من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧: اندلاع اشتباكات بين الحوثيين والموالين لصالح في أحياء بصنعاء واستخدام الأسلحة الثقيلة للمرة الأولى.
- ٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧: اندلعت اشتباكات استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة لأول مرة في أحياء بالعاصمة صنعاء بين مليشيا الحوثيين والموالين للرئيس المخلوع، وبالتزامن مع ذلك دعا صالح جيران اليمن لوقف ما وصفه بالعدوان ورفع الحصار ويقول إنه سيتعامل معهم بإيجابية، وإنه مستعد لفتح صفحة جديدة مع التحالف العربي بقيادة السعودية إذا أوقف «العدوان» ورفع الحصار، ويتهم الحوثيين بشن هجمات والقيام بأعمال استفزازية في صنعاء.
- ٠٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧: صالح يلقى مصرعه رميا بالرصاص على يد مسلحين حوثيين، اعتقلوه وهو في طريقه إلى مسقط رأسه في سنحان جنوب العاصمة صنعاء.

(٣) ابن زايد وإخوان اليمن.. تغير تكتيكي أم إستراتيجي؟، الجزيرة.نت، ١٤ كانون أول ٢٠١٧.

(4) arabic.sputniknews, 19/12/2017 .

**على الصعيد الميداني:**

• شهدت الجبهات الميدانية في اليمن تقدماً لقوى الشرعية في الجوف ونهم ومأرب والبيضاء والساحل الغربي في خوخة؛ وخضعت مناطق الحوثيين لحصار مشدد من دول التحالف فضلاً عن الغارات الجوية، ما أدى إلى تردي الأوضاع الإنسانية (وبالأخص تفشي الأمراض وعلى رأسها الكوليرا).

خريطة توزع السيطرة في اليمن ١٣-٠١-٢٠١٨:

**السلوك الخطابي والممارسات الراهنة**

١. ١- استمرار التعنُّت في المفاوضات السياسية.

٢. ٢- استمرار سلوكهم الاستحواذي على مفاتيح السلطة في صنعاء.

٣. ٣- استمرار تهديد الاستقرار الأمني للسعودية واستنزافها في المستنقع اليمني.

٤. ٤- استمرار أجنداتهم المذهبية (التشييع).

٥. ٥- حافظ الحوثيون على تحالفهم القوي مع طهران وتمكنوا من تطوير قدراتهم العسكرية (وبالأخص الصاروخية).

# التوقعات

- يتوقع أن تتمكن قوات التحالف من تحقيق مكاسب عسكرية محدودة.
- يُتوقّع أن يُعيد الحوثيون التفكير مجدداً في الخيارات السياسية إذا استمر فقدانهم لمزيد من المواقع القريبة من صنعاء.

# الحركات الإسلامية المتشددة

مجموعة التفكير الاستراتيجي

أ. فايز الجولاني

## أولاً: تنظيم داعش

شهد العام ٢٠١٧ هزيمة «داعش» في الموصل، ليبدأ سلسلة من الهزائم ويفقد العديد من قواعده في سورية والعراق. وفي أكتوبر (تشرين الأول) تم الإعلان عن نهاية تنظيم داعش في الرقة «عاصمة الخلافة». وبعدها –في نوفمبر– زعم قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني نهاية داعش بصورة تامة بعد السيطرة على مدينة البوكمال السورية، وأصدرت الخارجية الإيرانية بياناً في الشهر ذاته أعلنت فيه «انتهاء دولة داعش». فيما يعتقد المبعوث الأمريكي لدى التحالف الدولي ضد تنظيم داعش بريت مكغرك[١] أنه تم استعادة حوالي ٩٨٪ من المناطق التي كان التنظيم يحتلها في السنوات الأخيرة[٢]؛ وقد أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان –في يوليو– عن مقتل البغدادي، زعيم التنظيم، ولم يصدر أي تأكيد أو نفي رسمي للخبر على

(١) أشار مكغرك إلى أن الرئيس دونالد ترامب اتخذ ثلاث قرارات هامة فور وصوله سدة الحكم، كان أولها إصدار أمر تنفيذي لجعل هزيمة داعش أولوية لإدارته، وإرساء الظروف المهيئة لتسوية سياسية في سورية عبر خفض حدة الصراع، وتحميل بشار الأسد المسؤولية لاستخدامه الأسلحة الكيمائية.

(٢) ما يعني أن حوالي ٧,٧ مليون شخص لم يعودوا يعيشون تحت سيطرة التنظيم، من بينهم ٥ ملايين شخص تم تحريرهم في العام الماضي. ويتضح من الخريطة، التي نشرها البيت الأبيض، فقدان تنظيم الدولة لحوالي ٥٠ في المئة من المناطق الخاضعة لسيطرته منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧ (كانت تسيطر على ما يوازي مساحة بريطانيا نفسها؛ وحسب إحصائية أجرتها صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، فإن عدد المواقع التي سيطر عليها تنظيم الدولة منذ ظهوره هو ١٢٦ موقعاً مدنياً وعسكرياً في سورية والعراق).

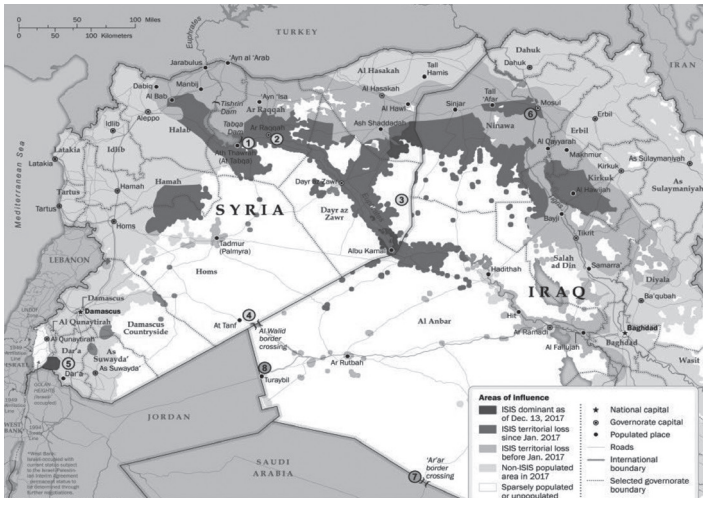

صفحات مواقع التواصل الاجتماعي التابعة للتنظيم.

وفي عملية نوعية لتنظيم «داعش»، أعلن الجيش المصري، في ١٩ ديسمبر ٢٠١٧م، عن مقتل ضابط وإصابة ٢ آخرين في استهداف مطار العريش بمحافظة شمال سيناء بإحدى القذائف أثناء زيارة وزيري الدفاع والداخلية للمدينة[١].

أما فلول تنظيم «داعش» في ليبيا[٢] فلا تزال تتنقل جنوب وجنوب غرب وشرق مدينة سرت بحرية تامة، مستفيدة من الامتداد الصحراوي وأحزمة جبلية في المنطقة كستار لتنقلاتها، كما أن مناطق في الجنوب الليبي تعد معقلاً جديداً لداعش، ربما لتنظيم صفوفها مجدداً[٣].

وفي اليمن تتركز خلايا لتنظيم داعش في محافظة البيضاء، انشقت عن القاعدة ونفذت عدة عمليات طوال الأعوام السابقة، آخرهما عمليتان في عدن خلال أسبوعين من شهر نوفمبر ٢٠١٧.

أما في شرق أفريقيا فيقدر عدد الأعضاء المرتبطين بهذا التنظيم بين ستة آلاف وتسعة آلاف شخص.

## توجُّهات تنظيم داعش ومصالحه واستراتيجياته

استهداف مصالح الدول الطاغية الكبرى كأمريكا وبريطانيا في داخل أراضيهم وفي بلاد عملائهم في المنطقة.

الخطاب الإعلامي المُتزامن مع أحداث فاصلة (بأسلوب بلاغي مؤثر)؛ لإحراج الأنظمة العربية والغربية أمام شعوبها.

زرع خلايا نائمة (تنتظر ساعة الصفر لتوجيه ضربة مؤثرة).

(١) يرتبط تنظيمان مصريان بتنظيم «داعش»: تنظيم «أنصار بيت المقدس»، تنظيم «ولاية سيناء».
(٢) يقدر عدد مقاتلي تنظيم «داعش» في ليبيا بما بين أربعمائة وسبعمائة.
(٣) تشير مصادر إلى وجود صلات لحفتر مع بقايا داعش جنوب وجنوب شرق سرت، إذ لا يفصل بين معسكرات قوات حفتر وداعش سوى بضعة كيلومترات، دون أن يستهدفهم بالطيران.

## الاستراتيجيات [1]

**استراتيجية الفبركة:** تأويل المقدس تحقيقاً لمصالح خاصة (كالتخلص من الخصوم أو المنافسين بدعوى محاربة الطاغوت).

**استراتيجية الوصم:** الحرق الاجتماعي-النفسي للخصوم (بُغية إقصائهم والحدّ من فاعليتهم).

**استراتيجية التأثير:** عبر الخطاب الإعلامي والفكري.

**استراتيجية التبرير:** عبر الخطاب الإعلامي والفكري.

**استراتيجية التأجيل:** الخلايا النائمة (المتربصة لساعة الصفر).

**استراتيجية الامتداد:** توزيع مساحات التمويل والتعبئة على مساحات جغرافية متعددة (لضمان استمرارية استراتيجيات التأثير والتبرير والتأجيل خشية الاستئصال).

**استراتيجية التغيير الفوقي:** السعي لتحقيق التوحيد بجهاد الطواغيت (الأنظمة العلمانية).

**استراتيجية الكرّ والفرّ.**

(١) استراتيجيات التيار السلفي في الاستقطاب واستراتيجيات الغرب في توظيفه، ماجد عبدالحكيم قروي:
http://middle-east-online.com/?id=220089

## دوافع تنظيم داعش وأولوياته

يدرك تنظيم الدولة إشكالية التمدد الجغرافي في ظل اتساع مروحة خصومه وتحالفهم المؤقت ضده؛ ما وجه لطمة قاسية لصورة «دولة الخلافة» بعد سيطرتها على مساحات واسعة في دولتين، ودفع التنظيم للانكفاء وإعادة التموضع خصوصاً بعد تلقيه ضربات موجعة في العراق والشام (استراتيجية التأجيل/الخلايا النائمة).

ويتخوف بعض المحللين من فلول الدواعش العائدين إلى بلدانهم، أو أولئك الذين ينجحون في الوصول إلى عدد من مناطق الصراع حول العالم وأيضاً إلى الدول الأوروبية (الاندساس في اللاجئين).

ويتخوف آخرون من «حرب عصابات» (استراتيجية الكر والفر) تستهدف الإطاحة بأيّ حل سياسي أو استقراره.

إن لجوء التنظيم لاستراتيجيات «التأجيل» و«الكر والفر» و«التعبئة» هي الأولوية القصوى له في العراق والشام. أما خارجهما، فيبدو الخيار السيناوي (نسبة لسيناء في مصر) هو الخيار الأمثل في عام ٢٠١٨، في ظل غياب السلطة المركزية واتساع الرقعة الجغرافية وتعدد المخارج الحدودية وتباين المصالح وتعدد مراكز القوى فيها، ناهيك عن وجود فرع فاعل للتنظيم فيها.

## السلوك المتوقع لتنظيم «داعش» إقليمياً

- يُتوقع أن يسعى تنظيم «داعش» إلى إجهاض أي اتفاق سياسي في سورية أو الحيلولة دون استقراره.
- يتوقع محللون أن «داعش» قد أعد العدة والخطط البديلة لمرحلة ما بعد خسارة الموصل[١]، في ظل خصوبة البيئة العربية المثالية لتنامي شعبيته وتجنيد مقاتلين جدد[٢] و«ذئاب منفردة»

(١) لم تتمكن القوات العراقية، عقب استعادتها كامل الساحل الأيسر في الموصل، من العثور على عدد كبير من الأسلحة الثقيلة التي لطالما قام التنظيم باستعراضها في إصداراته المرئية، مما يؤكد نقلها إلى داخل الأراضي السورية وتخبئة بعضها في أماكن سرية في القرى المتفرقة التي ما يزال التنظيم يبسط سيطرته عليها في الأنبار.

(٢) سمح الجيش العراقي لميليشيات الحشد الشعبي بالدخول إلى المناطق المحررة من القسم الأيسر في الموصل وتنفيذ سلسلة من الإعدامات الجماعية والاعتقالات التعسفية بحق المدنيين.

قادرين على شن هجمات مؤثرة.

- يتوقع مسؤولون أوروبيون بأن مرحلة انتهاء سيطرة «داعش» على الأرض[١] ستعقبها أخرى لا تقل عنها خطورة ودموية وإرهاباً عابراً للقارات[٢]، يحركها دافع الانتقام والإثخان والتنكيل بمن يعارضه، ويكمن رهان قادة التنظيم على أن استعادة الأرض ستكون مسألة وقت لا أكثر نظراً لتناقض أهداف الأطراف المتصارعة في سورية وتواصل الانتهاكات والسياسات الطائفية في العراق[٣].
- قد يسعى تنظيم «داعش»، وفقاً لما أشارت إليه وكالة «أسوشيتد برس» الأمريكية في ١١ تموز، نقلا عن مصدر لم تكشفه، إلى بناء قاعدة تنظيمية جديدة من أجل البقاء بمساعدة عدد من الجهاديين العالميين[٤].
- مواجهته مع «إسرائيل» تبدو احتمالاً وارداً في المرحلة الراهنة؛ لرفع جاذبية خطابه بعد الانحدار الحاد الذي شوه صورة شعاره «باقية وتتمدد».
- يُرجّح استمرار إسهامها في حالة الاحتقان الطائفي في المنطقة بالتضافر مع سياسات المجموعات المتشددة والمحاور المختلفة في المنطقة.
- يُرجّح استمرار الأطراف المعادية في استثمار ممارسات «داعش» لتشويه صورة الإسلام والتحريض ضد الإسلاميين، مع استبعاد بروز وجهات نظر غربية تدعو لإعادة النظر في سياسة التضييق على الحركات الإسلامية المعتدلة (بفعل تعاظم الخطر على مصالحها المنظورة).

---

(١) قد يعود التنظيم إلى صحارى الأنبار لتكون قاعدة لانطلاق «الغزوات»، التي عجزت عن إيقافها القوات العراقية والأمريكية قبل انطلاق الثورة السورية التي أخرجت الحدود السورية العراقية عن السيطرة كلياً.

(٢) قد تتسع دائرة نشاطها لتشمل دولاً خليجية؛ لتعويض خسائرها في سورية والعراق خطابياً بتكريس حضورها وانبثاقها في مساحات جديدة. فإن واحداً من أهم نتائج إلحاق الهزيمة العسكرية بداعش، وفق مجلة فورين بوليسي الأمريكية، إنما يتمثل في بعثرة المتطرفين في كل من العراق وسورية إلى بقية أنحاء العالم الذي لن يصبح أكثر أمنا، فالمقاتلين المتطرفين أثبتوا براعة في التحول والانتشار مع انتهاء المعارك (يوجد أكثر من عشرين ألف مقاتل أجنبي ينتشرون في سورية والعراق، منهم من سيعود إلى وطنه تاركا العنف وراء ظهره، ولكن البعض الآخر سيبحث عن أماكن أخرى للقتال).

(٣) لخص مسؤول بالجيش العراقي الانتهاكات الإنسانية التي ارتكبت خلال الأيام الأخيرة من معرك الموصل بقوله: لا يوجد قانون هنا الآن؛ كل يوم أرى أننا نفعل نفس ما فعله تنظيم «داعش»، فقد نزل الناس إلى النهر للحصول على المياه؛ لأنهم يموتون من العطش، لكننا قتلناهم.

(٤) قالت الوكالة: إن تنظيماً جديداً سيرى النور قريباً سيكون مزيجاً من فلول تنظيم «داعش» المهزوم، وعدد من الجماعات والتنظيمات الجهادية المحلية في العراق وسورية والعالمية، وترتبط تلك المجموعات حالياً، بطريقة رقمية، لإعادة تشكيل الصفوف، وإطلاق التنظيم مستقبلاً.

## ثانياً: تنظيم القاعدة

### أ- هيئة تحرير الشام

تشكلت «هيئة تحرير الشام» في ٢٨ يناير ٢٠١٧، باندماج «جبهة فتح الشام» و«حركة نور الدين زنكي» و«لواء الحق» و«جبهة أنصار الدين» و«جيش السُّنة»؛ والتحق بها طوال عام ٢٠١٧ بضعة وسبعون تياراً جهادياً.

أما التشكيل السابق «جبهة فتح الشام» فقد تأسس بعد إلغاء العمل باسم جبهة النصرة[١] يوم ٢٨ يوليو عام ٢٠١٦، قاطعة أي علاقة لها بأي جهة خارجية، بهدف التوحد مع جماعات جهادية أخرى من أجل «حماية الثورة السورية»، ويتراوح عدد مقاتلي «جبهة فتح الشام» -تقديرياً- من ١٠ إلى ١٥ ألفاً من جنسيات مختلفة (أغلبهم سوريون)؛ يملكون خبرات قتالية عالية في ساحات القتال مثل العراق وأفغانستان والشيشان، وهي مطعمة بمقاتلين عرب وأتراك وأوزبك وشيشانيين وطاجيك وقلة من الأوروبيين.

صنفت الحكومة الأمريكية «جبهة النصرة»[٢]، التشكيل الأساسي في «هيئة تحرير الشام»، في كانون الأول ٢٠١٢ جماعة إرهابية، الأمر الذي رفضه ممثلو المعارضة السورية وقادة الجيش الحر، وقد قرر مجلس الأمن في ٣٠ أيار ٢٠١٣ بالإجماع إضافة الجبهة إلى قائمة العقوبات للكيانات والأفراد التابعة للقاعدة. ولم تغير أمريكا من تصنيفها عندما اندمجت «جبهة النصرة» في «جبهة فتح الشام» على الرغم من إعلانها قطع أي علاقات خارجية لها.

تنظر «جبهة النصرة» لتنظيم «داعش» على أنها إمارة استيلاء بلا شورى، وليست خلافة على منهاج السُّنة، ولا يلزم المسلمين مبايعتُها ولا ترى البغدادي أهلاً للخلافة.

قاتلت «جبهة النصرة» تنظيم «داعش» في نيسان ٢٠١٤ في مدينة البوكمال الحدودية مع العراق، واستعادت سيطرتها على المدينة، كما أنهت خلافاتها مع عدد من فصائل الجيش السوري الحر، وتحالفت مع فصائل إسلامية كـ«أحرار الشام» ونفذت معها عمليات مشتركة.

---

(١) أميرها أبو محمد الجولاني أعلن بيعته لأيمن الظواهري أمير تنظيم القاعدة بتسجيل صوتي.

(٢) تقوم «جبهة النصرة» بنشر بياناتها وإصداراتها بشكل حصري من خلال مؤسسة المنارة البيضاء للإنتاج الإعلامي، كما ينتشر مراسلوها في معظم المحافظات السورية، وقد أسست أيضاً مؤسسة البصيرة للإنتاج الإعلامي.

ب- تنظيم «جند الإسلام»/مصر.

جـ- تنظيم «أنصار الإسلام»/مصر.

د- تنظيم القاعدة في ليبيا واليمن.

## توجُّهات تنظيم القاعدة ومصالحه واستراتيجياته

تتناول أدبيات التنظيم التوجهات التالية:

- العمل على إقامة دين الله وتحكيم شرعه وتحقيق العدل بين كل الناس.
- التوحد مع الفصائل المعارضة لرصّ صفوف المجاهدين وتحرير أرض الشام والقضاء على النظام وأعوانه.
- حماية الجهاد الشامي والاستمرار فيه واعتماد كافة الوسائل الشرعية المعينة على ذلك.
- السعي لخدمة المسلمين والوقوف على شؤونهم وتخفيف معاناتهم.
- تحقيق الأمن والأمان والاستقرار والحياة الكريمة لعامة الناس.

### الاستراتيجيات [1]

- استراتيجية الفبركة: تأويل المقدس تحقيقاً لمصالح خاصة.
- استراتيجية الوصم: الحرق الاجتماعي - النفسي للخصوم (بُغية إقصائهم والحدّ من فاعليتهم).
- استراتيجية التأثير (الخطاب الإعلامي والفكري).
- استراتيجية التبرير (الخطاب الإعلامي والفكري).
- استراتيجية التأجيل (الخلايا النائمة).
- استراتيجية الامتداد (توزيع مساحات التمويل والتعبئة على مساحات جغرافية متعددة).
- استراتيجية التغيير الفوقي (السعي لتحقيق التوحيد بجهاد الطواغيت «الأنظمة العلمانية»).
- استراتيجية الكرّ والفرّ.

(١) استراتيجيات التيار السلفي، ماجد قروي.

### دوافع تنظيم «القاعدة» وأولوياته

بعد أن عدلت روسيا بوصلة الحرب على الإرهاب، عقب الهزائم الساحقة التي تعرض لها تنظيم «داعش»، تسعى «هيئة تحرير الشام» لحماية وجودها في الواقع السوري؛ مما يفرض عليها أولويتان مطلع العام ٢٠١٨:

الأولى، سؤال الكينونة الجهادية في ضوء الاستهداف الروسي، وعلاقاتها التحالفية.

والثانية، تجاوز الإشكال الداخلي المتعلق ببوصلة المرحلة القادمة، في ضوء المتغيرات المتقلبة في المشهد السوري وترتيبات المسار السياسي[١].

فضلاً عن ضرورة مراجعة استراتيجياتها وتكتيكاتها العسكرية القادمة في ظل التحولات الأخيرة في المشهد العسكري السوري.

أما تنظيم القاعدة في مصر واليمن فقد يواجه منافساً نوعياً له في مصر واليمن، وارتفعت حدة التنافس فيما بينهما في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٧. ولعل هزائم تنظيم «داعش» في سورية والعراق قد دفعته لتركيز ضرباته في بؤر إقليمية يتوافر له فيها بيئة أخصب.

(١) يسعى المسار السياسي حثيثاً إلى التطفيف من بؤر الصراع عبر تكتيك المراكز الآمنة، للحد من التكلفة البشرية لاستمرار الصراع، والخفض من منسوب عمليات النزوح واللجوء.

### السلوك المتوقع لتنظيم «القاعدة» إقليمياً

- يتوقع أن تتفكك «هيئة تحرير الشام» لتقتصر على النواة التأسيسية «جبهة النصرة» التي تشكلت منها إبان علاقتها بالقاعدة؛ في ضوء استحالة تغيير منطلقاتها الجهادية باتجاه شرعنة وجودها في سورية والقبول بالمسار السياسي، وتبدو «حركة أحرار الشام» التيار الأكثر جاذبية وجاهزية وقبولاً لاستقطاب التيارات المنشقة، للتقارب بينها وبين هيئة تحرير الشام، ولعلاقاتها النوعية بتركيا، فضلاً عن قدراتها المالية وانتشارها الجغرافي[1].
- يتوقع انكفاء غالبية التيارات المنشقة عن «جبهة النصرة» وإلقاؤها السلاح، فيما قد تنضم بعض المجموعات الأخرى للتيارات المتحالفة مع تركيا.
- يتوقع أن تتجنب الهيئة المواجهات المفتوحة وأن تكثف من نشر الخلايا الخاصة بالتفجيرات في عمق المدن وتخصيص مقاتلين قادرين على شن هجمات مؤثرة، تمهيداً لحرب طويلة الأمد واستنزاف أعدائها. مما قد يستدعي الانسحاب التكتيكي من عدة جبهات.
- لا يتوقّع الخبراء أن تتشارك موسكو[2] وواشنطن في الحرب ضد «جبهة النصرة» أو أي فرع آخر من فروع القاعدة المتمدّدة من الشرق الأوسط إلى العمق الأفريقي التي تشكّل أكبر التحديات في سورية وبشكل أكبر في ليبيا.
- يتوقع أن يحتدم التنافس بين التنظيمات المحسوبة على تنظيم «داعش» والمحسوبة على تنظيم «القاعدة» في مصر، من حيث عدد العمليات التي تستهدف النظام المصري ونوعيتها، أو الاقتتال البيني.

(١) انشق ٣١ تياراً عن حركة أحرار الشام وانضمت لهيئة تحرير الشام (ليناهز عدد تياراتها ٨٠ تياراً)، فيما انشقت عدة تيارات عن هيئة تحرير الشام لرفضها الاقتتال الذي دار بين الهيئة وحركة أحرار الشام في شهر يوليو من عام ٢٠١٧.

(٢) تبنّت كتيبة «الإمام شامل» الهجوم على مترو سان بطرسبورغ في روسيا في أبريل ٢٠١٧. وقال بيان لها إن الاعتداء نفذ بـ«توجيهات من أيمن الظواهري»، زعيم تنظيم القاعدة.